قضايا إسرائيلية

فصلية تصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

السنة السابعة عشرة

العدد السابع و الستون / خريف 2017

No. 67

ISBN No. : 978-9950-03-007-7

مدير التحرير:

رائف زريق

محرران مشاركان:

نبيل الصالح

هنيدة غانم

المراسلات:

«مدار» – فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب: ١٩٥٩ – هاتف : ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠١ فاكس: ٠٢ – ٢٩٦٦٢٠٥

صفحة «مدار» الإلكترونية www.madarcenter.org

بريد «مدار» الإلكتروني: e-mail: madar@madarcenter.org

youtube.com/user/madarcenter01 (facebook.com/markaz.madar)

twitter.com/madar_center

الاشتراكات السنوية: 20 دولاراً للأفراد – 30 دولاراً للمؤسسات (تشمل نفقات البريد)

الاخراج والطباعة: مؤسسة الأيام – رام الله– فلسطين

المواد المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز.

الغلاف : حسني رضوان

افتتاحية

بقدر ما كان التقسيم ظالما للفلسطينيين، بقدر ما كان متوقعا، إن لم يكن شبه محتوم. كان الاستيطان اليهودي الصهيوني منذ البدء منفصلا، وسعى إلى ترسيخ انفصاله بمساعده الانتداب البريطاني وفِي كنفه وفِي ظله. لم يكن الاستيطان الصهيوني مجموعة من المهجرين والمهاجرين المستعدين للاندماج في النظام القائم وقوانينه، إنما جاءوا كمستوطنين يحملون معهم أحلامهم الجماعية، وناموسهم وقانونهم وعالمهم المعنوي والرمزي. لم يكن اندماجهم في المجتمع المحلي الفلسطيني واردا، لا من قبلهم ولا من قبل المجتمع الفلسطيني الذي رأى فيهم تهديدا وجوديا. هكذا نشأ في رحم الانتداب مجتمعان متوازيان دينيا وأثنيا واقتصاديا، كانا أشبه بخطوط متوازية قل تقاطعها ، وكانت ثورة عام ١٩٣٦ معلما واضحا كرس هذا الانقسام الحاد، وإن كان بعض المؤرخين أمثال هيلل كوهين، الذين يعزون هذا الانقسام الحاد الى أحداث البراق عام ١٩٢٩. تبقى الحقيقة الواضحة أن لجنة بيل الانجليزية كانت قد اقترحت التقسيم عشر سنوات قبل أن يتحول إلى قرار رسمي للأمم المتحدة. لقد كانت لجنة بيل واقتراح التقسيم الذي قدمته، من العوامل التي أخرجت فكرة الدولة اليهودية المنفصلة والمستقلة من منطقة الضبابية المتعمدة في المشروع الصهيوني لتتحول إلى مشروع معتمد وعلني في مؤتمر بلتيمور عام ١٩٤٢..

من لجنه بيل حتى لجنة الانسكوب التي أقامتها الأمم المتحدة لتوصي بشأن فلسطين ومستقبلها حدثت عدة تطورات: البيشوف اليهودي أصبح أكبر وأشد قوة عدة وعتادا، خرج المجتمع الفلسطيني منهكا من ثورة ٣٦، والتعاطف العالمي مع مسألة اليهود وصل ذروته. لم يكن التقسيم الاقتراح الوحيد على الطاوله طبعا، لكن العرب والفلسطينيين لم يكن بمقدورهم أن يتخيلوا التحول الكبير في الوعي العالمي نحو مسأله اليهود. قد لا يكون هناك ما يبرر– أخلاقيا– إطلاق فكرة دولة ثنائية القومية من قبل العرب والفلسطينيين في تلك الفترة، إذ ليس هناك مبرر واضح لماذا يتقاسم أهل البلاد وطنهم مع شعب وصل بالامس. إلا أنه إذا كان من أمل في تجاوز قرار التقسيم وتفاديه، فإن الحل الوحيد الذي كان مؤهلا لقطع الطريق على التقسيم هو عن طريق فكرة دولة ثنائية القومية. لا أحد يعرف كيف كان من الممكن أن تتعامل الأمم المتحدة مع مشروع دولة واحدة ثنائية ، إلا أنه كان من الممكن أن يعيد المبادرة للطرف العربي.

إن السؤال الأساسي في تلك الفترة لم يكن التقسيم أم لا بقدر ما كان الإقرار بثنائية القومية المتشكلة في فلسطين. غالبية عظمى من دول العالم رأت أن هناك قوميتين، بغض النظر عن شكل الحل: دولة ام دولتان. وتقرير الانسكوب –حتى رأي الاقلية فيه الذي رفض التقسيم– تعاطى مع اليهود كجماعة قومية يحق لها تقرير المصير، وإن ليس بالضرورة على شكل دولة. كان الخلاف فيما اذا كان هناك حاجة لدولتين، لكن لم يكن هناك نقاش حقيقي في الأمم المتحدة فيما اذا كانت هناك قوميتان على أرض فلسطين.

رفض الفلسطينيون قرار التقسيم لأنه يجزئ الشعب ويجزئ الوطن،

ولم يكن الفلسطينيون قادرين على قبول مثل هذا الزلزال الديموغرافي الذي حصل نتيجه انفجار بركاني في قارة أخرى ومن صنع شعوب أخرى، فوقع هو الآخر ضحية لزلزال آخر ليس له أية مسؤولية عليه لا من قريب ولا من بعيد.

سبعون عاما بعد التقسيم وإسرائيل في واقع الحال ترفض حل الدولة وترفض حل الدولتين، وإسرائيل اليوم تراهن على اختفاء القضية الفلسطينية وتفككها، لكن ما دام هناك فلسطينيون على أرض فلسطين فان هذا الرهان، وإن طال الوقت هو رهان خاسر حتما.

المحتـويــات

محور العدد: ٧٠ عاماً على قرار تقسيم فلسطين

٩ **جينيولوجيا مسألة تقسـيم فلسطين والمنطق الذي احتكمت إليه**

يائير والاخ

يقدم كاتب هذا المقال تحليلًا للمنطق الذي يقف وراء التقسيم وأصوله التي برزت خلال العقدين الثالث والرابع من القرن الماضي، ويدرس الطرق التي شكّل فيها التقسيم "حلًا"، والجهة التي قُدِّم هذا الحل لصالحها. لهذه الغاية، يتطرق الكاتب بعمق إلى الطريقة التي اعتمدها دعاة التقسيم في تعريف القضية الفلسطينية التي سعوا إلى إيجاد حل لها.

١٩ **كيف ستبدو فلسطين؟ الصهاينة يتخيلون فلسطين ليلة ٢٩ تشرين الثاني، ١٩٤٧**

ألون كونفينو

.. ما هو نوع الدولة التي تخيلها اليهود، خاصة إذا أرادت الدولة أن تكون ديمقراطية وتعطي حق التصويت للجميع، وفقًا للفكرة التي سادت في حينه؟ ماذا يجب أن يكون الموقف تجاه الفلسطينيين في المناطق التابعة للدولة اليهودية، الآن في أسابيع وأشهر الحرب المقبلة؟ هل ينبغي معاملتهم كمواطنين مستقبليين؟ أم ينبغي معاملتهم كمشكلة يجب حلها، مع الإشارة إلى أن مصطلح "المشكلة العربية" أصبح شائعاً منذ الثلاثينيات بين الصهاينة. ما هي "المشكلة" التي يشكلها العرب في فلسطين؟ فبالنسة لهدف إقامة دولة ذات سيادة فيها أغلبية يهودية قوية، كانت "المشكلة" هي الغلبة الديموغرافية للفلسطينيين، والتي يمكن حلها من خلال واحد أو مجموعة من الطرق منها: هجرة اليهود أو إبعاد الفلسطينيين أو الاتحاد.

٢٩ **الاتحاد السـوفييتي وقرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧: المصالح تنتصر على الايديولوجيا**

أيمن طلال يوسف

يحاول هذا المقال تحليل الأسباب التي دفعت الاتحاد السوفييتي إلى الانتقال من عدم قبول التقسيم كحل إلى الموافقة على قرار التقسيم في ١٩٤٧، كان موقف الاتحاد السوفيتي بالموافقة على القرار صادماً للدول العربية، وهو أمر يوجب إعادة النظر فيما كان يفكر به العرب في تلك الآونة لأنه، وحسب ما يورد المقال من أحداث وتحالفات وتغييرات في السياسة الدولية للدول، نرى أن موقف الاتحاد السوفييتي كان أمرا طبيعيا يتماشى مع ممارساته على الأرض في تلك الفترة. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن العرب كانوا بعيدين كل البعد عما يحدث في العالم، ولهذا تفاجئوا من الموقف السوفيتي الداعم لقرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل، حيث أن السوفييت تعاطوا مع الأمور بواقعية انطلاقًا من مصالحهم الخاصة.

٤٢ **الولايات المتحدة الأميركية وقرار التقسيم: عندما نفذت أميركا وعديّ «بلفور»**

مهند مصطفى

يحاول هذا المقال تحليل الموقف الأميركي من قرار التقسيم عام ١٩٤٧، والأسباب التي وقفت وراء التأييد الأميركي للقرار، حيث أن الولايات المتحدة لم تدعم القرار فحسب، وإنما مارست تأثيرها على دول أخرى لدعم القرار. يبيّن المقال ويرصد الدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة في مشروع التقسيم بدءا بتحييد بريطانيا أو تهميشها في مسألة فلسطين مرورا بالضغط لربط الهولوكوست بالمشروع الصهيوني عبر الادعاء أن مشكلة اللاجئين اليهود التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا تحل إلا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وانتهاء بالضغط السياسي والعمل الدبلوماسي الدؤوب على اقناع الدول، بالتهديد والوعيد والترغيب، بالتصويت لصالح القرار. ويزعم المقال أن السياسات الأميركية لتثبيت المشروع الصهيوني في فلسطين بدأ مع الاجماع السياسي الكبير على قرار الكونغرس بمجلسيه على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بصورة أكثر حدة من وعد بلفور البريطاني.

55 **النص الكامل لقرار التقسيم ١٨١**

68 **مقابلة خاصة/ مع الباحث المُتخصّص في تحولات الأديان والديانة اليهودية**

تومر برسيكو

أجرى المقابلة: بلال ضاهر

تركز هذه المقابلة الخاصة مع الدكتور تومر برسيكو، الباحث في شؤون الديانة اليهودية وتحولات الأديان في العالم، على التحولات التي طرأت على إسرائيل في العقود الأخيرة ويتناولها في دراساته. ومن وجهة نظره يعتقد أن الصهيونية تتحول من كونها "رسالة" إلى سِمّة بيولوجية في الأساس، بدون مطالب أو مطمح نهائي. وبرأيه أيضا هذه صهيونية فقيرة وواهنة وخائفة، منشغلة بالبقاء، وليس بالبناء والإنتاج. ووجهة هذه الصهيونية إلى الماضي التاريخي والعرقي، وليس نحو المستقبل. وهذه رؤية تستحق التوقف عندها.

مقالات

76 **تشكيل هوية أقليات متصهينة: الحالة الدرزية في إسرائيل**

نبيه بشير

يلقي هذا المقال بعض الضوء على محطات محورية ومركزية في تطوّر "المسألة الدرزية" في المجتمع الفلسطيني، والكشف عن مضامين "الوعي الدرزي الإسرائيلي" الذي سعت الحركة الصهيونية، ولاحقًا أجهزة دولة إسرائيل، إلى تشكيله. فقد سعت دولة إسرائيل منذ نشأتها، أسوة ببقية الدول والأمم بطبيعة الحال، إلى استخدام التربية والتعليم كأداة لشحذ وعي جديد لدى سكانها كافّة وتشكيل وعي الأفراد والمواطنين والجمهور. تركّز المقالة الحالية بصورة خاصة على المضامين المفروضة على الطلاب الدروز في إسرائيل في منهاج "التراث الدرزي"، وهو منهاج مقابل لمنهاج التربية الإسلامية للطلاب المسلمين والتربية المسيحية للطلاب المسيحيّين، وذلك بغية الكشف عن تفاصيل ومركبات الوعي الدرزي الذي لا تزال إسرائيل تسعى إلى تشكيله وتعزيزه. وقد رأى الكاتب أنه من الضروري الاستفاضة في شرح الخلفية لفهم بعض أوجه الواقع القائم بخصوص هذه المسألة.

قضايا راهنة

95 **محاكمة قاتل عبد الفاتح الشريف وأسطورة «طهارة السلاح» الإسرائيلية**

وديع عواودة

يتناول هذا المقال الوصفي ردود الفعل الإسرائيلية، سواء الرسمية أم الشعبيّة، على تقديم الجندي أزاريا الذي أقدم على إعدام جريح فلسطينيّ أمام الكاميرات، ويوضح كيف تكشف الردود التي عبّرت عن تأييد الجريمة والتعاطف مع مرتكبها، للمرة الألف، كذبة " طهارة السلاح " العسكري الإسرائيليّ وفرية " الجيش الأكثر أخلاقية في العالم."

من الأرشيف

106 **دافيد بن غوريون عن «اللجنة الملكية (١٩٣٧)، واستنتاجاتها» بشأن تقسيم فلسطين**

مقتطفات من خطاب طويل للزعيم الصهيونيّ دافيد بن غوريون، ألقاه في أيلول ١٩٣٧، تعقيبًا على الاستنتاجات والتوصيات التي توصّلت إليها اللجنة الملكية البريطانية، التي جاءت إلى فلسطين في ١٩٣٦ للتحقيق، كما أُعلن، في أسباب اندلاع العصيان العربيّ في تلك السنة، والبحث في كيفيّة التوصّل إلى حل للصراع القائم في فلسطين بعد الازدياد الهائل في الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين بتنظيم المؤسسات الصهيونيّة ودعم سلطات الانتداب. هذا إضافة إلى أن اللجنة خصّصت جزءا من عملها لفحص أداء حكم الانتداب نفسه ومدى نجاعته في الظروف التي سادت. وتدل المقتطفات التالية من خطاب بن غوريون بشأن الاستنتاجات أنه اعتبرها بالغة الأهميّة، لا بل أنها تفوق وعد بلفور في أهميتها لأنها تنصّ على إقامة دولة يهودية ذات سيادة، وهي المرة الأولى التي يجري فيها الحديث عن هذا التصوّر، على نحو جديّ وصريح. ورأى بن غوريون في هذا قفزة نوعية نحو تحقيق المشروع الصهيونيّ، على الرغم من أن الحديث يدور عن استنتاج جنينيّ فقط في ذلك الحين.

مراجعات كتب

117 الفكـر الصهيونـي فـي متاهـات التجديد والتحديث ـــ جدلية التناقضـات الداخلية وانعكاساتها العملية

لمؤلفه أمل جمال

مراجعة: محمود الفطافطة

121 المكتبـة- عـرض موجـز لأحدث الإصـدارات الإسرائيليّة

قواعد النشر في مجلة قضايا اسرائيلية

- ترحب المجلة بالدراسات والمقالات ومراجعات الكتب التي تكون مواضيعها ذات صلة بالقضايا الاسرائيلية وبالمشهد الإسرائيلي على تنوعاته.
- يشترط في المواد المرسلة الالتزام بمنهج البحث العلمي، ويشترط في المواد أن لا تكون قدمت للنشر في اللغة العربية في أية مجلة أخرى، سواء أتم نشرها أم لم يتم.
- تعرض البحوث على محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، للتقرير بشأن النشر.
- تقدم البحوث باللغة العربية وترسل مرفقة بتعريف موجز للكاتب إلى بريد مدار الإلكتروني: madar@madarcenter.org
- يجب ألا يتجاوز عدد الكلمات في الدراسات المرسلة إلى المجلة ٦٠٠٠ كلمة، بما فيها الملخصات والجداول والمراجع، وأن لا تتجاوز المقالة ٣٥٠٠، ومراجعة الكتاب ٢٠٠٠ كلمة.
- على المواد المرسلة مراعاة قواعد التوثيق والاقتباس بحسب المنهج الأكاديمي المتعارف عليه، ووفق التالي:
- الكتب: اسم الكاتب (سنة النشر). اسم الكتاب. مكان الصدور: اسم دار النشر.
- مقالة في كتاب تحرير: اسم المؤلف (سنة النشر). «اسم المقال». عند: اسم المحرر (محرّر)، اسم الكتاب. مكان النشر: اسم دار النشر، الصفحات من – إلى.
- مقال منشور في مجلة: اسم المؤلف (السنة). «اسم المقال»، اسم المجلة، المجلد (العدد)، الصفحات من – إلى.
- كتب مترجمة: اسم المؤلف (سنة صدور الترجمة). اسم الكتاب. اسم المترجم، مكان النشر: اسم دار النشر.

محور العدد القادم | **الاستيطان**

يائير والاخ*

جينيولوجيا مسألة تقسيم فلسطين والمنطق الذي احتكمت إليه

ما يزال منطق التقسيم يهمين على فلسطين/ إسرائيل على مدى السنوات الثمانين المنصرمة. وقد طُرح التقسيم للمرة الأولى في العام ١٩٣٧ من جانب اللجنة الملكية لفلسطين. ودعت اللجنة في اقتراحها إلى إقامة دولة يهودية في الجليل والسهول الساحلية، وإقامة جيب بريطاني في القدس ويافا، وإقامة دولة عربية فيما يتبقى من البلاد. كما أوصى هذا الاقتراح بـ«تبادل السكان» بين هاتين الدولتين، وهو ما كان يعني طرد ما لا يقل عن ٢٢٥,٠٠٠ عربي من الدولة اليهودية، وطرد عدد أصغر بكثير من اليهود، يصل إلى ١,٢٥٠ يهوديا، من الدولة العربية. لم تُكتب الحياة لهذا المقترح في وجه ما لاقاه من معارضة عربية عارمة وردّ صهيوني فاتر، ولم يبرز إلى الواجهة مرة أخرى إلا في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين التي شُكِّلت في العام ١٩٤٧.

وكانت التوصية التي خلصت إليها هذه اللجنة، بتصويت أغلبية أعضائها، تقضي بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية (تبسط سيطرتها على ما نسبته ٥٦٪ من أرض فلسطين)، ودولة عربية (تسيطر على ٤٣٪ منها)، بينما تخضع القدس لإدارة دولية. وقد أفضى اعتماد هذه الخطة من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها (١٨١) إلى اندلاع حرب العام ١٩٤٨، والنكبة الفلسطينية وإقامة دولة إسرائيل. ومع انطلاق عملية أوسلو خلال العقد التاسع من القرن الماضي، عاد التقسيم مرة أخرى من خلال صيغة «حل الدولتين». وما تزال هذه الصيغة بمثابة الحل الذي يحظى بالإجماع لإنهاء الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، على الرغم من تنامي الشكوك التي تحوم حول جدواها ومدى قابليتها للتطبيق. نستعرض في هذه المقالة تحليلًا للمنطق الذي يقف وراء التقسيم وأصوله التي برزت خلال العقدين الثالث

* كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن.

والرابع من القرن الماضي، وندرس الطرق التي شكّل فيها التقسيم «حلًا»، والجهة التي قُدِّم هذا الحل لصالحها. لهذه الغاية، نود هنا أن ننظر في الطريقة التي اعتمدها دعاة التقسيم في تعريف القضية الفلسطينية التي سعوا إلى إيجاد حل لها.

لطالما طُرح التقسيم باعتباره حلًا وسطًا لكي يوفق بين مطلبين متشددين يصبو كل منهما إلى تحقيق حده الأقصى بإقامة دولة حصرية، إما يهودية أو عربية، على إقليم فلسطين الانتدابية بكامله. بيْد أن الحل الوسط لا يُعَدّ حلًا وسطًا على الإطلاق إلا إذا كان يعالج، في جانب منه على الأقل، المطالب الرئيسية التي يضعها الطرفان المعنيان. ولذلك، لم يكن التقسيم بمثابة متوسط تقني بين نقطتين على طرفيّ نقيض، وإنما كان عبارة عن حل معياري يسعى إلى التعامل مع معظم احتياجات اليهود والعرب في فلسطين ورغباتهم المهمة في فلسطين. وحسبما جاء على لسان اللجنة الملكية في هذا الخصوص، فإن فلسطين مقسَّمة هي بمثابة «ساقية جارية خير من نهر مقطوع».[1]

وتوحي هذه الاستعارة بأن الادعاءات التي ساقها اليهود والعرب كانت متساوية فيما بينها: التطلع إلى الحقوق الوطنية والسيادة على الأرض. وكان دعاة التقسيم يعتقدون أن الصراع الذي تدور رحاه حول فلسطين كان صراعًا قوميًا، ولم يكن صراعًا كولونياليًا في طابعه. فقد كانوا يرون في فلسطين مجموعتين قوميتين «غير أوروبيتين» تناضل كل واحدة منهما في سبيل تحقيق مصيرها في الإقليم نفسه. وكان يُقال أن كلا الشعبين كانا يملكان ادعاءات تاريخية صحيحة بشأن هذا الإقليم (مع أنها كانت تختلف عن بعضها بعضًا)، وأنهما كانا يعبّران على رغبات متشابهة وأنه من الأفضل الاعتراف بها في دولتين إقليميتين.

لم ينشأ هذا التوجه داخل الحركة الصهيونية، التي تبنت التقسيم على مضض باعتباره سبيلًا ييسر لها إقامة دولة يهودية في خضمّ البيئة التي كانت الاضطرابات تعصف بها خلال العقد الرابع من القرن الماضي. فقد طُرح مفهوم التقسيم «من الأعلى»، من الدبلوماسيين البريطانيين والدبلوماسيين الدوليين من بعدهم. ولم يكن هذا الحل ينبع من مجموعة الأدوات التي يعتمدها الاستيطان الكولونيالي، وليس من باب المصادفة أنه لم يسبق أن طُبِّق في أي سياق استيطاني كولونيالي آخر. فعلى النقيض من ذلك، وُضعت فلسطين في إطار وسمها كمشكلة تنطوي على تقرير المصير القومي وحقوق الأقلية، ووصفها كمشكلة من جملة مشاكل قومية عديدة تمتد من وسط أوروبا حتى الهند. وكان تقسيم فلسطين يتماشى مع التحول الذي شهده القانون الدولي والسياسة الدولية خلال حقبتيّ الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، والتي كانت ترمي إلى إنتاج دول قومية متجانسة من خلال إعادة ترسيم الحدود وخلق دول جديدة. وقد أفضت هذه المسلَّمات إلى الإقصاء القسري لمجموعات ليست بالقليلة من السكان المنتمين إلى «الأقليات».

الفصل الأول: التقسيم في الفكر السياسي الصهيوني والعربي

من نافلة القول أن فكرة التقسيم لم تنشأ في الجانب العربي. فمنذ مطلع العشرينيات من القرن الماضي، كانت المطالب السياسية العربية في فلسطين واضحة ومتماثلة: إلغاء الانتداب، وبطلان الوطن القومي لليهود وإقامة حكم ذاتي يفضي إلى استقلال العرب. وقد لاقى تقسيم فلسطين إجماعًا عامًا على رفضه بوصفه نموذجًا ظالمًا فُرض على البلد الذي تقطنه أغلبية عربية لصالح مجتمع من المهاجرين الجدد.

وتتسم مسألة المواقف الصهيونية تجاه التقسيم بقدر أكبر من التعقيد. فعلى المستوى الرسمي، أعربت الحركة الصهيونية عن قبولها بالخطة التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، وعملت على حشد التأييد اللازم لاعتمادها من جانب الجمعية العام للأمم المتحدة، واحتفلت بها كما لو كانت إنجازًا مهمًا. ويضطلع هذا القبول الرسمي بقرار الأمم المتحدة (١٨١) بدور محوري في الرواية القومية الإسرائيلية، باعتباره تسويغًا للسياسات التي نفذتها إسرائيل خلال العام ١٩٤٨ وما تزال تنفذها منذ ذلك الحين. وينسجم هذا القبول كذلك مع وجهة النظر السائدة حول الصهيونية، بوصفها حركة تعتمد مسارًا واضحًا يتجه نحو إقامة دولة يهودية تتسم بالتجانس قدر الإمكان ولا تسمح إلا باحتضان الحقوق اليهودية، اليهودية فقط. وعادةً ما يقدَّم هذا المنطق الحصري الذي يقف وراء إقامة الدولة اليهودية على أنه مبدأ واحد لا يمسه تغيير، وذلك منذ انعقاد المؤتمر الصهيوني في العام ١٨٩٧، مرورًا بالعام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا. ويتقاسم وجهة النظر هذه كلا المتعاطفين مع الصهيونية ومنتقديها على نطاق واسع، وتشكل خطة التقسيم التي صدرت في العام ١٩٤٧ نقطة الارتكاز في هذه الرواية وحجر الزاوية فيها.

ومع ذلك، تنطوي وجهة النظر هذه، وحسب الافتراض الذي ساد مؤخرًا، على مفارقة تاريخية، كما أنها تغض الطرف عن التحولات المهمة التي شهدتها الأهداف التي قررتها الصهيونية وممارساتها. ففي المقام الأول، كانت الصهيونية تسعى على

تتسم مسألة المواقف الصهيونية تجاه التقسيم بقدر أكبر من التعقيد. فعلى المستوى الرسمي، أعربت الحركة الصهيونية عن قبولها بالخطة التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين، وعملت على حشد التأييد اللازم لاعتمادها من جانب الجمعية العام للأمم المتحدة، واحتفلت بها كما لو كانت إنجازًا مهمًا. ويضطلع هذا القبول الرسمي بقرار الأمم المتحدة (١٨١) بدور محوري في الرواية القومية الإسرائيلية، باعتباره تسويغًا للسياسات التي نفذتها إسرائيل خلال العام ١٩٤٨ وما تزال تنفذها منذ ذلك الحين. وينسجم هذا القبول كذلك مع وجهة النظر السائدة حول الصهيونية، بوصفها حركة تعتمد مسارًا واضحًا يتجه نحو إقامة دولة يهودية تتسم بالتجانس قدر الإمكان

جلسة إقرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة.

مدى العقود الأولى من القرن العشرين إلى الحصول على حكم ذاتي في فلسطين التي كانت تخضع للهيمنة الإمبريالية: أولًا ضمن الإمبراطورية العثمانية التي كانت تضم قوميات متعددة، وضمن إطار الإمبراطورية البريطانية بعد العام ١٩١٧.[٢] وقد عمدت الحركة الصهيونية إلى توظيف مصطلح «الوطن القومي» الذي يلفه الغموض بغية بيان غايتها، ورفض المؤتمر الصهيوني الطلب الذي قدمه فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky) في العام ١٩٣٢ من أجل اعتماد إقامة الدولة بوصفها هدفًا صريحًا لا موارية فيه. غير أن جابوتنسكي نفسه وضح أن هذه «الدولة» كانت عبارة عن حكم ذاتيّ في المقام الأول، وأنه كان من المرجَّح أن تُقام ضمن إطار فيدرالي أكبر.

ثانيًا، وحسب الفرضية الواضحة التي ساقها ديمتري شومسكي (Dimitry Shumsky)، كانت «الثنائية القومية»، بمعنى الاعتراف بالحقوق القومية لكلا اليهود والعرب ضمن الترتيبات المستقبلية في فلسطين، تمثل افتراضًا عمليًا يتقاسمه جميع الفصائل الصهيونية تقريبًا خلال العقدين الثاني والثالث من القرن الماضي.[٣] وقد عمل الصهاينة على خلق أغلبية يهودية في فلسطين من خلال الهجرة الجماعية إليها من أوروبا، وقد افترضوا مع ذلك أن أقلية عربية كبيرة سوف تبقى داخل الدولة اليهودية. ومن أجل معالجة مسألة الحقوق القومية العربية، شملت المقترحات الصهيونية إجراء ترتيبات فيدرالية، و«إنشاء كانتونات»، وبلوغ «التكافؤ» في الجمعية التشريعية ودمج فلسطين في كونفدرالية عربية إقليمية.[٤] ولا حاجة للمرء أن يسلّم بهذه الأفكار باعتبارها أفكارًا متساوية لكي يقر بمكانتها في الحرب الداخلية التي تدور رحاها في الخطاب الصهيوني. فالمسألة لا تكمن في النوايا الطيبة أو الخبيثة التي تبيّتها القيادة الصهيونية، وإنما في السياق الدولي الذي كانت تعمل فيه، والذي جعل من هذه الأفكار أفكارًا حتمية تقريبًا. فقد وُلدت القيادة الصهيونية من رحم الإمبراطوريتين اللتين ضمتا قوميات متعددة، وهما روسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية المجرية، حيث كانت الحركات القومية تناضل في سبيل نيل الحكم الذاتي، دون الاستقلال التام، فيهما. وفي الحقبة التي تلت الحرب العالمية الأولى في عهد الرئيس الأميركي ويلسون (Wilson)، اعتُمد تقرير المصير القومي باعتباره مبدأ توجيهيًا على المستوى الدولي. ولا محالة أن الدول القومية الجديدة في وسط أوروبا وشرقها كانت تضم أقليات إثنية وقومية ودينية كبيرة. وقد خرج مؤتمر باريس للسلام، الذي عُقد في العام ١٩١٩، بنظام لاحتواء النزاعات التي تنشب بين الشعوب المهيمنة والأقليات وإيجاد حل لها. وفي هذا السياق، حددت «المعاهدات بشأن الأقليات» الالتزامات التي تملي على الدول القومية الوليدة ضمان معاملة المواطنين والجماعات كافة معاملة عادلة. وقد تولت عصبة الأمم، التي أُنشئت حديثًا في حينه، الإشراف على هذه المعاهدات وإنفاذها (من الناحية النظرية على الأقل).

ولذلك، كان الاعتراف الذي أبدته الحركة الصهيونية بالحقوق العربية بمثابة انعكاس للنظام العالمي الذي كان سائدًا في ذلك اليوم. ولكن كانت المخاوف التي تكتنف حقوق الأقلية اليهودية في أوروبا تحرك هذا الاعتراف أيضًا. فقد شكّلت المجتمعات اليهودية في وسط أوروبا وشرقها القاعدة الاجتماعية للحركة الصهيونية وعمادها. وكان النشطاء الصهاينة، وبينما كانوا يدعون إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، يتوقعون أن معظم اليهود الأوروبيين سوف يبقون في بلدانهم. ومع ظهور معاداة السامية وصعود نجم اليمين المتطرف خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، باتت الحريات المدنية التي كان اليهود يتمتعون بها عرضة للهجوم.

ولذلك، كان الاعتراف الذي أبدته الحركة الصهيونية بالحقوق العربية بمثابة انعكاس للنظام العالمي الذي كان سائدًا في ذلك اليوم. ولكن كانت المخاوف التي تكتنف حقوق الأقلية اليهودية في أوروبا تحرك هذا الاعتراف أيضًا. فقد شكّلت المجتمعات اليهودية في وسط أوروبا وشرقها القاعدة الاجتماعية للحركة الصهيونية وعمادها. وكان النشطاء الصهاينة، وبينما كانوا يدعون إلى هجرة اليهود إلى فلسطين، يتوقعون أن معظم اليهود الأوروبيين سوف يبقون في بلدانهم. ومع ظهور معاداة السامية وصعود نجم اليمين المتطرف خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، باتت الحريات المدنية التي كان اليهود يتمتعون بها عرضة للهجوم. وفي هذا السياق، تطورت علاقة محتملة بين «القضية العربية» في فلسطين و«القضية اليهودية» في أوروبا.[٥] وكان من شأن إنكار حقوق الأقلية العربية وحقوقها المدنية في الدولة اليهودية العتيدة أن يشكل سابقة لإنكار الحقوق المدنية الواجبة لليهود في أوروبا. وكان عدد ليس بالقليل من اليهود يخشون من أن الوطن القومي الصهيوني في فلسطين قد يُستخدم كذريعة لحرمان اليهود من حقوقهم السياسية في أماكن أخرى (وهو تخوف وردت الإشارة إليه في وعد بلفور، الذي تعهد بالحيلولة دون حدوث مثل هذه السيناريوهات).

وعندما اقترح البريطانيون التقسيم في العام ١٩٣٧ ، كان الرد الصهيوني أبعد ما يكون عن الحماسة. فقد خصصت خطة التقسيم للدولة اليهودية البقاع الأفضل من فلسطين من ناحية البنية التحتية والزراعة. ومع ذلك، فلم تتجاوز هذه المناطق ٢٠٪ من مساحة البلاد، كما كانت تستثني القدس. وفي نظر العديد من الصهاينة، كان التنازل عن بقاع ثمينة من أرض إسرائيل التاريخية أمرًا لا يمكن تصوره. فقد حجّمت الخطة المذكورة قدرة الدولة اليهودية على استيعاب الملايين من المهاجرين القادمين من أوروبا، وهي الهجرة التي كان الصهاينة تشرئب أعناقهم إليها. وقد أبدى الكثير من الصهاينة معارضتهم لمبدأ «ترحيل السكان»، الذي كان له أن يضمن للدولة اليهودية أن تتسم بطابع متجانس، وذلك لأسباب ليس أقلها الدلالات الخطيرة التي كان يحملها بالنسبة إلى اليهود في أوروبا. وقد تراوح الائتلاف الواسع الذي شُكل لمناهضة هذا الاتفاق من أنصار الحركة التصحيحية إلى تحالف السلام (Brit Shalom).[٦]

وفي الوقت نفسه، أبدى أكبر فصيل من الفصائل الصهيونية، وهو حزب «ماباي»، قدرًا أكبر من تقبُّل المقترح والتجاوب معه. وكان التوجه الانفصالي الذي اعتمدته الحركة الاستيطانية العمالية قد أحرز إنجازات لا يستهان بها في سبيل إنشاء الييشوف كجيب منعزل من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. ومع ذلك، فضّل حزب «ماباي» مواصلة هجرة اليهود والاستيطان إبان عهد الحكم البريطاني. كما أبدى الحزب موقفًا عدائيًا تجاه التنازل عن معظم فلسطين. ولكن دافيد بن–غوريون كان يرى فائدة جمة في فكرة «الترحيل» التي قدمها البريطانيون باعتبارها سياسة مشروعة. وقد شهد المؤتمر الصهيوني العشرون، الذي انعقد في شهر آب ١٩٣٧ في مدينة زيورخ، جدلًا محتدمًا حول هذا المقترح، حيث شدد بن–غوريون وحاييم وايزمان على الفوائد المتأتية من هذه الخطة. وقد أبدى القرار التوافقي الذي خلص إليه المؤتمر رفضه الرسمي لخطة التقسيم، مع أنه فوض الوكالة اليهودية بإجراء المفاوضات مع الحكومة على أساسها.[٧]

ومع ذلك، فلم يكد يمضي وقت طويل قبل أن تتغير أصول السياسة الصهيونية. فالكتاب الأبيض الذي صدر في العام ١٩٣٩

لو لم يكن التقسيم غاية صهيونية، لكان من الممكن أن نفترض أن الصهيونية عبّرت عن منطقها الدفين الذي يسمها كحركة استيطانية كولونيالية. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تزايدت وتيرة دراسة إسرائيل بوصفها دولة استيطانية كولونيالية مع ظهور الدراسات الاستيطانية الكولونيالية كحقل متميز من حقول البحث الأكاديمي. وتكمن الفرضية التي تقع في صلب هذا الحقل في أن الاستيطان الكولونيالي يختلف اختلافًا نوعيًا عن أشكال الكولونيالية الأخرى. فالاستيطان الكولونيالي الحديث، الذي يتمحور حول السعي نحو الاستيلاء على الأراضي والموارد اللازمة لرفد الهجرة الجماعية من أوروبا، كان يستند في أساسه إلى البحث عن إقليم من جهة، وإلى الرغبة في استئصال شأفة السكان الأصلانيين الذين كانوا يقيمون في هذا الإقليم من جهة أخرى.

وفرض قيودًا مشددة على الهجرة وشراء الأراضي، وتدمير الأحياء اليهودية في أوروبا على يد النازيين، والشعور الذي ساد بقرب نهاية حقبة بريطانيا الإمبريالية، كلها كانت عوامل دفعت الصهاينة إلى تبنّي إقامة الدولة اليهودية كسياسة صريحة في برنامج بيلتمور (Biltmore program) الذي صدر في العام ١٩٤٢. وعلى سبيل المقارنة مع الخطط السالفة، لم تعطَ أي تطمينات بشأن الحقوق القومية العربية في «الكومنولث اليهودي» العتيد. وبالنظر إلى أن اليهود كانوا يشكلون أقلية في فلسطين، كانت إقامة الدولة اليهودية تعني أن تقسيم البلاد أمر لا مفر منه. ومع ذلك، كانت مصادقة الصهاينة على التقسيم خطوة براغماتية، فرضتها الضرورات التاريخية التي شهدها العقد الرابع من القرن الماضي. ولم ترقَ هذه المصادقة مطلقًا إلى قبول أساسي بالبعد القانوني الذي انطوى التقسيم عليه، بل جرى تبني هذا التقسيم باعتباره سبيلًا ييسر الوصول إلى إقامة الدولة، وليس باعتباره وسيلة لحل النزاع مع العرب. وفي هذا المقام، يشير إعلان الاستقلال الإسرائيلي الصادر في العام ١٩٤٨ إلى قرار الأمم المتحدة عدة مرات، بيد أنه لا يأتي على ذكر مبدأ التقسيم ولا الدولة العربية.

الفصل الثاني: التقسيم بوصفه نموذجًا استيطانيًا كولونياليًا؟

لو لم يكن التقسيم غاية صهيونية، لكان من الممكن أن نفترض أن الصهيونية عبّرت عن منطقها الدفين الذي يسمها كحركة استيطانية كولونيالية. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تزايدت وتيرة دراسة إسرائيل بوصفها دولة استيطانية كولونيالية مع ظهور الدراسات الاستيطانية الكولونيالية كحقل متميز من حقول البحث الأكاديمي. وتكمن الفرضية التي تقع في صلب هذا الحقل في أن الاستيطان الكولونيالي يختلف اختلافًا نوعيًا عن أشكال الكولونيالية الأخرى. فالاستيطان الكولونيالي الحديث، الذي يتمحور حول السعي نحو الاستيلاء على الأراضي والموارد اللازمة لرفد الهجرة الجماعية من أوروبا، كان يستند في أساسه إلى البحث عن إقليم من جهة، وإلى الرغبة في استئصال شأفة السكان الأصلانيين الذين كانوا يقيمون في هذا الإقليم من جهة أخرى.[٨]

وفي وسع المرء أن يفترض أن تقسيم فلسطين كان بمثابة وجه خاص من أوجه تنفيذ هذا المنطق. فالتقسيم كان عبارة عن استجابة منطقية للوضع الذي ألْفت الصهيونية نفسها فيه خلال العقد الرابع من القرن الماضي. ولم تتجسد آمالها في هجرة اليهود الجماعية من أوروبا إلا على نطاق متواضع. فالنازيون أقدموا على قتل الملايين الذين كان يُتوقع لهم أن يهاجروا إلى فلسطين. ولم تكن الصهيونية تملك القدرة على تجاوز السكان المحليين من الناحية الديموغرافية. وقد سبق لها أن استحوذت على نسبة تقل عن ٧٪ من أرض فلسطين. وكان عليها أن توافق، في ظل هذه الظروف، على خطة تقسيم كانت ما تزال سخية من ناحية الأراضي. وكان يمكن استخدام هذه الخطة فيما بعد كنقطة انطلاق نحو إنجاز التوسع الإقليمي في المستقبل.

ويبين هذا التحليل الأسباب التي حدَت بالحركة الصهيونية إلى قبول خطة التقسيم في العام ١٩٤٧، غير أنه لا يميط اللثام عن الأسباب التي وقفت وراء اقتراح هذه الخطة في المقام الأول، من جانب البريطانيين ثم من جانب هيئة الأمم المتحدة. فقد

ومن جانب آخر، لم ترِد أمثلة على تقسيم مستعمرة استيطانية أوروبية واحدة خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية فيما عدا فلسطين. وتشمل القائمة إجراءات التقسيم «القومي» الذي جرى في الهند ومنطقة مالايا البريطانية وقبرص، وإجراءات التقسيم «السياسي» في كوريا والصين وألمانيا. ولم تكن أي من هذه البلدان مستعمرة استيطانية.

وفي وسع المرء أن يقدم جملة من التفسيرات المتباينة التي تستعرض الأسباب التي أفضت إلى الإحجام عن تجربة التقسيم في التعامل مع المقاومة التي خاضها السكان الأصلانيون في وجه الاستيطان الأوروبي. ففي بعض الحالات، كان السكان الأصلانيون يتعرضون للهلاك والفناء من خلال الإبادة الجماعية.

اعتمدت أغلبية تزيد على ثلثيّ الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قرار التقسيم رقم (١٨١)، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفييتي. وننوه مرة أخرى بأن التقسيم لم يكن مبادرة صهيونية: بل إن الحركة الصهيونية تلقفته ووظفته لمصلحتها. فهذه المبادرة انطلقت من الدوائر البريطانية، وتحولت إلى صيغة دولية.

وفضلًا عما تقدم، يبرُز التقسيم من إطار التاريخ العالمي للاستيطان الكولونيالي عند دراسته في سياق أعم وأشمل. فلم يسبق أن طُبق هذا الحلّ في أي سياق حديث آخر تقريبًا. والمعادلة السياسية التي تقسم المستعمرة إلى دولتين سياديتين، إحداهما للمستوطنين والأخرى للسكان الأصلانيين، لا تُعَدّ مألوفة من أي حالة أخرى من حالات الاستيطان الكولونيالي الأوروبي، لا في أميركا الشمالية ولا في أميركا الجنوبية، ولا في أستراليا، ولا في أفريقيا، ولا في الجزائر الفرنسية، ولا في كينيا ولا في جنوب أفريقيا. ولم يكن التقسيم جزءًا من مجموعة الأدوات التي يستخدمها الاستيطان الكولونيالي. ويبدو أن الاستثناء الوحيد الذي يرد على هذه القاعدة يتمثل في تقسيم أيرلندا الذي جرى في العام ١٩٢١، مع أن هذا المثال يُعَدّ مختلفًا في جوانب عدة. فقرب أيرلندا من بريطانيا، ودمجها في إقليم المملكة المتحدة بصفة رسمية، وموقعها في أوروبا، وتاريخها الطويل تحت نير الاستعمار (والذي يعود في جذوره إلى القرن السادس عشر)، كلها عوامل تجعلها فريدة ومتميزة بالمقارنة مع المستعمرات الاستيطانية في أوروبا.

ومن جانب آخر، لم ترِد أمثلة على تقسيم مستعمرة استيطانية أوروبية واحدة خلال الحقبة التي تلت الحرب العالمية الثانية فيما عدا فلسطين. وتشمل القائمة إجراءات التقسيم «القومي» الذي جرى في الهند ومنطقة مالايا البريطانية وقبرص، وإجراءات التقسيم «السياسي» في كوريا والصين وألمانيا. ولم تكن أي من هذه البلدان مستعمرة استيطانية.

وفي وسع المرء أن يقدم جملة من التفسيرات المتباينة التي تستعرض الأسباب التي أفضت إلى الإحجام عن تجربة التقسيم في التعامل مع المقاومة التي خاضها السكان الأصلانيون في وجه الاستيطان الأوروبي. ففي بعض الحالات، كان السكان الأصلانيون يتعرضون للهلاك والفناء من خلال الإبادة الجماعية، التي لم تترك أي أساس ديموغرافي له معنى بالنسبة إلى تقرير مصير هؤلاء السكان الأصلانيين. وفي حالات أخرى، كان المستوطنون البيض يشكلون أقلية ضئيلة لا تتيح لهم المطالبة بإقامة دولة تخصهم، أو كانوا يعتمدون على عمل السكان الأصلانيين. وتيسر هذه الاعتبارات لنا أن نفسر السبب الذي لم يجعل من التقسيم خيارًا جديًا في طائفة متنوعة من السياقات الاستيطانية الكولونيالية. ومع ذلك، فنحن نقترح بأن هذه الاعتبارات لم تكن هي نفسها أحد الأعراض، بل كانت هي السبب. فقد كان مشروع الاستيطان الكولونيالي الأوروبي يتمحور حول الخطاب العنصري الذي يقوم على التفوق الأوروبي. وكان المستوطنون يعتقدون أنهم يملكون حقًا أخلاقيًا يخولهم المطالبة بالاستحواذ على أراضي السكان الأصلانيين ومواردهم. وكان التقسيم يتعارض مع هذا المنطق، لأنه

كان يفترض من الناحية النظرية على الأقل وقوف كلا المستوطن والأصلاني على قدم المساواة: حيث يملك كلاهما حقوقًا متساوية في تقرير مصيره والسيادة على إقليمه. ولم يكن التخلي عن التفوق الأوروبي من خلال السماح للسكان الأصلانيين بالتمتع بالسيادة أمرًا قابلًا للتصور، تمامًا مثلما لم يكن يرد في الحسبان أن المواطنة المتساوية قد تُمنح للسكان الأصلانيين. ولذلك، فليس من قبيل المصادفة أن التقسيم لم يتحقق في نيوزيلاندا أو هاييتي أو روديسيا أو حتى في الجزائر.

وينبغي النظر إلى هذه المسألة في السياق العام للدعم الذي قدمته بريطانيا للوطن القومي اليهودي. فما من شك في أن الانتداب، الذي صادقت عليه عصبة الأمم، يسّر إطلاق مشروع استيطاني كولونيالي. وقد اعترفت الحركة الصهيونية نفسها بهذا الانتداب بكل فخر، حيث أعلنت في برنامج بيلتمور (١٩٤٢) أن المستوطنين الصهاينة «قد كتبوا صفحة مشرقة في تاريخ الاستعمار». وسمح البريطانيون بالهجرة الجماعية لليهود الأوروبيين إلى فلسطين. كما شجعوا على تسجيل الأراضي واستغلالها في المجالات التجارية، بغية مساعدة الصهاينة على شرائها واستعمارها. وأضفى البريطانيون وضعًا شبه حكومي على الوكالة اليهودية باعتبارها ممثلًا للحركة الصهيونية والشعب اليهودي. وكانت هذه السياسات بمجموعها تنفَّذ رغمًا عن الأغلبية الساحقة من السكان الأصلانيين في البلاد.

ومع ذلك، كان الدعم البريطاني محدودًا ويتسم بالتحفظ إذا ما قارنّاه بالمستعمرات الاستيطانية الأخرى. فلم تكن «القدرة الاستيعابية» لاقتصاد السكان الأصلانيين في أي مستعمرات استيطانية أخرى تضطلع بدور في تحديد الحصص المقررة لهجرة المستوطنين، مثلما كان عليه الحال في فلسطين. فإلى حد كبير، أحجم البريطانيون عن تخصيص الأراضي بصورة مباشرة لغايات الاستعمار الصهيوني. ولم يكن لليهود الفلسطينيين دور مركزي أو قيادي في إدارة فلسطين، كالدور الذي كان المستوطنون البيض يؤدونه في أماكن أخرى. ولم تجعل هذه العوامل مجتمعة الانتداب أكثر قبولًا لدى الفلسطينيين العرب، غير أنها أبرزت تميز فلسطين عن المستعمرات الاستيطانية البريطانية. ويمكن تفسير هذا الفرق من خلال البيئة الدولية التي سادت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين، التي شهدت التنصل من الكولونيالية المباشرة، ووضع فلسطين ضمن «الفئة ألف للانتداب»، بمعنى أنها كانت بمثابة إقليم «متقدم» تقع المسؤولية عن تطويره لكي يبلغ مرحلة الحكم الذاتي على كاهل بريطانيا، والمصالح البريطانية في البلدان العربية الأخرى. ولكن ذلك كان يعكس أيضًا الطريقة

اللجنة الملكية البريطانية ١٩٣٧ (لجنة بيل): التقسيم الأول.

الفعالة التي كان البريطانيون ينظرون فيها إلى الوطن القومي اليهودي نفسه باعتباره يتميز عن مشاريعهم الاستيطانية الكولونيالية في بقاع أخرى من العالم ولا يشبهها.

كيف كان يمكن لحل يرتكز في جله على «الاستيطان الكولونيالي» للقضية الفلسطينية أن يبدو؟ نستطيع، في هذا المقام، أن نقف على بعض البراهين في خطة «الدومينيون السابع». فقد اقترحت المبادرة التي طُرحت في العقد الثاني من القرن الماضي، وحسبما بيّنه أرييه دوبنوف (Arie Dubnov)، إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين ودمجه ضمن الدومينيون السابع للإمبراطورية البريطانية، إلى جانب جنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندا وكندا ونيوفاوندلاند والدولة الأيرلندية الحرة.[٩] وشكّلت هذه المبادرة جزءًا من المساعي التي بذلها الإمبرياليون الليبراليون البريطانيون في سبيل تحديث الإمبراطورية من خلال إعادة اختراعها كإطار فيدرالي، أو كومنولث يضم شعوبًا، تتمكن من احتواء القوى الهدامة التي تفرزها القومية. وقد بحث الساسة والمفكرون عن هيكلية من شأنها إدامة الهيمنة البريطانية، في ذات الوقت الذي تسمح فيه بإقامة الحكم الذاتي المحلي للشعوب غير الأوروبية كذلك. وفي هذا الخصوص، كان يُنظر إلى فلسطين كما لو كانت أساسًا لاختبار تقرير المصير في سياق غير أوروبي. ولكن عبارة «غير أوروبي» كانت تشير بصورة رئيسية إلى المهاجرين اليهود الأوروبيين، دون السكان الفلسطينيين الأصلانيين. وفي نظر واضعي السياسات البريطانيين، كان المستوطنون اليهود يشكلون فئة مرحلية من المستوطنين غير البيض، وكان السماح لهم بإقامة حكم ذاتي بمثابة تجربة قد تفضي، في نهاية المطاف، إلى تطورات مماثلة في الهند وفي غيرها. ولم تبصر خطة «الدومينيون السابع» النور، وربما كان ذلك بسبب تنامي الصعوبات السياسية التي واجهتها بريطانيا في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فربما كان فشل هذه الخطة تعبيرًا عن الواقع الذي كان ينظر إلى المستوطنين اليهود في فلسطين

لقد تجاوز التقسيم، بالطريقة التي طُرح بها في العام ١٩٣٧، أي ممارسات أخرى في السياقات الاستيطانية الكولونيالية الأخرى بأشواط بعيدة. فقد اقترح هذا التقسيم الموازاة بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، من خلال منح كل فئة دولة مستقلة لها. وبذلك، لم يكن التقسيم يعكس نموذجًا استيطانيًا كولونياليًا. ولا يعني هذا أن أجندة الاستيطان التي اعتمدتها الصهيونية لم تستفد من التقسيم. فقد أطلق القرار (١٨١) وحرك عملية أتاحت للصهاينة قدرًا معتبرًا من التوسع الإقليمي، والاستيلاء على الأراضي، وإفراغها من سكانها الأصلانيين وتدمير مناطق سكناهم وموئلهم.

على أنهم بعيدون كل البعد عن المستوطنين الأوروبيين المسيحيين لكي يستحقوا المزايا التي تحظى بها مستعمرة من مستعمرات الإمبراطورية البريطانية.

لقد تجاوز التقسيم، بالطريقة التي طُرح بها في العام ١٩٣٧ ، أي ممارسات أخرى في السياقات الاستيطانية الكولونيالية الأخرى بأشواط بعيدة. فقد اقترح هذا التقسيم الموازاة بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، من خلال منح كل فئة دولة مستقلة لها. وبذلك، لم يكن التقسيم يعكس نموذجًا استيطانيًا كولونياليًا. ولا يعني هذا أن أجندة الاستيطان التي اعتمدتها الصهيونية لم تستفد من التقسيم. فقد أطلق القرار (١٨١) وحرك عملية أتاحت للصهاينة قدرًا معتبرًا من التوسع الإقليمي، والاستيلاء على الأراضي، وإفراغها من سكانها الأصلانيين وتدمير مناطق سكناهم وموئلهم. وجميع هذه الأمور مألوفة في سياقات استيطانية كولونيالية أخرى. ومع ذلك، لم يكن من الممكن أن تجري هذه الأمور دون خطاب التقسيم الذي شرعنها، والذي لم تكن المخاوف والتصورات الاستيطانية الكولونيالية تشكل الدافع وراءه.

التقسيم بوصفه 'حلًا' إثنيًا-قوميًا

ولكن إن لم يكن يُنظر إلى الصراع الذي دارت رحاه حول فلسطين كما لو كان مواجهة بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، فكيف كان يُنظر إليه؟ وكيف كان يمكن للتقسيم أن «يجترح حلًا» له؟ يمكن الوقوف على إجابة لهذين السؤالين في مقترحات التقسيم نفسها، والطريقة التي رسمت فيها تصورها لطرفيّ هذا الصراع. فتقرير اللجنة الملكية استُهل بسرد التاريخ التوراتي لـ«فلسطين اليهودية»، وتبعه نقاش تناول فلسطين العربية باعتبارها مقاطعة منعزلة «أُهملت من التاريخ إهمالًا تامًا تقريبًا» منذ الفتح العربي. وتتجلى لغة الاستشراق في وصف الأرض «الجرداء والمهجورة»، مثلما هو الحال في الثنائية الواضحة بين العرب «الذين يعيشون في ... الماضي» والمستوطنين الرواد «المثقفين وواسعي الحيلة». ولكن في الوقت نفسه، يبين التقرير أن معدّيه لم يكونوا يرون أن يهود فلسطين يشبهون المستوطنين الأوروبيين (الآخرين) أو يعادلونهم. فقد كان المهاجرون اليهود، الذين يصلون من بولندا وألمانيا، «أناسًا يعتمدون على أنفسهم وتقدميين، ومعظمهم يشبهون الأوروبيين في مظهرهم ومعداتهم، إن لم يشبهوهم في عرقهم» (وقد أضفنا التأكيد بالخط المائل). ويصف التقرير، وعلى سبيل إبداء الإعجاب، البعد الكولونيالي في الاستيطان اليهودي، غير أنه يشير مع ذلك إلى هجرة اليهود باعتبارها «عودة»، أو «عودة إلى الوطن». ويعود هذا الانطباع في جذوره إلى وجهة النظر البروتستانتية التي ترى في فلسطين الأرض التوراتية الجامدة عبر الزمن، وإلى الخطاب الذي يضفي طابعًا عرقيًا على اليهود بوصفهم عرقًا «شرقيًا». كما اختار التقرير، عندما تطرق إلى مستقبل «الييشوف»، أن لا يعقد مقارنة بين المجتمع اليهودي في فلسطين مع المستوطنين البيض في أفريقيا، بل مع الإغريق في سميرنا والأشوريين في العراق. ومع ذلك، كان يُنظر إلى عرب فلسطين، وعلى الرغم من الأوصاف الاستشراقية الواردة أعلاه، على أنهم يستحقون تقرير المصير: فقد كانت النخبة العربية المتعلمة توصف على أنها على قدر كافٍ من التقدم السياسي الذي يتيح لها أن تعتمد على نفسها. ويشير التقرير في جميع فصوله إلى العرب واليهود بعبارة «العرقيْن»، وإلى الصراع القائم بينهما على أنه صراع «القومية المتمردة». وكانت المعضلة الرئيسية التي واجهت اللجنة التي أعدت التقرير تتمثل في كيفية ضمان الحقوق القومية الواجبة للطرف الذي يشكل الأقلية في السيناريوهات المستقبلية: حقوق أقلية يهودية

كبيرة في دولة يهيمن عليها العرب، أو حقوق أقلية عربية كبيرة في دولة يهيمن عليها اليهود.

وكان السير ريجينالد كوبلاند (Sir Reginald Coupland)، وهو أستاذ التاريخ الكولونيالي في جامعة أكسفورد، يُعد القوة الفكرية التي وقفت وراء التقرير، فهو الذي خرج بفكرة التقسيم وأقنع زملاءه من أعضاء اللجنة بالمزايا التي ينطوي عليها. كما استقطب الزعيم الصهيوني حاييم وايزمان لمساندة هذه القضية، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات التي عقدها معه. وكانت خطة التقسيم التي وضعها كوبلاند تستند إلى فهم يكتسب طابعًا عرقيًا ويميز الشعوب البريطانية (في كندا وجنوب أفريقيا وفي بريطانيا نفسها) التي كان أفرادها ينعمون بالقدرة على إيجاد حلول موحدة للنزاعات القومية، عن الشعوب الأخرى التي لم تكن تملك هذه الموهبة. ومن بين تلك الشعوب العرب واليهود في فلسطين، والهندوس والمسلمون في الهند. وفي مطلع العقد الرابع من القرن الماضي، ألّف كوبلاند تقريرًا مؤثرًا آخر أبدى فيه تعاطفه مع النزعة الانفصالية القومية لدى المسلمين في الهند، على الرغم من أنه لم يدعُ إلى تقسيم شامل فيها.[١٠]

وفي فلسطين، وكما كان عليه الحال في الهند، كانت المشكلة تكمن في مسألة «الأقليات». فخلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين في أوروبا، وجدت هذه المسألة إجابة عنها في «المعاهدات بشأن الأقليات» التي أتينا على ذكرها أعلاه، والتي تكفل حقوق الأقليات في الاتفاقيات المدنية والدولية. ولكن كان هناك توجه بديل، كان يتنامى تأثيره على نحو أعظم. وبموجب هذا التوجه، كان ينبغي أن تتحول الدول القومية إلى دول متجانسة إثنيًا قدر الإمكان، للحيلولة دون وقوع الآثار الهدامة التي يفرزها النزاع الإثني. فلكي تبني نظامًا عالميًا يتسم بالاستقرار والتناغم على أساس الدول القومية المتجانسة، لم يكن يكفي أن تعيد ترسيم الحدود أو أن تنشئ دولًا جديدة: بل كان المطلوب «ترحيل السكان» على نطاق واسع. وقد تجسد «منع اختلاط» السكان على هذا النحو في معاهدة لوزان، التي خرجت بحل للنزاع الذي كانت رحاه تدور بين تركيا واليونان من خلال «التبادل القسري» الذي طال مليونيّ إنسان. ووفقًا لـ«الاتفاقية بشأن تبادل السكان اليونانيين والأتراك»، طُرد المسيحيون الأرثوذكس من تركيا إلى اليونان (وحُرم أولئك الذين فروا منها من قبلُ من حقهم في العودة إليها). وفي المقابل، طُرد المسلمون الذين كانوا يعيشون في اليونان إلى تركيا. وكان يُنظر إلى معاهدة لوزان كما لو كانت قصة نجاح في أوساط دوائر السياسة الدولية. وجاء تقرير اللجنة الملكية على ذكر التبادل القسري باعتبارها نموذجًا «يُسترشد به»، حيث جرى فيه «استئصال» «الدمَّل» الذي أفرزته القومية. ودعا التقرير في توصياته إلى تنفيذ سياسة مماثلة في فلسطين، للتأكد من أن الدولتين اليهودية والعربية لن تواجها مشكلة الأقليات في المستقبل.

وحسبما ورد على لسان كاتريونا درو (Catriona Drew)، كان تقسيم فلسطين واحدًا من جملة من الأمثلة على الدافع الذي حدا بالقوى العظمى إلى حل مسألة القوميات والأقليات من خلال وسائل راديكالية ومنهجية.[١١] فقد عجز النظام الذي اعتُمد خلال الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين في إبرام المعاهدات بشأن الأقليات عن احتواء النزاعات القومية في أوروبا وإضفاء الاستقرار عليها. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، تبنى واضعو السياسات والدبلوماسيون والمحامون مبدأ الدول القومية المتجانسة، التي سيصار إلى تشكيلها من خلال الترحيل الجماعي للسكان. وقد جرى تغليف هذا المبدأ في خطاب تقدمي وإنساني قدّم أعمال الطرد الجماعي على أنها تدبير يحول دون نشوء حركات النضال واندلاع النزاعات في المستقبل. وقد تبلورت فلسفة ترحيل السكان ونُفذت للمرة الأولى في أوروبا وعلى تخومها، غير أنها صُدِّرت فيما بعد إلى السياق الكولونيالي في فلسطين والهند.[١٢]

وفي العام ١٩٤٧، عاودت لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بفلسطين النظر في إمكانية التقسيم، وكان من الواضح أنها وجدت ما ألهمها في تقرير اللجنة الملكية. فقد سلَّمت لجنة الأمم المتحدة بوصف النزاع الدائر حول فلسطين كنزاع قومي (إذ لا يرد مصطلح الاستعمار في أي موضع من التقرير). فقد كان اليهود والعرب مجتمعين قوميين «يشتركان في أصولهما»، و«الوحيدون ممن بقي يمثل العرق السامي». ولم تخرج خطة التقسيم التي صدرت في العام ١٩٤٧ بأي توصية حول الترحيل القسري للسكان، بل ركزت على ضرورة حماية الحقوق المدنية الواجبة للعرب الذين يقيمون في الدولة اليهودية العتيدة. ولكن في الوقت نفسه، لم تنص الخطة على أي ضمانات أو آليات تكفل الحقوق القومية الواجبة لهذه الأقلية العربية. ورُفع هذا التقرير في أواخر شهر آب ١٩٤٧، حيث لم يكد يمضي أسبوعان بعد على تقسيم الهند الذي ولّد طوفانًا من اللاجئين على الحدود التي تفصل بين الهند الجديدة وباكستان. ومن الصعوبة أن نعتقد أن الدبلوماسيين وواضعي السياسات كانوا يتوقعون أن فلسطين المقسمة لن تخلو من التهجير القسري الذي وسم تقسيم الهند، أو وسط أوروبا وشرقها بعد أن وضعت الحرب أوزارها.

الخلاصة

غالبًا ما يركز النقاش الذي يتناول إسرائيل / فلسطين على طرفيّ الصراع على حساب السياق الأعم. ويبدو أن هذا الحال ينطبق على خطط التقسيم التي أميطَ اللثام عنها في العامين ١٩٣٧ و١٩٤٧، والتي جرى البحث في جانب معتبر منها من زاوية الردود اليهودية والعربية عليها. ولكن جهات إمبريالية ودولية هي من طرحت تقسيم فلسطين وصاغته وتبنته في نهاية المطاف. ولا ينبغي فهم التقسيم في سياقه المحلي فحسب، بل في سياق الاتجاه الأعم الذي ساد الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين وعمل على هندسة نظام عالمي يغلب عليه الاستقرار ويقوم على الدول القومية في أساسه ويخلو من الأقليات القومية كلما كان ذلك ممكنًا. وقد تمخضت هذه الفلسفة التي بلغت أوجها من النفوذ والتأثير خلال العقد الرابع من القرن الماضي عن خسائر بشرية فادحة، بما شملته من ترحيل قسري طال الملايين وإعادة توطينهم. وقد تبنت الحركة الصهيونية التقسيم، على الرغم من اعتراضها عليه في بادئ الأمر، في مطلع العقد الرابع من القرن الماضي باعتباره سبيلًا إلى إقامة الدولة [اليهودية]. ولا ينبغي النظر إلى هذا الواقع على أنه يعكس الأيديولوجيا الانفصالية التي تهيمن على الصهيونية فحسب، بل يجب النظر إليه في السياق الدولي الذي كانت تؤدي عملها فيها أيضًا، وربما هذا هو الأهم.

وتُعد صياغة «القضية» الفلسطينية المفتاح الذي ييسر لنا أن نفهم تقسيم فلسطين في السياق العالمي. ففي نظر القوى العظمى، لم يكن النزاع الذي يدور حول فلسطين نزاعًا بين المستوطنين الأوروبيين والسكان الأصلانيين غير الأوروبيين. بل كان نزاعًا قوميًا بين مجتمعين غير أوروبيين، أحدهما مجتمع أصلاني أبناؤه هم سكان الأرض، والآخر «أعيدَ تشبيته» فيها. ويرتكز هذا التحليل على الخطاب الذي اكتسى طابعًا عرقيًا لم يستطع أن يساوي بين المهاجرين اليهود الأوروبيين والمستوطنين المستعمرين في أفريقيا أو آسيا. وقد صيغت فلسطين كما لو كانت مشكلة تتمحور حول القومية، لكي يصار إلى حلها من خلال إنشاء السيادة الإقليمية: إعادة ترسيم الحدود وترحيل السكان رغمًا عنهم. وكان هذا بمثابة منطق وضع النزاع بشأن فلسطين على قدم المساواة مع المشاكل الإثنية ومشاكل «الأقليات» في شبه القارة الهندية، ووسط أوروبا وشرقها وتركيا. وربما ظلت فلسطين تمثل السياق الاستيطاني–الكولونيالي الوحيد الذي جُرِّب فيه التقسيم. ويسود الافتراض بأن التخلف عن أخذ الروح الصهيونية وممارستها القائمة على الاستيطان الكولونيالي على محمل الجد كان أحد العوامل الرئيسية التي واكبت فشل التقسيم، خلال العقد الرابع من القرن الماضي ومنذ ذلك الحين.

(ترجمه عن الانكليزية: ياسين السيد)

الهوامش

1 *Palestine Royal Commission Report*, CMD. 5479 (London: H.M. Stationery Office, 1937), https://palestinianmandate.files.wordpress.com/2014/04/cm-5479.pdf.

٢ انظر يهودا شنهاب(محرّر)، **الصهيونية والإمبراطوريات** (القدس: معهد فان لير والكيبوتس الموّحد، ٢٠١٥).

٣ ديمتري شومسكي، «الصهيونية والدولة القومية: تقييم جديد» **تسيون** 77 (2012): 223–54; D. Shumsky, "Brith Shalom's Uniqueness Reconsidered: Hans Kohn and Autonomist Zionism," *Jewish History* 25, no. 2–4 (2011): 1–15.

٤ حول هذه الأفكار، انظر:

Neil Caplan, *Futile Diplomacy. Arab-Zionist Negotiations and the End of the Mandate*, vol. 2, 4 vols. (London: Cass, 1983); Neil Caplan, *Futile Diplomacy. Early Arab-Zionist Negotiation Attempts 1913-1931,* vol. 1, 4 vols. (London: Cass, 1986).

٥ حول هذه العلاقة، انظر شومسكي، «الصهيونية والدولة القومية...»

٦ للاستزادة حول التفاعل الذي بين القادة العرب واليهود والزعماء الدوليين الذين أبدوا معارضتهم لخطة التقسيم، والتحالف اليهودي الذي عارض اقتراح الخطة، انظر: يورام نمرود، «الحزب الحسيني واللا– صهيونيين: حوار في سبيل إفشال خطة الدولة اليهوديّة في ١٩٣٧» **هتسيونوت** ٦ (١٩٨١): ١٦١–٢٤٠.

7 Itzhak Galnoor, *The Partition of Palestine: Decision Crossroads in the Zionist Movement* (SUNY Press, 1995).

8 Patrick Wolfe, "Settler Colonialism and the Elimination of the Native," *Journal of Genocide Research Journal of Genocide Research* 8, no. 4 (2006): 387–409.

وللاطلاع على نقد الدراسات التي تتناول الاستيطان الكولونيالي، انظر:

Ran Greenstein, "Settler Colonialism: A Useful Category of Historical Analysis?," *Jadaliyya*, June 6, 2016, http://www.jadaliyya.com/pages/index/24603/settler-colonialism_a-useful-category-of-historica.

9 Arie M. Dubnov, "Notes on the Zionist Passage to India, or: The Analogical Imagination and Its Boundaries," *Journal of Israeli History* 35, no. 2 (July 2, 2016): 177–214.

أرييه دوبنوف، «الدولة الموجودة قيد الإقامة أو الإمبراطورية تستعيد قوتها؟ امبريالية فدرالية وقومية يهودية في أعقاب الحرب العالمية الأولى» *Israel: Studies in Zionism and the State of Israel* 24 (2016): 1–32.

10 T. G. Fraser, "Sir Reginald Coupland, the Round Table and the Problem of Divided Societies," in *The "Round Table": The Empire-Commonwealth and British Foreign Policy*, ed. Andrea Bosco and Alex Charles May (Lothian Foundation Press, 1997), 407–19.

11 Catriona Drew, "Remembering 1948 : Who's Afraid of International Legal History in the Israeli-Palestinian Conflict?," in *Who's Afraid of International Law?,* ed. Raimond Gaita and Gerr Simpson (103-132: Clayton, Victoria Monash University Publishing, 2017).

١٢ انظر هذا الكتاب الذي سيصدر قريبًا:

Matthew James Frank, *Making Minorities History: Population Transfer in Twentieth-Century Europe* (Oxford University Press, 2017).

ألون كونفينو*

كيف ستبدو فلسطين؟
الصهاينة يتخيلون فلسطين ليلة ٢٩ تشرين الثاني، ١٩٤٧

كانت ليلة لا مثيل لها. كان الصوت الوحيد المسموع ذاك السبت هو الصوت القادم عبر الراديو، ثاقباً نحيب أبناء آوى في البعيد. ناقلاً حادثةً وقعت وراء البحار. في النهاية، بينما كان سكان الأرض مأخوذين وواعين باللحظة التاريخية، اختبروا الخلاص واليأس، وانقسموا على هذا الأساس، فلكل جماعة مشاعرها، والكل مليء بالريبة والهواجس: ماذا سيجلب المستقبل؟ اليوم ٢٩ تشرين الثاني، ١٩٤٧، وقد قررت الأمم المتحدة للتو تقسيم فلسطين.

فرحة اليهود في الييشوف، مجتمع الجالية اليهودية التي سكنت فلسطين قبل عام ١٩٤٨، لم تعرف حدوداً. في تل أبيب، كما كتب الشاب نحميا رابوبورت إلى أخيه يوسكي، الذي كان متمركزاً في مخيم للنازحين اليهود بالقرب من تورينو في إيطاليا: «الساعة الآن الثالثة صباح يوم السبت، وقد مرت ساعتان على الإعلان عن الأسس لقيام دولةٍ يهودية.» وكان والدا رابوبورت، اليعازر وهانا، قد هاجرا إلى فلسطين من فيلنا عام ١٩٣٤، واستقرا في وسط مدينة تل أبيب بالقرب مما يسمى اليوم «ميدان رابين». وأضاف نحميا في رسالته: «عند منتصف الليل، كانت الحشود تقف في الشوارع مستمعة بفارغ الصبر إلى اجتماع الأمم المتحدة عبر مكبرات الصوت. كانت الفرحة التي تلت الأخبار كبيرة، تأنق جميع سكان تل أبيب وخرجوا إلى الشوارع ليرقصوا ويغنوا. أما أنا فعدت إلى المنزل لأنني قررت أن أجلس وأراسلك هذه الليلة خصيصاً. فقد حدث أمر تاريخي.»[١]

مع ذلك، اختلطت مشاعر الفرح بمشاعر الخطر، فقد أنهى نحميا رسالته قائلاً «العواقب القادمة لن تكون صغيرة أو طفيفة

* بروفسور تاريخ ودراسات يهودية، جامعة ماساتشوستس، أمهيرست.

قرار الأمم المتحدة المتعلق بإقامة دولة يهودية وضع الييشوف أمام جوهر ومشكلة الصهيونية: كيفية تحقيق سيادة أغلبية يهودية على أرض معظم سكانها من الفلسطينيين. وفقاً لخطة التقسيم، تتألّف الدولة اليهودية من ٤٥٪ من العرب و ٥٥٪ من اليهود. أي أنها بعيدة كل البعد عن وجود أغلبية يهودية قوية.

ولكن ما هو نوع الدولة التي تخيلها اليهود، خاصة إذا أرادت الدولة أن تكون ديمقراطية وتعطي حق التصويت للجميع، وفقًا للفكرة التي سادت في حينه؟

على الإطلاق.» على نحو مماثل، وليس بعيداً عن تل أبيب، عبر نمرود ليفيت، البالغ من العمر ٢٢ عاماً، عن مثل هذه المشاعر في رسالة إلى حبيبته هاجر التي كانت تعمل في إيطاليا لتشجيع الهجرة اليهودية غير القانونية. بدا نمرود في رسالته وكأنه نتاج الدعاية الصهيونية فهو شاب، وسيم، ضابط في البلماح– سرايا الصاعقة التابعة للقوات اليهودية، ضليع في الأدب والثقافة ولا سيّما من روسيا وشرق أوروبا. «الجميع يحتفل،» كتب لهاجر. «لكن لا بد لي من الاعتراف بأنني أشعر بقليل من الحزن أيضاً .» هناك مشكلة الحرب الوشيكة، وأيضاً «لدينا مشكلة العلاقات مع الأقلية العربية الكبيرة في الدولة اليهودية، فهم يشكلون حوالي ثلث السكان.... وبوجه الإجمال، هناك مشاكل ومزيد من المشاكل، ليس احتفالات فقط، لهذا أشعر بقليل من الحزن.»[٢]

قرار الأمم المتحدة المتعلق بإقامة دولة يهودية وضع الييشوف أمام جوهر ومشكلة الصهيونية: كيفية تحقيق سيادة أغلبية يهودية على أرض معظم سكانها من الفلسطينيين. وفقاً لخطة التقسيم، تتألّف الدولة اليهودية من ٤٥٪ من العرب و ٥٥٪ من اليهود. أي أنها بعيدة كل البعد عن وجود أغلبية يهودية قوية.

ولكن ما هو نوع الدولة التي تخيلها اليهود، خاصة إذا أرادت الدولة أن تكون ديمقراطية وتعطي حق التصويت للجميع، وفقًا للفكرة التي سادت في حينه؟ ماذا يجب أن يكون الموقف تجاه الفلسطينيين في المناطق التابعة للدولة اليهودية، الآن في أسابيع وأشهر الحرب المقبلة؟ هل ينبغي معاملتهم كمواطنين مستقبليين؟ أم ينبغي معاملتهم كمشكلة يجب حلها، مع الإشارة إلى أن مصطلح «المشكلة العربية» أصبح شائعاً منذ الثلاثينيات بين الصهاينة. ما هي «المشكلة» التي يشكلها العرب في فلسطين؟ فبالنسبة لهدف إقامة دولة ذات سيادة ذات أغلبية يهودية قوية، كانت «المشكلة» هي الغلبة الديموغرافية للفلسطينيين، والتي يمكن حلها من خلال واحد أو مجموعة من الطرق منها: هجرة اليهود أو إبعاد الفلسطينيين أو الاتحاد.

للقبض على هذا التصوّر، سوف أركز على سجلّين من الزمن. يغطي الأول الكلمات والأفعال المعبر عنها تحت التأثير العاطفي لقرار الأمم المتحدة في الأيام التي تلت ٢٩ تشرين الثاني، بينما يعيدنا الثاني إلى الماضي الصهيوني، ويحاول تأطير هذه التعبيرات داخل سلسلة إجراءات صهيونية طويلة الأمد تجاه الفلسطينيين.

عندما هدأت الاحتفالات في تلك الليلة، وأطلّ، مع الفجر، مستقبل يهودي جديد على شوارع تل أبيب وحقول جفعات برنر، كيف تخيل اليهود دولتهم والأقلية الفلسطينية الكبيرة بداخلها؟

من الجدير طرح هذا السؤال، لسببين: أولًا، لأن الفلسطينيين طاردوا المخيلة الصهيونية منذ بداية الصهيونية. وثانياً، لأنه يشير إلى اتجاه جديد من حيث أسلوب وتفسير النكبة. التفسير الذي أطرحه، استناداً إلى دراسات أجراها علماء بارزون في المجال، وهو يقترح نهجاً وشرحاً جديدين.[٣] فأنا أستطيع أن أحدد ثلاثة تفسيرات رئيسية للنكبة في التأريخ المعني بهذا الشأن. مؤرخة الصهيونية آنيتا شابيرا تعتبر النزوح خطأ الفلسطينيين بشكل رئيسي. فحتى لو قامت القوات اليهودية بطرد الفلسطينيين في بعض الحالات ومنعهم حقاً من العودة، إلا أن السبب الحقيقي للنزوح كان «انهيار المجتمع الفلسطيني وحكمه مما أدى إلى الهروب الجماعي .. عندما اشتد القتال، تلاه الذعر وفر كل من استطاع الفرار.» تستخدم شابيرا السياق العالمي للتطهير العرقي في أوروبا والقارة شبه الهندية في الأربعينيات ليس للاعتراف بما حصل في فلسطين، بل لاستبعاده وتبريره: «خلق تجانس عرقي وإزالة العناصر العدائية التي تتحمل ذنب الحرب ... اعتبرت تدابير مناسبة.»[٤]

إذا أضاف عمل شابيرا بشكل عام إلى معرفتنا حول الصهيونية، فإن الهدف من ذلك هو الدفاع عن الصهيونية. المعنى العام من قصة شابيرا هو أن الييشوف كان مراقباً لهجرة الفلسطينيين فقط دون أي أثر يذكر. كما لو أن ٧٥٠,٠٠٠ شخصاً قد قرروا فجأة الرحيل ولم يكن لقرارهم علاقة بطرق الحياة والأفكار والأفعال اليهودية قبل وأثناء الحرب. أعتقد أن شابيرا عرفت أن الأمور كانت أكثر تعقيداً، كما كانت قد وثقت في بعض كتبها. ولكنها، بوعي أو دون وعي، تتفادى الأسئلة الصعبة وتقدم تاريخاً أقل بشاعة.[٥] وهكذا، فإن تفسيرها لا يستند حقيقةً إلى ما حدث في الماضي، بل إلى ما يريد بعض المؤرخين الصهاينة تصديق أنه حدث.

واقترح بيني موريس مقاربة ثانية في تفسيره الذي أصبح ركيزة أساسية للتأريخ للنكبة. مفاد هذه المقاربة هو أن «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وليدة حرب عام ١٩٤٨.»[٦] يتمحور هذا التفسير حول السياق والظروف. من ناحية، هذه حجة منيعة، ولكن لأنها صحيحة فهي أيضا غير كافية، إذ يحدث التطهير العرقي عادةً في سياق الحرب، وبالتالي، ففي حين أن الحرب هي سياق ضروري لوصف الظروف التي حكمت أفعال الناس، إلا أنها غير كافية لإخبارنا عن الثقافة الأوسع – عن الأحاسيس والذكريات ومفاهيم الأخلاق – التي جعلت هذا السياق ممكنا ومرجحاً.[٧] كل ما فعله اليهود في عام ١٩٤٨ كان مرتبطاً بالعقليات والتصورات التي وجدت قبل الحرب. أبسط حجة هي ما يلي: على الرغم من أهمية السياق والظروف لفهم ما حصل عام ١٩٤٨ ، إلا أنهما لا يستطيعان وحدهما تفسير الأحداث. وسيؤدي التركيز الضيق على سياق الحرب الذي تعززه أدلة عملية دقيقة، وبشيء من البساطة، إلى تحميل المبادرة التاريخية والمسؤولية إلى قوى مجهولة، ويبعدها عن اليهود المشاركين في عملية التهجير وعن الفلسطينيين المسؤولين عن فشل قيادتهم المحلية والوطنية. وبالفعل، رغم أن موريس نجح في تسليط الضوء على أدلة حاسمة حول النزوح العربي، إلا أنه ابتعد عن استخلاص النتائج البديهية التالية من مصادره: إن ممارسة اليهود الواسعة لطرد العرب التي شملت جميع مناحي الحياة والوكالات المحلية والحكومية والمدنيين والجنود، لا يمكن اختزالها بحكاية سياسية عسكرية تحددها ظروف الحرب. بل تدعو إلى تدارس الثقافة اليهودية التي جعلت من التهجير أمراً متصوراً ومبرراً.[٨]

ويقدم إيلان بابيه تفسيراً ثالثاً في كتابه التطهير العرقي في فلسطين حيث يستعرض «خطة رئيسية» صهيونية، الخطة «دالت» التي شكلت «حالة واضحة لعملية التطهير العرقي .. مع تخطيط

يهود يرقصون فرحا بقرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧/١١/٢٩.

منهجي .. من قبل مجموعة من القادة المجتمعين فقط بهدف تخطيط وتدبير طرد الفلسطينيين.» وعلى عكس موريس الذي يرى أن التهجير كان نتيجة للظروف، فإن كل شيء، حسب بابيه، كان محدداً سلفاً. يرى بابيه أن «قصة عام ١٩٤٨ ليست معقدة على الإطلاق» لأنها تعني «جسامة الجرائم التي ارتكبها الجنود الإسرائيليون.»[٩] ويسعى كتابه المذكور إلى فهم ١٩٤٨ في إطار التطهير العرقي. لكن التقسيم المطلق لتاريخ ١٩٤٨ بين جهات فاعلة سيئة وأخرى جيدة منفصلة غير كاف لرصد الاحتمالات والتقلّبات التي تتضمنها الحرب. فبينما تقوم شابيرا بإنكار الدور الفاعل اليهودي في النكبة، يقوم بابيه بالمبالغة في هذا الدور، وبالتالي ينكر دور الفلسطينيين وكأنهم مجرد دمى في عالم يسكنه ويسيطر عليه اليهود فقط. وإن سادت لدى شابيرا لهجة المدافع، نجد لدى بابيه لهجة المدّعي. وبطبيعة الحال، يبقى تفسير ما حدث في عام ١٩٤٨ صعبًا على نحو خاص بسبب الهويات والصراعات السياسية الحالية. إن للماضي نزاهته الخاصة،لأنه لم يكن ماضياً في ذلك الوقت، وفي نهاية المطاف،لا يفسر تأويل بابيه أفعال اليهود حينها، لأنه [أي بابيه] حدّد معالم عالمهم الثقافي الإجرامي قبل أن يبدأ تحقيقاته. وبالتالي فهو غير دقيق حول كيفية بناء اليهود والفلسطينيين لعوالمهم.

أتاحت دراسات جديدة حول ١٩٤٨ آفاقاً جديدة. إحدى هذه الدراسات التي تمثل إتجاها جديدا هي دراسة عادل مناع، نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل، ١٩٤٨–١٩٥٦ .[١٠] مستخدماً مفهوم «الناجين» كدليل سرديّ وتفسيريّ، يخطّ مناع حكاية الفلسطينيين الذين بقوا في شمال فلسطين. ويكتب التاريخ

أتاحت دراسات جديدة حول ١٩٤٨ آفاقاً جديدة. إحدى هذه الدراسات التي تمثل إتجاها جديدا هي دراسة عادل مناع، نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل، ١٩٤٨-١٩٥٦. مستخدماً مفهوم «الناجين» كدليل سرديّ وتفسيريّ، يخطّ مناع حكاية الفلسطينيين الذين بقوا في شمال فلسطين. ويكتب التاريخ من القاعدة، استناداً إلى روايات شخصية وتاريخ شفوي ويوميات تم استخدام العديد منها في دراسته لأول مرة. فكانت النتيجة حكاية تعطي الأهمية لتجربة الناجين في بوتقة مأساة عام ١٩٤٨ والحياة في دولة إسرائيل.

من القاعدة، استناداً إلى روايات شخصية وتاريخ شفوي ويوميات تم استخدام العديد منها في دراسته لأول مرة. فكانت النتيجة حكاية تعطي الأهمية لتجربة الناجين في بوتقة مأساة عام ١٩٤٨ والحياة في دولة إسرائيل. وبواسطة الابتعاد عن الروايات الوطنية المألوفة، سواء أكانت إسرائيلية أم فلسطينية، تمنح دراسة منّاع للناجين صوتاً ووجهاً، وبالتالي فهي تؤنسنهم.

يقدم مناع تحليلاً معقداً عن أصل ومسار عملية التطهير العرقي عام ١٩٤٨ . حيث ينقل التركيز التفسيري من البحث عن مخطط منظم للتهجير متمثلا بأمر واضح، مكتوب أو لا، إلى فهم أكثر تعقيداً للسياسات الصهيونية والثقافة التي جعلت التطهير العرقي ممكناً. ويشير مناع بحصافة إلى أن «سياسة التطهير العرقي كانت أوسع وأعقد من أي خطة مكتوبة.»[١١] يرتبط هذا الرأي ارتباطاً وثيقاً بالنهج الوارد في هذا المقال، والذي أود هنا أن أوضحه أكثر.

يمثل تفسير بابيه التركيز التأريخي على البحث عن خطة رئيسية يهودية للتهجير والإيمان بأن خطة كهذه تفسر كل شيء. وإذا كنت تبحث عن خطة، ستجد واحدة بالضرورة. ولكن ما مدى أهمية خطة كهذه لفهم ما حصل على أرض الواقع؟ إن إصدار الخطة «دالت» في نهاية آذار ١٩٤٨ يخبرنا القليل عن الظروف السياسية والعقليات التي جعلت التهجير محتملاً بين الجنود اليهود والمدنيين في ساحات القتال والبلدات والمدن والمجتمعات الزراعية. لم يتم تحديد معنى النكبة في نهاية المطاف بإصدار هذه الخطة أو تلك التي لم يقرأها ولم يعرف معظم الجنود بوجودها، بل تم تحديدها من خلال عدة أفعال تمت على نطاق ضيق قبل نيسان ١٩٤٨ ، مثل تفجير المنازل والنهب واستغلال الأراضي العربية المهجورة والترحيل. شعر اليهود في الييشوف، وكان شعورهم صحيحًا، أن هذه الأفعال كانت متغاضى عنها ومتوقعة– وإن لم يكن من قبل الجميع– سواء نفذّت حسب خطة أو بدون خطة. شرح هذا ضروري لفهم النكبة أكثر من الإيمان بالطاقة التفسيرية الطاغية لخطة رئيسيّة مفترضة.

وقد أظهرت الدراسات التي أجريت مؤخراً حول التطهير العرقي والإبادة الجماعية أن هذه الانتهاكات غالباً ما ترتكب دون خطة رئيسية مكتوبة، في حين أن أحد العوامل الحاسمة هو التفاهم الثقافي السائد بين المعتدين حول ما هو متوقع ومسموح به. القضية التاريخية الكلاسيكية هي الهولوكوست فلم يكن هناك أبداً أمر واحد مكتوب لمحاكمة وإبادة اليهود. وفّر مؤتمر وانسي في كانون الثاني ١٩٤٢ ، الذي ناقش تنفيذ «الحل النهائي للمسألة اليهودية» تفاصيل إدارية للإبادة الجماعية التي كانت أحداثها قد بدأت من قبل، في ذلك الحين. وكنت قد ألّفت قبل عدة سنوات كتاباً عن الخيال النازي الذي جعل اضطهاد وإبادة اليهود أمراً يمكن تصوره وتبريره.[١٢] في الكتاب تتبعت قصة عن كيفية خلق النازيين لعالم ثقافي اعتبر فيه حلم «عالم دون يهود» منطقياً وبديهياً وذا رواج وشعبية. كان تصور عالم دون يهود منذ عام ١٩٣٣ باكورة الأعمال المعادية لليهود قبل الحرب وأثناءها.

من الممكن تطبيق النهج الذي استخدمته لتفسير الهولوكوست على تفسير أحداث عنف جماعي أخرى، لكنني أود أن أوضح، قبل الخوض في ذلك، أنني أميز بحزم بين الهولوكوست (إبادة جماعية) والنكبة (تطهير عرقي) وأرفض أي تلميح إلى مساواة اليهود بالنازيين. من ناحية ثانية يتشارك الحدثان قاسمًا تاريخيا دفع الدول القومية، قبل وبعد الأربعينيات من القرن الماضي، إلى إنشاء مجتمعات متجانسة عبر إزالة الجماعات التي اعتبرت غير منتمية.[١٣] وهنا أتساءل ما هي المخيلة التي جعلت النكبة ممكنة؟ من هذا المنظور، فإن الخطة «دالت»، التي لم تطلق أبداً بصورة رسمية ومنسقة، كانت خطة مهمة ليس لأن حشوداً

وعليه، وعودة إلى النقطة التي انطلق منها هذا النقاش، فإن السؤال كيف تخيل اليهود فلسطين ليلة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، يشير إلى تحول في وجهة النظر إلى الموضوع: انتقال من ماذا حدث فعلاً خلال الحرب إلى ماذا اعتقد الفلسطينيون واليهود أنه كان يحدث، من اعتبار اليهود إما عصابة متآمرين أو جمهور ملائكة إلى التحقيق في الثقافة الصهيونية التي جعلت من النكبة أمراً ممكناً ومبرراً. وأشير هنا إلى أن هذا المقال الذي يركز بشكل خاص على يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ يأتي ضمن مشروع أكبر،

من الجنود اليهود قاموا باتباعها بسرعة وطاعة. إن هذه نظرة تبسيطية للأفعال والدوافع البشرية. وأنا اعتقد، في المقابل، أنها كانت مهمة كوثيقة ثقافية تبين ما كان من الممكن تخيله من قِبل القادة والمدنيين والجنود على حد سواء لتأمين مناطق الدولة اليهودية المستقبلية، وقد سمحت للقادة العسكريين ب «تدمير القرى (الحرق المتعمد، الهدم، وسرقة الآثار).» ولم تكن ثمّة حاجة للتوضيح أن القرويين أيضاً لا ينبغي أن يظلوا جزءاً من الدولة اليهودية. لم تعبر الخطة دالت عن فكرة رائدة بقدر ما عبرت رسمياً عن حقيقة التهجير الذي كان يحصل ببطء، كما عبرت عن أفكار مشتركة ومنتشرة في الييشوف حول الرغبة بوجود عدد أقل من الفلسطينيين في الدولة اليهودية. طرد اليهود الفلسطينيين قبل الخطة دالت، وكانوا سيواصلون القيام بذلك بعد نيسان ١٩٤٨ مع أو بدون الخطة.[١٤]

وعليه، وعودة إلى النقطة التي انطلق منها هذا النقاش، فإن السؤال كيف تخيل اليهود فلسطين ليلة ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، يشير إلى تحول في وجهة النظر إلى الموضوع: انتقال من ماذا حدث فعلاً خلال الحرب إلى ماذا اعتقد الفلسطينيون واليهود أنه كان يحدث، من اعتبار اليهود إما عصابة متآمرين أو جمهور ملائكة إلى التحقيق في الثقافة الصهيونية التي جعلت من النكبة أمراً ممكناً ومبرراً. وأشير هنا إلى أن هذا المقال الذي يركز بشكل خاص على يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ يأتي ضمن مشروع أكبر،

في ظل التأثير العاطفي لقرار التقسيم، اتخذ مباي، الحزب السياسي الرئيسي في الييشوف، خطوة تأسيسية حقيقة عبر إنشاء لجنة مكونة من ثلاثة عشر عضواً برئاسة بنحاس لافون –شخصية رئيسية في الحزب– «لبحث العلاقات مع العامل العربي» في الدولة اليهودية المستقبلية. على عجلة من أمرها، اجتمعت اللجنة في الثاني والخامس من كانون الأول.[١٥]

مقاتلون في عصابة الهجناه يطردون فلسطينيين في حيفا في عام النكبة.

في الوقت نفسه، في الثالث من كانون الأول تحدث أهم صوت للقيادة الصهيونية، ديفيد بن غوريون، في اجتماع للجنة المركزية لحزب مباي قائلاً «معجزة الدولة اليهودية أصبحت حقيقة»، وبدا بن غوريون الهادئ منفعلا عاطفياً. إلا أنه سرعان ما عاد إلى «طبيعته الرصينة التحليلية» قائلاً : «أعطتنا الأمم المتحدة إطاراً لدولة يهودية، علينا الآن أن نملأه بالمحتوى؛ وهو الهجرة والاستيطان.» وأضاف أن الدولة اليهودية سوف تقوم على أساس المساواة الكاملة بين جميع مواطنيها، اليهود والعرب، دون أي تمييز مهما كان، باستثناء الهجرة، التي ستتاح لليهود فقط.

من المؤكّد، أن نقاش العلاقات اليهودية مع العرب بدأ مع بداية الصهيونية نفسها. وحتى منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين، نظر العديد من المفكرين الصهاينة مثل بينسكر وهيرتسل وإحاد هعام و بن غوريون إلى الوجود السياسي في فلسطين ضمن إطار أوسع، مثلاً وجود إمبراطورية ممتدة أو التعايش مع العرب في فلسطين. وقد قدّم ديميتري شومسكي قراءة دقيقة لكتابات هؤلاء المفكرين في سياق زمنهم، فقد جاءوا

كانت لجنة لافون وخطاب بن غوريون عبارة عن استجابات سياسية وعاطفية فورية لقرار الأمم المتحدة. حيث خلطوا مشاعر السعادة بالمسؤولية حول مستقبل الدولة اليهودية وهدف التخطيط المسبق. لكن فكرة السياسة التي تحاول بطريقة أو بأخرى دمج الفلسطينيين في الدولة المستقبلية لم تدم طويلاً. لم تعلن هذه الفكرة لليهود أو للعرب. ولم تلتق لجنة لافون أبدأبعد ٥ كانون الأول، في حين بنى بن غوريون فكرته عن الحقوق المتساوية للفلسطينيين على افتراض أن هناك الكثير منهم في الدولة اليهودية المستقبلية.

من إمبراطورية هابسبورغ النمساوية والإمبراطورية الروسية المتعددات الجنسيات في أوروبا الشرقية والوسطى. وحتى عام ١٩١٨، نظروا إلى الصهيونية أيضاً من داخل إطار الإمبراطورية العثمانية متعددة الجنسيات. أثر هذا السياق على هؤلاء المفكرين. وإذا لم يكن طموح إقامة دولة قومية أساسياً قبل الأربعينيات، كما يحاجج شومسكي بشكل مقنع، فإذًا كانت هنالك خطط لتحقيق نوع من العيش المشترك مع العرب.[١٦]

تغير هذا في أعقاب وصول هتلر للسلطة وإصدار الكتاب الأبيض والحرب العالمية الثانية وإبادة اليهود في أوروبا. وكانت النتيجة التراكمية لهذه التغيرات هي برنامج بيلتمور الذي اعتمده بن غوريون والقادة الصهاينة في نيويورك في أيار ١٩٤٢، والذي عبر عن انفصال عن السياسة الصهيونية التقليدية بطلبه لأول مرة «أن يتم جعل فلسطين كومونويلثاً يهودياً.» كان التحليل السائد كما كتب كولين شيندلر أن اتفاق بيلتمور «أعطى الأولية لإقامة دولة يهودية بدل تحقيق السلام مع العرب. وقد عزز إدراك جسامة الهولكوست هذه الأولوية.»[١٧]

مع ذلك، كان الاختلاف بين الصهاينة حول كيفية العيش مع العرب كبيراً، حيث تواجدت العديد من الخطط السياسية للحياة المشتركة في فلسطين. قامت حركة هشومير هتسعير، الحركة الصهيونية الاشتراكية، بصياغة وثيقة تضّمنت خطة تفصيلية في ربيع الأول ١٩٤٦ بعنوان «حل ثنائي القومية لأرض إسرائيل.»[١٨] وهي وثيقة مذهلة، في بعض جوانبها، تتناول الدستور والإطار القانوني والبرلمان وحكومة التسوية السياسية في المستقبل. أدى مزيج من الصهيونية والاشتراكية إلى معارضة هشومير هتسعير للتقسيم لأنها ترغب في الحفاظ على أرض إسرائيل كاملة مع عربها. [١٩]ومن الجدير بالذكر أن مجموعات مهمة من المعسكر الصهيوني عارضت التقسيم، وليس العرب فقط.

إذاً، فبغض النظر عما فكر به اليهود يوم ٢٩ تشرين الثاني، كانوا يعملون ضمن تقليد متنوع وإن كان مقصرًا في الحديث عن العرب والارتباط بهم في فلسطين. وهنا أود القول، أن هذا التقليد كان مسكونًا بنمط قديم شكّل الأفكار والأفعال.

كانت لجنة لافون وخطاب بن غوريون عبارة عن استجابات سياسية وعاطفية فورية لقرار الأمم المتحدة. حيث خلطوا مشاعر السعادة بالمسؤولية حول مستقبل الدولة اليهودية وهدف التخطيط المسبق. لكن فكرة السياسة التي تحاول بطريقة أو بأخرى دمج الفلسطينيين في الدولة المستقبلية لم تدم طويلاً. لم تعلن هذه الفكرة لليهود أو للعرب. ولم تلتق لجنة لافون أبداً بعد ٥ كانون الأول، في حين بنى بن غوريون فكرته عن الحقوق المتساوية للفلسطينيين على افتراض أن هناك الكثير منهم في الدولة اليهودية المستقبلية. «تفتقر الدولة كما أقرتها الأمم المتحدة إلى شيء واحد أساسي وهو أخطر وأكثر ما يضعفها: تفتقر الدولة لليهود.. حيث أن أربعين في المئة من السكان هم من غير اليهود. هذه التركيبة لا تشكل أساساً مستقراً للدولة اليهودية. ويجب أن نراعي هذه الحقيقة بكل وضوحها وشدتها.»[٢٠]

يذكر هذا بوجهة نظر بن غوريون التي عبر عنها قبل عدة أشهر في ٢٧ أيار ١٩٤٧، عندما قال في اجتماع للجنة المركزية لحزب مباي قبل وصول لجنة الأمم المتحدة إلى فلسطين «إنه لمن دواعي الارتياح عدم وجود عرب هنا، لكنه أيضاً من الممكن وجودهم هنا.»[٢١] هذه المساحة بين واقع الأشياء وما هو مرغوب فيه هي، حسب رأيي، المفتاح التحليلي لرصد مخيلة اليهود في ٢٩ تشرين الثاني حول ما يتعلق بمكانة الفلسطينيين في الدولة اليهودية. لم تنحت هذه المساحة في الصخر، بل كانت مرنة ومتحولة وفقاً للسياق المتواجد، رغم وجود عامل ثابت واحد وهو الرغبة في التقليل من وجود العرب أو القضاء عليه. وقد تغيّرت

تشكلت المخيلة الصهيونية في ٢٩ تشرين الثاني ليس فقط بسبب الحادثة الدرامية تلك الليلة، بل أيضاً عبر طرق الحياة والتفكير الصهيونية على مدى العقود. لم يأت الصهاينة إلى فلسطين للاختلاط مع السكان المحليين بل لتحمّلهم بدرجات متفاوتة وهم يبنون ثقافة ومجتمعاً يهودياً بغض النظر عن تعريفاتهم المختلفة له. لم يكونوا مهاجرين شبيهين باليهود أو الإيطاليين أو الإيرلنديين الذين ذهبوا إلى أميركا للاندماج في أرضهم الجديدة الموعودة، للإتحاد في هويتهم الأميركية الجديدة بينما يحافظون على هوياتهم القديمة.

هذه الرغبة نفسها مع مرور الوقت، فكان لها عدة أشكال وعدة معارضين؛ وجرى النظر إليها كأمر قد يتحقق أو لا يتحقّق. لم تكن تلك خطة رئيسية؛ بل كانت خطط الناس مرهونة بسياقات متغيرة. لكن هذا الأفق الممتد بين ما هو موجود وما هو مرغوب يشكل أحد المفاتيح لفهم الأفكار والأفعال اليهودية.

تشكلت المخيلة الصهيونية في ٢٩ تشرين الثاني ليس فقط بسبب الحادثة الدرامية تلك الليلة، بل أيضاً عبر طرق الحياة والتفكير الصهيونية على مدى العقود. لم يأت الصهاينة إلى فلسطين للاختلاط مع السكان المحليين بل لتحمّلهم بدرجات متفاوتة وهم يبنون ثقافة ومجتمعاً يهودياً بغض النظر عن تعريفاتهم المختلفة له. لم يكونوا مهاجرين شبيهين باليهود أو الإيطاليين أو الإيرلنديين الذين ذهبوا إلى أميركا للاندماج في أرضهم الجديدة الموعودة، للإتحاد في هويتهم الأميركية الجديدة بينما يحافظون على هوياتهم القديمة. أتى الصهاينة إلى أرضهم الموعودة ليبنوا مجتمعهم المتميز المنفصل عن المجتمع العربي الذي كان ينظر إليه على أنه مختلف ثقافيا وعرقياً، ومتخلف حضارياً، وبأنه أساساً لا يمكن أن يكون جزءاً من أساليب الحياة والفكر اليهودية. [٢٢]

يمكن لليهود والعرب العيش جنباً إلى جنب، بوئام، كما في حيفا، ولكن سياستهم العرقية الأساسية ومخيلتهم كانت مبنية على الفصل الثقافي والاجتماعي والمكاني. جسدت حيفا خيال الفصل اليهودي. لم ينضم اليهود إلى المدينة العربية الموجودة، في حين انضموا كمهاجرين إلى مدينة نيويورك خالقين بذلك مدينة ومجتمعا مزدوجين. حصلوا على خدماتهم من الإدارة اليهودية، ولم يعتمدوا بشكل كبير على إدارة المدينة العربية القائمة. تطورت المدينة، لكن ليس بصورة طبيعية مع سكانها ومهاجريها، وإنما نتيجة الاستعمار اليهودي وحداثته المفروضة.

وسارت جوانب أخرى من الحياة اليهودية على نهج الفصل نفسه، فمثلاً، مفهوم العمل العبري، بمعنى توظيف اليهود فقط، فصل اقتصاد المجموعتين فخلق في الذهن والممارسة فصلاً بين اليهود والفلسطينيين ومساحة ممنوعة على الفلسطينيين. وحتى لو أنه لا ينبغي أن نبالغ في الفصل بين اليهود والعرب، إلا أن الصهاينة قاموا حقاً بخلق مجتمع مزدوج. انعكس ذلك في معرفة اللغة العربية، حيث عرف عدد قليل من اليهود اللغة العربية وقت الانتداب. في هذا السياق، تقول ليورا هالبرين في كتابها الجديد بابل في صهيون: اليهود، القومية والتنوع اللغوي في فلسطين ١٩٢٠–١٩٤٨ أن «معرفة العربية لم تكن تعتبر وسيلة للاندماج مع الجيران العرب بل أداة للقضاء على تهديدهم.. ولم يقد الاهتمام اليهودي باللغة العربية إلى المصالحة بل إلى الاستخبارات العسكرية.» [٢٣]

ولعل التعبير الأكثر دلالةً عن مكانة العرب في المخيلة اليهودية هو مصطلح «المشكلة العربية». وعلى غرار مصطلح «المشكلة اليهودية» الذي صاغه غير–اليهود في أوروبا، المعنى الرئيسي للمصطلح لم يتطرق إلى الاقتراحات المختلفة المقدمة لحل المشكلة بل إلى خلق مجموعة عرقية أو دينية كمشكلة. إي أنك أولاً تقوم بتعريف المجموعة كمشكلة تاريخية، ثم تبذل جهدك لإيجاد سبل لحلها. وكان بين المستخدمين للصياغة المذكورة، وعلى نطاق واسع، كذلك قادة اليسار الاشتراكي، فمثلا استخدمها يعقوب حزان، زعيم هشومير هتسعير في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٨ ، في مؤتمر الحزب الثاني، لوصف تحديات ما بعد التقسيم. [٢٤] أحد الفروقات بين «المشكلة اليهودية» و «المشكلة العربية» هو أن الأغلبية في أوروبا جعلت من الأقلية مشكلة بينما في فلسطين كانت الأقلية من جعلت الأغلبية مشكلة.

لم يتجاهل الصهاينة العرب أبداً، بل على العكس من ذلك تداولوا أمرهم وردوا عليهم بشكل مستمر. حيث خلقوا طيفاً وهمياً من كيان سياسي يهودي، يعتبر فيه السكان الفلسطينيين إضافة

اعتباراً من عام ١٩٣٧، بعد تقرير لجنة بيل لتقسيم فلسطين الذي اقترح نقل ٢٢٥,٠٠٠ فلسطيني من الدولة اليهودية إلى الدولة العربية، ضم هذا الطيف الوهمي فكرة الترحيل المعترف بها دولياً لبعض السكان العرب. تكمن أهمية هذه الخطوة ليس فقط في الناحية الدبلوماسية، بل في تطور الخيال اليهودي، فلأول مرة تم تصور الوجود اليهودي في فلسطين حتى ولو جزئياً تقريبا من دون العرب. كانت الفكرة مطروحة ومنتشرة في الفضاء العام، وظلت كذلك حتى عام ١٩٤٨.

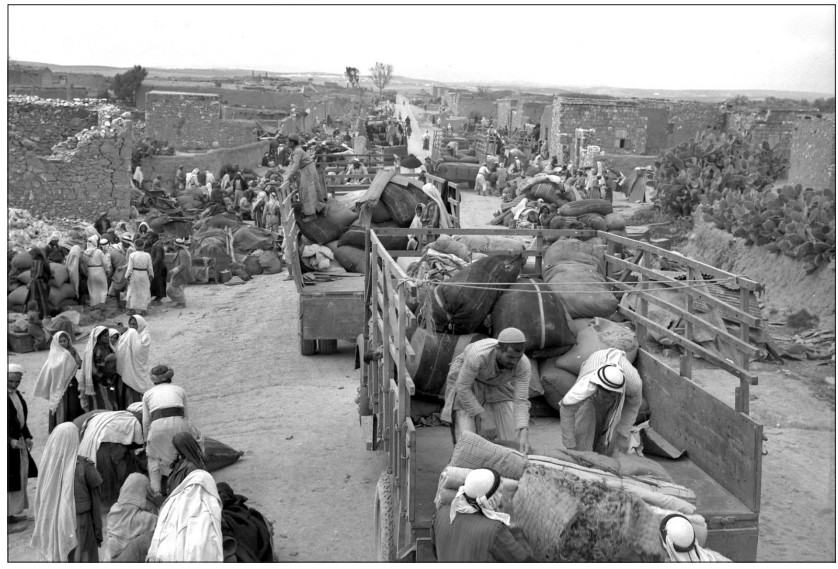

الاسم الآخر للتقسيم: النكبة.

ثانوية للخطط والرغبات الرئيسية لليهود. وأنا أدعي أن ممارسة الحياة اليهودية التي خلقت مساحة يهودية في فلسطين خلال فترة قصيرة جداً متحدية قيم وإرادة السكان الأصليين حتى ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، كانت أكثر أهمية من أي بيان سياسي صهيوني.

اعتباراً من عام ١٩٣٧ ،بعد تقرير لجنة بيل لتقسيم فلسطين الذي اقترح نقل ٢٢٥،٠٠٠ فلسطيني من الدولة اليهودية إلى الدولة العربية، ضم هذا الطيف الوهمي فكرة الترحيل المعترف بها دولياً لبعض السكان العرب.[٢٥] تكمن أهمية هذه الخطوة ليس فقط في الناحية الدبلوماسية، بل في تطور الخيال اليهودي، فلأول مرة تم تصور الوجود اليهودي في فلسطين حتى ولو جزئياً تقريبا من دون العرب. كانت الفكرة مطروحة ومنتشرة في الفضاء العام، وظلت كذلك حتى عام ١٩٤٨ . وكما هي طبيعة الأفكار،أخذت الفكرة مسارها الخاص في جعل التفكير بإزالة العرب ممكناً مع أو بدون موافقة محلية ودولية. وكما بين بيني موريس وآنيتا شابيرا، تعاملت التيارات الرئيسية في الصهيونية مع نقل العرب على أنه تطور مرغوب به، حتى لو كان، كما يصفه مارك مازوير «السياسة التي لا يجرؤون على ذكر اسمها، هي حل واضح لمشكلة غير مرغوب بها ولا يمكن الاعتراف بها علناً دون الإضرار بالقضية.»[٢٦]

وراء النهج الذي شرحته بإيجاز هنا، هنالك فكرة معينة عن السببية التاريخية والأدلة. لا يمكن دائماً التعبير عن المعتقدات، ولا حتى في الرسائل الخاصة واليوميات، بينما غالباً ما تكون الدوافع مخفية ومطمورة ومتناقضة. كثير ما نروي لأنفسنا قصصاً نود أن نؤمن بها عن أنفسنا، ولكنها في الحقيقةً تحجب أكثر مما تكشف. لا تقل أهمية ما زعم الصهاينة أنهم يفعلونه بخصوص حقوق العرب في فلسطين عما يقومون به حقاً في بوتقة الحياة اليومية وبناء مجتمع يستثني العرب. وأود أن أشير إلى أن دراسة الخيال الصهيوني تفتح إمكانيات تفسيرية جديدة، فهي تحول تركيز التاريخ الصهيوني من التشديد على الخطط السياسية وما قاله الصهاينة إلى التركيز على معاني ما فعله الصهاينة وعلى بناء مخيلة معقولة لليهود عن الوطن والاستقلال ومكانة العرب في كل ذلك. كان اليهود مجموعة من المستوطنين الذين وصلوا حديثاً، عازمين على عيش حياة مستقلة تتحمّل السكان الأصليين دون الاندماج معهم. في ظل هذه الظروف، ماذا كان موقع العرب في المخيلة السياسية اليهودية في ٢٩ تشرين الثاني؟ هذه المخيلة، كما أعتقد، لم تكن مجرد خلفية للأحداث السياسية والعسكرية الأكثر أهمية، بل كانت أحد المحركات الأساسية التي أتاحت وقادت الأحداث. وفي نهاية المطاف، لم تكن نتيجة عام ١٩٤٨ من تشريد الفلسطينيين والاستقلال اليهودي مجرد صدفة خلقتها الظروف ولم تكن ضرورة مطلقة مدرجة في التاريخ.

دعوني أعيد صياغة حجتي بكلمات أخرى، قد يبدو الخيال الصهيوني – الميل إلى فصل حياته عن حياة السكان الأصليين

والتركيز على طرق الحياة والفكر اليهودي– واضحاً، إلا أنه ليس كذلك، وله عواقب كبيرة من حيث الأسلوب والتفسير. كان هذا العنصر الأكثر أهمية في المخيلة الصهيونية ولم يتغير مع الحرب العالمية الثانية. ولكنه حمل معاني مختلفة في فترات مختلفة فيما يتعلق بالسياسة الصهيونية تجاه الفلسطينيين. قبل عام ١٩٣٩ ، كان الفصل العرقي الصهيوني جزءا من الخيال الصهيوني الاستقلالي والفدرالي وثنائي القومية حيث تقطن المجموعتان العرقيتان جنباً إلى جنب ضمن نوع من إطار سياسي مشترك. وربما يمكننا هنا أن نتحدث عن اللامبالاة البناءة تجاه الآخر العربي. بعد عام ١٩٣٩ ، تغيرت الأمور نتيجة عواقب الحرب وتراجع بريطانيا والهولوكوست: تحولت اللامبالاة البناءة إلى تجاهل تام للآخر الفلسطيني وحقوقه السياسية والجماعية، مع نتائج مدمرة.

بمعنى ما، بعد عام ١٩٣٩ ، تخيل اليهود السكان الفلسطينيين حاضرين وغير موجودين في نفس الوقت.

وهكذا، بينما حاول نحميا رابوبورت ونمرود ليفيت وبنحاس لافون وبن غوريون في ٢٩ تشرين الثاني فهم مستقبل الفلسطينيين في الدولة اليهودية، كانت مشاعرهم تتشكل بفعل الحدث الدرامي غير المتوقع في حينها، فقاموا، في الوقت نفسه، بوضع المسألة، بوعي أو دون وعي، ضمن هياكل قوية سبقتها وأعطتها معنى. يشكل هذاالموضوع إحدى العلاقات بين الصدف التاريخية وبنى القوة. قَبِل اليهود قرار التقسيم، لكن هل قبلوا حقاً أيضاً أقلية بنسبة ٤٥٪ من العرب؟ في الواقع، قبلوا الأقلية ضمن إطار البنية القوية للبحث عن الطرق اليهودية للحياة السياسية، وهو بحث يحده المشروع الصهيوني للسيادة في مساحة يسيطر عليها اليهود، ويعتبر العرب فيها إضافة ثانوية كسكان أصليين. يمكن لهم أن يبقوا، ولكن من الأفضل ألا يفعلوا.

بالطبع، هناك جانب آخر لحكايتنا. لا ينبغي أن نروي قصة تلك الفترة كقصة يهودية أو فلسطينية محلية، بل كجزء من علاقة متطورة بين اليهود والعرب في فلسطين. وفي تحليل أوسع، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار ردود فعل الفلسطينيين والدول العربية قبل وبعد قرار التقسيم، وبشكل أعم، دور العلاقة بين اليهود والعرب في فلسطين. لا أستطيع أن أدعي أنني أنصفت هذه الموضوعات في هذا المقال. رغم ذلك، أعتقد أن القصة التي حكيتها توفر لمحة مهمة عن تاريخ الصهيونية.

إحدى الطرق لقراءة خيال ٢٩ تشرين الثاني، وعواقبه في الحرب هو أن نسأل، ماذا لو لم يمر قرار التقسيم؟ وقد مر بفارق ضئيل في النهاية. احتاج إلى أغلبية الثلثين، وحصل على ٧٢٪ من الأصوات (٣٣ لصالح التقسيم، ١٠ ضد، أي ما مجموعه ٤٣ صوتا. امتنعت عشر دول عن التصويت وغابت دولة واحدة فلم تحسب أصواتهم في النتيجة النهائية). احتاج الأمر إلى ثلاث دول فقط لرفض القرار. في التأريخ، يتوقف الكثير على قرار التقسيم الذي لا تزال أصداؤه تصل إلى النقاشات السياسية اليوم. ماذا لو؟ من الجيد أحياناً أن نسأل أسئلة بسيطة، تبدو إجاباتها واضحة، لأنها قد تأخذنا في اتجاهات جديدة وغير متوقعة. ماذا كان يمكن أن يحدث بشكل مختلف حينها؟

لا شيء، أو بالأحرى لا شيء مثير. أعلن البريطانيين أنهم سيغادرون فلسطين، والحرب حصلت لأن البريطانيين قرروا المغادرة، وليس بسبب قرار التقسيم. مع القرار أو بدونه، كان البريطانيون سيغادرون، وكانت الحرب ستندلع (كما حصل عند تقسيم الهند والباكستان قبل بضعة أشهر فقط عام ١٩٤٧)، كان اليهود سيدخلون الحرب مع فكرة مسبقة عن موقع الفلسطينيين في دولتهم، كانوا سيكسبون الحرب ويأسسون دولة يهودية. لذلك. لذلك يجب علينا تهميش الهيمنة التفسيرية لقرار التقسيم. وقد يكون أحد أسباب أهمية القرار في التأريخ.من ناحية ما، هو أنه أعطى إسرائيل شرعية قانونية دولية. كما وظل حجة يستخدمها اليهود لانتقاد العرب على رفضهم القرار.

في ٢٩ تشرين الثاني، التقت ريبة وتنوّع التفكير اليهودي حول العرب بأنماط قديمة من طرق الحياة والفكر. لا عجب إذن أن يشعر البعض بالقلق بعد أن أصبحت الدولة ممكنة، ولكن مليئة بالعرب. فمثلا، قال حاييم بن آشر، عضو في حزب مباي وأحد مؤسسي كيبوتس جفعات برينر، في اجتماع اللجنة المركزية لمباي المذكور أعلاه في ٣ كانون الأول: «إننا نواجه أسئلة ثورية. على سبيل المثال، مسألة العمالة العربية في الدولة اليهودية. ليس من الواضح ما إذا كنا سنعطي العرب إعانات البطالة كما نعطي اليهود؟ أو إذا كان العمال اليهود فقط هم من سيشقون الطرق إلى النقب أم العمال العرب كذلك؟... هل سيحصل العرب واليهود على أجر متساو؟ هل سنفعل ذلك على الفور أو بعد فترة انتقالية؟»[٢٧] عكس هذا بعض القلق بالإضافة إلى الحزن.

وهكذا، في الأيام والأسابيع التي تلت ٢٩ تشرين الثاني وحتى عام ١٩٤٨ ، شنت حرب في فلسطين. لم يعرف أحداً ما ستجلبه الحرب في أعقابها. لكن الحالات الطارئة والظروف التي أنتجها قرار التقسيم لم تعن شيئاً إلا داخل بنيات القوة التي حددت تاريخ الصهيونية لبعض الوقت. أتيحت بعض الخيارات، بينما انعدمت خيارات أخرى. ومهد خيال غير ملموس الطريق إلى إسرائيل مع فلسطينيين أقل، من خلال الإكراه على الرحيل والطرد.

(ترجمته عن الانكليزية: شيماء نادر)

الهوامش

١ رسالة نحميا رابوبورت، ٣٠ تشرين الثاني١٩٤٧، موجودة في حوزتي. وأنا أتقدم بامتناني لإيريت هالافي لمشاركتها مراسلات عائلتها معي.

2 Nimrod Levite, At the Pick of his Days. Letters and Writings (Tel Aviv, 1959), in Hebrew, p. 215.

٣ لتقييم متوازن أنظر Avi Shlaim, "Did they Leave or Were they Pushed?" in Shlaim, Israel and Palestine: Reappraisals, Revisions, Refutations (London, 2009), pp. 54-61.

4 Anita Shapira, Israel: A History (Waltham, Mass., 2012), 158, 175.

٥ أنظر أيضاً تحليلي لحجة شابيرا Alon Confino, "The Warm Sand of the Coast of Tantura: History and Memory in Israel after 1948," History and Memory 27, 1 (Spring/Summer 2015): 51-52.

6 Benny Morris, 1948 and The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949. 2nd ed. (Cambridge, 2004).

٧ لتوضيح هذه الحجة في حالة تفسير الهولوكوست أنظر: Foundational Pasts: The Holocaust as Historical Understanding (New York, 2012).

8 Benny Morris, 1948 and The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949. 2nd ed. (Cambridge, 2004).

9 Ilan Pappe, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford, 2006), pp. xii, xiii, xv, 5, xviii.

١٠ عادل مناع، نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل ١٩٤٨–١٩٥٦ (بيروت ٢٠١٥).

11 Manna's book in Hebrew, p. 21. Please put the page number from the Arabic edition.

12 Alon Confino, A World Without Jews: The Nazi Imagination from Persecution to Genocide (New Haven, 2014).

١٣ عن الارتباطات بين النكبة والمحرقة، أنظر العمل الممتاز الذي قام به بشير بشير وعاموس غولدبيرغ: The Holocaust and the Nakba: A New Grammar of Conflicting Historical Traumas (Columbia University Press, 2018, forthcoming).

١٤ يطرح مناع نفس النقطة في Nakba and Survival, p. 21 (Hebrew edition. Please put the page number of the Arabic edition. It is the same page number as in note 11). لا أقول أنه ليس هناك أهمية سياسية وتاريخية لخطة رسمية من القادة العسكريين والسياسيين لطرد أو إبادة مجموعة مختلفة. بالطبع لا. من الضروري، من بين أمور أخرى، إثبات وجود النية وبالتالي المسؤولية القانونية. ولكن عند النظر إليها وحدها، إنها ليست كافية لتفسير الدوافع والأفعال من الأسفل.

15 Yossi Amitay, "the Arab Minority in Israel: The Years of the Military Administration, 1948-1966," in Anita Shapira, ed., Independence: The First 50 Years (Jerusalem, 1998), in Hebrew, online version, p. 3. http://www.amalnet.k12.il/meida/history2/hisi3060.htm. Accessed on June 17, 2016.

16 Dimitry Shumsky, Beyond the Nation State: The Zionist Political Imagination from Pinsker to Ben-Gurion (Yale University Press, 2018, forthcoming).

17 Colin Shindler, A History of Modern Israel (Cambridge, 2008), p. 37.

18 Yosef Gorni, Policy and Imagination: Federal Plans in the Zionist Political Thinking, 1917-1948 (Jerusalem, 1993), in Hebrew, pp. 216-230.

١٩ مع ذلك، على الرغم من قوميتهم الثنائية، كان أعضاء هشومير هتسعير جزءا أساسيا من فيلق ضباط بالماخ، قادة تهجير الفلسطينيين في حين أثرت كيبوتسات الحركة نفسها بالأراضي العربية دون أي تردد قبل وبعد الحرب. لمعرفة المزيد عن الكيبوتسات – أنظر دراسة أريج– صباغ خوري الممتازة "Colonization Practices and Interactions at the Frontier: Ha-Shomer Ha-Tzair Kibbutzs and the Surrounding Arab Villages at the Margins of the Valley of Jezreel/Marj Ibn 'Amer, 1936-1956." Ph.D. Dissertation, The Hebrew University, 2014 (in Hebrew).

20 Meir Avizohar and Avi Bareli, eds., Now or Never: Proceedings of Mapai (The Labour Party of Eretz Israel) in the Closing Tear of the British Mandate (Beit Berl, 1989), p. 261].

٢١ المصدر نفسه. p. 51. , .

٢٢ مفهوم الاستعمار الاستيطاني مهم هنا، ولكن مع بعض التعديلات. لا أستطيع الدخول في هذا النقاش هنا لقصر هذه الورقة.

23 Liora Halperin, Babel in Zion: Jews, Nationalism and Language Diversity in Palestine, 1920-1948, (New Haven, 2014), pp. 157,174, 178.

24 Amitay, "the Arab Minority in Israel," p. 4.

٢٥ وجهت عملية إزالة السكان من أجل خلق دول متجانسة الدبلوماسية الدولية في العقود التي تلت معاهدة سلام فرساي عام ١٩١٨. كان النموذج معاهدة لوزان عام ١٩١٨ بين تركيا واليونان إنظر. Eric Weitz, "From Vienna to the Paris System: International Politics and the Entangled Histories of Human Rights, Forced Deportations, and Civilizing Missions," American Historical Review (December 2008): 1313-1343. Donald Bloxham, "The Great Unweaving: The Removal of Peoples in Europe, 1875-1949," in Richard Bessel and Claudia Haake, eds., Removing Peoples: Forced Migration in the Modern World (Cambridge, 2009), pp. 167-208.

26 See, for example, Anita Shapira, Land and Power (Tel Aviv, 1992), in Hebrew, p. 388: "The main [political] current [in Zionism] treated [the transfer of Arabs] as a desired development, even if things could proceed without it." Mark Mazower, No Enchanted Palace (Princeton, NJ, 2009), p. 133.

27 Avizohar and Bareli, eds., Now or Never, p. 268.

أيمن طلال يوسف*

الاتحاد السوفييتي وقرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧: المصالح تنتصر على الايدولوجيا

تقديم عام:

مع صعود الحرب الباردة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك عدد قليل من المحللين السياسيين والاستراتيجيين الذين تنبأوا بقيام الاتحاد السوفييتي بدعم قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، ولاحقاً الاعتراف بإسرائيل في العام الذي تلاه. العداء الشيوعي الأممي للمشروع الصهيوني البرجوازي المقيت ونهاية عصر التحالف الغربي ضد المانيا النازية Grand Alliance وموجات اللاسامية المستفحلة في أراضي وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، كل هذه العوامل والاعتبارات كانت كافية لاستبعاد أن يكون الاتحاد السوفييتي في وئام استراتيجي وفكري مع فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. في نهاية ثلاثينات القرن الماضي، وتحديدا بعد التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء السوفييتي- النازي، بدأ دعاة الفكرة الصهيونية والزعماء اليهود بتكثيف الاتصالات مع قادة الاتحاد السوفييتي في محاولة منهم لضمان أمن اليهود الموجودين تحت المظلة السوفييتية خاصة بعد ضم أجزاء من بولندا وروسيا البيضاء وجمهوريات البلطيق إليها، ما أسهم في رفع أعداد اليهود إلى ما يقارب خمسة ملايين يهودي. وكانت أولى هذه الاتصالات مع السفير السوفييتي في لندن ايفان مايسكي، حيث قابله حاييم وايزمان، في منتصف عام ١٩٤١ بعد ستة شهور من الغزو النازي لأراضي الاتحاد السوفييتي، وذلك لتحقيق هدفين مهمين هما: ١- إقناع موسكو بأهمية هجرة اليهود البولنديين إلى فلسطين وتسهيل ذلك ضمن المقاييس الإنسانية المعروفة، ٢- إقناع القادة البلاشفة المؤدلجين والمتعصبين للعقيدة الماركسية اللينينية أن

* محاضر في الجامعة العربية الأميركية.

انبثقت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل من ١٩٣٧ وتقرير لجنة وودهد من ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تشكيلهما من قبل الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت بين السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٩. فبعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بديلاً لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية.

إنشاء إسرائيل في قلب الشرق الأوسط لا يتعارض عملياً ولا نظرياً مع الأطروحات الفكرية للعقيدة اليسارية والسوفييتية ولا يضر بالمصالح السوفييتية في المنطقة خاصة المصالح الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية التي بدأت تتجذر وتتعمق بعد تقهقر المشروع الكولونيالي البريطاني في المنطقة.[١]

لقد كان الشرق الأوسط حكراً على الامبريالية البريطانية والامبريالية الفرنسية، حيث أنهم تقاسموا الهيمنة على دول الشرق الأوسط، وفي تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة الأميركية قد أصبحت قوة عظمى لها مصالح وحلفاء من بينهم البريطانيون والفرنسيون وأيضا كذلك الاتحاد السوفييتي الذي كان الغرب حلفاءه في حربه ضد النازية الألمانية التي خرج منها منتصراً معلناً نفسه كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة وباقي الدول الأوربية الأخرى. كان الاتحاد السوفييتي تاريخياً منذ عهد القياصرة يطالب بوصايته على الكنائس الأرثوذوكسية في فلسطين والتي خاض من أجلها حروبا مع الإمبراطورية الفرنسية وتحديدا نابليون الذي هزم الإمبراطورية الروسية في حربه للسيطرة على الأماكن المقدسة.[٢]

أما على صعيد القانون الدولي، وبالنظر إلى المواد» ١٤،١٢،١١،١٠ «من ميثاق الأمم المتحدة التي حددت اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين،حيث أن الجمعية العامة وبالرجوع إلى تلك المواد وما تحمله من مضامين متعددة، لها الحق بأن تقوم بإصدار توصيات غير ملزمة، سواء أكانت تلك التوصيات بالإجماع، أم بالأغلبية ، مع التأكيد على أن لا تحمل هذه التوصيات صفة الإلزام. ولا تتخذ الجمعية العامة توصيات إلا في المسائل قليلة الأهمية، أما المسائل التي تحمل طابعا ذا أهمية بالغة تتعلق بالأمن والسلم الدوليين ، فيجب أن تعرض على مجلس الأمن الدولي، ويرى فقهاء القانون الدولي بأن الجمعية العامة لا تستطيع أن تنظر في، أو تناقش، أي منازعة دولية، بشكل عام، وان تتخذ بشأنها خطوة عملية ما،لأن مجلس الأمن هو الذي يختص بذلك. وقد أوجب ميثاق الأمم المتحدة على الجمعية العامة إحالة المسائل التي تتطلب أعمالا أو تدابير إلى مجلس الأمن، وأن تنبهه إلى أي مسألة لها تأثير على السلم والأمن الدوليين.[٣] هذا طبعاً مع قناعة الجميع أن الأمم المتحدة حديثة النشأة مثلت إرادة القوى الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية. هذا السياق المرتبط بالقانون الدولي وبالمنظمة الأممية الدولية مهم وحاسم، على اعتبار أن الاتحاد السوفييتي كان عضوا دائما في نقاشات ومداولات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين ودوره في إنبات المشروع الصهيوني هناك.

من ناحية أخرى، فإننا إذا نظرنا إلى اختصاص الجمعية العامة باتخاذ قرار التقسيم، باعتبار هذا القرار يدخل ضمن اختصاصها العام،الذي قررته المادة العاشرة من الميثاق،حيث أن الميثاق لم يمنح الجمعية العامة أو أي جهاز من أجهزة المنظمة في أي نص من نصوصه بما في ذلك نص المادة العاشرة، حق خلق دولة جديدة على أرض شعب آخر. ومن ثم فإن إصدار الجمعية العامة لقرار التقسيم، يعد خروجاً من الجمعية العامة عن نطاق الاختصاص الذي قرره لها الميثاق.[٤] إن الحل الذي قدمته الجمعية العامة للصراع لا يتفق واعتبارات العدالة الإنسانية والقانون الدولي وكذلك ميثاق الأمم المتحدة ولا يرتقي إلى أن يكون حلاً صادراً عن الجهاز الذي يمثل العدالة على المستوى الدولي ، إن ما قدمه قرار التقسيم كان أكثر مما قدمه وعد بلفور وصك الانتداب على فلسطين، حيث أنه يوجد فارق كبير بين تعبير «الوطن القومي»، وتعبير « الدولة» الذي جاء في قرار التقسيم.[٥]

قرار التقسيم:

انبثقت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل من ١٩٣٧ وتقرير لجنة وودهد من ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تشكيلهما من قبل الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت بين السنوات ١٩٣٣ – ١٩٣٩. فبعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بديلاً لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية، واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية، لما أحاط بهذه القضية من صراعات داخلية وتكالب دولي، وعكس استغلالاً كولونياليا أوروبياً لمراسيم أممية صدرت عن عصبة الأمم المتحدة.

فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بمحاولة لإيجاد حل للنزاع العربي/اليهودي القائم على فلسطين من خلال تشكيل لجنة UNSCOP المكونة من دول متعدّدة باستثناء الدّول دائمة العضوية لضمان الحياد في عملية إيجاد حلّ للنزاع. وطرحت اللجنة مشروعين لإيجاد حل للنزاع، أولهما بإقامة دولتين مستقلّتين، وتُدار مدينة القدس من قِبل إدارة دولية،و ثانيهما في تأسيس فيدرالية تضم كلا من الدولتين اليهودية والعربية. لكن اتجه وأيد معظم أفراد لجنة UNSCOP تجاه المشروع الأول والرامي لتأسيس دولتين مستقلّتين بإطار اقتصادي موحد، على أن يسري قرار التقسيم في نفس اليوم الذي تنسحب فيه قوات الانتداب البريطاني من فلسطين.

أعطى قرار التقسيم، كما هو معلوم ومسند بالخرائط المرافقة للقرار نفسه، نحو ٥٥٪ من أرض فلسطين للدولة اليهودية، وشملت حصّة اليهود من أرض فلسطين مساحة كبيرة على الشريط البحري (من أسدود إلى حيفا تقريبا، ما عدا مدينة يافا) وأغلبية مساحة صحراء النّقب ما عدا مدينة بئر السبع وشريطا على الحدود المصري، واستند مشروع تقسيم الأرض الفلسطينية على أماكن تواجد التّكتّلات اليهودية بحيث تبقى تلك التكتّلات داخل حدود الدولة اليهودية.

في تشرين الثاني ١٩٤٧ بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ٥٧ دولة فقط. حيث وافقت الدول العظمى في ذلك الحين – الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا – على خطة التقسيم، باستثناء بريطانيا التي أدارت سلطة الانتداب والتي فضلت الامتناع لأسباب واعتبارات انتهازية. ومن بين الدول المعارضة للخطة كانت جميع الدول العربية والإسلامية وكذلك

يهود يغادرون الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين اواسط الاربعينيات.

اليونان، الهند وكوبا، حيث اعتبرت هذه الدول قرار التقسيم بمثابة إحلال شعب محل شعب آخر. واجه قرار التقسيم معارضة قوية بالاعتماد على القوانين العالمية، قوانين الاحتلال وقوانين الأمم المتحدة، لأن فلسطين هي دولة عربية كانت تحت الانتداب البريطاني منذ سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٤٨ .[٦]

لقد أعطى قرار التقسيم الضوء الأخضر للصهيونية لاحتلال فلسطين، الحلم الذي كان منتظرا لهم منذ فترة طويلة من أجل إنشاء دولة يهودية، متشبثين برواية أن احد الطرفين قبل قرار التقسيم انطلاقا من الشعور بالمسؤولية ولإيجاد حل «قانوني» وعادل وقابل للتطبيق، بينما رفضها الطرف الآخر لأسباب صعب التطرق إليها، متناسين أنها أسباب متجذرة دينيا ووطنيا و ثقافيا .[٧]

يجب على الباحث بشكل عام و الفلسطيني بشكل خاص أن لا يتناسى أو يتجاهل أن قرار توطين اليهود في فلسطين تم التخطيط له قبل خمسين عاما من قرار التقسيم، حيث دعا مؤتمر بازل الصهيوني عام ١٨٩٧ في ميثاقه إلى إنشاء دولة لليهود في فلسطين، و قبل الهولوكوسوت التي يتخذها كثير من الغربيين ذريعة إلى يومنا هذا على اعتبار أن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين سيسهم في تخليصهم من المعاناة والعذابات التاريخية التي ألمت بهم منذ فجر التاريخ . كما تبلور الفكر الصهيوني على يد القادة اليهود خاصة ديفيد بن غوريون، حيث قرر منذ عام ١٩٣٦ – و لم يكن عدد اليهود في فلسطين يبلغ حينها ربع السكان– أن الحل العسكري هو الطريق لإنشاء دولة يهودية في فلسطين على المناطق التي تمت السيطرة عليها كمرحلة مؤقتة لحين احتلال كامل دولة فلسطين .

قامت الولايات المتحدة بإتباع أسلوب الضغط على الدول الضعيفة من أجل التصويت لصالح قرار التقسيم، كما تجدر الإشارة إلى التوافق في الرأي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بشأن قرار التقسيم بالرغم من بدء الحرب الباردة بينها، حيث أن قرار الاتحاد السوفييتي كان مدفوعا بالرغبة بالتخلص من الوجود البريطاني في منطقة رئيسية في الشرق الأوسط، وبناء على اعتبارات سياسية ودغماتية أخرى، فضلاً عن اعتبارات داخلية.

بذلك , لم يكن قرار التقسيم هو الحل الوسط القانوني القابل للتطبيق، حيث فشلت الأمم المتحدة في التعامل مع التحديات القانونية التي قدمتها الوفود العربية على شكل مسودات قانونية قدمت إلى الجمعية العامة لمناقشة القضية الفلسطينية، وفي حينها دعت الوفود العربية إلى رفع المسالة إلى محكمة العدل الدولية للبت في الأمور التالية :[٨]

١. إن فلسطين كانت من ضمن الدول العربية التي وعدت بريطانيا بمنحها الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، مقابل مشاركة العرب في مجهودات الحرب العالمية الأولى لجانب بريطانيا.
٢. التقسيم لا ينسجم مع أهداف الانتداب وشروطه.
٣. التقسيم لا ينسجم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
٤. أن التقسيم وفرض تطبيقه بالقوة ليس ضمن اختصاصات الأمم المتحدة أو من صلاحياتها خاصة أن فيه تفتيتا للدول والمجتمعات المحلية ويسهم في خلق عذابات جديدة.
٥. فيما إذا كان من حق أي عضو أو مجموعة أعضاء في الأمم المتحدة تطبيق لتقسيم من دون موافقة أغلبية الناس الذين يعيشون في البلد.

قامت الولايات المتحدة بإتباع أسلوب الضغط على الدول الضعيفة من أجل التصويت لصالح قرار التقسيم، كما تجدر الإشارة إلى التوافق في الرأي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بشأن قرار التقسيم بالرغم من بدء الحرب الباردة بينها، حيث أن قرار الاتحاد السوفييتي كان مدفوعا بالرغبة بالتخلص من الوجود البريطاني في منطقة رئيسية في الشرق الأوسط، وبناء على اعتبارات سياسية ودغماتية أخرى، فضلاً عن اعتبارات داخلية .

السوفييت وظروف الحرب العالمية الثانية

خلال الحرب العالمية الثانية بدا السوفييت بالبحث عن حلفاء جدد في محاولة منهم لنقل فكرهم الايدولوجي إلى الشرق الأوسط، ولهذا كان قد أُتخذ قرار في تخفيف قيود الهجرة على اليهود باعتبار أنه من الممكن أن يشكلوا النواة للاشتراكية الجديدة في الشرق الأوسط. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضاربت المصالح ما بين القوى العظمى المتحالفة ليبدأ فصل من الصراع فيما بينها، وهنا بدأ الاتحاد السوفييتي بالعمل على تسريع إنهاء الانتداب البريطاني لفلسطين حيث أنها آخر المستعمرات البريطانية في المنطقة كنوع من أنواع الضغط على المملكة المتحدة يمكن أن يكون له دور في إضعافها، فاستغل السوفييت العلاقات المتوترة ما بين البريطانيين واليهود في فلسطين التي وصلت إلى حد الصدام العسكري في بعض المراحل.[٩]

قام السوفييت بمد المنظمات اليهودية بالأموال والأسلحة باعتبار أنهم يحاربون ضد الاستعمار البريطاني من جهة، ويشكلون نواة الدولة الاشتراكية التي سوف تفتح أبواب الشرق الأوسط للتوسع من جهة أخرى. في تلك الفترة كان هنالك تغيير جوهري في استراتيجية ستالين في التعاطي مع السياسة الخارجية وحتى الداخلية من باب تغليب المصالح على الايدولوجيا، وهنا وجب الذكر بأن ستالين وبعد تحالفه مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في حربه ضد النازية قد اتخذ إجراءات كفيلة بتسهيل إقامة دولة يهودية في فلسطين باعتبار أن الاتحاد السوفييتي هو المخزون البشري للمهاجرين اليهود الذين سوف يقيمون في هذه الدولة المنشودة، وفي تصريح نسب إلى روزفلت بعد مؤتمر يالطا في شبه جزيرة القرم «أن ستالين منذ الآن فصاعداً لن يعارض قيام دولة يهودية».

وبالفعل بادر الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٥ إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية وسمح لها بفتح مكتب في موسكو، هذا بالتزامن مع الضغط الذي كان يمارسه في الأمم المتحدة لتشكيل لجنة وصاية يكون عضواً بها تشرف على انسحاب القوات البريطانية في فلسطين، وبهذا يحقق مبتغاة في أن يكون له دور في التدخل في شؤون المنطقة. ولكن السوفييت لم يستطيعوا مجاراة الولايات المتحدة التي بادرت في السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط.

كان الاتحاد السوفييتي ينظر إلى الشعوب العربية على أنها شعوب قبلية عشائرية متخلفة لا يمكن الاستثمار بها، ولهذا كانت وجهتهم إلى دعم اليهود المتواجدين في فلسطين باعتبارهم أكثر تحضراً وانفتاحاً وتقبلاً للقيم الاشتراكية والأممية، ولم يمض الكثير حتى بادرت الأحزاب الشيوعية في العديد من دول العالم بالإعلان عن مواقف مؤيدة لفكرة الدولة اليهودية وأيضا كان هنالك تتابع في إعلان المسؤولين السوفييت عن دعمهم لهذه الفكرة. ونستذكر منه بيانا صادرا عن القنصلية السوفييتية في بيروت عام ١٩٤٥ حيث أشير فيه إلى أنه بات من حق اليهود استكمال إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، كما أشار إلى أن الاتحاد السوفييتي سيتخذ إجراءات تتماشى مع التطلعات اليهودية القومية والوطنية المشروعة، وتخليصاً لهم من عذابات الماضي بسبب القوميات الأوروبية الشوفينية المتعصبة، ولأن الدولة اليهودية في الشرق الأوسط ستسهم في تغيير وجه المنطقة ككل خاصة من النواحي الفكرية والثقافية والأيديولوجية.[١٠]

وبالفعل بادر الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٥ إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية وسمح لها بفتح مكتب في موسكو، هذا بالتزامن مع الضغط الذي كان يمارسه في الأمم المتحدة لتشكيل لجنة وصاية يكون عضواً بها تشرف على انسحاب القوات البريطانية في فلسطين، وبهذا يحقق مبتغاة في أن يكون له دور في التدخل في شؤون المنطقة. ولكن السوفييت لم يستطيعوا مجاراة الولايات المتحدة التي بادرت في السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط الذي كان قد بدأ باكتساب أهمية كبرى موقفة بذلك أي محاولة للاتحاد السوفييتي بالتوسع في الشرق الأوسط، ومع تدهور الأوضاع الأمنية في فلسطين ما بين اليهود والعرب تم تشتيت انتباه الدول العربية عما يجري على أراضيها وركزوا على الصراع العربي الإسرائيلي فقط مما حدا بأحد الساسة البريطانيين القول إنه لو لم تكن القضية الفلسطينية موجودة لكانت تستحق إيجادها، حيث نثرت الفوضى والتشتت الاستراتيجي الذي تم استغلاله لخلق حقائق على الأرض، وأسهمت بشكل مباشر في إفشال المشاريع القومية العربية العابرة للحدود التي اعتمدت على فلسفة جديدة في التنوير والنهضة بعيدا عن الانغلاق الحضاري والثقافي.[١١]

لقد لعبت بريطانيا في تلك الفترة دوراً تحريضياً للعرب ضد الاتحاد السوفييتي بصفته داعماً ومسانداً لأهداف الصهيونية، ولكن بذور الوهن والضعف بدأت تتسلل إلى كيان الدولة البريطانية حيث أنها لم تعد تستطع البقاء أكثر تحت ضغط الضربات المتلاحقة من العصابات اليهودية تارة ومن المقاومة العربية تارة أخرى. وفي العودة إلى الاتحاد السوفييتي لا بد من الذكر أنه في تلك الحقبة كانت الحركات الشيوعية محظورة في الدول العربية وكان أعضاؤها دائماً ملاحقين، بالمقابل كانت هذه الحركات والمنظمات مرحبا بها بالعمل علانية في فلسطين ومعترفا بها من قبل الوكالة اليهودية ومرحبا بالعمل معها، وهذا كان عاملا تشجيعيا للاتحاد السوفييتي بأن يجد في مشروع الدولة اليهودية المنشودة واحة للديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً أن معظم الدول العربية كانت خاضعة للنفوذ الغربي مغلقة المجال أمام الاتحاد السوفييتي بالدخول إلى الشرق الأوسط إلا عبر بوابة الدولة اليهودية.[١٢] وهذا ما أكدته الحقائق التاريخية المهمة حيث كان الحرب الشيوعي الفلسطيني - ضم يهوداً وعرباً- من أوائل الأحزاب الشيوعية العربية التي تم تأسيسها في المنطقة، وذلك في منتصف عشرينات القرن الماضي.

لقد بدأ التداول في أروقة الأمم المتحدة لإيجاد حل في فلسطين، وهنا تم طرح ثلاثة مقترحات: الأول هو إبقاء القوات

ويبدو أن الاتحاد السوفييتي لم يكن لديه الكثير من الخيارات خصوصاً أن العرب لم يكن لديهم أي مشروع بديل عن قرار التقسيم سوى عودة المهاجرين اليهود من حيث أتوا، وهو ما كان مرفوضاً من معظم دول العالم، خصوصا أن الرواية اليهودية عن معاناة المحرقة وارتباطهم الديني بأرض فلسطين وحقهم في تجميع يهود العالم في وطن لهم كان لها الأثر الكبير في استعطاف الدول مع غياب الرواية العربية.

البريطانية وهذا ما كان مرفوضا من قبل الجميع، والثاني هو إقامة دولة واحدة لليهود والعرب وهو ما رفضه الطرفان اليهودي والعربي، وأما الثالث فهو تقسيم أرض فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وهو ما لاقى رضا اليهود والدول العظمى ورفضه العرب. وبالفعل، وبناء على طلب من سلطة الانتداب البريطانية تم عقد جلسة استثنائية خاصة للأمم المتحدة للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة، وتم تشكيل هذه اللجنة لدراسة القضايا المتعلقة بقضية فلسطين وإعداد اقتراحات لحل المشكلة، حيث أن هذه اللجنة التي عرفت باسم اللجنة الأممية الخاصة بفلسطين (United Nations Special Committee on Palestine «UNSCOP») سيم dc Ntions Special Committee on Palestine «UNSCOP») سطين واعداد اقتراحات لحل المشكلة حيث ان هذه اللجنة التي عرفت باسم اللجنة ا، والتي كانت تضم إحدى عشرة دولة، وكانت النتيجة هي مشروع تقسيم للأرض مع اتحاد اقتصادي. وفي نفس الوقت، أوصت المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة بتبني هذا المشروع، وبالفعل، تم طرح مشروع قرار التقسيم رقم ١٨١ للتصويت في الجمعية العامة وتم إقراره بأغلبية ٣٣ صوتا ومعارضة ١٣ دولة وامتناع ١٠ دول عن التصويت، بالطبع الدول العظمى صوتت لصالح المشروع باستثناء المملكة المتحدة باعتبارها دولة الانتداب فامتنعت عن التصويت لاعتبارات سياسية وإستراتيجية خاصة بها.[١٣]

كان موقف الاتحاد السوفييتي بالموافقة على قرار التقسيم صادماً للدول العربية، وهنا يجب حقيقة إعادة النظر فيما كان يفكر به العرب في تلك الآونة، لأنه وحسب ما تم ذكره فيما سبق من أحداث وتحالفات وتغييرات في السياسة الدولية للدول، نرى أن موقف الاتحاد السوفييتي كان أمرا طبيعيا ويتماشى مع ممارساتها على الأرض. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إن العرب كانوا بعيدين كل البعد عما يحدث في العالم، ولهذا تفاجئوا من الموقف السوفييتي الداعم لقرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل، حيث أن السوفييت تعاطوا مع الأمور بواقعية وليس برومانسية سياسية خيالية.[١٤] في حين بقيت التصورات العربية عن السياسة الدولية واعتبارات المصالح وتوازنات القوى فيها غير واقعية، ولا تعكس فكراً استراتيجياً ناضجاً قادراً على التعاطي مع الحقائق العالمية كما هي وليس كما نتمنى.

ويبدو أن الاتحاد السوفييتي لم يكن لديه الكثير من الخيارات خصوصاً أن العرب لم يكن لديهم أي مشروع بديل عن قرار التقسيم سوى عودة المهاجرين اليهود من حيث أتوا، وهو ما كان مرفوضاً من معظم دول العالم، خصوصا أن الرواية اليهودية عن معاناة المحرقة وارتباطهم الديني بأرض فلسطين وحقهم في تجميع يهود العالم في وطن لهم كان لها الأثر الكبير في استعطاف الدول مع غياب الرواية العربية في المقابل التي لم تكن سوى إعلان الحرب ضد اليهود، مما جلب دعماً إضافيا لهم، لا سيما ضمن دوائر التأثير الدولي ومن مختلف الأقطاب.[١٥]

وفي النهاية، استطيع القول إن الموقف السوفييتي من قرار التقسيم ممكن أن يكون صادماً لأي شخص لم يطلع على مجريات الأحداث وتفاصيلها في تلك الحقبة، فالمصالح هي أولويات الدول منذ عصر التاريخ حتى وإن كانت هذه الدول قائمة على أساس أيديولوجي معين، وهذه هي الواقعية في السياسة الخارجية وعلى أساسها تنشأ التحالفات، أما بالنسبة للعرب فإنه من الأجدر لنا أن ندرس ع سبب رفض العرب لقرار التقسيم وخياراتهم البديلة في تلك الفترة.

أثار تصويت الاتحاد السوفييتي لصالح قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ في منظمة الأمم المتحدة، والذي مهد بالطبع لإقامة إسرائيل، ردود أفعال غاضبة في العالم العربي، شمل هذا أوساط بعض الأحزاب الشيوعية واليسارية التي كانت تؤيد الاتحاد السوفييتي على اعتبار أن التصويت للحركة الصهيونية بهذا الشكل السافر ينافي المبادئ الأممية العالمية. كان الاتحاد السوفييتي أول من أقام علاقات دبلوماسية وبأمر من ستالين مع إسرائيل الدولة الجديدة، بينما قامت الولايات المتحدة التي موّلت إقامة الدولة العبرية، بالخطوة نفسها، لكن بعد شهر من إعلانها.

برغماتية سياسية بغطاء مثالي

اكتسبت فلسطين، بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وبروز الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، أهمية إستراتيجية فائقة بالنسبة للقوتين الجديدتين، كونها الإقليم الوحيد في المنطقة الذي لم يتحول في ذلك الوقت إلى دولة، وطمعت كل من القوتين في أن تحولها إلى دولة تابعة لنفوذها نظراً لأهميتها الإستراتيجية المتمثلة في السيطرة على قناة السويس والبحرين المتوسط والأحمر من جهة، وعلى المشرق العربي حتى العراق والخليج العربي من جهة أخرى. وبالتالي فإن القوة التي تحول فلسطين إلى دولة تابعة لها تكون قد أخذت فرصة أكبر لنشر نظامها الاقتصادي والأيديولوجي في المنطقة العربية، ومن أجل ذلك دعمت كل من القوتين العظميين إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين،[١٦] حتى تجعله أداة لخدمة مصالحها في المنطقة، إلا أن تحولاً طرأ على موقف الاتحاد السوفييتي، حيث وجد أن من مصلحته تأييد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وتقسيمها إلى دولتين عربية ويهودية، وهذا يبدو في سياق الدولة الوظيفية functional state الحاضنة والحامية لمصالح دول كبرى تشتبك معها اقتصادياً وعضوياً ورأسمالياً. ففي مؤتمر نقابات العمال العالمي الذي انعقد في لندن عام ١٩٤٥ وافق الوفد السوفييتي على قرار ينص على أن «الشعب اليهودي يجب أن يمكن من مواصلة إعادة بناء فلسطين كوطن قومي له، على اعتبار أن ذلك يتساوق مع حق تقرير المصير للشعبين العربي واليهودي». هذا بالرغم أن ما يسمى بحق تقرير المصير جاء ضمن ١٤ مبدأ في منظومة العلاقات الدولية من قبل الرئيس الأميركي ودرو ويلسون مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد تم تصنيف هذه المبادئ ضمن توصيفات المدرسة المثالية في السياسية الدولية. وبالفعل أشعل هذا القرار البدايات الأولى لحملة التنافس السوفييتي الأميركي في خضم الحرب الباردة والتي اتسمت بتوازن القوى ثنائي القطبية والبحث الدائم عن حلفاء وأصدقاء، فضلا عن اعتبار العالم كله مناطق نفوذ لهاتين الدولتين مع اختفاء المراكز الهامشية في الفكر الاستراتيجي الدولي.[١٧]

وجاء في كلمة لأندريه غروميكو، حين كان ممثلاً للاتحاد السوفييتي السابق لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٤ «إنه لا يمكن حماية مصالح الشعبين إلا في إقامة دولة عربية يهودية ديمقراطية أو تقسيم البلاد إلى دولتين عربية ويهودية». كما أعرب غروميكو عندما أصبح وزيراً للخارجية السوفييتية فيما بعد أن تأييد بلاده لقرار التقسيم جاء من منطلق أنه يوجد شعبان في فلسطين أحدهما عربي والآخر يهودي، ولكل منهما جذور تاريخية رغم اختلافهما أيديولوجياً مما يعني أنهما لا يمكن أن يعيشا سوية في دولة فيدرالية. وبالتالي فإن الحل الأنسب والأفضل هو وجود دولتين لهما في فلسطين،[١٨] خاصة وأن أي دولة أوروبية لم تتمكن من توفير الأمن والحماية للشعب اليهودي من المذابح النازية، كما أعلن غروميكو أن «لا حل لقضية فلسطين إلا بالاستقلال والديمقراطية التي تحفظ حقوق جميع السكان الفلسطينيين على أساس العدل والمساواة، أما إذا لم يكن هناك طريق إلى تفاهم العرب واليهود على هذا الحل فهو أمر مؤسف، وعند ذلك لن يكون من حل إلا التقسيم». إلا أن الاتحاد السوفييتي اعترف بإسرائيل رغم عدم تنفيذ الشق الثاني من قرار التقسيم الذي ينص على قيام دولة عربية إلى جانب دولة إسرائيل، وبذلك يكون الاتحاد السوفييتي قد تجاوز المبادئ التي كان ينادى بها بعد قيام الثورة الشيوعية عام ١٩١٧، باعتبار الصهيونية حركة رجعية. وبتأييده واعترافه بإسرائيل خسر الاتحاد السوفييتي علاقته مع كثير من الدول

والشعوب العربية. حتى إن كان ذلك لفترة ما، حيث بدأت مصر الناصرية وسورية والعراق البعثيتين لاحقاً بنسج علاقات وثيقة مع القطب السوفييتي المعادي للرأسمالية الاستعمارية الغربية الداعمة لإسرائيل.

تداعيات وإسقاطات غير مؤثرة

أثار تصويت الاتحاد السوفييتي لصالح قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ في منظمة الأمم المتحدة، والذي مهد بالطبع لإقامة إسرائيل، ردود أفعال غاضبة في العالم العربي، شمل هذا أوساط بعض الأحزاب الشيوعية واليسارية التي كانت تؤيد الاتحاد السوفييتي على اعتبار أن التصويت للحركة الصهيونية بهذا الشكل السافر ينافي المبادئ الأممية العالمية. كان الاتحاد السوفييتي أول من أقام علاقات دبلوماسية وبأمر من ستالين مع إسرائيل الدولة الجديدة، بينما قامت الولايات المتحدة التي موّلت إقامة الدولة العبرية، بالخطوة نفسها، لكن بعد شهر من إعلانها.

تفاجأ الرأي العام العالمي، خاصة العربي، على مختلف المستويات والاتجاهات بدعم موسكو/ الشيوعية للحركة الصهيونية، لقد كان من المعلوم أن الشيوعية السوفييتية لطالما اعتبرت الصهيونية حركة رجعية ولاحقت تنظيماتها، وزجت منتسبيها في السجون، ورفضت دوماً تكتل اليهود اليساريين في نقابات وأحزاب خاصة بهم. وتجاهلت الانتماءات الدينية القومية للقيادات الشيوعية ذات الأصول العبرية (اليهودية)، وتبنت الفكر العلماني/الشيوعي. على صعيد مختلف ومغاير، فإن ستالين تجاهل حينذاك الموقف العربي من القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في دولته، التي تقف المشروعية الدولية والتاريخية إلى جانبها، وراهن على طرف واحد، وهو الحركة الصهيونية، فلولا موقف ستالين ذاك لربما اتخذت التطورات في الشرق منحى مختلفا، لا سيما أن روسيا مثلت إرادة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وفرضت رؤيتها على الأمم المتحدة.

ويجب الإشارة هنا وفي هذه العجالة إلى أن موقف الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية كان يقضي بإنشاء دولة ثنائية القومية من العرب واليهود، آخذاً في الاعتبار كثافة أعداد اليهود في فلسطين بفعل الهجرة خلال الحرب وبعدها وبفعل سياسات التشجيع البريطانية لهجرة اليهود إلى فلسطين، وتهيئة

ستالين ولينين في احتفال الاول من ايار في تل ابيب عام ١٩٤٩.

الأرضيات أمامهم للسيطرة على الأرض والموارد واستغفال السكان المحليين الفلسطينيين فيما يتعلق بأراضيهم وأملاكهم ومزارعهم. وإذْ رفض ذلك الاقتراح وتفاقم الصراع المسلح بين العرب واليهود بتشجيع من الانتداب البريطاني، اقتنع الاتحاد السوفييتي بمشروع تقسيم فلسطين بالاتفاق مع الدول الغربية: دولة فلسطينية عربية ودولة يهودية باسم إسرائيل. وحددت لكل من الدولتين الأراضي العائدة لها. وكان في مضمون القرار ٨١ لتقسيم فلسطين تأكيد لضرورة العمل بالتدريج لإقامة إتحاد فدرالي بين الدولتين تخفيفاً لحدة الصراع وصولاً إلى إلغائه. وكان ذلك هو الموقف الأساسي للاتحاد السوفييتي في الموافقة على قرار التقسيم، الأمر الذي لم يدركه كثير من الشيوعيين العرب والفلسطينيين في تلك المرحلة.[١٩]

إن دول المعسكر السوفييتي الخمس ضمنت الغالبية العظمى لدعاة التقسيم في الأمم المتحدة وحسمت الموقف لصالح الحركة الصهيونية على حساب العرب والفلسطينيين وأصدقائهم في العالم. وبالرغم أن قرار التقسيم من منظور منطقي اعتبر جائرا وينتهك القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني والعربي عموماً، إلا أنه حينها ربما كان الخيار الأكثر واقعية بالنسبة للعرب، انطلاقا من موازين القوى التي تشكلت بفعل نشاط وقوة تأثير الحركة الصهيونية واستغلالها لتداعيات الحرب العالمية الثانية، وكونها عاملا أساسيا في زعزعة الاستقرار في دوله. كانت الدول العربية هزيلة وأنظمتها غير قائمة أساسا وافتقرت للتفكير بحكمة منظور سياسي بعيد الأفق، وربما لم تكن معنية بحق شعب فلسطين بقدر ما كانت تريد الظهور بمظهر قومي، ولها مكانة في السياسة الدولية. لذلك فإن وقوف الاتحاد السوفييتي إلى صف القوى الداعية إلى تقسيم فلسطين، من وجهة نظر الحاضر، يبدو هو

عارض ستالين بشدة استقلال اليهود في إطار روسيا. فلماذا أيد ستالين مخطط الصهيونية العالمية في إقامة إسرائيل في فلسطين ودعمها معنويا وساعدها بالسلاح والقوى البشرية، وسمح بتصدير الكوادر العلمية لها. فما هي الأسباب لهذا التغيير في المواقف السوفييتية الستالينية؟؟ يتوجب التنويه بأن منطلقات ستالين، الذي خرج منتصراً في الحرب العالمية الثانية، إزاء القضية الفلسطينية لم تستند إلى أسس أيديولوجية أو أخلاقية، لأنه في تلك المرحلة بات يتحرك كزعيم لروسيا السوفييتية.

الخيار الممكن، لا سيما أن ممثل الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة حينذاك ووزير خارجيته، حتى ظهور مؤشرات انهياره، اندريه غروميكو، قال في خطبته أمام الجمعية العمومية «أن التقسيم يصب في صالح العرب».

ولكن السؤال الأكثر أهمية يدور عن سبب تبني ستالين ذلك القرار، الذي تناقض ومنطلقات حزبه الأيديولوجية، لا بل وتصوراته الشخصية التي طرحها في كتيبه الشهير «الماركسية والمسألة القومية»، الذي يعد من أفضل ما كتبه، والتي تقول الألسن المناهضة له، بأنه مرّ من خلال قلم وتصحيحات زعيم الحركة البلشفية فلاديمير لينين، الذي زاره ستالين في مقره في فيينا عام ١٩١٢/١٩١٣ حينذاك، لكي يساهم في تحرير كتابه «الماركسية والمسألة القومية»، وأصبح «إنجيل الأحزاب الشيوعية العربية في تحديد مفهوم القومية». وبرهن ستالين في فصل كامل على عدم وجود أساس للطموحات القومية لليهود، وأوصاهم بالاندماج في محيطهم والتكيف معه. يضاف إلى ذلك أن الكثير من دعاة الحزب الشيوعي الفلسطيني من أصول يهودية في عشرينيات القرن الماضي حملوا فكراً انتهازياً لصالح المشروع الصهيوني في فلسطين، حيث عبروا في أكثر من مناسبة أن مهمتم الأولى هي الاندماج مع الاشتراكية الدولية عبر تأسيس «البروليتاريا الصهيونية» التي لا تتناقض فكريا ولا سياسيا مع البروليتاريا الأممية.[٢٠]

عارض ستالين بشدة استقلال اليهود في إطار روسيا. فلماذا أيد ستالين مخطط الصهيونية العالمية في إقامة إسرائيل في فلسطين ودعمها معنويا وساعدها بالسلاح والقوى البشرية، وسمح بتصدير الكوادر العلمية لها. فما هي الأسباب لهذا التغيير في المواقف السوفييتية الستالينية؟؟ يتوجب التنويه بأن منطلقات ستالين، الذي خرج منتصراً في الحرب العالمية الثانية، إزاء القضية الفلسطينية لم تستند إلى أسس أيديولوجية أو أخلاقية، لأنه في تلك المرحلة بات يتحرك كزعيم لروسيا السوفييتية، ويعمل على استعادة إرثها الإمبراطوري، وهمش الأيديولوجية الماركسية، وثمة مؤشرات على أنه بات يوظف الحركة الشيوعية العالمية (الكومنترن) لخدمة الأهداف والأغراض الجيو/سياسية للدولة الروسية السوفييتية (الامبرطورية الجديدة)، وقام بعمليات تطهير طالت أفضل ممثلي الحركات الوطنية والشيوعية في دول أوروبا الشرقية، ناهيك عن الاتحاد السوفييتي نفسه، لذلك فإن موقف ستالين من قضية تقسيم فلسطين لم يكن موقفا عقائديا، وإنما هو موقف جيو/ سياسي بحت.

وفق قراءات لكتاب د. عادل منّاع «نكبة وبقاء»، يفصل المؤلف بين دور الشيوعيين الفلسطينيين في الفترة بين قرار التقسيم عام ١٩٤٧ والنكبة والعامين التاليين وبين الفترة بعد ١٩٥٠–١٩٤٩. يتعاطى الكتاب مع دور الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي الذي انتقل من تأييد الحركة الصهيونية لقرار التقسيم ولإسرائيل إلى دور ناقد لها وللاقتراب للموقف العربي – الفلسطيني لاحقا. وبعيدا عن سرديات البطولة والخيانة المعطوبة بالجهل أو الاعتبارات السياسية يقدم مناع قراءة نقدية لدور الحزب الشيوعي الفلسطيني «عصبة التحرر» ولاحقا الحزب الشيوعي الإسرائيلي. يؤكد الكتاب أن الشيوعيين الفلسطينيين ظلوا طيلة سنوات يرتكبون خطأ بنظرتهم للصراع وكأنه طبقي في الأساس حتى بعد انقسام ١٩٤٤ وتأسيس عصبة التحرر الوطني التي رفضت بداية قرار التقسيم حتى مؤتمرها في الناصرة في شباط ١٩٤٨ الذي تحوم شبهات حول صدقية وشرعية قراره بقبول القرار المذكور. في جوهر ادعائه بهذا المضمار يؤكد المؤلف أن مواقف الشيوعيين الفلسطينيين تأثرت جدا بموقف

داخليا، وبعد العام ١٩٢١ شنت الحكومة السوفييتية حملة على الصهيونية و القومية اليهودية، و هدفت الحملة إلى محاولة دمج ثقافي لليهود السوفييت مثلهم مثل الأقليات الأخرى في المجتمع السوفييتي، التي لم تر بديلاً عن الاندماج و الانصهار ضمن المجتمع البروليتاري الجديد. لكن لمواجهة هذه الحملة قامت الحركة الصهيونية من أجل الحفاظ على الوجود الصهيوني داخل الإمبراطورية السوفييتية بإقناع الحكومة بتقديم أنفسهم كأمه يهودية مرتبطة بوطنها الأصلي فلسطين .

الاتحاد السوفييتي الذي انحاز للتقسيم وإقامة دولة يهودية حظيت برضاه وموافقته بدعم أسلحة حاسمة من تشيكيا. ويكاد يقول المؤلف إن الاتحاد السوفييتي لعب دورا أكثر سلبية من الولايات المتحدة حيال القضية الفلسطينية حتى تبددت أوهامه في مطلع الخمسينيات بأن إسرائيل ستصبح اشتراكية وتبين أنها تقربت للغرب. وقبل تبدد هذه الأوهام وقف الحزب الشيوعي مع إسرائيل ودعا للمشاركة في احتفالات «عيد استقلالها» منذ العيد الأول. وهذا تغير لاحقا إذ صار «يوم الاستقلال» بباب المصطلحات «يوم نكبة الشعب الفلسطيني» في صحف الحزب بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والتقاء الشيوعيين والوطنيين الفلسطينيين غداة تقارب عبد الناصر والمعسكر الاشتراكي. ويعتبر الكتاب أن نتائج حرب ١٩٥٦ قد ساهمت في انتقال المتبقين في وطنهم من مرحلة الصراع على البقاء لمرحلة البناء.[٢١] وما يلفت النظر أن عددا من الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية، راحت تدافع عن موقف ستالين، وكأنه موقف نظري من منطلق ماركسي، ونتج هذا عن تبعية بعض القيادات الشيوعية العربية، وإيمانها تلقائيا بصحة كل ما كان يقرره الاتحاد السوفييتي، من دون أن تدرك أن متطلبات الاتحاد السوفييتي كدولة لا تتلاقى أحيانا مع الفكر الماركسي. ومن دون ريب أن جهود قوى عالمية عديدة تضافرت، بتأثير الصهيونية العالمية، لإقامة إسرائيل، ولكن إسرائيل لم تكن لتظهر من دون ستالين، وإن قراره حدد ليس فقط مصائر الشرق الأوسط الحالي، وإنما أثر على التاريخ السياسي للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية، وعلى مؤشرات الحرب الباردة في مرحلة لاحقة. ويبدو أن ستالين كانت له قناعات أيضا مفادها أن البروليتارية اليهودية القادمة من أوروبا الشرقية تسعى ليس لإيجاد حل صهيوني للازمة اليهودية وإنما حل اشتراكي أممي.[٢٢]

الاتحاد السوفييتي وفلسطين

تاريخيا، كانت فلسطين بشكل، خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، هدفا لتطلعات الدول الكبرى، حيث شكلت مجالا للتنافس فيما بينها، إذ أثرت العوامل الجيوسياسية بشكل كبير في تطلعات الاتحاد السوفييتي وسياسته الخارجية منذ عصور القياصرة، وصولاً إلى الزمن الحالي، حيث أسهمت المياه الدافئة في منح المنطقة مزايا جديدة . في القرن التاسع عشر اندلعت حرب القرم (١٨٥٤ – ١٨٥٦)، و التي كان أحد أهم أسبابها النزاع الروسي الفرنسي حول السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين، فقد اعتبر القيصر الروسي نفسه حامياً للكنائس المسيحية الأرثوذكسية، في حين ادعى الإمبراطور نابليون الثالث الفرنسي أنه صاحب السيطرة على الأماكن المقدسة ذاتها لصالح الكنائس المسيحية اللاتينية.[٢٣] لكن بريطانيا وفرنسا وبعد اتفاقية سايكس-بيكو تمكنتا من احتواء التهديد الروسي باتجاه الجنوب إلى الشرق الأوسط من خلال تقسيم المنطقة العربية و خاصة الشرق الاوسط فيما بينها . وبعد حدوث الثورة البلشفية في روسيا علم ١٩١٧ ، أعلن الاتحاد السوفييتي أنه حليف للشعوب العربية المستعمرة، حيث دعا مؤتمر باكو عام ١٩٢٠ برعاية الحزب الشيوعي السوفييتي إلى النهوض ومحاربة الاضطهاد والاستعمار البريطاني مبتدئا بذلك الحملة الإيديولوجية السوفييتية الجديدة، في محاولة لكسب النفوذ في الشرق الأوسط، حيث كان الهدف الأساسي هو تقويض النفوذ البريطاني والفرنسي من جهة وإنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين من جهة أخرى .[٢٤]

داخليا، وبعد العام ١٩٢١ شنت الحكومة السوفييتية حملة على الصهيونية و القومية اليهودية، و هدفت الحملة إلى محاولة دمج ثقافي لليهود السوفييت مثلهم مثل الأقليات الأخرى في

المجتمع السوفييتي، التي لم تر بديلاً عن الاندماج و الانصهار ضمن المجتمع البروليتاري الجديد.[٢٥] لكن لمواجهة هذه الحملة قامت الحركة الصهيونية من أجل الحفاظ على الوجود الصهيوني داخل الإمبراطورية السوفييتية بإقناع الحكومة بتقديم أنفسهم كأمه يهودية مرتبطة بوطنها الأصلي فلسطين . كما قامت الصهيونية في الاتحاد السوفييتي بمعارضة اقتراح الصهيونية في أوروبا الغربية بإنشاء دولة لليهود في دولة أوغندا لاعتبارات دينية وسياسية، وقاموا بتعظيم فكرة إنشاء دولة يهودية لارتباطات دينية في فلسطين، ولتناغم هذه الفكرة مع مصالح دول كبرى في تلك الفترة .[٢٦]

أما عن موقف الاتحاد السوفييتي من الصهيونية في فلسطين، فقد قام الحزب الشيوعي عام ١٩٣٧ بشن حملة ضد عزل العمال العرب من قبل الصهيونيين، وإلى إنشاء جبهة متحدة من العمال العرب واليهود للنضال ضد استغلال المستعمرين وكبار المزارعين لهم . غير أن الاتحاد السوفييتي و الرغم من عداوة ستالين لليهود وتناقض منطلقات حزبه الأيديولوجية، لا بل وتصوراته الشخصية التي طرحها في كتيبه الشهير «الماركسية والمسألة القومية»، قام بدعم الصهيونية عام ١٩٤٧ و تطلعاتها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.[٢٧]

وبذلك بقي أهم دوافع الاتحاد السوفييتي لقيام دولة إسرائيل هو الرغبة في إنهاء السيطرة الغربية في منطقة الشرق الوسط.[٢٨] كما أن إنشاء دولة يهودية سيقوم بإحداث قطيعة بين الدول العربية والولايات المتحدة التي كانت تربطها بالدول العربية في عهد روزفلت آنذاك صداقة قوية أثارت خوف الاتحاد السوفييتي، حيث مال الميزان الاستراتيجي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى صالحها بسبب التواجد العسكري الأميركي بشكل دائم في منطقة الشرق الأوسط، وكان أحد تهم أهدافه الإستراتيجية استبعاد النفوذ السوفييتي من الشرق الأوسط لمواجهة المخططات الأميركية.[٢٩]

قام الاتحاد السوفييتي وحتى حرب عام ١٩٦٧ بسياسة مزدوجة اتجاه فلسطين، حيث قام بالتقارب مع عدة دول عربية خاصة مصر و سورية، وحافظ في الوقت نفسه على علاقته مع إسرائيل، حيث قام مثلا بمساعدة إسرائيل خلال المقاطعة الاقتصادية العربية، عندما أبرم مع (إسرائيل) اتفاقية تجارية لمبادلة النفط السوفييتي بالحمضيات الإسرائيلية. لكن موسكو ألغت هذه الاتفاقية إثر العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، حيث اعتبر الساسة السوفييت أن شحن الأسلحة إلى الدول العربية حق لهذه الدول للدفاع عن نفسها، وقد أيقن السوفييت أيضا أن إسرائيل تتحرك وتهرول أكثر إلى المعسكر الغربي، حيث نشط التعاون العسكري مع فرنسا وألمانيا الغربية في نهاية الخمسينيات . وكان هذا التحول في الموقف السوفييتي تحقيقا لمبدأ محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني والتي كانت ركيزة من ركائز سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية .

قبل عام ١٩٦٧، اقتصر موقف الاتحاد السوفييتي على الاعتراف، بالحقوق الثابتة والمشروعة للفلسطينيين العرب متركزاً على مصطلح "لاجئين" بدلاً من "حركة تحرير وطني" إضافة إلى عدم الاعتراف بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. بعد حرب ١٩٧٣ تزايد دعم الاتحاد السوفييتي للحق الفلسطيني للأسباب الرئيسية التالية:

١. التقارب المصري مع منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة حركة فتح.
٢. تزايد النفوذ الصيني بين الفلسطينيين، وهو نفوذ كما يعلم الجميع منافس للنموذج السوفييتي.
٣. الاهتمام الكبير بنشاط منظمة التحرير الفلسطينية في الشرق الأوسط.

في شهر تموز ١٩٦٨، قام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بمرافقة عبد الناصر في زيارته الرسمية للاتحاد السوفييتي. وفي شباط ١٩٧٠ ترأس عرفات وفدًا فلسطينياً خاصاً إلى موسكو بدعوة من لجنة التضامن السوفييتية – الإفريقية – الآسيوية. وقد دلت هاتان المناسبتان بوضوح على ارتفاع مركز منظمة التحرير الفلسطينية.

لاحقا، وخلال فترة السبعينيات وبعد تدهور العلاقات السوفييتية – المصرية في ظل حكم أنور السادات الذي قبل سياسة "الخطوة خطوة" التي جاء بها كيسنجر بدلاً من الاقتراح السوفييتي القاضي بتفضيل مؤتمر جنيف، إذ دفع السوفييت إلى اتخاذ موقف يرمي إلى حق الفلسطينيين العرب في إقامة دولة لهم، ربما نكاية بالموقف المصري الذي لم يتم تنسيقه مع السوفيت، وبدأ يقترب أكثر من المشروع الأميركي للمنطقة . غير أن المشكلة بالنسبة إلى هذا الموقف السوفييتي بشأن الدولة الفلسطينية هو مكان هذه الدولة. ففي حين تحدثت منظمة التحرير الفلسطينية عن إقامة "دولة ديمقراطية علمانية" في عموم فلسطين، شمل التصور السوفييتي دولة بجانب (إسرائيل)، ويعني ذلك "دولة صغيرة" في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد أدت اتفاقية كامب ديفيد في أيلول عام ١٩٧٨ و معاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية في آذار ١٩٧٩ إلى جعل الولايات المتحدة اللاعب المهيمن في المنطقة، وإلى تقويض مركز الاتحاد السوفييتي كشريك في أي تسوية سلمية في المستقبل. ولذلك اعتبر الاتحاد السوفييتي اتفاقيات كامب ديفيد "السلاح السياسي الرئيسي للتغلغل الأميركي في الشرق الأوسط، كما أنها تمثل تحدياً صريحاً لمركز وسياسة الاتحاد السوفييتي، ليس فقط في الشرق الأوسط، وإنما له دلالات ومضامين عالمية. في ذلك الحين، تشابكت و تطابقت مصالح الاتحاد السوفييتي مع وجهات نظر منظمة التحرير الفلسطينية، وتلا ذلك أن عزز الاتحاد السوفييتي علاقته بمنظمة التحرير معلنا اعترافه الرسمي بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

ملاحظات ختامية

يعكس الاستعراض السريع للتفاعل السوفييتي مع قضية قرار تقسيم فلسطين والاعتراف بإسرائيل عدة حقائق مهمة:

١. أن العلاقات الدولية عموماً والسياسة الدولية على وجه الخصوص كانت وما زالت محكومة باعتبارات المصالح وتوازنات القوى، بعيدا عن الاعتبارات الإيديولوجية العقدية الدوغماتية.

٢. أن الحركة الصهيونية في بداية المشروع، ثم إسرائيل بحلة سياستها الخارجية اعتمدت على إستراتيجية التقرب من القوى الدولية الكبرى والمؤثرة، والاشتباك معها عبر لغة المصالح، فاليهود تاريخيا كانوا وما زالوا يمتلكون أوراقا فاعلة للعب بها على طاولة السياسة المؤثرة.

٣. جاء تأسيس إسرائيل بفعل قرار دولي وبتكالب الدول الكبرى ليؤسس لمرحلة جديدة من الفكر الواقعي والمدرسة الواقعية القائمة أساسا على تغليب المصالح ولعبة القوة وتراجع المنظومة القيمية الأخلاقية في المنظومة الدولية، وتراجع واضح للفكر المثالي الطوباوي الذي قام أساساً على فكرة حق تقرير المصير للشعوب المظلومة وأهمية القيم العالمية على شاكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان والدور المهم للمنظمات الدولية واعتبارات القانون الدولي، وما إلى ذلك من قيم واعتبارات.

الهوامش

1 Rudyard Kazan, "The Israeli-Soviet / Russian Relations," Defense Magazine, no. 48 (2004).

٢ صلاح الدين الدباغ، **الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين**، (بيروت: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير، ١٩٦٨).

٣ محمد سعيد الدقاق، **القانون الدولي – المصادر والأشخاص**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر،١٩٨٣)،ص.

٤ عبد الكريم علوان خضر، **الوسيط في القانون الدولي العام**، (عمان: مكتبة دار الثقافة،ط١، ١٩٩٧)،ص٧٦.

٥ جعفر عبد السلام، بين **أوراق القضية الفلسطينية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠)،ص ٣١.

٦ النكبة – الجزء الثالث – التطهير العرقي. فيلم وثائقي من إخراج قناة الجزيرة

https://www.youtube.com/watch?v=z4w43Ynv1qM(شوهد في آب ٢٠١٧).

٧ وليد الخالدي،» عودة إلى قرار التقسيم». **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد ٩، عدد ٣٣ (شتاء ١٩٩٨): ص ١–٢١.

٨ الخالدي،» عودة..»، ص ١–٢١.

٩ أمين عبد الله محمود، «قراءة في دلالات الموقف السوفييتي من التقسيم». موقع قناة الجزيرة، ٣٠–١١–٢٠١٢

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/30/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85(شوهد في آب ٢٠١٧)

١٠ «الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A/(شوهد في آب ٢٠١٧).

١١ مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر**، (رام الله: مركز مسارات، ٢٠١٥)

١٢ محمود، «قراءة في دلالات...»،

13 *Mandate Of Destiny, The 1947 United Nations Decision to Partition Palestine*.The Jacob Blaustein Institiure For The Advancement Of Human Rights, 2008.

http://www.ajc.org/atf/cf/%7B42d75369-d582-4380-8395-d25925b85eaf%7D/MANDATEDESTINY.PDF (شوهد في أب ٢٠١٧)

١٤ الخالدي ،» عودة..»، ص ١–٢١.

١٥ حسقيل قوجمان، «حول موقف الاتحاد السوفييتي من قرار تقسيم فلسطين»، **الحوار المتمدن**، العدد ١٠٩٨، ٢٠٠٥، ص. ١٠–٤١

١٦ جواد الحمد، وآخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع،ط٤، ١٩٩٧)، ص ١٢٢.

17 Laurent Rucker, «The Soviet Israeli Alliance of 1947-1949», working paper 49, Washington DC: Woodrow Wilson International Center for scholars, (without year), P. 34.

١٨ أندري غروميكو:أول مندوب للاتحاد السوفييتي في هيئة الأمم المتحدة تولى فيما بعد وزير خارجية الإتحاد السوفييتي في الفترة ما بين ١٩٥٧ و١٩٨٥.

١٩ كريم مروة، «قراءة نقدية للعلاقات الروسية العربية وتحولاتها في أزمنتها الثلاثة»، جريدة النهار، ٤–٧– ٢٠١٥.

٢٠ ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ – ١٩٤٨**، (القدس: منشورات صلاد الدين، القدس،١٩٨٢)، ص .١٩–٢٠

٢١ عادل مناع، **نكبة وبقاء**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦).

٢٢ محمود محارب، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية**، ١٩٤٨ – ١٩٨١، (القدس، ١٩٨٩)، ص. ١–٢٠

٢٣ «الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

٢٤ «الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

٢٥ فالح الحمراني، «لماذاوافق ستالين على إقامة إسرائيل؟».**مجلة القدس العربي**، ٣ آذار ٢٠١٥.

http://www.alquds.co.uk/?p=304196 (شوهد في آب ٢٠١٧).

26 Tsurumi Taro, "The Russian Origins of Zionism: Interactions with the Empire as the Background of the Zionist World View".*Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies* (2009): PP 261-271

٢٧ فالح الحمراني، «لماذا وافق....» ٢٠١٥

٢٨ ا الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

٢٩ فالح الحمراني، «لماذا وافق ...» ٢٠١٥

مهند مصطفى*

الولايات المتحدة الأميركية وقرار التقسيم: عندما نفذت أميركا وعديّ «بلفور»

ملخص

يحاول هذا المقال تحليل الموقف الأميركي من قرار التقسيم عام ١٩٤٧، والأسباب التي وقفت وراء التأييد الأميركي للقرار، حيث أن الولايات المتحدة لم تدعم القرار فحسب، وإنما مارست تأثيرها على دول أخرى لدعم القرار. ويمكن إيجاز الأسباب المتداولة لدعم الولايات المتحدة للقرار في التالي: أجواء الحرب الباردة والتنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على كسب وجذب حلفاء جدد كل لمعسكره، وتوسيع مساحة نفوذهما في المشهد الدولي المتغير في المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث سعت كل من الدولتين لتكون الدولة اليهودية الجديدة جزءا من المعسكر الخاص بها عبر تأييد قرار التقسيم واستمالتها لمعسكرها.

الكارثة اليهودية: والتي لعبت دورا كبيرا في التأثير على المجتمع الأميركي وتأييده إقامة دولة يهودية في فلسطين كحل وحيد لمعاناتهم، وذلك بدل استقبالهم في الولايات المتحدة، وتشير بعض الأبحاث أن الجنود الأميركيين الذين اشتركوا في الحرب العالمية الثانية في أوروبا، عادوا إلى البلاد وأخبروا الناس عن الكارثة التي حلت باليهود، فتعاطف المجتمع الأميركي مع اليهود ومطالبهم، كما أن العامل الإنساني المتمثل في كارثة اليهود شكّل عامل ضغط على الرئيس الأميركي هاري ترومان[١] لتأييد قرار التقسيم لدوافع إنسانية بالأساس.

وهنالك أبحاث تشير إلى قوة التأثير لليهود في الولايات المتحدة، حيث لعب اليهود دورا مؤثرا على قرار الولايات المتحدة بتأييد التصويت على قرار التقسيم والتحشيد له. وهنالك من يعطي تأثيرا للعامل الشخصي المتعلق بشخصية ترومان نفسه

* مدير عام مركز مدى الكرمل.

وكان الرئيس الأميركي الـ٢٩، وارين هاردينغ (١٨٦٥-١٩٢٣) قد وقع على قرار الكونغرس في ١٩٢٢/٩/١، والذي يؤكد على إقامة دولة لليهود في فلسطين، مما يؤكد أن قرار الكونغرس بمجلسيه حصل على إقرار من البيت الأبيض أيضا. اذن، يمكن اعتبار قرار الكونغرس وتوقيع الرئيس الأميركي عليه اعلان «بلفور» ثانيا، ويؤكد على وعد بلفور الأول، إلا أن الوعد الأميركي اعتمد على مسوغات ومفردات وخطاب صهيوني واضح، برزت في النقاشات حوله.

وحماسته للمشروع الصهيوني لدوافع سياسية ودينية وعلاقته مع اليهود في الولايات المتحدة، لا سيّما أن جوهر المشروع الصهيوني يُحاكي في بعض مكوناته وأدواته النموذج التاريخي الأميركي في كونه مشروعا استعماريا احلاليا، حيث لا ترى الولايات المتحدة غضاضة أخلاقية وسياسية فيما يحمله المشروع الصهيوني من هدف يرمي إلى تغييب السكان الأصليين جسديا وتاريخيا وإقامة كيان مكانهم، وذلك كنموذج يحاكي تغييب السكان الأصليين في المستعمرات الأميركية وإعطاء أولوية للمستعمرين البيض.

فيما يلي يقترح المقال التالي زاوية أخرى للتحليل، لا تنفي الزوايا الأخرى ولكنها تضع الأرضية التي بنيت عليها التوجهات الأميركية الداعمة للمشروع الصهيوني وقرار التقسيم. حيث أن الدعم الأميركي لقرار التقسيم، لا بل قيادة هذا المشروع نحو إقامة دولة يهودية جاء كجزء من التزامها بتنفيذ وعد «بلفور» أميركي عام ١٩٢٢ حظي بإجماع سياسي أميركي وإقرار من البيت الأبيض، وما قامت به الولايات المتحدة هو تنفيذها للوعد الأميركي الذي أقرته بعد ظهور تردد بريطاني في سنوات الانتداب الأخيرة (لدواع برغماتية فقط) في تنفيذ وعد بلفور البريطاني، لم يحظ الوعد الأميركي باهتمام يذكر في الادبيات الفلسطينية، رغم أهميته التاريخية والذي جسّد الالتزام الأميركي بإقامة دولة يهودية في فلسطين منذ بداية سنوات العشرينيات.

من وعد بلفور البريطاني إلى وعد «بلفور» الأميركي ١٩٢٢:

ستتطرق هذه المقدمة إلى وثيقة الكونغرس الأميركي التي نشرت في الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٢، حول موقف الكونغرس الأميركي من الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد عبّر عن موقف الكونغرس إصداره القرار رقم ٣٢٢، الذي اتخذ بالإجماع في مجلسيّ النواب والشيوخ، المتضمن دعم الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي يشمل في أحد بنوده تنفيذ وعد بلفور، ويؤكد قرار الكونغرس على الحق المطلق لليهود في الاستيطان في فلسطين وإقامة وطن قومي لهم بين النهر والبحر. فقد جاء في نص القرار:

«مجلس الشيوخ والنواب للولايات المتحدة الأميركية، [يقرران] أن الولايات المتحدة تدعم إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وطبعا فإن الأمر مفهوم أن ذلك يجب ألا يمس بالحقوق المدنية والدينية للمسيحيين وكل المجموعات غير اليهودية في فلسطين، وأن الأماكن المقدسة والبنايات والمواقع الدينية يجب أن تكون محمية كما يجب».[٢]

وكان الرئيس الأميركي الـ٢٩، وارين هاردينغ (١٨٦٥–١٩٢٣) قد وقع على قرار الكونغرس في ١٩٢٢/٩/١، والذي يؤكد على إقامة دولة لليهود في فلسطين، مما يؤكد أن قرار الكونغرس بمجلسيه حصل على إقرار من البيت الأبيض أيضا. اذن، يمكن اعتبار قرار الكونغرس وتوقيع الرئيس الأميركي عليه اعلان «بلفور» ثانيا، ويؤكد على وعد بلفور الأول، إلا أن الوعد الأميركي اعتمد على مسوغات ومفردات وخطاب صهيوني واضح، برزت في النقاشات حوله.

ويتضح من المناقشات التي جرت في الكونغرس عن مواقف صهيونية مبكرة للكونغرس الأميركي تجاوزت حتى وعد بلفور البريطاني نفسه. ففي كلمة ممثل نيويورك، والتر شاندلر (١٨٦٤–١٩٣٥)، أشار إلى أن على العرب في فلسطين أن يختاروا بين ثلاث إمكانيات، وهي إمكانيات تستحضر مشروع بتسلئيل سموطرتش من حزب البيت اليهودي المسمى «خطة الحسم». الأولى: «أن «يسمح» لهم بالبقاء في فلسطين تحت

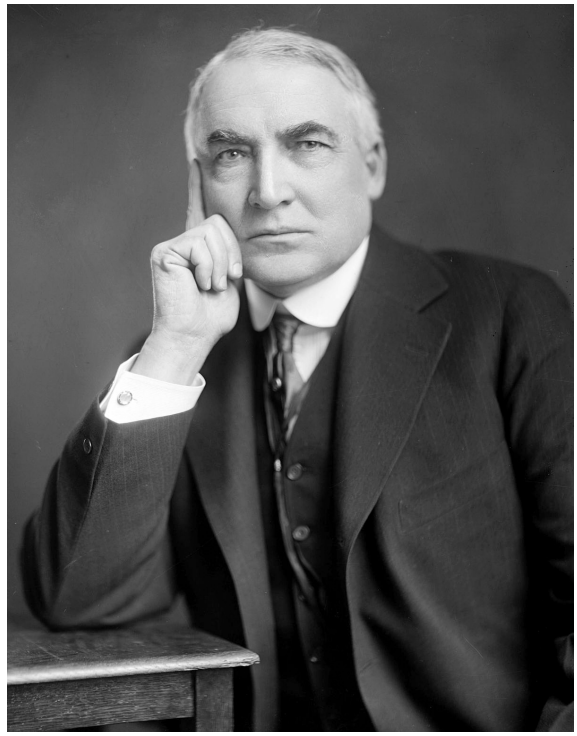

الرئيس الأميركي وارين هاردنغ.

الحكم والهيمنة اليهودية»، وضمان حقوقهم المدنية والدينية كما جاء في وعد بلفور. الامكانية الثانية، في حالة لم يوافقوا على الحكم والهيمنة اليهودية فعليهم بيع أراضيهم والمغادرة إلى الدول العربية المجاورة، أما الامكانية الثالثة، فهي واردة في حالة لم يوافق الفلسطينيون على الحكم والهيمنة اليهودية أو لم يوافقوا على بيع أراضيهم فيجب طردهم من فلسطين بالقوة.[٣] الملفت في الأمر أن هذا النائب يفسر كلامه لاحقا بنفس الطريقة التي يفسر فيها اليمين الديني اليوم مواقفه من الفلسطينيين، ويبقى الفرق أن هذا النائب سوغ أقواله عام ١٩٢٢ عندما كان اليهود أقلية صغير جدا في فلسطين، فهو يشير إلى أن اليهود لن يمنعوا العرب من دخول القدس وأداء شعائرهم الدينية. وبينما يصرح اليمين بهذا الخطاب الأن، وهو في موقع القوة والهيمنة، فقد تحدث هذا النائب بنفس اللغة عام ١٩٢٢.

وفي كلمته قال فرانك ابليبي (١٨٦٤–١٩٢٤) ممثل نيوجرسي في الكونغرس، «فلسطين اليوم، الأرض التي نعرفها الآن باسم فلسطين، كانت مسكونة من اليهود من فجر التاريخ وحتى الفترة الرومانية، هي وطن أجداد الشعب اليهودي، طردوا منها بالقوة بواسطة ماكنة الحرب الرومانية التي لم تعرف الرحمة، وخلال مئات السنين منعوا عودتهم إليها، في فترات مختلفة نجح نفس الناس الغرباء، ولكن بقي العرق اليهودي غير قابل للشطب من البلاد».... ويكمل ابليبي في خطابه قائلا: «اليوم [فلسطين] هي دولة يهودية، كل اسم، كل مشهد، كل تذكار، وكل أثر لحضارة بقي فيها لا يزال يهوديا، ومنذ ذلك الحين بقي الأمل، والشوق كما تمثل في صلواتهم على مدار ألفيّ عام، لم يزعم أي شعب يوما أن فلسطين هي بيته القومي، ولم يُعبر أي شعب عن أهلية أو مؤشر أو إرادة حقيقية بجعلها وطنه، وفقط مع بداية الصهيونية الحديثة يمكن القول إن قوة إبداعية، اقتصادية وثقافية دخلت فلسطين. فُرض على الشعب اليهودي الخروج من بيته الطبيعي، وليس لأنه أراد ذلك». وأنهي ابليبي خطابه في الفقرة التالية ذات الطابع الديني الخلاصي:

«أبدا لم يتنازلوا عن الأمل بالعودة لهناك، قيل لي أن ٩٠٪ من اليهود يصلون من أجل عودة الشعب اليهودي إلى وطنهم، أفضل العقول بينهم يعتقدون بضرورة إعادة بناء أرضهم اليهودية، في تفكيري هنالك شيء نبوئي في حقيقة أنه خلال أجيال لم تسيطر شعوب على فلسطين واتخذتها بمفهوم وطن،[٤] وهنالك شيء مقنع أنه خلال ١٨٠٠ سنة بقوا في القفار وكأنهم ينتظرون عودة الشعب».[٥]

وفي تعقيب لعضو كونغرس آخر أشار أن على العرب في فلسطين (لم يتم ذكر «فلسطينيون» في الخطابات)، أن يكونوا سعداء لأنهم سيعيشون في ظل حكومة الانتداب وفي الدولة اليهودية القادمة، فهي نظام حكم أفضل من الحكم التركي والنظم العربية، التي تشوه الحركة الصهيونية، وإذا لم يرغب العرب في البقاء تحت الحكم والهيمنة اليهودية فان هنالك «الكثير من الغرف في الخارج» في المنطقة العربية المحيطة بهم.[٦]

شكل قرار الكونغرس وعد «بلفور» أميركيا للحركة الصهيونية وهو في مضمونة أكثر استعمارية من مضمون بلفور البريطاني، شكل هذا القرار الأساس الذي تبلورت على أساسه الرؤية الأميركية للمسألة اليهودية والمشروع الصهيوني، بناء على ذلك يمكن تفسير الدعم الأميركي لهجرة اليهود إلى فلسطين، وتفكيرهم في مشاريع تهجير للفلسطينيين خلال سنوات الانتداب، ومعارضتهم الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩، الذي كان هاري ترومان، حينئذ، عضو مجلس النواب أحد المعارضين له، وبناء عليه يمكن تفسير اصطدام السياسة الأميركية مع التوجهات البريطانية في إدارة شؤون فلسطين والصراع حولها وفيها، والتي كان هدفها في نهاية المطاف تحييد بريطانيا ولو مؤقتا عن هيمنتها على تحديد مستقبل فلسطين لأنها قد تكون أكثر برغماتية (وليس كونها داعمة للفلسطينيين وحقوقهم)، ودخول أميركا كفاعل أساس في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين من خلال قرار التقسيم.

شكل قرار الكونغرس وعد «بلفور» أميركيا للحركة الصهيونية وهو في مضمونة أكثر استعمارية من مضمون بلفور البريطاني، شكل هذا القرار الأساس الذي تبلورت على أساسه الرؤية الأميركية للمسألة اليهودية والمشروع الصهيوني، بناء على ذلك يمكن تفسير الدعم الأميركي لهجرة اليهود إلى فلسطين، وتفكيرهم في مشاريع تهجير للفلسطينيين خلال سنوات الانتداب، ومعارضتهم الكتاب الأبيض البريطاني عام ١٩٣٩، الذي كان هاري ترومان، حينئذ، عضو مجلس النواب أحد المعارضين له.

جدول (١): مقارنة بين وعد بلفور البريطاني وقرار الكونغرس الأميركي

تصريح بلفور ١٩١٧	قرار الكونغرس ١٩٢٢
Foreign Office November 2nd, 1917 Dear Lord Rothschild, I have much pleasure in conveying to you, on behalf of His Majesty›s Government, the following declaration of sympathy with Jewish Zionist aspirations which has been submitted to, and approved by, the Cabinet. «His Majesty›s Government view with favour the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, and will use their best endeavours to facilitate the achievement of this object, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of existing non-Jewish communities in Palestine, or the rights and political status enjoyed by Jews in any other country.» I should be grateful if you would bring this declaration to the knowledge of the Zionist Federation. Yours sincerely, Arthur James Balfour	House joint resolution 322: Favoring the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people. «Resolved by the Senate and House of Representatives of the United States of America in Congress assembled, That the United States of America favors the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people, it being clearly understood that nothing shall be done which may prejudice the civil and religious rights of Christian and all other non-Jewish communities in Palestine, and that the holy places and religious buildings and sites in Palestine shall be adequately protected».

الكارثة اليهودية وربطها بالمشروع الصهيوني

سعت الولايات المتحدة، منسجمة مع التوجهات الصهيونية، إلى ربط الكارثة اليهودية مع المشروع الصهيوني في فلسطين، من خلال التأكيد ان حل معاناة اللاجئين اليهود يكون من خلال إقامة وطن قومي لهم في فلسطين وليس عبر استقبالهم وتوطينهم في العالم، لا سيما في الولايات المتحدة.

انكشف المجتمع الأميركي على معاناة اليهود بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فقد بدأ اللاجئون اليهود يتدفقون على الولايات المتحدة الأميركية، خلال الحرب وبعد انتصار الحلفاء على ألمانيا النازية، علاوة على تدفق اللاجئين، فإن اللقاء المباشر بين الجنود الأميركان وبين الناجين من الكارثة، والرسائل التي كانت تنشرها الصحف الأميركية للناجين لأبناء عائلاتهم وفيها وصف للمعاناة التي لحقت بهم وخسارتهم الفادحة للأقارب، كل ذلك خلق رأيا عاما أميركيا داعما لليهود ودافعا نحو الضغط من أجل مد يد العون لهم، بداية في مساعدة الناجين واللاجئين اليهود وانتهاء بدعم المشروع الصهيوني سياسيا.[٧] في ظل هذه الأجواء عيّن الرئيس ترومان مندوبا خاصا به، يدعى آرل هاريسون، لفحص أوضاع اللاجئين اليهود في المخيمات في أوروبا. في

يعتبر هاري ترومان شخصية مركزية في صيرورة تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، فهو الذي دفع بقرار تقسيم فلسطين. ولعبت الولايات المتحدة الدور الأساس في هذا الشأن، كما أنه اعترف لاحقا بقيام دولة إسرائيل بعد دقائق من الإعلان عنها في ١٤/ايار/١٩٤٨. هنالك الكثير من الأدبيات التي كتبت حول دور ترومان في المشروع الصهيوني، وتحديدا الدوافع وراء الدور الذي لعبه في قرار التقسيم والاعتراف بدولة إسرائيل، وحاولت الكثير من الأدبيات عرض صورة عن رئيس برغماتي مقطوع عن الأيديولوجيا وخلفيته الفكرية في تعاطيه مع المسألة اليهودية والمشروع الصهيوني.

تموز ١٩٤٥ زارت لجنة هاريسون أكثر من ثلاثين مخيما للاجئين وقدمت تقريرا مفصلا عن أوضاعهم ومعاناتهم للرئيس ترومان، وفي إحدى توصيات اللجنة، كتب هاريسون، إن أوضاع اليهود في مناطق التي تقع تحت احتلال الجيش الأميركي لا تختلف عن أوضاعهم التي كانت تحت حكم ألمانيا النازية، والفرق الوحيد أن الجيش الأميركي لا يقتلهم. ساهمت هذه الأقوال في تأجيج مشاعر الغضب لدى الإدارة الأميركية والشعب الأميركي. في نفس التقرير اقترحت اللجنة أن تقوم الولايات المتحدة بالضغط على بريطانيا من أجل السماح لـ١٠٠ ألف يهودي من مخيمات اللاجئين بالهجرة إلى فلسطين، وبالفعل توجه ترومان إلى بريطانيا بهذا الطلب، إلا أن بريطانيا رفضت الطلب الأميركي حيث اعتبرت أن مسألة فلسطين هي مسألة خاصة بها ولن تسمح لأحد بالتدخل في إدارة شؤونها.[٨] وبسبب الرفض البريطاني للطلب الأميركي أعلن الرئيس ترومان أنه سيوصي الكونغرس بتشريع قوانين تسمح لبعض اللاجئين اليهود دخول الولايات المتحدة دون أن يحدد أعدادهم، وقد اعترض اليهود في أميركا على مشروع القوانين لأن استقبال الولايات المتحدة لليهود في أراضيها سوف يضعف موقف الحركة الصهيونية في المطالبة بإقامة دولة لليهود في فلسطين، حيث أن معاناة اليهود كانت جزءا من الخطاب الذي سوقته الحركة الصهيونية لإقامة دولة تكون مكانا آمنا ليهود العالم، لا سيّما في أعقاب الكارثة اليهودية.

مع تأزم مشكلة اللاجئين اليهود وفشل خطط ترومان في إقناع بريطانيا بالسماح لليهود بالهجرة بأعداد كبيرة لفلسطين، وفشله في تمرير قوانين تسمح باستقبالهم في الولايات المتحدة، اقترحت بريطانيا إقامة لجنة بريطانية أميركية لبحث مشكلة اللاجئين اليهود في أوروبا، وقد اقيمت لهذا الغرض اللجنة الانجلو-أميركية في كانون الثاني ١٩٤٦ وتكونت من ستة مندوبين من كل دولة. قدمت اللجنة توصياتها التي تكونت بالأساس من ثلاث نقاط أساسية: السماح الفوري لمئة ألف يهودي بدخول فلسطين بناء على طلب الرئيس ترومان، إلغاء قانون الأراضي الإنجليزي من العام ١٩٤٠ الذي قيّد إمكانية شراء اليهود للأراضي في فلسطين ونقلها، كما أوصت اللجنة بعدم اعتبار فلسطين لا دولة عربية ولا دولة يهودية.[٩] فاجأت توصيات اللجنة الحكومة البريطانية التي أرادت الحفاظ على سياساتها وإدارتها لشؤون الانتداب في فلسطين دون تدخل من أحد، حفاظا على مصالحها العامة والأشمل، واعتبرت أن التوصيات هي تدخل صارخ في شؤون إدارتها لمنطقة انتدابية لها، فقد تخوفت بريطانيا من أن دخول مئة ألف يهودي إلى فلسطين دفعة واحدة سوف يثير غضب العرب ويتناقض مع تعهداتها في الكتاب الأبيض. اعتبر اليهود توصيات اللجنة إنجازا كبيرا لمستقبل الاستيطان في فلسطين ومشروع الدولة فيها، في المقابل عارض العرب بشدة هذه القرارات.

دور هاري ترومان: دوافع أيديولوجية أم سياسية أم كلاهما ؟

يعتبر هاري ترومان شخصية مركزية في صيرورة تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، فهو الذي دفع بقرار تقسيم فلسطين. ولعبت الولايات المتحدة الدور الأساس في هذا الشأن، كما أنه اعترف لاحقا بقيام دولة إسرائيل بعد دقائق من الإعلان عنها في ١٤/ايار/١٩٤٨. هنالك الكثير من الأدبيات التي كتبت حول دور ترومان في المشروع الصهيوني، وتحديدا الدوافع وراء الدور الذي لعبه في قرار التقسيم والاعتراف بدولة إسرائيل،

وحاولت الكثير من الأدبيات عرض صورة عن رئيس برغماتي مقطوع عن الأيديولوجيا وخلفيته الفكرية في تعاطيه مع المسألة اليهودية والمشروع الصهيوني، ففي دراسة لجون جوديس يشير إلى أن ترومان كان معارضا في بداية رئاسته لدولة يهودية في فلسطين، لأنه اعتقد أن دولة دينية سوف تضرب الأساس الذي قامت عليه الولايات المتحدة المتمثل في فصل الدين عن الدولة، إلا أن تراجعه عن هذا الموقف كان نتاج الضغط الذي مارسه اللوبي الصهيوني البرجوازي.[١٠] ويشير جوديس في مقال آخر أن ترومان أيد إقامة دولة فدرالية أو ثنائية القومية في فلسطين.[١١]

يستشهد بعض الباحثين بهذا الموقف من خلال الادعاء أن الولايات المتحدة نفسها تعرضت للضغط من الحركة الصهيونية للدفع بقرار التقسيم، ويستشهدون بمذكرات ترومان نفسه حول ذلك، ففي الفصل الثاني عشر من مذكراته، يقول ترومان: «في ٢٧ تشرين الثاني [أي قبل صدور قرار التقسيم بيومين] تسلمت الرسالة التالية من وايزمان، رغم أنى كنت قد قابلته في التاسع عشر من هذا الشهر» [...] [وجاء وفي رسالته] هنالك شائعات غير مؤكدة مفادها أن اليهود يمارسون أشد الضغوطات على أعضاء الوفود الأخرى في الأمم المتحدة، وأنني أؤكد لكم يا سيادة الرئيس أن اتصالاتنا كانت محدودة ولم تخرج عن نطاق بسط وجهة نظرنا... أما الشائعة الثانية، وهي أن مشروعنا يعني فتح المجال أمام انتشار الأفكار الشيوعية في منطقة الشرق الأوسط، فهي بلا شك بعيدة عن الحقيقة لأن معظم اللاجئين جاؤوا من الدول الشرقية فرارا من الاضطهاد الشيوعي، ولولا ذلك لكانوا بقوا من حيث جاؤوا».[١٢]

وقد رد ترومان على رسالة وايزمان: «من المؤسف أن الدكتور وايزمان كان محقا فيما يتعلق بالأمور والعلاقات الآنية، والحقيقة أن الضغوطات الشديدة، لم تمارس بشكل لم يشهد له مثيل في الأمم المتحدة فحسب، بل في البيت الأبيض أيضا، ولا أعتقد أنني تعرضت في حياتي إلى مثل ذلك الضغط ، من تلك الدعايات التي استهدفت النيل من البيت الأبيض، إن الضغط المتواصل من قبل بعض المتطرفين من القادة الصهيونيين المدفوعين بدوافع سياسية ويعملون بأنواع الوعيد السياسي، كانوا محط استيائي وغضبي، وقد وصل الأمر ببعضهم إلى حد مطالبتنا بممارسة الضغط على بعض الدول ذات السيادة كي تصوت إلى جانبهم في الجمعية العمومية».[١٣]

إلا أن التاريخ، والذي نقرأه الآن بأثر رجعي (وهذه ميّزة لنا بكل الأحوال) تعطي الانطباع عن رجل لعبت عنده الأيديولوجيا والفكر الدور الأساس في دعمه للمشروع الصهيوني وقرار التقسيم، ولم ير أي غضاضة في اصطدامه مع دول أخرى في هذا السياق. وفي نفس الوقت لا يمكن انكار أن مصالح سياسية واعتبارات برغماتية لعبت دورا في تخبطات الرجل وخاصة في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٤٨، وهذه التخبطات كانت حقيقية بين قناعاته الأيديولوجية وبين مصالح بلاده السياسية الآنية والبعيدة، ولكن في امتحان النتيجة كانت الأيديولوجيا تنتصر دائما على السياسة عنده، أو تمتزج مع السياسة. رغم أن دعم المشروع الاستعماري الصهيوني لم يخل بطبيعة الحال من مصالح سياسية للولايات المتحدة، فليس مفهوما ضمنا، بعد مئات السنين، أن تكون دولة غير عربية وغير مسلمة في محيط عربي واسلامي.

ترك ترومان الكثير من الكتابات والتصريحات حول المسألة اليهودية والحركة الصهيونية، فمثلا اعتقد ترومان أن الولايات المتحدة لا تستطيع ترك اللاجئين اليهود من الحرب العالمية الثانية بدون مأوى وحماية ودعم، وكان كما ذكرنا سابقا من مؤيدي تسفيرهم إلى فلسطين، إلا أنه اختلف مع التوجه الصهيوني في أن سلطة يهودية هي الوحيدة القادرة على حماية اليهود في فلسطين. ففي تصريح له في هذا الشأن قال ترومان: «توجهي كان، أن الأميركيين لا يستطيعون الجلوس مكتوفي الأيدي عندما يتم منع ضحايا الجنون العنصري الهتلري من فرصة ترميم حياتهم، ومع ذلك، لا أريد رؤية كيف يمكن فرض مبنى سياسي على الشرق الأوسط سيؤدي إلى صراع في المنطقة».[١٤]

يعتبر ميخائيل كوهن في مقاله حول «ترومان، الصوت اليهودي وإقامة دولة إسرائيل» أن ما حرك سياسيات ترومان تجاه ضحايا الكارثة اليهود وتأييده قرار التقسيم هو الصوت اليهودي في الولايات المتحدة. ويؤكد على مقولته تلك بالكثير من التصريحات والوقائع في السياسة الأميركية، فقد اعتبر أن الخطاب الصهيوني الذي القاه ترومان في تشرين الأول ١٩٤٦ عشية عيد الغفران، والذي أيد فيه موقف الوكالة اليهودية بتقسيم فلسطين، لم يكن دليلا على صهيونيته بقدر ما كان خوفا أن يسبقه المرشح الجمهوري في ذلك. اعتقد أن الكاتب يبالغ في انتهازية ترومان، لا يمكن نفيّ أهمية الصوت اليهودي في الولايات المتحدة، في تلك الفترة، في الانتخابات، وخاصة في نيويورك، إلا أن اعتبار أن الصوت اليهودي هو المحرك الأساسي لسياسات ترومان تجاه المسألة اليهودية وقضية فلسطين فيه الكثير من المبالغة والتسطيح في نفس الوقت، مبالغة تجعل المقولة سطحية أيضا. فترومان كان مثابرا في صدامه مع بريطانيا لجعلها تقبل دخول أكبر عدد من اليهود إلى فلسطين، ويشير

يشكك الخالدي في حصرية دوافع ترومان الإنسانية في تأييده لقرار التقسيم، والتي تتعلق بمشكلة اللاجئين اليهود، حيث يشير في هذا السياق، أنه لو كانت دوافع ترومان إنسانية فقط لاستقبل اللاجئين اليهود في الولايات المتحدة، وهي كانت قادرة على ذلك بسهولة، ولكنه اصطدم حتى مع بريطانيا في هذا الخصوص من خلال الضغط عليها للسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين.

المؤرخ الفلسطيني وليد الخالدي أن نتائج الضغط الأميركي على بريطانيا حققت الهدف السياسي المركزي الذي أراده بن غوريون، وهو إعلان بريطانيا عن تخليها عن الانتداب ووقوفها حائلا أمام دخول اليهود إلى فلسطين، ففضلت بريطانيا الانسحاب بعد أن هدم ترومان كل إمكانية لتعاون بريطاني أميركي حول التوصل لحل لقضية فلسطين.[١٥]

يشكك الخالدي في حصرية دوافع ترومان الإنسانية في تأييده لقرار التقسيم، والتي تتعلق بمشكلة اللاجئين اليهود، حيث يشير في هذا السياق، أنه لو كانت دوافع ترومان إنسانية فقط لاستقبل اللاجئين اليهود في الولايات المتحدة، وهي كانت قادرة على ذلك بسهولة، ولكنه اصطدم حتى مع بريطانيا في هذا الخصوص من خلال الضغط عليها للسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين. في هذا السياق، يقول الخالدي:

«لقد شدد ترومان [...] على أن الدافع وراء الخط السياسي الذي اتبعه تجاه فلسطين في السنوات ١٩٤٥–١٩٤٧ كان، إلى حد كبير، الاعتبارات الإنسانية النابعة من أحوال اللاجئين اليهود عقب الهولوكوست. ولكن، حتى لو غض المرء النظر عن أن سنة ١٩٤٨ كانت سنة انتخابات رئاسية، فإن الشك في دوافعه كان من شأنه أن يكون أقل لو أنه حثّ في الوقت نفسه على السماح للاجئين بدخول الولايات المتحدة. ففي فترة ١٩٣٢–١٩٤٣ استقبلت هذه القارة الفسيحة، الولايات المتحدة، ١٧٠,٨٣٣ يهوديا فقط، بينما استقبل البلد الضئيل، فلسطين، ٢٣٢,٥٢٤ يهوديا [...]. وقد سنحت الفرصة للولايات المتحدة للمشاركة في تحمل العبء مع دول أخرى عندما جرت المناقشة العامة في الأمم المتحدة لتقرير اللجنة الخاصة بفلسطين [...]، وذلك قبل صدور قرار التقسيم، فقد أوصت اللجنة الخاصة، التي كانت أرسلت للشرق الأوسط سنة ١٩٤٧، بالإجماع، باعتبار مشكلة اللاجئين اليهود «مسؤولية عالمية». لكن لا الأمم المتحدة بمجموعها أرتقت إلى مستوى المسؤولية الخلقية في هذه المناسبة، ولا الولايات المتحدة بصفتها الزعيمة الأقوى نفوذا في الهيئة الدولية».[١٦]

وخلال مؤتمر لندن الثاني عام ١٩٤٦، لنقاش مستقبل فلسطين، عارض ترومان، منسجما مع موقف الوكالة اليهودية وبن غورين، مشروع وزير خارجية بريطانيا بيفين، في استمرار الوصاية البريطانية على فلسطين، والذي تضمن إدخال حوالي ١٠٠ الف يهودي إلى فلسطين (مشروع عارضه الفلسطينيون أيضا)، وقد ارجع بيفن خلال خطاب له في مجلس العموم البريطاني فشل مشروعه إلى الدور الذي لعبته الولايات المتحدة في ذلك، والتي كانت تريد أكثر من ذلك لصالح المطالب اليهودية، حيث اعتبر البريطانيون الموقف الأميركي تدخلا في شؤون إدارة بريطانيا لانتدابها في فلسطين، وقد صف ترومان في بيان له خطاب بيفين بالتعاسة والتضليل.[١٧]

يعقب المؤرخ الفلسطيني الياس صنبر، على المطلب الأميركي بدخول ١٠٠ الف لاجئ يهودي إلى فلسطين، بأنها تمثل التوجه الأميركي فيما يتعلق بالاستعمار والتطهير الذي تميز بها التاريخ الأميركي، «أن ترومان بولوجه المسألة من هذا الباب [إدخال ١٠٠ ألف يهودي]، كان يلزم، في الواقع، باختزال هذا المجموع من المصاعب إلى مجرد مسألة إمكانيات مادية. وهكذا ففيما كانت اللجان والهيئات تجري التحقيق تلو التحقيق، كان هو يأمر مساعديه بإجراء دراسات حول إمكانيات امتصاص المهاجرين، وبخاصة حول مسألة نقل وإسكان المهاجرين القادمين. لا يعني أن مستقبل فلسطين قد اختزل إلى مسألة نقل، بسيطة، وإنما يعني أن المستقبل قد تقرر من قبل، وبالحسم، على يديّ الولايات المتحدة، التي لم تعد تعمل الآن إلا على حل مسائل تموينية لا أكثر. هذا هو ما كان يقوله رقم ال ١٠٠ ألف مهاجر [...] عن أنه

بمقتضى التفوق الأميركي الجديد، قد أتخذ القرار بإقامة دولة يهودية، وأنه لم يعد المطلوب التفكير إلا بكيفيات تحققها الفعلي. وهكذا نعود إلى «الأميركانية» التي اعتادت الرد على أسئلة الحق والعدالة بأسئلة الممكن وما هو قابل للتحقيق».[١٨] سنعود إلى دور ترومان وتحليله في خاتمة البحث، ونقدم تفسيرا لتباين وجهات النظر حول دوره وقناعاته.

الدور الأميركي في إقرار قرار التقسيم: تنفيذ قرار الكونغرس

يؤكد كولينز ولابيير أنه «لم تكن دولة أكثر حماسة لمشروع التقسيم من الولايات المتحدة الأميركية».[١٩] لعبت الولايات المتحدة دورا كبيرا وحاسما في إقرار قرار التقسيم في الأمم المتحدة، حيث وصف المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي هذه الجهود: «حاول كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في أميركا وكذلك الاتحاد السوفييتي في هيئة الأمم المتحدة أن ينافس الواحد منهم الآخر في مناصرة اليهود بإظهار حماس أكبر لتحقيق المطامح اليهودية الجديدة».[٢٠] ويشير كولنز ولبيير أن قضية إقامة دولة يهودية في فلسطين طرحت في مؤتمر يالطا عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية، المؤتمر المشهور الذي ضم الاتحاد السوفييتي (ستالين) والولايات المتحدة (روزفلت) وبريطانيا (تشرشل)، واتفق الثلاثة حين ناقشوا قضية فلسطين أن الحل يكمن في إقامة دولة يهودية في فلسطين.[٢١] ووضح وليد الخالدي بتفصيل الدور الأميركي في الدفع وإقرار قرار التقسيم، وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الاعتراف بالدولة اليهودية بعد أحدى عشرة دقيقة من إعلانها.[٢٢]

وقبل قيام الأمم المتحدة بالتصويت على قرار التقسيم، تلقى ترومان مذكرة طويلة من اثنين من المسؤولين البارزين في وزارة الخارجية الأميركية، لوي هندرسون رئيس قسم الشرق الأدنى في الوزارة، وجورج كينان، منظر استراتيجية الاحتواء الأميركية تجاه الاتحاد السوفييتي، حيث اقترحا في مذكرتيهما أن تكون فلسطين تحت السيطرة العربية. وقد اسندا موقفهما ضد قرار التقسيم على أساس مبادئ الاستراتيجية العالمية والأمن القومي للولايات المتحدة. فقد أشارا بأن الأهداف الأساسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط تتمحور حول تأمين الوصول إلى احتياطيات النفط في المملكة العربية السعودية والحفاظ على قواعد عسكرية أميركية، وإن إنشاء دولة يهودية سيعرض هذين الهدفين للخطر، وبأن وجود دولة يهودية سيسبب انتشار ظاهرة معاداة السامية في الولايات المتحدة، مما سيؤدي إلى

بن غوريون يهدي ترومان شمعدانا في أيار ١٩٥١.

قيام المواطنين الأميركيين بالنظر إلى الأميركيين اليهود بأنهم عامل سياسي دخيل. وقد رد مستشارو ترومان على مثل هذا التحليل، لا سيّما كلارك كليفورد، المستشار الخاص للبيت الأبيض والشخص الذي يصف نفسه بـ مسيحي- صهيوني. كتب كليفورد مذكرة طويلة إلى الرئيس ترومان وصف فيها حجج وزارة الخارجية بأنها «مغلوطة تماماً»، وأكد بأنه يجب إجبار العرب على قبول قرار التقسيم. ومضى إلى القول بأنه تم الإعلان عن قرار التقسيم كتعبير عن سياسة الولايات المتحدة، وإذا ما تراجعت واشنطن، فإنها سوف تُعامل باحتقار. وخلص إلى القول بأنه يجب ألا تكون هناك «أي مماطلة [بالدفع بقرار التقسيم] من أجل استرضاء العرب».[٢٣]

مارست الولايات المتحدة ضغوطا كبيرة على دول كانت تخطط للامتناع أو الرفض من أجل حثها على التصويت على القرار للحصول على ثلثي الأصوات في الأمم المتحدة. فاستخدمت المساعدات الاقتصادية لمشروع مارشال الأميركي للضغط على فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج. ووعدت بعض الدول في أميركا اللاتينية بالإسراع في تنفيذ طريق أميركا الدولي واستخدمت مشاريع المساعدات الأميركية المعروضة على الكونجرس لتبديل موقف الفلبين وهايتي وتعرضت ليبريا لضغط أميركي شديد عن طريق شركة «فايرستون» للمطاط. ووصف نائب وزير الخارجية الأميركي حملة الضغط الأميركي بقوله: «لقد تم الضغط بأمر مباشر من البيت الأبيض وبواسطة مسؤولين أميركيين بطرق مباشرة وغير مباشرة على الدول غير الإسلامية والتي عرف أنها مترددة أو معارضة للتقسيم، لقد جند

بعد التصويت على قرار التقسيم واندلاع الحرب في فلسطين بين المستوطنون اليهود والفلسطينيين، بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن قرار التقسيم، تشير بعض الأبحاث التاريخية أن التراجع كان نابعا من بيان سوء تقدير الولايات المتحدة لما سيسببه القرار، حيث تم تحذيرها من أن القرار سيشعل حربا بين اليهود والفلسطينيين والعرب، إلا أنها تجاهلت هذه التحذيرات، إلا أن اندلاع الحرب في أعقاب القرار بيّن للولايات المتحدة سوء تقديرها للأمور.

البيت الأبيض عدداً من الوسطاء للتأكد من أن الأكثرية المطلوبة مضمونة في النهاية».[٢٤] وقام برنارد باروخ مستشار ترومان بتهديد المندوب الفرنسي ألكسندر بارودي بأن أميركا ستقطع مساعدتها (ضمن مشروع مارشال) عن فرنسا إذا ما عارضت الأخيرة قرار التقسيم، لا بل أن ترومان نفسه ضغط على مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، بالعمل جاهدا لتمرير قرار التقسيم وإلا سيدفعه ثمنا غاليا.[٢٥]

وقد استطاعت الولايات المتحدة بالتعاون مع الوكالة اليهودية تأجيل التصويت على قرار التقسيم لمدة يومين بسبب احتمال الفشل في تمرير القرار، وكانت هنالك أربع دول اتضح أنها تعارض التقسيم، يمكن للولايات المتحدة ممارسة الضغط عليها خلال اليومين الحرجين، (اليونان، هاييتي، ليبريا والفلبين)، ويوضح كولينز ولبيير أن الولايات المتحدة قامت بإلقاء سيل من التهديدات والضغوط عليها، حتى أن سفير الفلبين دُعيّ شخصيا إلى البيت الأبيض لإخباره بوجهة النظر الأميركية من قرار التقسيم، وقد أرسل رئيس الفلبين تعليمات إلى وفده كي يؤيد قرار التقسيم، وذلك «في سبيل المصلحة القومية العليا لبلاده»، كما جاء في رسالته.[٢٦] وقد تم توجيه نفس الضغوطات على الدول الأخرى، والتي انصاعت وصوتت لصالح قرار التقسيم.[٢٧]

وقد وصف فارس الخوري ممثل سورية في الأمم المتحدة، والمفكر السوري العروبي المعروف، الدور الأميركي في التصويت على قرار التقسيم، بالكلمات التالية:

«إن هيئة الأمم المتحدة أقرت مشروع التقسيم بأغلبية صوتين أثنين وأن معظم الدول كانت تؤيد العرب في وجهة نظرهم لولا تدخل الولايات المتحدة، إذ راحت هذه تؤثر على مندوبي الدول واحداً واحداً وتضغط عليهم ضغطاً متواصلاً حتى أن مندوب الفلبين بعد أن وعدنا بتأييدنا اضطر للهرب حتى لا ينقض وعده استجابة للضغط الأميركي. وفوجئ المندوبون العرب عندما وقف مندوب هاييتي فقال والدمع يترقق في عينيه أنه ما زال عند رأيه الشخصي في معارضة التقسيم، ولكنه بصفته ممثلاً لحكومته لا يسعه إلا أن ينزل عند رأيها وإرادتها بالموافقة على المشروع. أما ليبريا فقد اضطرت للنزول على مشيئة تجار المطاط وفي طليعتهم شركة فايرستون العالمية، والمطاط هو المورد الرئيسي لخزنة البلاد. لقد تأجل التصويت مرتين وكان واضحاً أن التأجيل ضروري لأن الدولتين صاحبتا، المشروع الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، لم يكن لديهما الأصوات الكافية. وفي هذه الأثناء كانت الولايات المتحدة تمارس من أعلى المستويات في واشنطن ضغطاً مركزاً على مندوبي ثلاث دول صغيرة، وعندما طرح المشروع للتصويت يوم ٢٩ تشرين الثاني كانت الأصوات الحاسمة التي أنجحت المشروع هي أصوات هذه الدول الثلاث الصغيرة هايتي وليبريا والفلبين، فقد كانت كافية لإكمال أغلبية الثلثين كما كانت قبل ذلك تعارض المشروع لولا الضغوط التي مارسها عليها [مندوب الولايات المتحدة]».[٢٨]

وقد وصف وكيل وزارة الخارجية الأميركية آنئذ روبرت لوفيت دور البيت الأبيض في الضغط على الدول لدعم القرار «أنه لم يتعرض في حياته قط لمثل هذا الضغط الذي تعرض له خلال الأيام الثلاثة بدءا من صباح الخميس وحتى مساء السبت». وكان هربرت بايرد سوب وروبرت نائبان من بين أولئك الذين تدخلوا لديه. وأكد سمنر ويلز «أن البيت الأبيض كان يلعب دوراً مباشراً في الموضوع، فقد استخدم ممثلين ووسطاء للتأكد من ضمان الأكثرية اللازمة». ويشير دافيد هوروفيتس إلى ذلك فيقول: «إن الولايات المتحدة استعملت تأثيرها في اللحظة الأخيرة. ويجب أن يعزى التصويت النهائي إلى هذه الحقيقة».[٢٩]

التراجع الأميركي عن قرار التقسيم والاعتراف بالدولة اليهودية

بعد التصويت على قرار التقسيم واندلاع الحرب في فلسطين بين المستوطنون اليهود والفلسطينيين، بدأت الولايات المتحدة تتراجع عن قرار التقسيم، تشير بعض الأبحاث التاريخية أن التراجع كان نابعا من بيان سوء تقدير الولايات المتحدة لما سيسببه القرار، حيث تم تحذيرها من أن القرار سيشعل حربا بين اليهود والفلسطينيين والعرب، إلا أنها تجاهلت هذه التحذيرات، إلا أن اندلاع الحرب في أعقاب القرار بيّن للولايات المتحدة سوء تقديرها للأمور كما نبهت لذلك بريطانيا كل الوقت، التي كانت قد أنهت دورها في فلسطين بعد القرار وتستعد للانسحاب حتى منتصف أيار ١٩٤٨. تراجعت الولايات المتحدة عن قرار التقسيم وقبلت بمشروع الوصاية وإرجاع القضية مرة أخرى للأمم المتحدة.

في هذا الصدد، يقول ترومان: «إن الضغط اليهودي على البيت الابيض لم يتوقف لحظة واحدة بعد التصويت على قرار التقسيم وفي هيئة الأمم. كانوا يأتون زرافات ووحدانا وبعضهم كان يسأل بشكل عابر، وبعضهم كان يأخذني بالعاطفة كي أوقف العرب عند حدهم وأوقف الدعم البريطاني للعرب، ويطالبني بالعمل على تأمين القوة العسكرية الأميركية المطلوبة، والقيام بهذا وذاك، إضافة إلى أمور أخرى. وأعتقد أنني حافظت على سياستي رغما عن اليهود. وعندما أقول «يهود» أقصد المتطرفين الصهيونيين... وأمام ازدياد الضغط وجدت أن الضرورة تقتضي إصدار أوامري بعدم رغبتي في التحدث أو لقاء أي من المتحدثين باسم التطلعات الصهيونية، وقد كنت مضطربا إلى حد أنني رفضت مقابلة الدكتور وايزمان الذي عاد لتوه من أوروبا وطلب مقابلتي».[٣٠]

وبالفعل كان حاييم وايزمان قد غادر نيويورك متجها إلى لندن بعد التصويت على قرار التقسيم، إلا أن الوكالة اليهودية طالبته بالعودة إلى الولايات المتحدة ثانية من أجل الضغط على الولايات المتحدة للمضي بتنفيذ قرار التقسيم، بعد ظهور مؤشرات عن التراجع الأميركي عنه، وطالب مقابلة ترومان الذي اعتبر كل منهما أنه صديق ومقرب من الآخر. ورغم قرار ترومان بعدم لقاء وايزمان كما جاء في مذكراته إلا أنه قابله في الثامن عشر من آذار ١٩٤٨، إلا أن اللقاء لم يمنع في أقل من ٢٤ ساعة من بيان السفير الأميركي في الأمم المتحدة اوستن، والذي القاه في مجلس الأمن، وجاء فيه:

«إن قرار الجمعية العمومية، الذي صدر في ٢٩ تشرين الثاني ليس أمرا تتقيّد به الأمم المتحدة أو أي عضو من أعضائها... إن مشروع التقسيم نفسه قد جرت الموافقة عليه على أساس الافتراض بأن تنفذ جميع أقسام المشروع معا. وبما أن هذا أصبح مستحيلا، فإن واجب الأمم المتحدة يقتضي إعادة السلام والنظام إلى نصابهما»، وشكل هذا البيان إعلان انسحاب الولايات المتحدة عن قرار التقسيم ووضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة واعادتها إلى الأمم المتحدة، ودعوة العرب لوقف إطلاق النار إلى حين اتضاح الصورة النهائية.[٣١] سأقترح في الخاتمة تحليلا لهذا الموقف الأميركي أيضا.

خاتمة

ناقشنا في هذا المقال الدور الأميركي في إقرار قرار تقسيم فلسطين، وبيّن المقال ورصد الدور الحاسم الذي لعبته الولايات المتحدة في مشروع التقسيم بدءا بتحييد بريطانيا أو تهميشها في مسألة فلسطين مرورا بالضغط لربط الهولوكوست بالمشروع الصهيوني عبر الادعاء أن مشكلة اللاجئين اليهود التي حدثت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لا تحل إلا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وانتهاء بالضغط السياسي والعمل الدبلوماسي الدؤوب على إقناع الدول، بالتهديد والوعيد والترغيب، التصويت لصالح القرار.

ويزعم المقال الحالي أن السياسات الأميركية لتثبيت المشروع الصهيوني في فلسطين بدأت مع الإجماع السياسي الكبير على قرار الكونغرس بمجلسيه على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بصورة أكثر حدة من وعد بلفور البريطاني، وحين وافق الرئيس الأميركي على قرار الكونغرس تحويل هذا الهدف إلى جزء لا يتجزأ من السياسات الأميركية في الشرق الاوسط. ويرصد الخالدي في كتابه «خمسون عاما على تقسيم فلسطين» المشاريع الأميركية لحل مسألة فلسطين لصالح المشروع الصهيوني، حيث يشير الخالدي أن شغف الأميركيين بتأسيس وطن قومي لليهود دفع بهم إلى التفكير بحلول «غبية»، مثل ما تبلور بعقل روزفلت، رغم كونه أحد الرؤساء المهمين ورجل دولة من الطراز الأول، حول نقل السكان العرب من فلسطين إلى خارجها بكلفة ٣٠٠ مليون دولار.[٣٢] والحقيقة أن التفكير الأميركي في المسألة الفلسطينية لم ينقطع عن التراث الأميركي الاستيطاني، استيطان ثم اخلاء المكان واستيطان أكبر للمهاجرين المستعمرين وإقامة كيان سياسي لهم مكان السكان الأصليين.

بقي أن نتطرق لنقطتين كما وعدنا في المقال، الأولى تتعلق بشخصية ترومان والمواقف المتباينة حوله، والثانية حول التراجع الأميركي عن قرار التقسيم. وأود أن أقدم اجتهادي في الموضوعين، بالنسبة لترومان تستند غالبية الأبحاث التي تشير إلى تعرضه لضغط صهيوني إلى مذكراته التي كتبها بعد انتهاء ولايته الرئاسية الثانية عام ١٩٥٢ ، فقد كتب ترومان عدة كتب حول مشواره السياسي، وتعتمد هذه الأبحاث على هذه المذكرات، وهي بطبيعة الحال تحاول بوعي أن تقدم تفاصيل قد تظهر أنها كانت حاضرة ومؤثرة على قراراته، ولكن يتضح من الممارسة السياسية التي عرضناها في البحث بأن الرجل كان مثابرا في مشروع تقسيم فلسطين والاعتراف بالدولة اليهودية، وأنه قد ينظر بمذكراته بأثر رجعي على الأحداث من موقع المشاهد وليس موقع المتدخل في الشأن السياسي، وأعتقد أن تطور الأحداث في فلسطين وخاصة بعد الاحتلال عام ١٩٦٧ ، (توفي ترومان ١٩٧٢) لقد لعبت دورا كبيرا في رؤيته لفعل يديه لاحقا. أما بالنسبة للتراجع الأميركي عن قرار التقسيم فهو نابع من الحرب التي اندلعت في فلسطين والشكوك حول قدرة المجتمع الاستيطاني اليهودي الانتصار فيها من جهة، أو قدرته على تحقيق ما هو أكبر من مشروع التقسيم، إقامة دولة يهودية على مساحة أكبر من المساحة التي خصصت للدولة اليهودية في مشروع التقسيم، ويمكن اعطاء تفسير من خلال القول بأن القرار كشف بشكل جليّ أكثر التهديد الذي يحمله القرار على المصالح الأميركية بعد الحرب الباردة. فالاعتراف بالدولة اليهودية بعد دقائق من إعلانها يشير إلى تناقض بين بيان ممثل الولايات المتحدة حول سبب تراجع الولايات المتحدة عن القرار، والمتمثل بأن القرار يجب أن ينفذ رزمة واحدة وبين الاعتراف بالدولة اليهودية التي تخطت مساحتها قرار التقسيم، وحتى لو أن تاريخ الاعلان عن قيام الدولة كان منسجما مع المساحة التي حدّدها قرار التقسيم فإن ذلك يعني أن الولايات المتحدة لم تتراجع عنه وكانت تنتظر تنفيذه على أرض الواقع، وهذ ما فعلته القوات الصهيونية في فلسطين (فإذا انتصرت دعمتها وإذا هزمت أرجعت الوصاية على فلسطين)، علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة لم تفعل شيئا في أعقاب توسع مساحة الدولة اليهودية واحتلالها لمناطق خصصت للدولة العربية حسب القرار، بما يؤكد أن التراجع كان براغماتيا وآنيا، وخوفا على المشروع الصهيوني أو دعما له وليس حرصا على الأمن والاستقرار في فلسطين.

مرة أخرى يزعم المقال الحالي أن السياسيات الأميركية كانت تهدف إلى تحقيق وعدها لليهود الذي تمثل في قرار الكونغرس عام ١٩٢٢ ، إلا أن هذا المقال ناقش مرحلة أخيرة من هذه السياسات الذي تمثل في مشروع تقسيم فلسطين، حيث تشير الوقائع التي أوردناها في هذا المقال وكأن المشروع هو أميركي وكأن الولايات المتحدة هي صاحبة صك الانتداب بما يتضمن من وعد بلفور البريطاني، وبدا وكأن الولايات المتحدة تركت بريطانيا تنتدب فلسطين من أجل تحقيق وطن قومي لليهود كما نصّ على ذلك صك الانتداب، وعندما بدأت الأخيرة بالتراخي والتردد والتسويف في ذلك دخلت الولايات المتحدة بكامل قوتها إلى المسألة الفلسطينية واستطاعت تحييد بريطانيا كلاعب مركزي في المسألة الفلسطينية، رغم أن بريطانيا كانت لا تزال القوة العظمى الأولى في الشرق الأوسط حتى بعد الحرب العالمية الثانية، واستبدلتها الولايات المتحدة بالكامل فقط عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر، وقبل ذلك كانت بريطانيا القوة الأولى في المنطقة باستثناء ستة شهور في منطقة واحدة، فلسطين، من تشرين الثاني ١٩٤٧ حتى أيار ١٩٤٨ ، حيث كانت هذه الشهور الستة الحاسمة في تحقيق الوعد الأميركي للحركة الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين كما جاء في قرار الكونغرس ٣٢٢ عام ١٩٢٢ .

مذكرة من الرئيس الأميركي هاري ترومان إلى وزير الخارجية مارشال حول الاعتراف بدولة إسرائيل

١٩٤٨/٩/١١(*)

من الرئيس :

١. كما تعلم فإنني منذ أصبحت رئيساً أعطيت تأييدي باستمرار لإنشاء دولة مستقلة لليهود في الشرق الأوسط، إن الولايات المتحدة أخذت مركز القيادة في إنشاء هذه الدولة المستقلة، وأنا أعتقد أن ذلك لا بد أن يستمر.

٢. إنني أعتقد أن تأييداً أميركياً قوياً للدولة الجديدة في فلسطين سوف يؤدي إلى تثبيت الأوضاع في الشرق الأوسط، وسوف يساهم في تدعيم السلام العالمي.

٣. إننا الآن مهتمون بتقديم معوناتنا الاقتصادية والمعنوية إلى أمم أوروبا الغربية لكي نستطيع أن نمنع انتشار الشيوعية. وأنا أعتبر أنه من الضروري في نفس الوقت أن نقدم نفس المساعدات الاقتصادية لإسرائيل ولنفس الأسباب.

٤. إنني ألاحظ أن ١٤ دولة قد حذت حذونا في تقديم اعترافها العملي بإسرائيل. وكان ذلك تحت تأثير الولايات المتحدة، وكان له بالتأكيد أثره في المساعدة على استقرار الأوضاع في الشرق الأوسط.

٥. وبالنظر إلى ما سبق فإنني أرغب في متابعة ذلك بالإجراءات التالية:

أ. جهز وأعلن اعترافنا القانوني بإسرائيل على الفور.

ب. رتب لتقديم قرض لإسرائيل فور إتمام الاتفاق على تفاصيله.

ت. اتخذ الإجراءات العملية لمساعدة إسرائيل في الحصول على عضوية الأمم المتحدة.

إنني عاكف على صياغة إعلان من جانبنا يعترف بإسرائيل قانونياً، وسوف أبعث به إليك إذا كان لديك مقترحات. وعليك أن تبلغني بالخطوات العملية التي ستتخذها بالنسبة لمسألة القرض، وبالنسبة لقبول إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة.

هاري ترومان

مشروع أميركي بوضع فلسطين تحت الوصاية المؤقتة قدمه مندوبها مستر وارين أوستن) إلى الأمم المتحدة (مقتطفات)

١٩٤٨/٤/٢٠ م(*)

١. وضع فلسطين تحت وصاية هيئة الأمم المتحدة.

٢. تتولى هيئة الأمم المتحدة تصريف شؤون البلاد عن طريق مجلس الوصاية الدولي.

٣. يعين مجلس الوصاية حاكماً على البلاد ويخول هذا الحاكم صلاحية تأليف القوات المسلحة وغير ذلك من الصلاحيات.

٤. تتكون حكومة البلاد من الحاكم العام ومجلسين حكوميين وهيئة قضائية وأخرى تشريعية.

٥. تكون فترة عضوية مجلس الشيوخ والنواب لمدة ثلاث سنوات.

٦. وفيما يتعلق بالهجرة فهناك اقتراحان :

- الأول : السماح للحاكم العام بتعيين وتحديد قدرة البلاد على استيعاب مهاجرين جدد.
- الثاني : السماح لعدد من المشردين اليهود بدخول فلسطين لمدة عامين فقط.

٧. أما فيما يتعلق بنظام الأراضي فيخول الحاكم العام صلاحية وضع التشريعات وخاصة لضمان حرية انتقال وبيع وشراء الأراضي واستغلالها دون مساس بحقوق أي فريق من السكان.

٨. يتعهد الحاكم العام بضمان سلامة الأراضي المقدسة.

٩. أما فيما يتعلق بمستقبل البلاد، فهناك اقتراحان :

- الأول : يعمل الحاكم على تحقيق وصول العرب واليهود إلى اتفاق حول مستقبل الحكم فيها، ومتى تم الاتفاق ينقل إلى الجمعية العمومية فتنتهي الوصاية.
- الثاني : يظل نظام الوصاية ساري المفعول ثلاث سنوات ثم يقرر نوع الحكومة عن طريق الاستفتاء العام.

وقد تضمن المشروع اقتراح تعيين الحاكم العام من قبل هيئة الأمم المتحدة ليتولى السلطة بصفة مطلقة، كما يقترح انتخاب مجلسين : أحدهما من ٣٠ عضواً منهم ١٥ عربياً ومثلهم من اليهود، أما المجلس الآخر فيؤلف على حساب نسبة السكان..

(عبد الحكيم عامر لافي، **الدور الأميركي في الحروب العربية الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٨٢ ، (غزة: الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١١)**، ص: ٢٢٥.

الهوامش

١ هاري ترومان (١٨٨٤–١٩٧٢) هو الرئيس ال–٣٣ للولايات المتحدة الأمريكية من الحزب الديمقراطي، تولى مهام رئيس الولايات المتحدة بعد موت الرئيس روزفلت في نيسان ١٩٤٥، بمعنى ان ترومان الذي شغل قبل ذلك منصب نائب الرئيس لم يكن الشخصية المركزية التي قادت انتصار الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، تولى منصب رئيس الولايات المتحدة لفترتين الأولى (١٩٤٤–١٩٤٩) والثانية (١٩٤٩–١٩٥٣)، وخلال قيادته مراحل الحرب الأخيرة أمر بإلقاء القنبلتين النوويتين على اليابان.

2 House joint resolution 322: Favoring the establishment in Palestine of a national home for the Jewish people.

للاطلاع على نص القرار: أنظر:

Yosef Mazur, *Zionism, Post Zionism and the Arab Problem: A Compendium of Opinions about the Jewish State*, (Bloomington, Westbow Press, 2012), p. 357.

٣ Eli E. Hertz, The U.S congress in 1922, (7\3\2008). See the link: www.Mythsandfacts.org\article_view.asp?articleID=100 (اخر مشاهدة ١٤\٩\٢٠١٧).

٤ ليس هنا المجال او المقام لنقاش هذه الأفكار التي تدل على جهل صاحبها او أصحابها حول فكرة الوطن والقومية وإنتاج السرديات التاريخية والحدود، وهي مقولات حديثة، إضافة إلى عدم فهم أصحاب هذه المقولات بتطور الهويات الوطنية، لا سيما الهوية الوطنية الفلسطينية، فحتى سكان العراق الأصليين لم يقاربوا العراق يوما بمفهوم وطن.

٥ الفقرات مقتبسة من رسالة بعثها ايلي هيرتس إلى الرئيس أوباما في أيار عام ٢٠٠٩ يذكره بقرار الكونغرس وأدرج فيها خطاب فرانك ابليبي، وطبعا جاء ذلك في سياق جهود أوباما الأولى لوقف الاستيطان والتقدم بمشروع حل الدولتين. ايلي هيرتس يعمل كرئيس مؤسسة الاساطير والحقائق والمهتم بنشر أبحاث توضح لصانع القرار الأمريكي مصالحه في العالم وخاصة في الشرق الأوسط، وهذه المؤسسة هي صهيونية وتهدف إلى تحديد المصالح الامريكية بما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية. أنظر الرابط للرسالة:

www.jihadwatch.org\2009\05\us-congress-1922-on-palestine-today-it-is-a-jewish-country.

6 Mazur, Zionism,..., p.58.

٧ كتسيعا افيالي–طبيبيان، **رحلة عبر الزمن: بناء دولة في الشرق الأوسط**، (تل ابيب: مركز متاح، ٢٠٠٩)، ص:٧٣.

٨ طبيبيان، **رحلة عبر...**، ص: ٧٣.

٩ طبيبيان، **رحلة عبر...**، ص: ٧٣.

10 John Judis, Genesis: *Truman, American Jews and the Origins of the Arab/Israeli Conflict*, (New York: Farrar Straus Giroux, 2014).

11 John Judis, «Seeds of Doubts», New Republic Magazine (16\1\2014), see the link: https://newrepublic.com/article/116215/was-harry-truman-zionist .

١٢ قيس مراد قدري، **الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية ١٩٣٦–١٩٤٨**، (عكا: مؤسسة الثقافة الفلسطينية، ١٩٨٧)، ص:٩٧.

١٣ قدري، **الصهيونية وأثرها**، ص ٩٧–٩٨.

١٤ ميخائيل كوهن، «ترومان، الصوت اليهودي وإقامة دولة إسرائيل»، **زمنيم: مجلة تاريخية فصلية**، العدد ٨، (١٩٨٢).

١٥ وليد الخالدي، «عودة إلى قرار التقسيم– ١٩٤٧»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٣٣،(١٩٩٨): ص ٥.

١٦ الخالدي، «عودة إلى...، ص ٥..

١٧ أحمد حسن ابوجعفر، **دراسة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١، ١٩٤ المتعلقين بالقضية الفلسطينية**، (نابلس: جامعة النجاح، ٢٠٠٨)، ص: ٢١–٢٢.

١٨ الياس صنبر، **فلسطين ١٩٤٨: التغييب**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧)، ص ١٣٠–١٣١.

١٩ لاري كولينز ودومينيك لابيير، **يا قدس**، ترجمة سليمان موسى، (عمان: منشورات دار فيلاديلفيا للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٣.

٢٠ مأخوذ عن مقالة: «مشروع تقسيم فلسطين والموقف الأمريكي منه»، أنظر الرابط: http://nakba.ps/project-details.php?id=39 (قراءة أخيرة ١٤\٩\٢٠١٧).

٢١ كولينز ولابيير، **يا قدس...**، ص ٢٦.

٢٢ وليد الخالدي، **خمسون عاما على تقسيم فلسطين ١٩٤٧–١٩٩٧**، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨).

٢٣ معهد واشنطن، «أصول العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل: ترومان والدولة اليهودية»، (٥\٥\٢٠١٠)، انظر الرابط: http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-origins-of-the-u.s.-israeli-relationship-truman-and-the-jewish-state (اخر مشاهدة، ١٥\٩\٢٠١٧).

٢٤ معهد واشنطن، «أصول...، ٢٠١٠

٢٥ كولينز ولابيير، **يا قدس...**، ص ١٤.

٢٦ كولينز ولابيير، **يا قدس...**، ص ١٤.

٢٧ صنبر، **فلسطين ١٩٤٨...**، ص: ١٣٤–١٣٥.

٢٨ صنبر، **فلسطين ١٩٤٨...**، ص: ١٣٤–١٣٥.

٢٩ الاقتباسات مأخوذة من: الموسوعة الفلسطينية، تقسيم فلسطين، ٢٨\٩\٢٠٠٨، أنظر الرابط: https://www.palestinapedia.net (اخر مشاهدة، ١٥\٩\٢٠١٧).

٣٠ قدري، **الصهيونية وأثرها**، ص ١٠٠.

٣١ قدري، **الصهيونية وأثرها**، ص ١٠١–١٠٢.

٣٢ الخالدي، **خمسون عاما...**، ص: ٤٠.

نص قرار التقسيم رقم ١٨١

(أ)

إن الجمعية العامة..

وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في الدورة العادية الثانية..

وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة..

وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة بما في ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة..

تعتبر أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم.

تأخذ علما بتصريح سلطة الانتداب بأنها تسعى لإتمام جلائها عن فلسطين في ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

توصي المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة على فلسطين، وجميع أعضاء الأمم المتحدة الآخرين، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقلة، بتبني مشروع التقسيم والاتحاد الاقتصادي المرسوم أدناه وتنفيذه وتطلب:

أ. أن يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية، كما هي مبينة في الخطة، من أجل تنفيذها.

ب. أن ينظر مجلس الأمن –إذا كانت الظروف خلال الفترة الانتقالية تقتضي مثل ذلك النظر– فيما إذا كان الوضع في فلسطين يشكل تهديدا للسلم. فإذا قرر مجلس الأمن وجود مثل هذا التهديد وجب عليه في سبيل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، أن

يضيف إلى تفويض الجمعية العامة اتخاذ إجراءات تمنح لجنة الأمم المتحدة –تمشيا مع المادتين ٣٩ و٤١ من الميثاق وكما هو مبين في هذا القرار– سلطة الاضطلاع في فلسطين بالمهمات المنوطة بها في هذا القرار.

ج. أن يعتبر مجلس الأمن كل محاولة لتغيير التسوية التي ينطوي عليها هذا القرار بالقوة تهديدا للسلام، أو خرقا له، أو عملا عدوانيا، وذلك بحسب المادة ٣٩ من الميثاق.

د. أن يبلغ مجلس الوصاية بمسؤولياته التي تنطوي عليها هذه الخطة.

تدعو سكان فلسطين إلى القيام من جانبهم بالخطوات اللازمة لتحقيق هذه الخطة.

تناشد جميع الحكومات والشعوب أن تحجم عن القيام بأي عمل يحتمل أن يعيق هذه التوصيات أو يؤخر تنفيذها.

تفوض الأمين العام تغطية نفقات السفر والمعيشة لأعضاء اللجنة المشار إليها في الجزء الأول، القسم ب، الفقرة ١ أدناه، وذلك بناء على الأساس والصورة اللذين يراهما ملائمين في هذه الظروف، وتزويد اللجنة بالموظفين اللازمين للمساعدة على الاضطلاع بالمهمات التي عينتها الجمعية العامة له

(ب)

إن الجمعية العامة

تفوض الأمين العام سحب مبلغ من صندوق رأس المال العامل لا يتجاوز مليوني دولار للأغراض المبينة في الفقرة الأخيرة من القرار المتعلق بحكومة فلسطين المستقلة.

خطة التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي

الجزء الأول: دستور فلسطين وحكومتها المستقلة

(أ) إنهاء الانتداب: التقسيم والاستقلال

١. ينتهي الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨.

٢. يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألا يتأخر في أي حال عن ١ أغسطس/ آب ١٩٤٨. يجب أن تعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أبكر وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة. تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناء بحريا وأرضا خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن، على ألا يتأخر في أي حال عن ١ فبراير/ شباط ١٩٤٨.

٣. تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس المبين في الجزء الثالث من هذه الخطة، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة، على ألا يتأخر ذلك في أي حال عن ١ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨. أما حدود الدولة العربية والدولة اليهودية ومدينة القدس فتكون كما وضعت في الجزأين الثاني والثالث أدناه.

٤. تكون الفترة بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية، فترة انتقالية.

(ب) خطوات تمهيدية للاستقلال

١. تؤلف لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء. وتنتخب الجمعية العامة الأعضاء الممثلين في اللجنة على أوسع أساس ممكن، جغرافيا وغير جغرافي.
في الوقت الذي تسحب فيه السلطة المنتدبة قواتها المسلحة، تسلم إدارة فلسطين بالتدريج إلى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العامة بتوجيه مجلس الأمن. وعلى السلطة المنتدبة أن تنسق إلى أبعد حد ممكن خططها للانسحاب مع خطط اللجنة لتسلم المناطق التي يتم الجلاء عنها وإدارتها.

٢. في سبيل تنفيذ هذه المسؤولية الإدارية تخول اللجنة سلطة إصدار الأنظمة الضرورية واتخاذ الإجراءات الأخرى كما يقتضي الحال.
– على السلطة المنتدبة ألا تقوم بأي عمل يحول دون تنفيذ اللجنة للإجراءات التي أوصت بها الجمعية العامة، أو يعرقله، أو يؤخره.

٣. تمضي اللجنة لدى وصولها إلى فلسطين في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين. على أن الحدود الموصوفة في الجزء الثاني من هذه الخطة يجب تعديلها كقاعدة بحيث لا تقسم حدود الدولة مناطق القرى ما لم تقتض ذلك أسباب ملحة.

٤. تختار اللجنة وتنشئ في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتا، وتسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام. إذا لم يكن في الإمكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ أبريل/ نيسان ١٩٤٨، أو إذا انتخب (المجلس) ولم يستطع الاضطلاع بمهماته، فعلى اللجنة أن تبلغ مجلس الأمن بالأمر ليتخذ إزاء هذه الدولة التدابير التي يراها ملائمة، كما تبلغ الأمين العام به كي يحيط أعضاء الأمم المتحدة علما بذلك.

٥. مع مراعاة نصوص هذه التوصيات، يكون لكل من المجلسين في أثناء فترة الانتقال –بإشراف اللجنة– كامل السلطة في المناطق التابعة لها، وبنوع خاص السلطة في القضايا المتعلقة بالهجرة وتنظيم الأراضي.

٦. يتسلم بالتدريج كل من المجلسين المؤقتين في كل دولة من اللجنة التي يعملان تحت إشرافها، كامل التبعات الإدارية لكل منهما خلال الفترة التي تنقضي بين إنهاء الانتداب وتثبيت استقلال الدولة.

٧. توعز اللجنة إلى مجلسي الحكومة المؤقتين لكل من الدولتين العربية واليهودية بعد تكوينهما، المضي في إنشاء أجهزة الحكومة الإدارية المركزية منها والمحلية.

٨. يجند مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة –في أقصر وقت ممكن– مليشيا مسلحة من سكان تلك الدولة تكون كافية في عددها للمحافظة على النظام الداخلي، وللحيلولة دون اشتباكات على الحدود. يجب أن تكون هذه المليشيا المسلحة في كل دولة –من أجل أغراض العمليات– تحت إمرة ضباط يهود أو عرب مقيمين في تلك الدولة. بيد أن السيطرة السياسية والعسكرية العامة على المليشيا بما فيها اختيار قيادتها العليا، يجب أن تمارسها اللجنة.

٩. يجري مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة انتخابات «الجمعية التأسيسية» على أسس ديمقراطية، بحيث لا يتأخر ذلك عن شهرين اثنين من انسحاب القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة. يضع مجلس الحكومة المؤقت أنظمة الانتخاب في كل دولة، وتوافق عليها اللجنة. ويكون مؤهلا لهذا الانتخاب في كل دولة من تجاوزت سنهم ١٨ عاما، على أن يكونوا (أ) مواطنين فلسطينيين مقيمين في تلك الدولة، و(ب) عربا ويهودا مقيمين في الدولة، وإن لم يكونوا مواطنين فلسطينيين ولكنهم وقعوا قبل الاقتراع بيانا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين في تلك الدولة. يحق للعرب واليهود المقيمين في مدينة القدس ممن وقعوا بيانا أعربوا فيه عن نيتهم أن يصبحوا مواطنين، والعرب في الدولة العربية واليهود في الدولة اليهودية، أن يقترعوا في الدولتين العربية واليهودية بالترتيب المذكور. يمكن للنساء أن يقترعن وأن ينتخبن للجمعية التأسيسية. في أثناء الفترة الانتقالية لا يسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة، إلا بإذن خاص من اللجنة.

١٠. تضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي، وتختار حكومة مؤقتة لتخلف مجلس الحكومة المؤقت الذي عينته اللجنة. ويضم دستورا الدولتين الفصلين الأول والثاني من التصريح المذكور في القسم (ج) أدناه، ويحويان في جملة ما يحويان، أحكاما لما يلي:

أ. تأسيس هيئة تشريعية في كل دولة تنتخب بالتصويت العام وبالاقتراع السري على أساس التمثيل النسبي، وهيئة تنفيذية مسؤولة أمام الهيئة التشريعية.

ب. تسوية جميع الخلافات الدولية التي قد تصبح الدولة طرفا فيها بالوسائل السلمية وبطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدل الدولي للخطر.

ج. قبول التزام الدولة بالامتناع في علاقاتها الدولية من التهديد بالقوة أو استعمالها ضد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة، أو بأية وسيلة أخرى تناقض هدف الأمم المتحدة.

د. أن تكفل الدولة لكل شخص وبغير تمييز حقوقا متساوية في الشؤون الدينية والمدنية والاقتصادية، والتمتع بحقوق الإنسان وبالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية العبادة، وحرية استعمال اللغة التي يريدها، وحرية الخطابة والنشر والتعليم وعقد الاجتماعات وإنشاء الجمعيات.

هـ. المحافظة على حرية المرور والزيارة لجميع سكان ومواطني الدولة الأخرى في فلسطين ومدينة القدس، ويخضع ذلك لاعتبارات الأمن القومي، على أن تضبط كل دولة الإقامة ضمن حدودها.

١١. تعين اللجنة لجنة اقتصادية تحضيرية من ثلاثة أعضاء لوضع ما يمكن من ترتيبات للتعاون الاقتصادي، بغية إنشاء الاتحاد الاقتصادي والمجلس الاقتصادي المشترك، كما هو مبين في القسم (د) أدناه، وذلك في أسرع وقت ممكن.

١٢. في أثناء الفترة ما بين تبني الجمعية العامة التوصيات المتعلقة بمسألة فلسطين وبين إنهاء الانتداب، تحتفظ السلطة المنتدبة في فلسطين بالمسؤولية التامة عن إدارة المناطق التي لم تسحب منها قوتها المسلحة، وتساعد اللجنة السلطة المنتدبة على تنفيذ مهماتها.

١٣. ولضمان استمرار الخدمات الإدارية، ولضمان انتقال الإدارة برمتها –لدى انسحاب القوات المسلحة للسلطة المنتدبة– إلى المجلسين المؤقتين والمجلس الاقتصادي المشترك بالترتيب، العاملة تحت إشراف اللجنة، يجب أن تنتقل بالتدريج –من السلطة المنتدبة إلى اللجنة– مسؤولية جميع مهمات الحكومة بما فيها المحافظة على القانون والنظام في المناطق التي انسحبت منها قوات الدولة المنتدبة.

١٤. تسترشد اللجنة في أعمالها بتوصيات الجمعية العامة، وبالتعليمات التي قد يرى مجلس الأمن ضرورة إصدارها. تصبح الإجراءات التي تتخذها اللجنة –ضمن توصيات الجمعية العامة– نافذة فورا ما لم تكن اللجنة قد تسلمت قبل ذلك تعليمات مضادة من مجلس الأمن. وعلى اللجنة أن تقدم إلى مجلس الأمن تقريرا كل شهر عن حالة البلاد، أو أكثر من تقرير إذا كان ذلك مرغوبا فيه.

١٥. ترفع اللجنة تقريرها النهائي إلى الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة، وإلى مجلس الأمن في الوقت نفسه.

(ج) تصريح

ترفع الحكومة المؤقتة في كل دولة مقترحة قبل الاستقلال تصريحاً إلى الأمم المتحدة يتضمن في جملة ما يتضمنه، النصوص التالية:

حكم عام

تعتبر الشروط التي يتضمنها التصريح قوانين أساسية للدولة، فلا يتعارض قانون أو نظام أو إجراء رسمي مع هذه الشروط أو يتدخل فيها، ولا يقدم عليها أي قانون أو نظام أو إجراء رسمي.

الفصل الأول

الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية

١. لا تنكر أو تمس الحقوق القائمة المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

٢. فيما يختص بالأماكن المقدسة، تضمن حرية الوصول والزيارة والمرور بما ينسجم مع الحقوق القائمة لجميع المقيمين والمواطنين في الدولة الأخرى وفي مدينة القدس، وكذلك للأجانب دون تمييز في الجنسية، على أن يخضع ذلك لمتطلبات الأمن القومي والنظام العام واللياقة. كذلك تضمن حرية العبادة بما ينسجم مع الحقوق القائمة، على أن يخضع ذلك لصيانة النظام العام واللياقة.

٣. تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، ولا يسمح بأي عمل يمكن أن يمس بطريقة من الطرق صفتها المقدسة. فإذا بدا للحكومة في أي وقت أن أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني معين بحاجة إلى ترميم عاجل، جاز للحكومة أن تدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى إجراء الترميم. وإذا لم يتخذ إجراء خلال وقت معقول أمكن للحكومة أن تجريه بنفسها على نفقة الطائفة أو الطوائف المعنية.

٤. لا تفرض ضريبة على أي مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفيا منها في تاريخ إنشاء الدولة. يجب ألا يحدث أي تغيير في وقع هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي أو قاطني الأماكن المقدسة أو الأبنية أو المواقع الدينية، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو القاطنين في موضع أقل شأنا بالنسبة إلى الوقع العام للضريبة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية.

٥. يكون لحاكم مدينة القدس الحق في تقرير ما إذا كانت أحكام دستور الدولة، المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ضمن حدود الدولة والحقوق الدينية المختصة بها، تطبق وتحترم بصورة صحيحة، وله أن يثبت على أساس الحقوق القائمة، الخلافات التي قد تنشب بين الطوائف الدينية المختلفة، أو من طقوس طائفة دينية واحدة بالنسبة إلى هذه الأماكن والأبنية والمواقع. ويجب أن يلقى الحاكم تعاونا تاما ويتمتع بالامتيازات والحصانات الضرورية للاضطلاع بمهماته في الدولة.

الفصل الثاني

الحقوق الدينية وحقوق الأقليات

١. تكون حرية العقيدة والممارسة الحرة لجميع طقوس العبادة المتفقة مع النظام العام والآداب الحسنة مضمونة للجميع.

٢. لا يجوز التمييز بين السكان بأي شكل من الأشكال بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

٣. يكون لجميع الأشخاص الخاضعين لولاية الدولة الحق في حماية القانون.

٤. يجب احترام القانون العائلي، والأحوال الشخصية لمختلف الأقليات، وكذلك مصالحها الدينية بما في ذلك الأوقاف.

٥. باستثناء ما يتطلبه حفظ النظام وحسن الإدارة لن يتخذ أي تدبير من شأنه أن يعيق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرات لجميع المذاهب، أو يجحف بحقوق أي ممثل لهذه المؤسسات أو عضو فيها بسبب الدين أو القومية.

٦. تؤمن الدولة للأقلية العربية أو اليهودية القدر الكافي من التعليم الابتدائي والثانوي بلغتها، ووفق تقاليدها الثقافية. ولن ينكر حق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها لتعليم أبنائها بلغتها الخاصة ما دامت تلتزم بمقتضيات التعليم العامة التي قد تفرضها الدولة. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتداوم على نشاطها على أساس حقوقها القائمة.

٧. لن تفرض أية قيود على حرية أي مواطن في استعمال أية لغة في المحادثات الخاصة أو في التجارة أو الدين أو الصحافة أو المنشورات على أنواعها أو في الاجتماعات العامة.

٨. لا يجوز أن يسمح بنزع ملكية أي أرض تخص عربيا في الدولة اليهودية أو يهوديا في الدولة العربية إلا للمنفعة العامة. وفي جميع الحالات يجب دفع تعويض كامل وبالمقدار الذي تحدده المحكمة العليا، وأن يتم الدفع قبل تجريد المالك من أرضه.

الفصل الثالث

المواطنة والاتفاقيات الدولية والالتزامات المالية

١. المواطنة (Citizenship)

إن المواطنين الفلسطينيين المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، والعرب واليهود المقيمين في فلسطين خارج مدينة القدس، وهم غير حائزين على الجنسية الفلسطينية يصبحون مواطنين في الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية جميعها بمجرد الاعتراف باستقلال الدولة.

ويجوز لكل شخص تجاوز الثامنة عشرة من العمر خلال سنة من يوم الاعتراف باستقلال الدولة التي يقيم فيها، أن يختار جنسية الدولة الأخرى شرط ألا يكون لأي عربي يقيم في الإقليم العربي المقترح الحق في اختيار جنسية الدولة اليهودية المقترحة، وألا يكون لأي يهودي يقيم في الدولة اليهودية المقترحة الحق في اختيار جنسية الدولة العربية المقترحة. وكل شخص يمارس حق الاختيار هذا يعتبر أنه في الوقت ذاته قد أجرى الاختيار بالنسبة إلى زوجته وأولاده الذين هم دون الثامنة عشرة من العمر.

ويجوز للعرب المقيمين في إقليم الدولة اليهودية المقترحة ولليهود المقيمين في إقليم الدولة العربية المقترحة، الذين وقعوا تصريحا برغبتهم في اختيار جنسية الدولة الأخرى أن يشتركوا في انتخابات الجمعية التأسيسية لهذه الدولة، ولكن ليس في انتخابات الجمعية التأسيسية للدولة التي يقيمون فيها.

٢. الاتفاقات الدولية

أ. تربط الدولة بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصفة العامة والخاصة التي قد أصبحت فلسطين طرفا فيها. وعلى الدولة أن تحترم هذه المعاهدات والاتفاقيات طوال المدة المقررة لها لدى عقدها، مع عدم الإخلال بأي حق في الإنهاء قد تنص عليه هذه الاتفاقيات.

ب. كل نزاع بشأن إمكان تطبيق الاتفاقيات أو المعاهدات الدولية التي وقعتها أو انضمت إليها حكومة الانتداب نيابة عن فلسطين أو بشأن استمرار صحتها، يرفع إلى محكمة العدل الدولية وفق أحكام نظام المحكمة.

٣. الالتزامات المالية

أ. على الدولة أن تحترم وتنفذ جميع أنواع الالتزامات المالية التي أخذتها الدولة المنتدبة على عاتقها نيابة عن فلسطين في أثناء ممارستها الانتداب والتي تعترف بها الدولة، وهذا الشرط يشمل حق الموظفين في مرتبات التقاعد والتعويضات والمكافآت.

ب. تفي الدولة عن طريق اشتراكها في المجلس الاقتصادي المختلط بتلك الفئة من الالتزامات التي تشمل عموم فلسطين، وتفي بصورة فردية بتلك التي يمكن التفاهم عليها وتوزيعها بالعدل بين الدولتين.

ج. يجب إنشاء «محكمة ادعاءات» (Court of Claims) تابعة للمجلس الاقتصادي المشترك، ومكونة من عضو تعينه

منظمة الأمم المتحدة ومن ممثل للمملكة المتحدة وممثل للدولة ذات الشأن، ويرفع إلى هذه المحكمة كل نزاع بين المملكة المتحدة وهذه الدولة خاص بالمطالب غير المعترف بها من قبل هذه الأخيرة.

ج. تبقى الامتيازات التجارية الممنوحة بالنسبة إلى أي جزء من فلسطين قبل موافقة الجمعية العامة على القرار، صالحة وفق شروطها ما لم تعدل بطريق الاتفاق بين صاحب الامتياز والدولة.

الفصل الرابع

أحكام متنوعة

١. تضمن الأمم المتحدة أحكام الفصلين الأول والثاني من التصريح، ولا يجري عليها أي تعديل دون موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويحق لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينبه الجمعية العامة إلى أي خرق لهذه البنود أو إلى خطر خرقها. ويجوز للجمعية العامة بناء على ذلك أن توصي بما تراه ملائما للظروف.

٢. يحال كل خلاف متعلق بتطبيق هذا التصريح أو تفسيره على محكمة العدل الدولية –بناء على طلب أحد الطرفين– ما لم يتفق الطرفان على أسلوب تسوية آخر.

(د) الاتحاد الاقتصادي والعبور

١. يشترك مجلس الحكومة المؤقت لكل دولة في وضع مشروع اتحاد اقتصادي وعبور (ترانزيت). وتحرر اللجنة المنصوص عليها في الفقرة ١ من القسم ب نص هذا المشروع منتفعة إلى أبعد مدى ممكن بمشورة ومعاونة المؤسسات والهيئات الممثلة لكل من الدولتين. ويجب أن يتضمن مسائل أخرى ذات نفع مشترك، وإن لم يتم اتفاق المجلسين الحكوميين المؤقتين على هذا المشروع حتى أول أبريل/ نيسان ١٩٤٨ فإن اللجنة ستقوم بوضعه.

الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني

٢. تكون للاتحاد الاقتصادي الفلسطيني الأهداف التالية:

أ. إيجاد وحدة جمركية.

ب. إقامة نظام نقدي مشترك يتضمن سعر صرف واحدا.

ج. إدارة السكك الحديدية والطرق المشتركة بين الدولتين، ومرافق البريد والبرق والهاتف والموانئ والمطارات المستعملة في التجارة الدولية، على أساس من عدم التمييز في سبيل المصلحة العامة.

د. الإنماء الاقتصادي المشترك، وخصوصا فيما يتعلق بالري واستصلاح الأراضي وصيانة التربة.

هـ. تمكين الدولتين ومدينة القدس من الوصول إلى المياه ومصادر الطاقة على أساس من عدم التمييز.

٣. ينشأ مجلس اقتصادي مشترك يتكون من ثلاثة ممثلين لكل من الدولتين، ومن ثلاثة أعضاء أجانب يعينهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة. ويعين الأعضاء الأجانب أول مرة لفترة ثلاث سنوات، ويمارسون وظائفهم بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لدول.

٤. تكون وظيفة المجلس الاقتصادي المشترك تنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ أهداف الاتحاد الاقتصادي بطريقة مباشرة أو بالانتداب، ويفوض جميع سلطات التنظيم والإدارة اللازمة لأداء مهمته.

٥. تتعهد الدولتان بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي المشترك، وتؤخذ قراراته بالأكثرية.

٦. يجوز للمجلس في حال تقصير إحدى الدولتين في إجراء العمل اللازم أن يقرر بأكثرية ستة من أعضائه حبس جزء ملائم من الحصة التي تعود إلى الدولة المذكورة من عائدات الجمارك بموجب الاتحاد الاقتصادي، فإن تمادت الدولة في عدم التعاون يجوز للمجلس أن يقرر بالأكثرية البسيطة اتخاذ ما يراه ملائما من العقوبات بما في ذلك التصرف في الأموال التي يكون احتبسها.

٧. تكون وظيفة المجلس –فيما يتعلق بالإنماء الاقتصادي– تخطيط برامج مشتركة بين الدولتين ودراستها وتشجيعها، ولكن لا يجوز له تنفيذ هذه المشاريع بغير موافقة الدولتين وموافقة مدينة القدس في حال تأثرها مباشرة بمشروع الإنماء.

٨. فيما يتعلق بالنظام النقدي المشترك يكون إصدار العملات المتداولة في الدولتين وفي مدينة القدس تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك الذي يكون سلطة الإصدار الوحيدة والذي يحدد الاحتياطي الذي يحتفظ به كضمان لهذه العملات.

٩. يجوز لكل دولة –بما يتفق مع البند ٢ (ب) أعلاه– أن تدير مصرفها المركزي الخاص، وأن تتحكم بسياستها المالية والائتمانية وبإيراداتها ونفقاتها من القطع الأجنبي، وبمنح رخص الاستيراد، وأن تقوم بعمليات مالية دولية اعتمادا

على ائتمانها الذاتي. ويكون للمجلس الاقتصادي المشترك خلال السنتين التاليتين مباشرة لانتهاء الانتداب سلطة اتخاذ جميع ما قد يلزم من تدابير كي يكون متوفرا لكل دولة –في فترة مدتها اثنا عشر شهرا– مبلغ من القطع الأجنبي كاف لكي يضمن للإقليم ذاته مقدارا من البضائع والخدمات المستوردة لأجل الاستهلاك المحلي مساويا لمقدار من البضائع والخدمات التي استهلكها الإقليم خلال الاثني عشر شهرا المنتهية في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٧، وذلك بالقدر الذي يسمح به مجموع الدخل من القطع الأجنبي الذي تحصل عليه الدولتان من تصدير البضائع والخدمات، وشرط أن تتخذ كل دولة التدابير الملائمة لصيانة مواردها الخاصة من القطع الأجنبي.

١٠. تتمتع كل دولة بجميع السلطات الاقتصادية غير الموكولة صراحة إلى المجلس الاقتصادي المشترك.

١١. توضع تعريفة جمركية تترك حرية التجارة كاملة بين الدولتين، وكذلك بين الدولتين ومدينة القدس.

١٢. تضع جداول التعريفة لجنة خاصة للتعريفات مكونة من ممثلين متساوي العدد عن كل دولة من الدولتين، وتعرض على المجلس الاقتصادي المشترك للموافقة عليها بأكثرية الأصوات. وفي حال وقوع خلاف في لجنة التعريفة فإن المجلس الاقتصادي المشترك يقوم بالتوسط في النقاط المتنازع عليها، كما يضع التعريفة بنفسه في حال عدم توصل لجنة التعريفة إلى وضع جدول للتعريفة في المهلة المحددة.

١٣. يكون لتكاليف البنود التالية الأولوية من دخل الجمارك وغيرها من بنود الدخل العام للمجلس الاقتصادي المشترك:

أ. نفقات المصالح الجمركية ومصاريف إدارة المصالح المشتركة.

ب. نفقات إدارة المجلس الاقتصادي المشترك.

ج. الالتزامات المالية لإدارة فلسطين وهي:

أ. نفقات إدارة الدين العام.

ب. معاشات التقاعد التي تدفع حاليا أو التي ستدفع في المستقبل وفقا للقوانين وعلى النطاق المنصوص عليه في البند (٣) من الفصل الثالث أعلاه.

١٤. بعد تغطية هذه الالتزامات بنمائها، يوزع فائض الدخل من الجمارك والخدمات المشتركة على الصورة التالية: تمنح مدينة القدس مبلغا لا يقل عن ٥٪ ولا يزيد على ١٠٪ ويوزع المجلس الاقتصادي المشترك الباقي بصورة عادلة على الدولتين هادفا المحافظة على مستوى معقول وملائم للخدمات الحكومية والاجتماعية في كلتا الدولتين، غير أنه لا يجوز أن تزيد حصة أي منهما على المقدار الذي ساهمت به في دخل الاتحاد الاقتصادي بأكثر من أربعة ملايين جنيه في السنة. ويجوز للمجلس الاقتصادي المشترك بعد انقضاء خمس سنوات أن يعيد النظر في مبادئ توزيع الإيرادات المشتركة مستلهما في ذلك اعتبارات العدالة.

١٥. تشترك الدولتان في عقد جميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعريفات الجمركية، وبمرافق المواصلات الموضوعة تحت سلطة المجلس الاقتصادي المشترك، وتلزم الدولتان في هذه الأمور بأن تتصرفا طبقا لقرار أكثرية المجلس الاقتصادي المشترك.

١٦. يبذل المجلس الاقتصادي المشترك جهده ليوفر لصادرات فلسطين منفذا عادلا ومتساويا إلى الأسواق العالمية.

١٧. على جميع المشاريع المدارة من المجلس الاقتصادي المشترك أن تدفع أجورا عادلة على أساس واحد.

١٨. حرية المرور والزيارة: يتضمن التعهد أحكاما تحفظ حرية المرور والزيارة لجميع سكان أو مواطني كلتا الدولتين ومدينة القدس ضمن اعتبارات الأمن، على أن تضبط كل دولة ومدينة القدس الإقامة داخل حدودها.

١٩. إنهاء التعهد وتعديله وتغييره: يبقى التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه نافذتين مدة عشر سنين، ويستمر كذلك حتى يطلب أي من الطرفين إنهاءه فينهى بعد ذلك بعامين.

٢٠. لا يجوز خلال فترة السنوات العشر الأولى تعديل هذا التعهد أو أية اتفاقية صادرة عنه، إلا بقبول كلا الطرفين وموافقة الجمعية العامة.

٢١. كل نزاع متعلق بتطبيق أو تفسير التعهد وأية اتفاقية صادرة عنه يرجع فيه –بناء على طلب أي من الفريقين– إلى محكمة العدل الدولية، ما لم يتفق الطرفان على وسيلة أخرى للتسوية.

(هـ) الموجودات

١. توزع أموال إدارة فلسطين المنقولة بين الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس على أساس عادل، ويجب أن يجري التوزيع بواسطة لجنة الأمم المتحدة المذكورة في القسم (ب) بند (١) أعلاه، وتصبح الأموال غير المنقولة ملكا للحكومة التي توجد هذه الأموال في إقليمها.

٢. يجب على الدولة المنتدبة خلال الفترة التي تنقضي بين تاريخ تعيين لجنة الأمم المتحدة وانتهاء الانتداب أن تتشاور مع اللجنة في أي إجراء تفكر في اتخاذه، متضمنا تصفية أموال حكومة فلسطين والتصرف بها أو رهنها، مثل فائض الخزينة المتراكم، وريع السندات التي أصدرتها الحكومة، وأراضي الدولة، وأية موجودات أخرى.

و- الدخول في عضوية الأمم المتحدة

عندما يصبح استقلال الدولة العربية أو اليهودية نافذاً –كما هو منصوص عليه في المشروع الحاضر– ويكون البيان والتعهد المنصوص عليهما في هذا المشروع قد وقعا من قبل الدولة، يصبح عندئذ من الملائم أن ينظر بعين العطف إلى طلب قبولها عضوا في الأمم المتحدة طبقا للمادة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة.

الجزء الثاني: الحدود

أ- الدولة العربية

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط، ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة إلى نقطة شمالي الصالحة، ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركاً منطقة الصالحة المبنية في الدول العربية فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوبي هذه القرية. من ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية طبطبه، ومنها يتبع خط الحد الشمالي لقرية ميرون فيلتقي بخط حدود قضاء عكا/ صفد. ويتبع هذا الخط إلى نقطة غربي قرية السموعي، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالي قرية الفراضية. ومن هناك يتبع خط حدود القضاء إلى طريق عكا/ صفد العام، ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا/ عكا، مارا بغربي تقاطع عكا/ صفد ولوبية/ كفر عنان، ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود الحدود الغربية لقضاء طبريا إلى نقطة قريبة من خط الحدود بين قريتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز إلى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقي من سهل البطوف لازمة للخزان الذي اقترحته الوكالة اليهودية لري الأراضي إلى الجنوب والشرق. تعود الحدود فتلتقي بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة/ طبريا إلى الجنوب الشرقي من منطقة طرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادئ الأمر حدود القضاء، ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور إلى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هنا تسير إلى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي قرية تل عداشيم. ثم تسير إلى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الأراضي ومنها تنعطف إلى الجنوب والغرب حتى تضم إلى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا. وحين تصل جنجار، تتبع حدود أراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية إلى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم إلى نقطة على سكة حديد حيفا/ العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل، وهذه هي نقطة التقاطع. تتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطا من هذه النقطة مارا نحو الشمال على محاذاة حدود ساريد وغفات الشرقية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلال، ماضيا من هناك عبر أراضي كفار هاحوريش إلى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذيا حدود تلك القرية إلى حدود بيت لحم الشرقية، ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم، ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر أراضي قرية شفاعمرو إلى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان. ومن هنا يسير شمالا فشمالا شرقيا إلى نقطة على طريق شفاعمرو/ حيفا، إلى الغرب من اتصالها بطريق عبلين. ومن هناك يسير شمالا شرقيا إلى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة. ومن هناك يسير على تلك الحدود إلى أقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف إلى الشمال فيمضي عبر أراضي قرية تمرة إلى أقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذاة حدود جوليس الغربية حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب حتى يصل إلى طريق عكا/ صفد إلى حدود منقطة الجليل/ حيفا، ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود إلى البحر. تبدأ حدود منطقة السامرة واليهودية الجبلية على نهر الأردن في وادي المالح إلى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان/ أريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي إلى ملتقى حدود أقضية بيسان ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس/ جنين في اتجاه الغرب إلى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جليون وفقوعة إلى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة إلى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنا تسير بادئ الأمر نحو الشمال الغربي إلى نقطة شمالي المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب إلى سكة حديد العفولة/ جنين، ومن ثم في اتجاه

شمالي غربي على طول خط حدود المنطقة إلى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازي. من هنا تتجه الحدود إلى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض أراضي خربة ليد ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريف حيفا/ جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة إلى الغرب من المنسي، وتتبع هذه الحدود إلى أقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعرة ملتقية مرة أخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة، ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريبا ملتقية بحدود قاقون الغربية، ومتجهة معها إلى نقطة تقع إلى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة إلى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطا في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم/ قلقيلية/ جلجولية/ رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين، التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة إلى الشرق حتى نقطة على سكة الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا/ اللد/ بيت نبالا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية إلى زاويته الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة المنطقة المبنية من صرفند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب مارة غربي المنطقة المبنية من أبو الفضل إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أراضي بير يعقوب (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشر بين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك يتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية إلى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعماني. ومن ثم يسير في خط مستقيم إلى نقطة في أقصى الجنوب من البرية على محاذاة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية، ومن هناك ينعطف شمالا فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا/ القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق إلى حدود أبي شوشة، ويسير في محاذاة الحدود الشرقية لأبي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في أقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم إلى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها يتبع الحدود الشمالية لأم كلخا والقزازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية إلى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر أراضي قريتي المسمية الكبيرة وياصور إلى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور وبطاني شرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قريتي غان يفنة وبرقة إلى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع، ونحو الجنوب الشرقي إلى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من السوافير وعبدس. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير إلى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بيت عقة قاطعة طريق الخليل/ المجدل إلى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة الحدود الغربية لقرية الفالوجة إلى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الأراضي القبلية لعرب الجبارات إلى نقطة على الحدود ما بين قضاءي بئر السبع إلى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي إلى نقطة على طريق بئر السبع/ غزة العام على بعد كيلومترين إلى الشمال الغربي من البلدة ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فتصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد إلى الغرب منه. ومن هنا تنعطف في اتجاه شمالي شرقي، وتسير على محاذاة وادي السبع وعلى محاذاة طريق بئر السبع/ الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقا وتسير في خط مستقيم إلى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع/ الخليل في اتجاه الشرق إلى نقطة شمالي رأس الزويرة. ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ من بين خطي الطول ١٥٠ و١٦٠.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريبا إلى الشمال الشرقي من رأس الزويرة، تنعطف الحدود شمالا بحيث تستثني من الدولة العربية قطاعا على محاذاة ساحل البحر الميت لا يزيد عرضه على سبعة كيلومترات وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك إلى الشرق لتلتقي حدود شرق الأردن في البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء العربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفنة وبرقة حتى نقطة التقاطع، ومن هنا تسير في اتجاه الجنوب الغربي مارة عبر أراضي بطاني شرقي على محاذاة الحد الشرقي من أراضي بيت داراس وعبر أراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من بطاني شرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه إلى الشرق من الجية عبر أراضي قرية البربرة على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الزاوية الشرقية لدمرة تعبر حدود أراضي بيت حانون تاركة الأراضي اليهودية من نير عام صوب الشرق. ومن الزاوية

الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجة الحدود إلى الجنوب الغربي نحو نقطة إلى الجنوب من خط التوازي ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريبا إلى الزاوية الشمالية الغربية من أراضي خربة أخزاعة ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية إلى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠ ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي إلى خربة الرحيبة وتمضي في اتجاه جنوبي إلى نقطة معروفة باسم البها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع/ العوجا العام إلى الغرب من خربة المشرف، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين إلى الغرب من السبيطة ومن هناك تنعطف إلى الشمال الشرقي ثم إلى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي إلى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبرز بعد ذلك إلى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووداي لسان حتى النقطة التي تقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية.

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع إلى الغرب من الأحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل أبيب، وإلى الغرب من امتداد شارع هرتزل حتى التقائه بطريق يافا/ القدس، وإلى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا/ القدس الواقع إلى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك، وإلى الغرب من أراضي مكفيه يسرائيل وإلى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي، وإلى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي، وإلى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. أما مسألة حي الكاترون فستبتها لجنة الحدود بحيث تأخذ بعين الاعتبار –إضافة إلى الاعتبارات الأخرى– الرغبة في ضم أقل عدد ممكن من سكانه العرب وأكبر عدد ممكن من سكانه اليهود إلى الدولة اليهودية.

ب- الدولة اليهودية

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل الشرقي) من الشمال والغرب والحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سوريا وشرق الأردن. ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة بيسان، حيث يمتد خط الحدود إلى قمة جبال الجلبوع ووداي المالح. ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل أبيب تاركا يافا قطاعا تابعا للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

ج- مدينة القدس

تكون حدود مدينة القدس كما هي محددة في التوصيات المتعلقة بمدينة القدس. (راجع أدناه الجزء الثالث، القسم ب).

الجزء الثالث: مدينة القدس

أ- نظام خاص

يجعل لمدينة القدس كيان منفصل (Corpus Sepratum) خاضع لنظام دولي خاص، وتتولى الأمم المتحدة إدارتها، ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة.

ب- حدود المدينة

تشمل مدينة القدس بلدية القدس الحالية مضافا إليها القرى والبلدان المجاورة، وأبعدها شرقا أبو ديس، وأبعدها جنوبا بيت لحم، وغربا عين كارم. وتشمل معها المنطقة المبنية من قرية قالونيا.

ج- نظام المدينة الأساسي

على مجلس الوصاية خلال خمسة أشهر من الموافقة على المشروع الحاضر، أن يضع ويقر دستورا مفصلا للمدينة يتضمن جوهر الشروط التالية:

١. الإدارة الحكومية، مقاصدها الخاصة:

على السلطة الإدارية أن تتبع في أثناء قيامها بالتزاماتها الإدارية الأهداف الخاصة التالية:

أ. حماية المصالح الروحية والدينية الفريدة الواقعة ضمن مدينة العقائد التوحيدية الكبيرة الثلاث المنتشرة في أنحاء العالم –المسيحية واليهودية والإسلام– وصيانتها، والعمل لهذه الغاية بحيث يسود النظام والسلام –السلام الديني خاصة– مدينة القدس.
ب– دعم روح التعاون بين سكان المدينة جميعهم، سواء في سبيل مصلحتهم الخاصة أم في سبيل تشجيع التطور السلمي للعلاقات المشتركة بين شعبي فلسطين في البلاد المقدسة بأسرها، وتأمين الأمن والرفاهية، وتشجيع كل تدبير بناء من شأنه أن يحسن حياة السكان، آخذا بعين الاعتبار العادات والظروف الخاصة لمختلف الشعوب والجاليات.

٢. الحاكم والموظفون الإداريون:

يقوم مجلس الوصاية بتعيين حاكم للقدس يكون مسؤولا أمامه، ويكون هذا الاختيار على أساس كفايته الخاصة دون مراعاة لجنسيته، على ألا يكون مواطنا لأي من الدولتين في فلسطين. مثل الحاكم الأمم المتحدة في مدينة القدس، ويمارس نيابة عنها جميع السلطات الإدارية بما في ذلك إدارة الشؤون الخارجية، وتعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين يعتبر أفرادها موظفين دوليين وفق منطوق المادة (١٠٠) من الميثاق، ويختارون قدر الإمكان من بين سكان المدينة ومن سائر فلسطين دون أي تمييز عنصري. وعلى الحاكم أن يقدم مشروعا مفصلا لتنظيم إدارة المدينة إلى مجلس الوصاية لينال موافقته عليه.

٣. الاستقلال المحلي:

أ. يكون للوحدات القائمة حاليا ذات الاستقلال المحلي في منطقة المدينة (القرى والمراكز والبلديات) سلطات حكومية وإدارية واسعة ضمن النطاق المحلي.

ب. يدرس الحاكم مشروع إنشاء وحدات بلدية خاصة تتألف من الأقسام اليهودية والعربية في مدينة القدس الجديدة، ويرفعه إلى مجلس الوصاية للنظر فيه وإصدار قرار بشأنه. وتستمر الوحدات البلدية الجديدة في تكوين جزء من البلدية الحالية لمدينة القدس.

٤. تدابير الأمن:

أ. تجرد مدينة القدس من السلاح ويعلن حيادها ويحافظ عليه، ولا يسمح بقيام أية تشكيلات أو تدريب أو نشاط عسكري ضمن حدودها.

ب. في حال عرقلة أعمال الإدارة في مدينة القدس بصورة خطيرة أو منعها من جراء عدم تعاون أو تدخل فئة أو أكثر من السكان، يكون للحاكم السلطة باتخاذ التدابير اللازمة لإعادة سير الإدارة الفعال.

ج. للمساعدة على استتباب القانون والنظام الداخلي، وبصورة خاصة لحماية الأماكن المقدسة والمواقع والأبنية الدينية في المدينة، يقوم الحاكم بتنظيم شرطة خاصة ذات قوة كافية يجد أفرادها من خارج فلسطين ويعطى الحاكم الحق في التصرف في بنود الميزانية بحسب الحاجة للمحافظة على هذه القوة والاتفاق عليها.

٥. التنظيم التشريعي:

تكون السلطة التشريعية والضرائبية بيد مجلس تشريعي منتخب بالاقتراع العام السري، على أساس تمثيل نسبي لسكان مدينة القدس البالغين، وبغير تمييز من حيث الجنسية. ومع ذلك يجب ألا يتعارض أي إجراء تشريعي أو يتناقض مع الأحكام المنصوص عليها في دستور المدينة، كما يجب ألا يسود هذه الأحكام أي قانون أو لائحة أو تصرف رسمي ويعطي الدستور الحاكم الحق في الاعتراض (VETO) على مشاريع القوانين المتنافية مع الأحكام المذكورة، ويمنحه كذلك سلطة إصدار أوامر وقتية في حال تخلف المجلس عن الموافقة في الوقت الملائم على مشروع قانون يعتبر جوهريا بالنسبة إلى سير الإدارة الطبيعي.

٦. القضاء:

يجب أن ينص القانون على إنشاء نظام قضائي مستقل، يشتمل على محكمة استئناف يخضع لولايتها سكان المدينة.

٧. الاتحاد الاقتصادي والنظام الاقتصادي:

تكون مدينة القدس داخلة ضمن الاتحاد الاقتصادي الفلسطيني ومقيدة بأحكام التعهد جميعها وبكل معاهدة تنبثق منه، وكذلك بجميع قرارات المجلس الاقتصادي المشترك. ويقام مقر المجلس الاقتصادي في منطقة المدينة ويجب أن يحتوي الدستور على أحكام للشؤون الاقتصادية التي لا تقع ضمن نظام الوحدة الاقتصادية، وذلك على أساس من عدم التمييز والمساواة في المعاملة بالنسبة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ورعاياها.

٨. حرية العبور TRANSIT **والزيارة والسيطرة على المقيمين:**

تكون حرية الدخول والإقامة ضمن حدود المدينة مضمونة للمقيمين في الدولتين العربية واليهودية ولمواطنيها وذلك بشرط عدم الإخلال باعتبارات الأمن، مع مراعاة الاعتبارات الاقتصادية كما يحددها الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية. وتكون الهجرة إلى داخل حدود المدينة والإقامة فيها بالنسبة إلى رعايا الدول الأخرى، خاضعة لسلطة الحاكم وفقا لتعليمات مجلس الوصاية.

٩. العلاقات بالدولتين العربية واليهودية:

يعتمد الحاكم للمدينة ممثلي الدولتين العربية واليهودية، ويكونان مكلفين بحماية مصالح دولتيهما ورعاياهما لدى الإدارة الدولية للمدينة.

١٠. اللغات الرسمية:

تكون العربية والعبرية لغتي المدينة الرسميتين، ولا يحول هذا النص دون أن يعتمد في العمل لغة أو لغات إضافية عدة بحسب الحاجة.

١١. المواطنة:

يصبح جميع المقيمين بحكم الواقع مواطنين في مدينة القدس، ما لم يختاروا جنسية الدولة التي كانوا رعاياها، أو ما لم يكونوا عربا أو يهودا قد أعلنوا نيتهم أن يصبحوا مواطنين في الدولة العربية والدولة اليهودية طبقا للفقرة (٩) من القسم (ب) من الجزء الأول من المشروع الحاضر. ويتخذ مجلس الوصاية التدابير لتوفير الحماية القنصلية لمواطني المدينة خارج أرضها.

١٢. حريات المواطنين:

أ. يضمن لسكان المدينة –بشرط عدم الإخلال بمقتضيات النظام العام والآداب العامة– حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مشتملة حرية العقيدة والدين والعبادة واللغة والتعليم وحرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع والانتماء إلى الجمعيات وتكوينها، وحرية التظلم.

ب. لا يجري أي تمييز بين السكان بسبب الأصل أو الدين أو اللغة أو الجنس.

ج. يكون لجميع المقيمين داخل المدينة حق متساو في التمتع بحماية القانون.

د. يجب احترام قانون الأسرة والأحوال الشخصية لمختلف الأفراد ومختلف الطوائف، كما تحترم كذلك مصالحهم الدينية.

هـ. مع عدم الإخلال بضرورات النظام العام وحسن الإدارة لا يتخذ أي إجراء يعوق أو يتدخل في نشاط المؤسسات الدينية أو الخيرية لجميع المذاهب، ولا يجوز عمل أي تمييز نحو ممثلي هذه المؤسسات أو أعضائها بسبب دينهم أو جنسيتهم.

و. تؤمن المدينة تعليما ابتدائيا وثانويا كافيين للطائفتين العربية واليهودية كل بلغتها ووفق تقاليدها الثقافية. وإن حقوق كل طائفة في الاحتفاظ بمدارسها الخاصة لتعليم أفرادها بلغتهم القومية –شرط أن تلتزم بمتطلبات التعليم العامة التي قد تفرضها المدينة– لن تنكر أو تعطل. أما مؤسسات التعليم الأجنبية فتتابع نشاطها على أساس الحقوق القائمة.

ز. لا يجوز أن تحد حرية أي فرد من سكان المدينة في استخدام أية لغة كانت في أحاديثه الخاصة، أو في التجارة أو الأمور الدينية، أو الصحافة أو المنشورات بجميع أنواعها، أو الاجتماعات العامة.

١٣. الأماكن المقدسة:

أ. لا يجوز أن يلحق أي مساس بالحقوق القائمة الحالية المتعلقة بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية.

ب. تضمن حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية، وحرية ممارسة العبادة، وفقا للحقوق القائمة شرط مراعاة حفظ النظام واللياقة.

ج. تصان الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية ويحرم كل فعل من شأنه أن يسيء بأية صورة كانت إلى قداستها. وإن رأى الحاكم في أي وقت ضرورة ترميم مكان مقدس أو بناء موقع ديني ما، فيجوز له أن يدعو الطائفة أو الطوائف المعنية إلى القيام بالترميمات اللازمة. ويجوز له القيام بهذه الترميمات على حساب الطائفة أو الطوائف المعنية إن لم يتلق جوابا عن طلبه خلال مدة معقولة.

د. لا تجبى أية ضريبة على مكان مقدس أو مبنى أو موقع ديني كان معفيا منها وقت إقامة المدينة (بوضعها الدولي)، ولا يلحق أي تعديل في هذه الضريبة يكون من شأنه التمييز بين مالكي الأماكن والأبنية والمواقع الدينية أو ساكنيها، أو يكون من شأنه وضع هؤلاء المالكين أو الساكنين من أثر الضريبة العام في وضع أقل ملاءمة مما كان عليه حالهم وقت تبني توصيات الجمعية العامة.

١٤. سلطات الحاكم الخاصة فيما يتعلق بالأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في المدينة وفي أي جزء من فلسطين:

أ. إن حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية الموجودة في مدينة القدس، يجب أن تكون موضع اهتمام الحاكم بصورة خاصة.

ب. وفيما يتعلق بالأماكن والأبنية والمواقع المماثلة الموجودة في فلسطين خارج المدينة يقر الحاكم –بموجب السلطات التي يكون قد منحه إياها دستور الدولتين– ما إذا كانت أحكام دستوري الدولتين العربية واليهودية في فلسطين والخاصة بهذه الأماكن وبالحقوق الدينية المتعلقة بها، مطبقة ومحترمة كما يجب.

ج. وللحاكم كذلك الحق في اتخاذ القرارات على أساس الحقوق القائمة في حال حدوث خلاف بين مختلف الطوائف الدينية أو بشأن شعائر طائفة ما بالنسبة إلى الأماكن المقدسة والأبنية والمواقع الدينية في سائر أنحاء فلسطين.

ويجوز للحاكم أن يستعين في أثناء قيامه بهذه المهمة بمجلس استشاري مؤلف من ممثلين لمختلف الطوائف يعملون بصفة استشارية.

د. مدة نظام الحكم الخاص

يبدأ تنفيذ الدستور الذي يضعه مجلس الوصاية –في ضوء المبادئ المذكورة أعلاه– في ميعاد أقصاه أول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٨، ويكون سريانه أول الأمر خلال عشر سنوات ما لم ير مجلس الوصاية وجوب القيام في أقرب وقت بإعادة النظر في هذه الأحكام. ويجب عند انقضاء هذه المدة أن يعاد النظر في مجموع النظام من قبل مجلس الوصاية في ضوء التجارب المكتسبة خلال هذه الفترة من العمل به. وعندئذ يكون للمقيمين في المدينة الحرية في الإعلان، بطريق الاستفتاء، عن رغباتهم في التعديلات الممكن إجراؤها على نظام المدينة.

الجزء الرابع: الامتيازات

إن الدول التي يكون رعاياها قد تمتعوا في الماضي في فلسطين بالمزايا والحصانات القنصلية التي كانت ممنوحة لهم في أثناء الحكم العثماني بموجب الامتيازات أو العرف، مدعوة إلى التنازل عن جميع حقوقها في إعادة تثبيت المزايا والحصانات المذكورة في الدولتين العربية واليهودية المنوي إنشاؤهما وكذلك في مدينة القدس.

تبنت الجمعية العامة هذا القرار في جلستها العامة رقم ١٢٨ بـ٢٣ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ١٠ كالآتي:

- **مع القرار:** أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلاروسيا (روسيا البيضاء)، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، إيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواي، فنزويلا.
- **ضد القرار:** أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.
- **امتناع:** الأرجنتين، الشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا.

المصدر

قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، المجلد الأول، ١٩٤٧ – ١٩٧٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نقلا عن المحاضر الرسمية للجمعية العامة، الدورة ٢، الملحق رقم ١١، المجلد الأول إلى الرابع.

أجرى المقابلة: بلال ضاهر

باحث متخصص في تحولات الأديان واليهودية

تومر برسيكو: الهوية اليهودية في إسرائيل تحولت إلى المركزية الإثنية!

وهذه الهويّة تنحرف نحو اليمين بطبيعة الحال لأنها هويّة قبليّة بمفهوم معيّن* ما نتجه نحوه الآن هو حكم بنمط بوتين وأردوغان الأوتوقراطي، أي نمط قائد متماه مع الدولة، هو الدولة والدولة هو، وكل هجوم عليه هو هجوم على الشعب لذلك لا توجد شرعية لمهاجمته، وهذا ما أحدثه نتنياهو

تركز هذه المقابلة الخاصة مع الدكتور تومر برسيكو، الباحث في شؤون الديانة اليهودية وتحولات الأديان في العالم، على التحولات التي طرأت على إسرائيل في العقود الأخيرة ويتناولها في دراساته. ومن وجهة نظره يعتقد أن الصهيونية تتحول من كونها «رسالة» إلى سِمّة بيولوجية في الأساس، بدون مطالب أو مطمح نهائي. ويرأيه أيضا هذه صهيونية فقيرة وواهنة وخائفة، منشغلة بالبقاء، وليس بالبناء والإنتاج. ووجهة هذه الصهيونية إلى الماضي التاريخي والعرقي، وليس نحو المستقبل. وهذه رؤية تستحق التوقف عندها.

بدأت المقابلة بسؤال برسيكو عن الطريق التي سلكها للوصول إلى موضوع تخصصه فأجاب قائلا:

«وُلدت وترعرعت في حيفا، في حي «نافي شأنان» وهو حي كبير وبسيط. كبرت في عائلة علمانية، أو حتّى ملحدة، أبي كان طبيبًا، أمي معلمة، وتوفيت في مرحلةٍ مبكرة من شبابي. طفولة عادية، لا شيء خاصًا، تعلمت في مدرسة عاديّة، انضممت إلى شبيبة معسكرات القادمين، واحدة من الحركات الاشتراكيّة التي تبقّت حتّى ذلك الوقت. ولدت عام ١٩٧٤ ، تجنّدت للجيش في العام ١٩٩٢ ، لفرقة «ناحال»، كنت عضو نواة في الـ«ناحال»، بمعنى أنّي تجنّدت مع مجموعة أصدقاء اجتمعت أصلًا من خلال حركة الشبيبة. مثل هذه النَوَيات كانت في السابق تُقيم الكيبوتسات، لكنّها لم تعد كذلك بل بقيت بأشكال ووظائف مختلفة. في جزء من خدمتي كنت مرشدًا لحركات الشبيبة، وثم كنت جنديًا أعمل في المخازن. في الحقيقة، بدأ اهتمامي بالأديان والتحوّلات الدينيّة بعد الجيش حين سافرت في رحلةٍ إلى الهند. كما الكثير من الإسرائيليين سافرت إلى الشرق بعد الجيش. كنت فضوليًا وفلسفيًا، وأردت أن أفحص كل موضوع الأشرم والغورو وهذه الأمور. وكنت أعتقد أنها مجرّد هراء، لأنّي كنت ملحدًا، ولكن بحسب منظوري فهي ليست هكذا

كاملةً. اهتممت مثلًا بتقنيّة تأمّل بوذيّة هي تقنيّة «فيباسانا»، واكتشفت أن هذه التقنيّة يمكنها أن تكشف لي الكثير، عن نفسي وعن العالم. بدأت أتدرّب على هذه التقنيّة، ومن هناك وصلت إلى كل ما يتعلّق بما يُسمى الـNew Age، أي الروحانيّة المعاصرة؛ وهي سلطة متنوّعة ومتعددة من الحركات الروحانيّة والمعتقدات والدورات والمُنتجات وإلى آخره. ومن هنا، بدأت البحث بطريقة منهجيّة وهكذا وصلت إلى العمل الأكاديمي. أنهيت لقبي الأوّل في قسم الفلسفة في جامعة حيفا، كنت متفوقًا، وحصلت على اللقب الثاني في الجامعة العبريّة في القدس في علم الأديان بإرشاد البروفسور غيستورزا، والدكتوراi من جامعة تل أبيب بعلوم الأديان أيضًا وقد تركّز بحثي في تقنيّات التأمّل في الديانة اليهوديّة، وقد صدر البحث في كتاب قبل عام. أما الآن فتركت هذه المجالات، وأصب اهتمامي بالتحوّلات المعاصرة في الديانات، بالأصوليّة، بالعلمنة، في إسرائيل وفي العالم، فالتغييرات في إسرائيل هي تعبير عن تغييرات كونيّة طبعًا. هذا ما أبحثه وما أدرسه».

(*) سؤال: ما هي أبرز التحوّلات بهذا الشأن في المجتمع الإسرائيلي؟

برسيكو: هذا موضوع ضخم، ولكن لنقل إن المجتمع الإسرائيليّ والهويّة اليهوديّة في إسرائيل يعيشان منذ بداية التسعينيّات تحوّلين جديين: من جهة واحدة هناك عمليّة خصخصة. فعدد كبير من اليهود الإسرائيليين يشعرون بشرعيّة أن يفصّلوا لأنفسهم زيّ اليهوديّة بحسب مقاسهم، يصممون اليهوديّة كيفما أرادوا، يتعلّمون الـ«كاباله» مثلًا و«الحسيديّة»، والترتيل، ومدارس دينيّة متعددة، كل واحد وما يريده. ليس تديّنًا بمعنى أن ترجع «حريديا» بشكلٍ صلب، أن تنفصل عن العالم القديم وتدخل عالمًا جديدًا. اختلف الأمر؛ قلة قليلة تعود للتديّن الصلب، أما الأغلبيّة فترتّب لنفسها نوعًا خاصًا من اليهودية. أما التحوّل الثانيّ والمنهجيّ فهو في تحوّل الهويّة اليهوديّة في إسرائيل إلى المركزيّة الإثنيّة – اليهوديّة كهويّة إثنيّة مركزيّة، بمعنى تسطيح الهويّة اليهوديّة للمستوى الإثنيّ، أنا يهوديّ لأن دمّي يهوديّ وأمّي يهوديّة ولأنني عضو في الأمة اليهوديّة. ويتم التعبير عن هذه العمليّة من خلال التطرّف الوطنيّ، القوميّة والقومجيّة، والعنصريّة في أحيانٍ كثيرة.

انهيار الثقة بالقيادة

(*) سؤال: متى بدأ هذا؟

برسيكو: أرى أن بداية هاتين العمليتين المنهجيّتين كانت في سنوات التسعينيات. السبب لذلك هو عمليّة مركّبة: من جهة، انهيار الهويّة الصهيونيّة العلمانيّة اليهوديّة. هذه كانت هويّة،

تومر برسيكو.

إجابة للصهاينة العلمانيين عن سؤال «كيف أكون يهوديًا؟»، والإجابة التي قدّمتها الصهيونيّة العلمانيّة هي أن الانتماء للهويّة اليهوديّة هو من خلال الوصول إلى أرض الأجداد، تحقيق الاستقلالية الوطنيّة، أن تكون فلاحًا ومقاتلًا وتجدد الهويّة التوراتيّة. اليهوديّة التوراتيّة لم تخرج من المدارس الدينيّة، إنما كانت هويّة شعب يعيش في اقتصاد زراعيّ وفيه فلاحون وتجار ورجال عسكر مثل بار كوخفا والملك داود والـ«حشمونائيم»، وليست شبيهة بيهوديّة الشتات التي لم يكن لديها جيش مثلًا. يهوديّة الشتات كانت يهوديّة أنثويّة، بعكس اليهوديّة الذكريّة التي قدّمتها الصهيونيّة العلمانيّة. كانوا يبنون مجتمعًا مثاليًا، اشتراكيًا، يحقق رؤية الأنبياء للعدالة، مجتمع يهتم بالفقيرة، بالأرملة، بالمريض. هذه كانت هويّة يهوديّة معيّنة، وقدّمت إجابات محددة لسؤال: «كيف أكون يهوديًا». إلا أن هذه الإجابة انهارت من خلال عمليّة تدريجية بدأت منذ سنوات السبعينيات وصولًا إلى التسعينيات نتيجة عدة عوامل. من هذه العوامل انكسار الثقة بعد حرب الغفران وحرب لبنان. ما الذي حدث فجأة للقيادة العظيمة التي بنت الدولة وانتصرت في حرب الأيام الستّة (حرب حزيران ١٩٦٧)؟ حرب لبنان التي رأى الكثيرون بأنها غير ضروريّة، حرب خاطئة، وارتكبنا فيها العديد من الأمور الفظيعة، وسقط فيها العديد من الضحايا عبثًا.

إذن هذا نوع من انكسار الثقة بالقيادة. ولكن أيضًا هناك ما هو أكثر عمقًا وقوّة من أي عاملٍ أيديولوجي: إنه التغيير الواسع في المنظور الاقتصادي الاجتماعي. وهذه عملية عاشها كل الغرب، النيوليبرالية، والموجة الثانية من الرأسمالية، والتي خُصخِص في إطارها كل شيء، حتى دولة الرفاه الاجتماعي. ولم يكن الاقتصاد وحده ما خصخِص، إنما المجتمع أيضًا. كانت لحزب «مباي» سيطرة تامّة وهيمنة. لم يكن بوسعك أن تفعل ما تشاء، كان الجميع جزءًا من ذات المجتمع. كان هناك «إيثوس» – روح

الهوية الثانية، المركزية الاثنية، هي هويّة تنحرف نحو اليمين بطبيعة الحال لأنها هويّة قبليّة بمفهوم معيّن. المستوى الذي أتعامل بموجبه (ضمن هذه الهويّة) مع بيئتي والبيئة الخارجيّة هو المستوى الإثني، من هو مع شعبي جيد، ومن هو ضد شعبي شرير، وقد تكون هناك قوانين ومحاكم وقضاء، وكل هذه الأمور التي تثير البلبلة في تحديد من هو معنا ومن هو ضدّنا. لا تهمّني الرسميّات والنظم والقوانين إذا كان كل ما أريده هو الدفاع عن قبيلتي. يمكن رؤية ذلك بشكل مبسّط في قضية الجندي اليئور أزاريا.

الجماعة الأساسيّة التي فرضتها الدولة بشكلٍ جماعيّ من خلال عمليّة كبتت العديد من الأصوات، مثل أصوات اليمين (حتى العام ١٩٦٧) وأصوات الشرقيين وغيرهم. كان لديهم مثل عُليا يمشون بحسبها، وقد انهارت هذه أيضًا، وذلك بسبب الخصخصة التي غيّرت منظومة القيم والمبادئ من منظومة جماعيّة تقول بأن الفرد من أجل الجميع والجميع من أجل الفرد، جميعنا لأجل الدولة، التفكير بالمجموع أولًا (والأمور لم تكن بهذه المثاليّة طبعًا، ولكن هذه كانت روح الجماعة) وتحوّلت هذه المنظومة إلى روح فردانيّة تسعى لتحقيق الذات. وهذا ما مكّن الناس من التمسّك برؤيتهم الخاصّة لليهوديّة، والتعامل معها كشأن خاص.

إذن، من جهة واحدة فإن الإجابة المعطاة لسؤال «كيف أكون يهوديًا؟» تختفي، الإجابة الصهيونيّة العلمانيّة المركزيّة تنهار، ويبدأ الناس بالبحث عن إجابة جديدة. من جهة، يستطيعون صياغة إجابة فرديّة جدًا، ومن جهة أخرى، من يبحث عن إجابة جماعيّة فالطريق الأبسط هي اليهوديّة الإثنيّة: نحن شعب، وأنا جزء من الشعب، ويجب أن أدافع عن هذا الشعب ومن يمس بأي فرد من هذا الشعب فهو عدوّي.

هوية قبلية

(*) سؤال: هل أدت هذه التحوّلات إلى عمليّة تطرّف، إلى إزاحة باتجاه اليمين بين الجمهور الإسرائيلي؟

برسيكو: الهوية الثانية، المركزية الاثنية، هي هويّة تنحرف نحو اليمين بطبيعة الحال لأنها هويّة قبليّة بمفهوم معيّن. المستوى الذي أتعامل بموجبه (ضمن هذه الهويّة) مع بيئتي والبيئة الخارجيّة هو المستوى الإثني، من هو مع شعبي جيد، ومن هو ضد شعبي شرير، وقد تكون هناك قوانين ومحاكم وقضاء، وكل هذه الأمور التي تثير البلبلة في تحديد من هو معنا ومن هو ضدّنا. لا تهمّني الرسميّات والنظم والقوانين إذا كان كل ما أريده هو الدفاع عن قبيلتي. يمكن رؤية ذلك بشكل مبسّط في قضية الجندي اليئور أزاريا (قاتل الشهيد عبد الفتاح الشريف في الخليل)، فالناس تظاهرت أمام المحكمة ليس من أجل صدور حكم بالبراءة، إنما لتطالب بعدم إجراء المحاكمة من أصله. لا توجد حاجة لمحاكمة – هو ابننا جميعًا، واحد منّا، دافع عنّا أمام من جاء ليهاجم الشعب اليهودي، فما كل هذا الهراء عن حقوق الإنسان وقوانين الحرب وهذا المستوى القانوني الرسميّ الذي يتفوّق على المستوى الإثنيّ؟!...

(*) سؤال: نسمع هذا أخيرًا في تصريحات وزيرة العدل أييليت شاكيد التي قالت بأن اليهودية لن تنحني أمام المحكمة العليا...

برسيكو: يمكن رؤية تصريحات شاكيد بأنها تصريحات غير متطرفة تمامًا لأنها تقول هناك بأنّ المحكمة العليا عليها أن تأخذ بالحسبان في قراراتها الهويّة القوميّة للدولة وليس فقط حقوق الإنسان الكونيّة، ولكن طبعًا في الأجواء الآنيّة فهذا يُترجم إلى: «لا تشغلونا في أمور حقوق الإنسان، والأمن هو فقط ما يهم».

(*) سؤال: في قضية ما يسمى المتسللين، وفي هذه الأجواء، هذه التغييرات، لا بد من التطرّق إلى تأثير الصهيونيّة الدينية... فمن أين تنبع قوّتها وشرعيّتها...؟

برسيكو: لم أذكر أنّي، من حيث سيرتي الذاتيّة، اقتربت من الدين خلال هذه الرحلة. أعرّف نفسي اليوم بأني يهودي متديّن، لست أرثوذكسيًا ولكنّي متديّن.. لذلك أنا أيضًا جزء من الظاهرة التي وصفتها. ولقد حدث في الصهيونيّة الدينية أمر مشابه لما حدث في الصهيونيّة العلمانيّة. بمعنى أن الإطار الأساسي، الرواية الأساسية التي تأسست عليها منذ السبعينيات، انهارت هي

الأخرى. والتيّار الكوكيّ، أي الذي يتبنّى تفسير الحاخام أبراهام إسحاق هكوهين كوك، الذي مات في العام ١٩٣٥، للتوراة، أصبح أكثر عمليّة وأهميّة بعد حرب الأيّام الستّة، لأن هذه اليهوديّة رأت (باختصار) بأنه كلما وسّعت دولة إسرائيل سيادتها على مساحات أكبر مما يعتقدون بأنها أرض اسرائيل، يكون الخلاص أقرب، وأن هذه الطريق حتميّة بالمطلق ولا رجعة عنها، ودولة اسرائيل عليها أن تحقق السيادة على أكبر مساحة ممكنة، وهذا سيؤدي للخلاص وعودة المسيح المنتظر. وهذه الرؤيا واجهت إشكاليّات وصعوبات جدية حين تراجعت إسرائيل، فعلًا، من أراضٍ كانت تسيطر عليها. حين انسحبت من سيناء، وفي أوسلو انسحبت من جبال الضفة، ومن لبنان انسحبنا من منطقة يرى الكثيرون بأنها جزء من إسرائيل الكبرى والأرض الموعودة وإلى آخره، وطبعًا من غزة.. وهذه برأيي كانت الضربة الأخيرة التي حطمت الرؤيا الكوكيّة لليهودية. لذلك في الصهيونية الدينيّة، كما الصهيونيّة العلمانية، تم تفكيك الإطار الموحِّد، ومنذ بداية الألفيّة الثالثة ترى في الصهيونيّة الدينية أصواتا كثيرة لم تكن لتسمعها في السابق. هناك تصاعد في التعبير الشخصيّ. إننا نرى نسويّة صهيونيّة متديّنة، ونرى مثليين صهاينة متدينين، ونرى من جهة أخرى وفي الاتجاه غير الليبرالي، الانشغال بجبل الهيكل (الحرم القدسي الشريف)، فتية التلال، هذه ظاهرة لم تكن موجودة قبل ٢٠–٣٠ عامًا، من جهة هناك خصخصة للهوية كما تظهر في الصهيونية العلمانية، ولكن الفرق يكمن في البعد مركزي الاثنيّة، القومي، للهوية اليهودية. تتبنى هذا البعد شرائح واسعة من اليهود العلمانيين في إسرائيل، وهو يعزز الصهيونيّة الدينيّة، التي تتحوّل تعبيرًا عن ولاء للشعب اليهوديّ. تشكّل، حتّى بالنسبة للعلمانيين، رمزًا ليهوديّة من النوع الإثنيّ، ترمز للولاء لليهوديّة. ولذلك، من جهة، هذه نخبة تتصاعد قوّتها، لأنّ أعدادا كبيرة من الصهاينة المتديّنين الذين التزموا في السابق مدارسهم الدينيّة وعملوا بالتدريس والدين، يخرجون الآن ويملأون الصحافة والقطاعات العامّة، وهذا ناتج عن انهيار الجماعيّة الكوكيّة. من جهة أخرى، يرى علمانيّون كثر بالصهيونيّة المتديّنة تمثيلًا للولاء للإثنيّة اليهوديّة، وهم من مصوّتي «البيت اليهودي» حتّى لو لم يعتمروا الكيبا ولا يلتزمون بالفروض الدينيّة. ونفتالي بينيت يعتمد على هذه الأصوات.

(*) سؤال: وفي الليكود أيضًا، هم القسم الأكثر تأثيرًا...

برسيكو: وفي الليكود أيضًا. نعم.

(*) سؤال: الصهيونية الدينية معروفة اليوم بارتباطها بمشروع الاستيطان. بماذا ترتبط أيضًا؟ بماذا تُعرف؟

الجمهور الصهيوني الديني في إسرائيل: غير متجانس، ومتبدل.

برسيكو: يجب أن نشدد على قضيّة مثيرة للاهتمام. إن مشروع الاستيطان هو أهم ما يميّز الصهيونيّة الدينيّة، هو مشروعها وطفلها المدلل ويمثّلها، رغم أن معظم الصهاينة المتدينين لا يعيشون في المستوطنات وهم برجوازيّة وطبقة متوسّطة اعتياديّة.

ممثلو الصهيونية الدينية كنخبة صاعدة

(*) سؤال: هل هناك مجالات أخرى تميّز الصهيونيّة الدينيّة؟

برسيكو: يمكن أن نقول إنهم في كل مكان. وهم في كل مكان لأنهم نخبة صاعدة، ومنهم رئيس الشاباك، المفتش العام للشرطة، رئيس الموساد، هذا واضح...

(*) سؤال: ووزير التربية والتعليم، ووزيرة العدل...

برسيكو: وزيرة العدل مثلًا علمانيّة، لكن هنا بالضبط ترى كيف تكون الهويّة الاثنية القوميّة واليمينية أهم من الهويّة الدينيّة. وهذا تغيير مهم في الصهيونية الدينية يمكن التركيز عليه.

(*) سؤال: شبيبة أو فتية التلال ظهروا أيضًا داخل الصهيونيّة الدينية. ولكن هناك ظاهرة ما يُسمى بـ«الحردليم». ما هذه الظاهرة، هل هي قريبة من الصهيونية المتدينة؟

برسيكو: هذا ما بدأت أقوله حول ما يجري في الصهيونيّة الدينيّة. نتيجة تفكك الإطار الكوكي الذي تحدث عن الخلاص والاستيطان، فإن الصهيونية الدينية ليست حركة خلاصيّة، لا

الموضوع هنا لا يتعلّق بدفع الطلاب إلى التديين، أو أن يلتزم الطلاب بالفروض الدينيّة. ليس هذا الموضوع، بل هو إدخال المضامين التعليمية حول الهوية اليهودية الاثنية، القوميّة، اليمينية، التي تركز على قدسية الأرض، قدسية القدس، الكل ضدنا، العالم يلاحقنا.. كل هذه السردية التي نعرفها، التي طورها بنيامين نتنياهو ويستخدمها دائمًا. هذه هي القصّة. ومن جهة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، فإن هذه السرديّة تكبّر جمهور مصوّتيه. وبالمناسبة بينيت لا يريد الهيكل، لا ينتظر المسيح، لكنه يؤيد الديمقراطيّة الإثنية الأقل ليبرالية مما هي عليه الآن.

أحد هناك يتوقّع أن المسيح المنتظر يقف على الأبواب. يجب أن نتذكر سنوات السبعينيّات حين كان الناس ينتظرون فعلا وصول المسيح المنتظر، وهذا الأمر انتهى ونحن في المراحل الأخيرة. الآن لا أحد يتحدث هكذا، ونتيجة انكسار هذه الرؤيا، فقد زادت الصهيونية الدينية من تركيزها على الهوية الاثنية، وجاء ذلك على حساب اليهوديّة الفقهيّة. القلق على كمال الأرض والدولة ومشروع الاستيطان وحتى لا تنسحب الدولة من هذه الأراضي، والميزانيات، حوّلت الصهيونية الدينية بعد أن تحطم الإطار الكوكيّ إلى صهيونيّة قوميّة ويمينية على حساب التديّن الفقهي. واحدة من هذه الظواهر هي الـ«حردليوت». وهي جزء من الصهيونية الدينية يرى بأن باقي الصهيونيّة الدينيّة تبتعد عن الفقه والدين، فإن النساء، مثلًا، لا يغطين رؤوسهن، ويسمعون غناء النساء دون مشكلة، يستخفون بفروض دينية معيّنة، صهيونيّة متديّنة لايت، كل التعامل مع المثلية الجنسية تحول إلى تعامل ودّي، ممنوع ولكن يمكن التسامح معه. هناك قسم في الصهيونية الدينية يرى كل هذا، ويتراجع برعب، ويتحصن بهوية دينية تشدد على الفقه كمميز أساسيّ في الهويّة، وهؤلاء هم الحردليم، وداخل الحردليم هناك الكثير من التيارات الصغيرة، واحد منها التيّار المسمّى بـ«يشيفوت هكاف»، أو يشيفات هار هامور، برئاسة الحاخام تسفي يسرائيل طاو، وهو لا زال، ربما الأخير الذي يتبنى ويمتلك صيغة معينة عن الكوكية، الفرق أنه أجّل الخلاص إلى أجل غير مسمّى، ولكن الدولة لا تزال مقدسة بالنسبة له والاستيطان هو طريق الخلاص.

(*) سؤال: ولماذا برز الآن، في السنوات الأخيرة، موضوع الدخول إلى الحرم الشريف؟

برسيكو: هنا أريد أن أعود إلى ذات الانهيار في الكوكيّة. الحاخام أبراهام إسحاق هكوهين كوك وابنه منعا أي دخول يهوديّ إلى جبل الهيكل. حرّما ذلك بشكلٍ قطعيّ. فالابن تسفي يهودا هناك محادثة معه يسألونه فيها: «ألا يضايقك أن الوقف الإسلامي موجود هناك في جبل الهيكل؟ أليس من الأفضل أن يكون جنود الجيش الإسرائيليّ هناك؟» فيقول: «أتركني من هذا، أنا غير منشغل به»، فيسألونه مجددًا «ربما أن يكون العلم الإسرائيليّ فوق المسجد الأقصى؟» فيقول لهم جملة من المزامير. لا يهم، لكنه عمليًا يتخلّص من السائل، يقول له: أتركني من هذا الموضوع.

رؤية تسفي يهودا هذه قريبة من ٩٩ بالمئة من رجال الدين الصهاينة المتدينين. حتى العام ١٩٩٦ جزم الموقف أن الدخول إلى الأقصى متروك حتى قدوم المسيح المنتظر. نحن الآن نبني المستوطنات، نوسع السيادة والحدود، نعم، لكن جبل الهيكل هذا لأيام المسيح. ولكن عندما تنهار الكوكية، يزداد المجتمع الصهيوني المتدين تعددية، وتعلو أصوات كثيرة لم تُسمع من قبل، فمن جهةٍ لديك المثليين والنسويّات ولديك الكثير من الأمور، ومن جهة أخرى لدينا الحردليم، وهناك أيضًا من استبدلوا فكرة قدوم المسيح المنتظر بعد التوسع بالاستيطان، ووجوب القفز إلى المرحلة النهائيّة وبناء الهيكل ولذلك يجب الدخول إلى جبل الهيكل. عمليًا، يجب أن أوضح، ليس كل من يدخل إلى جبل الهيكل يهمّه أن يبني الهيكل. إن الهدف الأساسي للصهاينة المتديّنين الذين يدخلون إلى جبل الهيكل هو إثبات السيادة اليهوديّة على المنطقة، السيادة الإسرائيلية، جزء صغير منهم يتحدث عن بناء الهيكل أيضًا، الأغلبية لا، ولكن هذا صوت مركزي من بين الأصوات الأخرى التي تمثل بعدا إضافيا في الصهيونيّة الدينيّة.

(*) سؤال: وماذا بالنسبة لتديين التعليم الذي قد يؤثر كذلك على الأجيال القادمة من الإسرائيليين. ما شكل المجتمع الذي يسعون لإقامته؟

برسيكو: الموضوع هنا لا يتعلّق بدفع الطلاب إلى التديين، أو أن يلتزم الطلاب بالفروض الدينيّة. ليس هذا الموضوع، بل هو

أعتقد انه من المبالغة الحديث عن فاشية ونازيّة. هنا يجب أن نفرق بين ما يحدث في دولة إسرائيل الرسميّة، وما يحدث في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الإسرائيليّة. إذا كنت تتحدث عن الفلسطينيين في الضفة، فطبعًا إسرائيل تقيم هناك حكمًا عسكريًا، تقيّد السلطة الفلسطينية بعدة أشكال، ولا يمكن الحديث عن ديمقراطية هناك طبعًا، ولكن إن كنت تسأل إن كانت إسرائيل ستشهد حكمًا فاشيًا تجاه الداخل، تجاه دولة إسرائيل، برأيي لا، ما نتجه نحوه الآن، وآمل ألا يحدث، هو حكم بنمط بوتين وأردوغان، نمط أوتوقراطي، قائد متماه مع الدولة، هو الدولة والدولة هو، كل هجوم عليه هو هجوم على الشعب.

إدخال المضامين التعليمية حول الهوية اليهودية الاثنية، القوميّة، اليمينية، التي تركز على قدسية الأرض، قدسية القدس، الكل ضدنا، العالم يلاحقنا.. كل هذه السردية التي نعرفها، التي طورها بنيامين نتنياهو ويستخدمها دائمًا. هذه هي القصّة. ومن جهة وزير التربية والتعليم نفتالي بينيت، فإن هذه السرديّة تكبّر جمهور مصوّتيه. وبالمناسبة بينيت لا يريد الهيكل، لا ينتظر المسيح، لكنه يؤيد الديمقراطيّة الإثنية الأقل ليبرالية مما هي عليه الآن.

(*) سؤال: بينيت يرفض إقامة دولة فلسطينيّة. في المقابل هناك في الصهيونية الدينية من يوافق على دولة فلسطينيّة. ففي الصهيونيّة الدينية المعتدلة هناك من يمثل هذا التوجّه.

برسيكو: صحيح، والصهيونية الدينية المعتدلة غير ممثلة في الكنيست. لكن صحيح أن تعامل بينيت مع الفلسطينيين غير ديمقراطي، يرفض منحهم دولة ويرفض أن يكونوا مواطنين، ولكن هناك بعد هائل بينه وبين عضو كنيست مثل بتسلئيل سموتريتش من «البيت اليهودي» أيضا، فهذا الأخير أصولي، وهو يقول بشكل واضح أنه لو امتلك القوّة فإما أن يفرض على الفلسطينيين أن يكونوا في مواطنة من درجة ثانية، أو يُطردوا، أو تتم إبادتهم. بينيت لا يتحدث هكذا، بل إنه أقرب إلى نتنياهو، يشبه نتنياهو إلى حدٍ بعيد. بينيت سيء من وجهة نظر يسارية لكنه يتبنّى المركزيّة الإثنيّة، وليس بشكل أصولي ديني خلاصيّ.

(*) سؤال: سبق أن قلت في مقابلة في «هآرتس» إن إسرائيل تتحول من ديمقراطيّة إلى اثنوقراطيّة، وإن هناك عملية اجتماعية في العقود الأخيرة، في إطارها يعتمد الجسم السياسي أكثر وأكثر على الانتماء الإثنيّ. هل يمكن أن تعطينا أمثلة؟

برسيكو: مثال واحد هو حالة إليئور أزاريا، مثال آخر هو الهجوم على جهاز القضاء، على المحكمة العليا. ماذا يقول هذه الهجوم؟ ماذا يقول نتنياهو؟ نحن نريد أن نبني دولة ثابتة، مزدهرة، محمية للشعب اليهودي. وهنا يأتي هؤلاء القضاة أو الأكاديميّون (الهجمة على الأكاديميا أيضًا)، ويُسقطون علينا مبادئ وأسس قانونيّة من القانون الدولي ومنظومة حقوق الإنسان، ونماذج الديمقراطيّة الكونيّة التي لا تلائمنا. وهم يحاولون إخصاء الشعب العضويّ، الحياة العضويّة للشعب التي لا تحتاج لهذه الشكليّات. عمليًا، هناك تشديد على المستويات الطبيعيّة العضويّة العائليّة القبليّة الاثنية، ورفض للقانون والإجرائيّة والشكليّة والمبدئيّة والقضائية، لذلك تتحول من ديمقراطية ليبرالية إلى إثنوقراطية. في الديمقراطيّة الليبراليّة لا تستطيع الأغلبية الإثنيّة أن تسلب حقوق الأقليّة حتّى لو أرادت ذلك. هي لا تستطيع بسبب وجود دستور وقوانين أو محكمة تمنع ذلك. هذا معنى الديمقراطية الليبرالية. وهذا الهجوم يحاول، عمليًا، إضعاف هذه الدفاعات حتى يكون من الممكن سلب حقوق الأقليات بشكل أو بآخر.

نظام حكم بنمط بوتين وأردوغان

(*) سؤال: في ظل حكم اليمين في إسرائيل، حيث الصهيونية المتدينة هي جزء مركزي منه، هناك نقد، بين مثقفين وأكاديميين ورجال عسكر اسرائيليين، لهذه اليمينية. مثلًا، يقول زئيف شطيرنهل إنها مسار باتجاه الفاشية، واللواء يائير غولان يعود إلى سنوات العشرينيات والثلاثينيّات عند صعود النازيّة. ما رأيك؟

برسيكو: أعتقد انه من المبالغة الحديث عن فاشية ونازيّة. هنا يجب أن نفرق بين ما يحدث في دولة إسرائيل الرسميّة، وما يحدث في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الإسرائيليّة. إذا كنت تتحدث عن الفلسطينيين في الضفة، فطبعًا إسرائيل تقيم هناك حكمًا عسكريًا، تقيّد السلطة الفلسطينية بعدة أشكال، ولا يمكن الحديث عن ديمقراطية هناك طبعًا، ولكن إن كنت تسأل إن كانت إسرائيل ستشهد حكمًا فاشيًا تجاه الداخل، تجاه دولة إسرائيل، برأيي لا. ما نتجه نحوه الآن، وآمل ألا يحدث، هو حكم بنمط بوتين وأردوغان، نمط أوتوقراطي، قائد متماه مع الدولة، هو الدولة والدولة هو، كل هجوم عليه هو هجوم على الشعب، لذلك لا توجد شرعية لمهاجمته، هذا ما أحدثه نتنياهو. نحن لا نزال بعيدين عن روسيا وتركيا ولكن هذه هي العملية التي يمكن أن نقرأها. نحن نتقدم إلى هناك، وليس إلى الفاشية. مرة أخرى، أنا أتحدث عن حدود دولة إسرائيل الرسمية. من الواضح أنه في المناطق المحتلة لا توجد ديمقراطية والوضع مختلف والوضع (لا سمح الله) سيتدهور في حال انهارت السلطة الفلسطينية، حينها ستكون هناك وضعيّة قد تدفع دولة إسرائيل إلى دوّامة عنف جديدة وقد تضطر إلى الدخول والحكم بشكل مباشر وعندها سيكون الوضع كارثيا.

(*) سؤال: من هم الخصوم، داخل إسرائيل، للصهيونيّة الدينيّة... وهل ترى قوة سياسية تقوم داخل إسرائيل يمكنها أن تواجه الصهيونية الدينيّة؟

برسيكو: الصهيونية الدينية هي نخبة متصاعدة، ولديها قوتها، ولكن يجب عدم المبالغة في توصيف قوّتها. مرة أخرى، لدى نفتالي بينيت ٨ مقاعد في البرلمان. صحيح أن هناك صهيونية متدينة في الليكود، ولكن هذا بشكل أو بآخر يقول بأن الصهيونيّة الدينيّة ليست الحزب الأكبر، وبأنها مشتتة. هناك العديد من وجهات التصويت للصهيونيّة الدينيّة، ليست كتلة واحدة يجب الوقوف أو يمكن الوقوف ضدها كجسم واحد. يجب ألا نبالغ بالخوف من الصهيونيّة الدينيّة. معظم الصهيونيّة الدينيّة في نهاية المطاف هي برجوازية وطبقة وسطى تريد العيش في ديمقراطيّة. هل هناك قوة يمكنها أن تتحداهم؟ أنا أعتقد أنه يمكن لقوة كهذه أن تتصاعد فقط في حال قادت الصهيونية الدينيّة إسرائيل نحو كارثة. عمليًا، إذا أحدث مشروع الاستيطان أزمة، أي أن يتحوّل مشروع الاستيطان إلى مسبب كوارث داخل إسرائيل، إذا كان هذا واضحًا فإن السخط سيوجّه ضد الصهيونيّة الدينيّة. يجب أن ننتبه: لم يتحوّل المستوطنون أبدًا لشريحة محبوبة لدى الجمهور الإسرائيلي العام. الجمهور الإسرائيلي في نهاية المطاف يتنصّل من المستوطنات ومن المستوطنين. هذا لا يقول إنهم يكرهونهم، لكنهم لا يحبونهم اكثر من اللازم، هناك غيرة بسبب الميزانيات والمعاملة المفضِّلة التي يتلقونها من الحكومة. من الصعب على أغلب الإسرائيليين فهم الدوافع التي تؤدّي بالمستوطنين للعيش في يهودا والسامرة إذا كان الأمر يشكل خطرًا عليهم. وبالمحصّلة فإن أغلب الإسرائيليين لا ينتقلون ليهودا والسامرة، حتى لو كان ذلك أفضل اقتصاديًا. يجب أن نذكّر أن الصهيونيّة الدينيّة كانت عدوّ الجمهور الإسرائيليّ قبل ١٢ عامًا فقط. وقت الانسحاب من غزّة، سمعنا كلامًا واضحًا من حكومة شارون، عن أن الصهيونيّة الدينيّة خلاصيّة وعنيفة، ورأينا كيف قمعتهم الشرطة بعنف. كان ذلك قبل ١٢ عامًا فقط. هناك حالة من التردد والبلبلة والشك تجاه هذا الجمهور. من جهة واحدة يحترمونهم لأنهم رمز ليهوديّة جذريّة مُحارِبة وطنيّة يمكن الاتكال عليها، لمن يريد الاتكال على شيء كهذا، من جهة أخرى يتلقون ميزانيّات وامتيازات وهو ما يثير الغيرة والكراهية تجاههم.

عن أسرلة الحريديم

(*) سؤال: في قضية الحريديم كتبت أنهم يتماهون مع الدولة أكثر وأكثر وينتمون أكثر للوطنية الإسرائيلية وهو ما يكسر الهويّة الانعزاليّة ويخلق هويّة أكثر تنوعًا. ما معنى هذا؟

برسيكو: عمليًا، تحدثنا عن أزمة الهويّة لدى العلمانيين وعند المتدينين، وعند الحريديم هناك أزمة هويّة أيضًا، وهو ما يظهر بالأساس في أزمة القيادة. القيادة الحريدية لا تمثل أوساطا كبيرة من جمهورها. القيادة الحريديّة في الكثير من الأحيان مؤلّفة من قياديين مُسنّين، رجال دين في التسعينيّات من العمر، ولا يستطيعون التفاعل بشكل ناجع مع تحديات الجمهور الحريدي اليوم. وهذه التحديات تنبع من نجاح الجمهور الحريدي، بحيث أنه يتنامى بشكل كبير ومثير للاهتمام، والتسويات الاجتماعيّة التي كانت تنظم العلاقات في إسرائيل قبل عشرين عامًا، أربعين عامًا، لم تعد ناجعة ونافعة اليوم.

يتصاعد عدد الحريديم ممن يدخلون سوق العمل. يزداد بالتالي دخولهم للجامعات. وهوامش الحريديم تتوسّع، الهوامش تكبر وتتنوع وتتعدد. هناك الكثير من الحريديم «اللايت». لا زالوا حريديم بمفهوم معيّن، ولكنّهم يتعلمون في الجامعة ويخدمون

في الجيش وإلى آخره، ويرسلون أبناءهم إلى الجيش ويختلطون بسوق العمل الإسرائيلية. وهذا يحدث. وحين يحدث هذا، تعيش هذه الهوامش عملية أسرلة، جزء من هذه العمليّة هي عملية تماه مع القومية ومع الوطنيّة، مع دولة إسرائيل، وبمفاهيم معينة فإن الحريديم يقفزون إلى الوطنيّة بشكل أسرع من الصهيونيّة المتديّنة. الصهيونيّة المتديّنة وصلت إلى الوطنيّة عبر ١٠٠ عام من بناء الدولة إلى جانب الصهيونيّة العلمانيّة، من خلال بناء الدولة، الخدمة في الجيش، قيادة الدولة (أن يكونوا وزراء ويديروا ميزانيّات) وأثبتت أنها قادرة على تذويت مبادئ حداثيّة، من النسويّة والإنسانيّة، أما الحريديّة فتمارس هذه القفزة إلى الوطنيّة دون هذه الطريق. ولذلك تتحوّل في أحيان كثيرة إلى متطرّفة في يمينيّتها وعنصريّتها أكثر من الصهيونيّة الدينيّة. إذا أردت، اليوم عمليًا يمكن أن ترى الإحصائيات. أكثر جمهور عنصري تجاه العرب وغير اليهود هم الحريديم، لأنهم يأتون من منظور تقليديّ جدًا وسابق للحداثة، أبيض وأسود، شعب مختار وكل هذا، ومن دون الاصطدام بالواقع الذي يضع كل هذه المفاهيم في حجمها الحقيقيّ، ويصوّبها من خلال مواجهة الوقائع. وحين يكتشفون الإسرائيليّة الوطنيّة، فإنهم يتحولون لليمين، وحتى بدرجات متطرفة. ليس جميعهم طبعًا. جزء كبير لا تسحرهم الوطنيّة.

نبيه بشير*

تشكيل هوية أقليات متصهينة: الحالة الدرزية في إسرائيل

١- تمهيد[١]

تناقلت الصحف مؤخرًا أخبار صدامات ونقاشات مستعرة بين بعض المسلمين والدروز في الجليل، إثر مقتل الجنديّين كميل شنان وهايل ستاوي في مدخل الحرم القدسي على يد ثلاثة شباب مسلمين من أم الفحم. تعالت أصوات تخوين الدروز من جديد بين صفوف بعض المسلمين على خلفية خدمتهم في الجيش، كما جرى الحديث عن تهديد بعض الدروز للانتقام من المسلمين، والاعتداء عليهم، الأمر الذي عبر عن نفسه في الأحداث التي شهدتها قرية المغار مثلاً.[٢] وبعد شهر من هذه الأحداث ثارت جدالات ونقاشات في قرية كفر قرع في أعقاب فوز إيال عيسمي، وهو شاب درزي من دالية الكرمل، بمناقصة إدارة المدرسة الثانوية هناك. من بين جملة الأصوات المختلفة التي ارتفعت، ثارت مسألة الانتماء الديني لعيسمي بين فئة معينة من السكان، ولكن العديد من هذه الأصوات استخدمت كلمة درزي كمرادف لحقيقة خدمة عيسمي في الجيش الإسرائيلي وعمله الحالي فيه (كمرشد تربوي). بعد تخلي عيسمي عن المنصب، قام بتوجيه أصابع الاتهام نحو المجتمع العربي برمته، كما جاء على لسانه في معرض مقابلة مع الصحافي الإسرائيلي يوسف الغازي ضمن برنامجه الصباحي في راديو صوت الجيش (٢٧ آب ٢٠١٧)، بعد أن صرّح أنه فخور بخدمته في الجيش الإسرائيلي، أردف: «يجب على وزارة المعارف أن تستفيق، فإن ما يجري في المدارس العربية في إسرائيل يعتبر أمرًا خطيرًا!»، وهو يقصد، على ما يفهم من كلامه، وإن لم يقل ذلك بصريح العبارة، أن هذه المدارس «المموّلة من قبل دولتنا»

* محاضر جامعي وباحث متخصّص في دراسة الثيولوجيا اليهودية.

سنحاول في معرض الإجابة على هذا التساؤل إلقاء بعض الضوء على محطات محورية ومركزية في تطوّر «المسألة الدرزية» في المجتمع الفلسطيني، والكشف عن مضامين «الوعي الدرزي الإسرائيلي» الذي سعت الحركة الصهيونية، ولاحقًا أجهزة دولة إسرائيل، إلى تشكيله. فقد سعت دولة إسرائيل منذ نشأتها، أسوة ببقية الدول والأمم بطبيعة الحال، إلى استخدام التربية والتعليم كأداة لشحذ وعي جديد لدى سكانها كافّة وتشكيل وعي الأفراد والمواطنين والجمهور. تركّز المقالة الحالية بصورة خاصة على المضامين المفروضة على الطلاب الدروز في إسرائيل في منهاج «التراث الدرزي»، وهو منهاج مقابل لمنهاج التربية الإسلامية للطلاب المسلمين والتربية المسيحية للطلاب المسيحيّين.

تربي الأولاد بما لا ترغب به مؤسّسات الدولة، كالتربية على أسس القومية العربية واستعداء دولة إسرائيل.[٣]

من نافل القول إن البلاد قد شهدت في العقود الأخيرة اعتداءات وصراعات متفرقة بين مختلف السكان الفلسطينيّين، بين الدروز والمسيحيّين والمسلمين، في بعض البلدات العربية في الجليل (كالمغار، وشفاعمرو، وطرعان، والرامة، وكفر ياسيف وعيلبون)، وذلك على خلفية طائفية.[٤] برغم شحّ الدراسات حول مسألة الصراعات العربية الداخلية، إلاّ أنه يمكننا القول إن هذه الصراعات المحدودة التي تظهر للسطح بين الفينة والأخرى في مجتمعنا ما هي إلاّ تمثيلات لآفات اجتماعية ووطنية أكبر، أهمها الاحجام عن التعامل بجدية مع المظالم الاجتماعية لفئات سكانية مستضعفة، والتركيز على الصراعات الخارجية على حساب الجبهة الداخلية. وأود التأكيد في مستهل المقالة على أن مسألة «شذوذ» أقليات معينة في المجتمعات العربيّة تقع بالدرجة الأولى على المجتمع نفسه بجميع شرائحه ونخبه وقياداته، وخاصة الأطراف المسيطرة والقويّة فيه، وأعني تحديدًا فئة الأكثرية، وسوف أعود إلى هذا الموضوع في الخاتمة.

٢- مقدمة

انتقل المجتمع الفلسطيني، منذ نهايات العهد العثماني، من نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يتغذّى من النظام الإمبراطوري التعدّدي اللا مركزي (العثماني) إلى نظام أقرب لأن يكون نظام الدولة القومية الحديثة التي ترى بالتعدّدية الاجتماعية أو الإثنية آفة أو إشكالية كبيرة يتعيّن التعامل معها واستئصالها. لا نشك في أن هذا الانتقال قد ترك آثارًا بالغة على سيرورة تشكّل المجتمع الفلسطيني في القرن الأخير، ومن ضمن ذلك التعامل مع التعدّدية الاجتماعية والدينية (الطائفية). إضافة إلى ذلك، لا يمكن فهم ما آل إليه المجتمع الفلسطيني برمته، ومن ضمن ذلك الدرزي في فلسطين، في العقود الأخيرة بمعزل عن تاريخ بلاد الشام عمومًا في ظل الإمبراطورية العثمانية، إلاّ أن هذا الموضوع شائك لا تحتمل المقالة الحالية التعامل معه، وأتركه لذوي الاختصاص. كذلك، فإن محاولة البعض التركيز على فترة الانتداب والنكبة كمصدر رئيس لتشكيل هويتنا تجافي الحقيقة وتنتقص من الأبعاد التاريخية القائمة في الهوية.

إضافة إلى الآليات الكولونيالية المعهودة التي استخدمتها الحركة الصهيونية، وإسرائيل لاحقًا، مع مختلف الانتماءات الاجتماعية والطبقية والدينية في فلسطين بصورة عامة، ومع السكان الدروز بصورة خاصة،[٥] فقد سعت الحركة الصهيونية إلى مراجعة «التاريخ الدرزي»، وخاصة ذلك المتعلّق بالعلاقات الدرزية اليهودية، وتشكيله بغية تشكيل واقعه ومستقبله بالتالي كأداة للتحكّم بالمجتمع الدرزي برمته. تسعى المقالة الحالية إلى توضيح مراحل عملية التشكيل هذه والأساليب المستخدمة لإدخالها ضمن ما يمكن أن نصطلح عليه تعبير «التصوّر الذاتي» الدرزي.[٦] كما تسعى المقالة، على هامش ذلك، إلى تعزيز طرح أهمية وحيوية الجبهة الداخلية للمجتمع وخاصة في حالات طغيان الصراع الخارجي. لطالما شهدنا نقاشات حادة بشأن أولويات الحركة الوطنية، هل يتعيّن التعامل بداية مع الصراعات الداخلية وفضّها من أجل بناء جبهة داخلية متينة لخوض الصراعات الخارجية، أم ربما العكس هو الصحيح؟. يبدو أن الحركة الوطنية الفلسطينية قد اختارت، منذ نشوء بوادرها في مطلع الثلاثينيات، أن تؤجّل الصراعات الداخلية والتركيز على الصراعات الخارجية ومنحها جلّ جهدها. تعتبر حالة دروز فلسطين حالة دراسية رائعة لفحص هذه الإشكالية،[٧] أما السؤال المركزي للمقالة الحالية فيتلخّص في تفسير نجاح الحركة الصهيونية بداية، وأذرع السلطات

الإسرائيلية لاحقًا، في اختراق فئة سكانية فلسطينية أصيلة، وسلخها عن معدنها الفلسطيني المحلّي ومحيطها العربي والإسلامي، وإعادة تشكيلها بوصفها مجموعة إثنية خالصة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز منظومة الاحتلال والنظام الصهيوني الجديد.

سنحاول في معرض الإجابة على هذا التساؤل إلقاء بعض الضوء على محطات محورية ومركزية في تطوّر «المسألة الدرزية» في المجتمع الفلسطيني، والكشف عن مضامين «الوعي الدرزي الإسرائيلي» الذي سعت الحركة الصهيونية، ولاحقًا أجهزة دولة إسرائيل، إلى تشكيله. فقد سعت دولة إسرائيل منذ نشأتها، أسوة ببقية الدول والأمم بطبيعة الحال، إلى استخدام التربية والتعليم كأداة لشحذ وعي جديد لدى سكانها كافّة وتشكيل وعي الأفراد والمواطنين والجمهور. تركّز المقالة الحالية بصورة خاصة على المضامين المفروضة على الطلاب الدروز في إسرائيل في منهاج «التراث الدرزي»، وهو منهاج مقابل لمنهاج التربية الإسلامية للطلاب المسلمين والتربية المسيحية للطلاب المسيحيّين، وذلك بغية الكشف عن تفاصيل ومركبات الوعي الدرزي الذي لا تزال إسرائيل تسعى إلى تشكيله وتعزيزه. وعليه، فقد رأيت ضرورة الاستفاضة في الخلفية لفهم بعض أوجه الواقع القائم حاليًا، ولسدّ هذا الجهل ولو بلمحة سريعة، وتسليط الضّوء على أهم نتائج الأبحاث السابقة التي رصدت لهذا الغرض، والتي تلخّص العديد من القضايا التي من شأنها تعزيز تحليلنا ودعم الخلاصات التي يتوصّل إليها.[٨]

يركّز القسم الأخير من المقالة على نتائج مراجعتي المتواضعة للكتاب التّدريسي المعتمد «من تراث الموحِّدين الدروز للمدارس الثانوية (الوحدتان الأولى والثانية)» (وزارة المعارف والثقافة – قسم المناهج الدراسية، وجامعة حيفا – كلية التربية، قسم المناهج الدراسية، الطبعة الأولى ١٩٩٣). ومن نافل القول إننا لسنا بصدد كتابة دراسة وافية، وإنّما مجرد فاتحة ودفعة لتحفيز الباحثين للخوض في غمار المناهج العربية المعتمدة في المدارس العربية في البلاد بصورة عامة، ومناهج الدين الإسلامي والدين المسيحي و«التراث الدرزي» المعتمدة في دوائر التربية والتعليم في إسرائيل بصورة خاصة.

٣- خلفية تاريخية: اختراق الحركة الصهيونية صفوف قيادة الطائفة الدرزية

لم يشارك سكان فلسطين الدروز بوجه عام في ثورة البراق (١٩٢٩) ولا في ثورة الـ ٣٦، لأنهم فهموا من الخطاب السياسي المشبع باللغة والغايات الدينية أن الصراع القائم بين المسلمين واليهود إنما هو صراع ديني. لذلك، نظرت زعامات الدروز إلى هاتين الثورتين بوصفهما تمثيلين للصراع الديني بين المسلمين وبين اليهود ولا علاقة لهم بها، لهذا فقد اتخذوا من الحياد موقفًا مبدئيًا دائمًا.[٩]

تطلعنا الأدبيات البحثية أن هذا الموقف الحيادي قد لفت انتباه دوائر صهيونية معينة، وخاصة تلك القائمة ضمن الوكالة اليهودية فرع فلسطين (الذي تأسّس في سنة ١٩٢٩)، أهمها «الدائرة العربية» القائمة ضمن الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في فلسطين، منذ مطلع الثلاثينيات، وسعت إلى دراسة الأوجه المركزية في حياة الدروز بغية استقطابهم واستخدامهم في النشاط الصهيوني في لبنان وسورية إلى جانب استعمالهم لهدم أسس المجتمع الفلسطيني.[١٠] أخذ إسحق بن تسفي (رئيس دولة إسرائيل الثاني، ت. ١٩٦٣)، الذي شغل منصب مدير القسم العربي القائم ضمن الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية في فلسطين، على كاهله مهمة الدراسة. وبالفعل، قام بن تسفي بدراسة الحياة الدرزية – تاريخ ومعتقدات وحياة اجتماعية – وكتب التقارير ولخّص بعضها في مقالة «أكاديمية»، نشرها في العدد الثالث لدورية عبرية جديدة («تربيتس»، صدر عددها الأول في تشرين الأول ١٩٢٩ ، ولا زالت تصدر حتى يومنا). سعى بن تسفي في هذه المقالة إلى تأسيس بعض الروايات التي ستتعزّز شيئًا فشيئًا في الخطاب الصهيوني وأنشطتها الدعائية بشأن العلاقة المتبادلة بين اليهود والسكان الدروز والتقارب المتصّل بين اليهودية و «الديانة» الدرزية.[١١] ومن أهم هذه الروايات نذكر بداية رواية أن العرب هم بحقيقة الأمر جماعة يمزّقها التحارب الداخلي الدائم منذ قديم الزمان، وأنهم يتشكّلون من مجموعات عرقية مختلفة، وأن الأقليات العديدة المقيمة بين ظهراني العرب تخضع إلى هيمنة المسلمين. أما الرواية المركزية الثانية فتتمثّل في القول إنَّ هناك رابطة قوية بين الدروز واليهود. وللتدليل على هذا، استشهد بن تسفي بجملة يتيمة وردت في كتاب الرحّالة اليهودي (بنيامين التطيلي، تطيلة – الأندلس، ت ١١٧٣) جاءت في معرض وصفه لمدينة صيدا اللبنانية: «صيداء هي صيدون الواردة في التوراة. وفيها نحو عشرين يهوديًا. وعلى بعد عشرة أميال [منها]، تقيم طائفة الدروز وهي في خصام مستمر مع أهل صيداء. وهؤلاء عبدة أوثان لا دين لهم أبدًا. يعتصمون فوق قمم الجبال وشعاب الصخور، ولا يخضعون لحكم ملك أو أمير. [...] ولا يوجد بينهم من اليهود سوى بعض أرباب الحرف والصباغين، يقيمون عندهم ردحًا ثم يعودون إلى أهلهم. ومعاملة هؤلاء لليهود حسنة».[١٢] يستند بن تسفي إلى هذه العبارة الأخيرة، ويبني عليها مستفيضًا في

القول، بأن سكان لبنان اليهود لم يأمنوا السكن إلاّ في البلدات الدرزية أو بمحاذاتها. يختتم بن تسفي مقالته بالكلمات التالية: «إن حقيقة إقامة اليهود في البلدات الدرزية بالذات تعتبر حقيقة مميزة، لا تفسير واف لها بعد. ومن الجدير الانتباه إلى أننا أمام مشهد مشابه في «أرض إسرائيل» كذلك، إذ إن جميع البلدات الزراعية اليهودية القديمة، التي صمدت إلى وقت قريب، تقع إلى جانب البلدات الدرزية، كالبقيعة وشفاعمرو وكفر ياسيف وبيت جن. يبدو أن هذه الأمة (الدروز)، التي اختبرت على مدار سنين طويلة حياة شقاء وإكراه، تعاملت بتسامح أكبر مع أبناء أمة أخرى اختبروا مثلهم البلايا والملاحقات. وعلى جميع الأحوال، تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء حالات شاذة، مثل الهجوم على صفد في سنة ١٨٣٧، فقد استمرت العلاقات الودية بين هذين الشعبين، وهي علاقات لم يطلها الفساد».[١٣]

عاد بن تسفي، حين شغل منصب رئيس الدولة، ونشر في سنة ١٩٥٤ مقالة أخرى قصيرة باللغة الإنجليزية.[١٤] تكمن أهمية هذه المقالة في كونها لخّصت جميع الروايات الصهيونية التي طوّرتها حول الدرزية منذ مطلع الثلاثينيات، وشكّلت ركيزة أساسية لتطوير روايات إضافية وتعزيزها بغية سلخ الدروز عن محيطهم العربي، ومعدنهم الإسلامي، واستعدائهم للقضية الفلسطينية. فيما يلي أهم الروايات الواردة في هذه المقالة:[١٥]

١) يشكّل الدروز أمة أو شعبا (nation)، إذ يتمتّع الدروز بخصوصية ومصير مميّز؛

٢) يشبه الدروز اليهود في عدة أوجه، فعلى سبيل المثال، فإن الهوية القومية والانتماء الديني منصهران عند الدروز واليهودية على حد سواء، ولا يمكن فصل الواحد عن الآخر؛ أما الشبه الثاني فيكمن في شتات الدروز وشتات اليهود بين الأمم المختلفة؛ وبالرغم من ذلك، فقد نجح اليهود على مدار مئات سنين الشتات والتمزّق بالحفاظ على الهوية اليهودية المميزة والمنفصلة، وكذلك نجح الدروز بالحفاظ على هويتهم الدرزية المميزة والمنفصلة على مدار السنين وبرغم جميع سنين تشتتهم بين عدة بلاد.

٣) خلافًا لليهود، لا يتمتّع الدروز بذاكرة الدولة العتيدة، ولا بكتاب مقدّس خاص بهم، ولا بلغة خاصة لهم تميّزهم عن جيرانهم، كما وأنهم لا يشكّلون «عرقًا» قائمًا بذاته، لأنهم خليط من الفرس والأكراد والدم العربي كذلك يسري في عروقهم. وبالرغم من ذلك، يستطرد بن تسفي، أنه لا شك أنهم يشكّلون مجموعة مميزة ومنعزلة تختلف عن السكان الآخرين الذين يعيشون بينهم. ويضيف: خضع الدروز على

الشيخ أمين طريف.

مدار السنين لسلطة أمراء عرب، وبتأثير هؤلاء الأمراء قام الدروز باعتبار أنفسهم عربًا، ولكنهم بالحقيقة «ليسوا من أصول عربية»؛

٤) يخضع الدروز حتى يومنا لنظام إقطاعي، إذ يقف على رأس السلم الاجتماعي والاقتصادي «حكيم» أو «أمير»، وهو صاحب القرار في حياتهم. يأتي الشيوخ بعد الحكيم، أو الأمير، في هذا السلم الهرمي، وبعدهم تأتي الطبقة الأخيرة التي تتشكّل من الفلاحين الدروز.

٥) يشبِّه بن تسفي في مكان آخر الدروز باليهود، لأن كليهما يخشيان من «طغيان العرب» وبغضهم، وأضاف موجّهًا كلامه للسكان الدروز: «لا تنسوا أنكم أقلية في هذه البلاد، والكثير من المصائب والاتهامات الموجهة إليكم مصدرها جيراننا العرب».[١٦]

٦) يعتبر مقام النبي شعيب من أكثر الأماكن قدسية لدى الدروز، وهو مكان مقدّس لليهود كذلك، كما أن كافة السكان المحلّيين في فلسطين كانوا يقدّسون المقام ويزورونه. ويؤكّد بن تسفي، أن المقام خضع لسلطة المسلمين قبل الاعتراف الرسمي بالدروز كطائفة دينية في دولة إسرائيل لاحقًا، ويردف: «ولكن، بعد إنشاء السلطة الإسرائيلية كان من الملائم تحويل المقام في حطين إلى أتباع يثرون».[١٧] النبي شعيب هو يثرون (أو يترو) كاهن مدين حمو النبي موسى.[١٨] وتجدر الإشارة إلى أن التراث الديني اليهودي يعتبر يثرون، من بين جملة الأمور، كاهنًا ينتمي إلى عبادة الأوثان، وأحد مستشاري فرعون مصر الذين أشاروا إليه بمشورة ذبح المولودين الذكور بين اليهود، ولم يشر الكاتب إلى ذلك طبعًا.[١٩]

٧) يكنّ الدروز مشاعر الاحترام لليهود. أقام اليهود بين الدروز وإلى جانبهم منذ حملات الفرنجة في القرن الـ١١ وحتى القرن الـ١٩ على أقل تقدير، وتعاونوا فيما بينهم في مجالات التجارة والزراعة وحتى بلغ الأمر في بعض الحقب بانضمام

ولكن قبل المضي قدمًا في الخلفية التاريخية، لا بد لنا من التنويه إلى أن الخطاب العرقي يعتبر محوريًا في الخطاب الصهيوني، وهو ذات الخطاب الذي استبطنته شريحة من المتعاونين الدروز في الحركة الصهيونية في تعاملها مع خصائص الدروز في الواقع والماضي على حد سواء. فقد أكّدت التقارير الصهيونية على البعد «العرقي» المميز للدروز، وهو ذلك البعد الكامن في التساؤل الذي لا يزال سائدًا بين العديد من الشرائح الاجتماعية والعديد من الباحثين بشأن «عروبة» الدروز. وهو لا شك خطاب غريب عن البيئة الثقافية والحضارية لفلسطين وبلاد الشام، فهو خطاب مستورد من القارة الأوروبية، وهو جزء لا يتجزأ من خطاب «تشكيل الأمة اليهودية»، وهو نفس الخطاب الذي استخدم صهيونيًا على صعيد «تشكيل الأمة الدرزية».

اليهود إلى صفوف الدروز في معاركهم. أقدم الدروز في القرن الـ١٨ على فتح قراهم وبلداتهم أمام اليهود أسرع بكثير مما فعلت بقية الطوائف. إن التجمعات اليهودية الزراعية التي نجحت بالاستمرار في لبنان والجليل كانت مجاورة لبلدات درزية، وحين اختفت البلدات الدرزية لأي سبب كان اختفت معها كذلك التجمعات اليهودية المجاورة لها.

٨) هنالك رابطة طويلة الأمد تجمع اليهود والدروز معًا، وخاصة حول الأماكن المقدّسة (كمقام النبي سبلان، الواقع على قمة جبل سبلان جنوب قرية حرفيش). تعتبر جميع أماكن «حجيج الدروز» أماكن «حجيج» كذلك بالنسبة لليهود، «وقد وضع اليهود صلوات خاصة لهذه الأماكن».[٢٠]

٩) إن هذه الأمة التي اختبرت البلايا على مدار عقود طويلة، بسبب هجوم المتطرفين المسلمين والمسيحيّين عليهم، لم تسع، لا عن قريب ولا عن بعيد، إلى الاتحاد فيما بينها والانفصال لتشكّل إطارًا سياسيًا خاصًا بها. يشكّل الدروز أقلية ولم يُمنحوا «السيادة»، لا في بلدان إسلامية (حوران السورية وجبل الشيخ)، ولا في لبنان المسيحية.

١٠) نشهد مصيرًا واحدًا يجمع بين اليهود والدروز.

سنرى لاحقًا أن جميع هذه المحاور والنقاط الأساسية التي ظهرت في مقالة بن تسفي قد تعزّزت وانعكست في منهاج «التراث الدرزي».

ولكن قبل المضي قدمًا في الخلفية التاريخية، لا بد لنا من التنويه إلى أن الخطاب العرقي يعتبر محوريًا في الخطاب الصهيوني، وهو ذات الخطاب الذي استبطنته شريحة من المتعاونين الدروز في الحركة الصهيونية في تعاملها مع خصائص الدروز في الواقع والماضي على حد سواء. فقد أكّدت التقارير الصهيونية على البعد «العرقي» المميز للدروز، وهو ذلك البعد الكامن في التساؤل الذي لا يزال سائدًا بين العديد من الشرائح الاجتماعية والعديد من الباحثين بشأن «عروبة» الدروز. وهو لا شك خطاب غريب عن البيئة الثقافية والحضارية لفلسطين وبلاد الشام، فهو خطاب مستورد من القارة الأوروبية، وهو جزء لا يتجزأ من خطاب «تشكيل الأمة اليهودية»، وهو نفس الخطاب الذي استخدم صهيونيًا على صعيد «تشكيل الأمة الدرزية». لم ينج أحد من شرك هذا الخطاب، إذ استولى على الخطاب السياسي للمتعاونين مع الحركة الصهيونية والمناهضين لها على حد سواء. فقد أكّد الناشطون الدروز في مناسبات عديدة على أن الدروز هم «عرب أقحاح» وهم «عرب العرب». وهكذا يتبنى الطرفان الخطاب العرقي هذا، بينما كانت النظرة السائدة في المنطقة ما قبل الاستعمار الأوروبي هي رؤية العروبة بوصفها ثقافة، لا عرقًا، بالأساس.[٢١]

وفق العديد من الدراسات، أهمها دراسة الباحث قيس فرّو ودراسة الباحثة ليلى بارسونز،[٢٢] لا شك أن ثورة الـ٣٦ وأحداثها المختلفة السلبية والإيجابية، والموقف الحيادي للزعامات الدرزية المحلية، والاعتداء على تجمعات درزية، وقتل بعضهم إما بسبب الاشتباه بالتخابر مع الدوائر الصهيونية وإما على خلفية جرمية، كل ذلك قد ترك آثارًا بالغة في نفوس السكان الدروز في فلسطين عامة،[٢٣] ودفع بالتالي بعضهم إلى التعاون فعلاً مع دوائر صهيونية. وقد بلغ الأمر ببعضهم أن تجنّد في صفوف العصابات الصهيونية ومحاربة الجيوش العربية قبل النكبة وأثناءها. ومن ناحية أخرى، فقد دأبت دوائر صهيونية عديدة، استخباراتية وعسكرية وسياسية، التقرّب من وجهاء دروز مركزيّين، ومن ضمنهم زعماء الطائفة الدينيّين والتقليديّين.

كذلك، من الضروري التنويه إلى أن الدروز بغالبيتهم العظمى قد عاشوا في فلسطين في قرى منغلقة اجتماعيًا، ولم ينكشفوا إلى الأوجه الثقافية والقومية الحديثة التي سادت غالبًا في المدن الكبرى، كحيفا ويافا والقدس. زد على ذلك، أن المجتمع الريفي الفلسطيني بالعموم كان مجتمعًا تملكته العصبية العائلية والجهل والفقر، إضافة إلى كونه عاش على مدار مئات السنين في ظل نظام إقطاعي يقوم بالضرورة على المظالم.[٢٤]

تشير بعض المراجع التاريخيّة إلى أن بعض الثوار وقطّاع الطرق قد قاموا بالتعدّي على تجمعات وقتل شخصيات درزية، بعضهم كان متهمًا من طرفهم بالعمالة مع العصابات الصهيونية والوكالة اليهودية. ونلاحظ أن مثل هذه الأعمال والتعديات قد أدّت ببعض الدروز إلى إقناع الوجهاء للانتقال من موقف الحياد إلى موقف التعاون فعلاً مع الدوائر اليهودية والصهيونية، وإن كان ليس بصورة نشطة في السنين القليلة الأولى في الخمسينيات.[٢٥] فعلى سبيل المثال، تعامل حسن أبو ركن من قرية عسفيا مع الدوائر الصهيونية في الثلاثينيات، ولكن الثوّار قاموا بالهجوم على القرية وقتله (يوم ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٨)،[٢٦] ويبدو أنهم تركوا خوفًا في نفوس سكان القرية بكاملها. وحتى لو أنهم لم يعتدوا على أشخاص آخرين هناك، إلاّ أن الأثر الذي تركته هذه العملية كان كبيرًا وتمثّل في انتهاك حرمة هذه البلدة «الدرزية»، وبالتالي فهو اعتداء على كامل الدروز. كذلك، فإن ما حصل مع صالح خنيفس من شفاعمرو، الذي كان لا يزال طالبًا في مدرسة دينية درزية حين قتل بعض الثوار والده (الشيخ حسن خنيفس في ٤ كانون الثاني ١٩٣٩)، الأمر الذي أدّى به في أعقاب ذلك إلى أن يتحوّل إلى أبرز المتعاونين الدروز في الجليل، وطلب الحماية من الجهات الصهيونية، ومساندتها في إقناع شخصيات درزية في الجليل ولبنان وسورية للوقوف إلى جانب الطرف الصهيوني، وتجنيد بعض الشباب الدروز من الأسر الفقيرة إلى صفوف العصابات الصهيونية والالتحاق لاحقًا بصفوف الجيش الإسرائيلي. بعبارات أخرى، إذا تعامل بعض الأفراد من الدروز مع الدوائر الصهيونية، كما جرى مع بقية الأشخاص المنتمين إلى الطوائف الأخرى، وهو أمر لا شك فيه كما تؤكّد لنا العديد من الدراسات،[٢٧] فإن ردود أفعال الثوار على ذلك أفضت إلى ابتعاد نسبة أكبر من الدروز عن موقف الحياد وتقرّب بعضهم شيئًا فشيئًا إلى الطرف الصهيوني.[٢٨] كما وأفضى ذلك بالتالي إلى تجنّد البعض طوعًا في العصابات الصهيونية، كما جرى فعلاً منذ مطلع سنة ١٩٤٨، وانضمامهم لاحقًا إلى «وحدة الأقليات» (التي أنشئت في تموز ١٩٤٨)، وكذلك تطوّع أعداد أكبر في

وجهاء الطائفة الدرزية يحيون الجنود الدروز في جيش الاحتلال الاسرائيلي.

كانون الأول ١٩٤٨، إذ تطوّع عدد من الدروز إلى صفوف الجيش الإسرائيلي منذ لحظة تشكيله، إضافة إلى انتقال جزء من وحدة درزية (بقيادة القائد العسكري شكيب وهّاب) منطوية تحت لواء جيش الإنقاذ إلى صفوف الجيش الإسرائيلي (في أيار ١٩٤٨). ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى حقيقة أن سكان قرى درزية (كقرية بيت جن) احتضنوا أثناء النكبة مهجّرين مسلمين ومسيحيّين من بعض القرى في الجليل، ومارسوا، إلى جانب بعض المتعاونين الدروز كذلك (كجبر معدّي)، ضغوطًا كبيرة على الدوائر الصهيونية لحماية سكان قرى عديدة من المسلمين والمسيحيّين والعمل على عدم طردهم من البلاد وإعادتهم إلى قراهم.[٢٩]

لخّص قائد «وحدة الأقليات» (يعقوب شمعوني) هدف هذه الوحدة في حينه باستخدام الدروز «كخنجر سام لطعن الوحدة العربية في الظهر». ويؤكّد فرّو على أن القائمين على «وحدة الأقليات» قاموا باستخدامها لأغراض دعائية والترويج لها في كافة وسائل الإعلام المتاحة كقصة نجاح «لتوطيد علاقات الأخوّة بعكس التفرقة والشقاق القائم بين المسلمين والأقليات في الدول العربية». ويضيف أن هذه الدعاية «قد تركت أثرًا سلبيًا بالغًا على الدروز في البلاد»، واستشهد بقول أحد القادة الإسرائيليّين: «لقد أدّت هذه الدعاية بالطبع إلى تدمير جسور العودة (عودة الدروز إلى المجتمع الفلسطيني أو إلى حضنهم العربي)».[٣٠] ويبد أنه هذا تحديدًا معنى اصطلاح «حلف الدم» السائد في المعجم الصهيوني والدرزي في البلاد، والذي يشير إلى مشاركة بعض المتطوّعين الدروز في معارك ١٩٤٨ إلى جانب القوات الصهيونية، وسقوط العشرات منهم قتلى، وربط ذلك مع «مصير» الدروز.[٣١] ولكن، يجب ألاّ نبالغ بالأمر، فقد تطوّع حتى منتصف سنة ١٩٤٩ نحو ٤٠٠ شاب درزي، ونحو ٢٠٠ بدوي مسلم، ونحو ١٠٠ شركسي فقط، وشكّلوا سوية، إضافة إلى نحو ١٥٠ جنديًا يهوديًا، «وحدة

لخّص قائد «وحدة الأقليات» (يعقوب شمعوني) هدف هذه الوحدة في حينه باستخدام الدروز «كخنجر سام لطعن الوحدة العربية في الظهر». ويؤكّد فرّو على أن القائمين على «وحدة الأقليات» قاموا باستخدامها لأغراض دعائية والترويج لها في كافة وسائل الإعلام المتاحة كقصة نجاح «لتوطيد علاقات الأخوّة بعكس التفرقة والشقاق القائم بين المسلمين والأقليات في الدول العربية». ويضيف أن هذه الدعاية «قد تركت أثرًا سلبيًا بالغًا على الدروز في البلاد»، واستشهد بقول أحد القادة الإسرائيليّين: «لقد أدّت هذه الدعاية بالطبع إلى تدمير جسور العودة (عودة الدروز إلى المجتمع الفلسطيني أو إلى حضنهم العربي)».

الأقليات» في الجيش الإسرائيلي.[٣٢] وتجدر الإشارة إلى أن جلّ هؤلاء المتطوعين انتموا إلى الشرائح الاجتماعية الضعيفة والفقيرة في المجتمع، بما في ذلك المتطوعين الدروز المنتمين بصورة كبيرة إلى عائلة حلبي، كما تخبرنا ليلى بارسونز.[٣٣] ولكن الغالبية العظمى للسكان الدروز، ومن ضمنهم القيادات والشيوخ، عارضت هذه الخطوات وإن كانت معارضتها هذه لم تتخذ غالبًا دورًا نشطًا أو فاعلاً، حتى منتصف الخمسينيات على أقل تقدير. وهناك من يدّعي أن الدوائر الصهيونية والإسرائيلية النافذة حرصت، منذ لحظة إعلان الاستقلال، على استحداث قيادة درزية بديلة للقيادة الروحية التقليدية المتمثّلة بالشيخ أمين طريف، إلى جانب المشايخ جبر معدي ونجيب منصور وقفطان عزام. هدفت هذه الدوائر إلى بسط سلطتها على القيادة التقليدية وإخضاعها، ومن ضمن ذلك استخدام أدوات الترغيب والترهيب ضد القيادة التقليدية وتجاهلها لها، والسعي لإخضاع جميع الأصوات الدرزية المعارضة للأهداف الصهيونية والإسرائيلية، أهمها فصل الدروز عن بيئتهم العربية والإسلامية وفرض قانون التجنيد الإجباري على الشباب الدروز وفرض علاقة تبعية السكان الدروز وقياداتها بالدوائر الصهيونية والحكومية وسوق العمل الإسرائيلي. وقد ضمّت القيادة البديلة صالح خنيفس ولبيب أبو ركن وفرحان طريف. ويضيف كمال كيوف، «إن هذا الجو وضع الشيخ أمين في مأزق حرج، حيث رسمت خطة لمحاصرته وإقالته من الرئاسة الروحية إذا لم يخضع لإملاءات المعسكر الآخر ويؤدي الدور المناط به بدعم من مكتب رئيس الحكومة ويهوشوع بلمون (بصفته مستشارًا لرئيس الحكومة لشؤون الأقليات) والحاكم العسكري، فاضطر أن يلجأ إلى دعم أبا حوشي رئيس بلدية حيفا أكثر شخصية مؤثرة آنذاك في الوسط العربي».[٣٤] كذلك، يردف كيوف، «أما بالنسبة للتجنيد الإجباري، فقد كانت الحرب ضارية من قبل المعسكر الآخر الداعم للتجنيد في جميع القرى بالاجتماعات والمناشير وضغط الشرطة والمخابرات والحكم العسكري، ورغم كل ذلك قال الشيخ (أمين طريف) كلمته أمام المشايخ، إن التجنيد يصهر شخصية الشباب الدروز، ويفسد أخلاقهم، ويحرج إخوانهم في سورية ولبنان، ويمس بانتمائهم القومي وبعلاقاتهم مع الطوائف الأخرى، وعبّر عن ذلك في رسالة لرئيس الحكومة ووزير الدفاع، وعندما دعا لاجتماع مشايخ الدين سنة ١٩٥٤ في مقام سبلان لبحث مسألة أبعاد تجنيد الشباب الدروز إجباريًا، اضطرت الشرطة والحكم العسكري إلى احتجازه لعدة ساعات حتى أفشلت الاجتماع المزمع عقده». حاولت القيادة التقليدية مقاومة جميع هذه المساعي حتى سنة ١٩٥٤، إلاّ أنها فشلت في نهاية المطاف، وتمّ التوصّل إلى حل وسط مفاده يضمن اعتراف إسرائيل بالقيادة التقليدية الدرزية بزعامة الشيخ أمين طريف بكل ما يتعلّق بالشؤون الدينية، وإعفاء الشابات الدرزيات والشباب المتدين الدروز من الخدمة العسكرية، وإعفاء الشيخ طريف من التوقيع على قانون التجنيد الإجباري، وإبقاء الوقف الدرزي تحت ولاية القيادة التقليدية وإدارتها له.[٣٥]

٤- الخدمة العسكرية بين الدروز

لم يعارض (لا بل ويرى البعض أنهم طالبوا) أعضاء الكنيست، العرب واليهود، المنتمين للحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) في مطلع ١٩٥٠، وعلى رأسهم توفيق طوبي، فرض الخدمة العسكرية الإجبارية على أبناء البقية الباقية من الشعب الفلسطيني التي تسنّى لها البقاء فيما أضحى يسمّى «دولة إسرائيل» أسوة ببقية سكان الدولة الآخرين.[٣٦] ويدّعي الشاعر حنا أبو حنا، الذي انتمى في حينه إلى عصبة التحرّر، أن توفيق طوبي حمل فكرة تجنيد

عدد من الشباب العرب لمساعدة القوات الصهيونية لطرد جيش الإنقاذ من الجليل.[٣٧] ويؤكّد أسامة حلبي، استنادًا إلى خطب وتصريحات أعضاء الكنيست العرب،[٣٨] على «عدم وجود معارضة جدية معلنة وموحّدة من قبل الزعماء والقادة السياسيّين وأعضاء الكنيست العرب للخدمة في الجيش الإسرائيلي في السنوات الأولى التي تلت قيام الدولة. فعلى سبيل المثال، لم نجد بين أعضاء الكنيست العرب من عارض الخدمة في الجيش الإسرائيلي مبدئيًا خلال مناقشة مشروع قانون الخدمة الأمنية» في دورة الكنيست منذ مطلع أيلول ١٩٤٩ وحتى كانون الثاني ١٩٥٠، «بل أن هناك من رأى، آنذاك، أن الخدمة في الجيش تدل على المساواة وعدم السماح للمواطنين العرب بالخدمة في الجيش يحمل في طياته التمييز ضدّهم». ويضيف حلبي «أن هذا الوضع، أي عدم اتخاذ ممثلي الأقلية العربية موقفًا واضحًا وحاسمًا ضد التجنيد، سهّل على السلطة العمل بين الدروز إلى جانب العوامل المساعدة».[٣٩]

ويشار إلى أن رئيس الحكومة الإسرائيلية موشي شاريت كان قد أعلن في ٧ شباط ١٩٥٤ عن ضرورة «تجنيد الأقليات للجيش الإسرائيلي»، لضمان «مساواة حقوق وواجبات أبناء كل الطوائف في الدولة»، وتحرير السكان العرب «من الشعور بالتمييز ضدّهم». نشر مرسوم التجنيد هذا لاحقًا (٩ تموز ١٩٥٤)، وفرض على ٤,٥٢٠ شابا عربيا، مَثُل منهم نحو ٤,٠٠٠ شاب، غالبيتهم من المسلمين، إلاّ أن بن غوريون ألغى المرسوم بعد أشهر قليلة (في معرض سنة ١٩٥٥).[٤٠] كل هذا يشير إلى أن الأجواء التي تجنّد في ظلها الدروز في الجيش الإسرائيليّ، ومستوى الوعي القوميّ والشعور بالانتماء الفلسطينيّ، كانت تختلف تمامًا عما هي عليه الوضع اليوم، وأن موقف التجنيد لم يكن في حينها موقفًا شاذًا كما هو حاليًا.

بتحريض من دائر إسرائيلية، بادر النائب الشيخ جبر معدّي – الذي انتمى سابقًا إلى معسكر الشيخ أمين طريف – سوية مع مجموعة من وجهاء الدروز (ضمّت كمال معدي وصالح خنيفس ولبيب أبو ركن وفرحان طريف وسلمان طريف وتوفيق يوسف وفايز يوسف)، إلى توجيه رسالة في يوم ١٢ كانون الأول ١٩٥٥ إلى بن غوريون يطالبونه مجددًا بفرض قانون التجنيد الإجباري على الدروز. وقد أثارت هذه الرسالة سخط الشارع الدرزي.[٤١] لخص القائمون على الحكم العسكري في كانون الثاني ١٩٥٦ هذا الوضع، وأشاروا إلى أن غالبية أبناء الطائفة الدرزية يعارضون التجنيد، لا بل وأن أولئك الذين وقّعوا على الرسالة يخشون الاعتراف بتوقيعهم عليها. بالرغم من ذلك، تذرّعت الحكومة في نهاية كانون الثاني ١٩٥٦ بمطالبة بعض

وحدة الجنود الدروز في جيش الاحتلال الإسرائيلي.

الوجهاء الدروز باتخاذها قرارًا يفرض الخدمة الإجبارية على الدروز. إلاّ أن هذا القرار أثار غضب المجتمع الدرزي، وقد دعا الشيخ نجيب منصور، العضو السابق في مجلس إدارة جمعية «إغاثة الفقير الدرزي» (التي تأسّست سنة ١٩٤٤ في حيفا) والمنتمي لمعسكر الشيخ أمين طريف،[٤٢] إلى عقد اجتماع لبحث مسألة إرسال عريضة احتجاج إلى رئيس الأركان والمحافظة على الوضع القائم، أي إبقاء التجنيد طوعيًا لا إجباريًا. وبالفعل نشرت هذه العريضة في ٣ أيار ١٩٥٦، وحملت توقيعين لناشطيْن درزيّيْن بارزيْن في هذا المضمار، ألا وهما فرهود قاسم فرهود والأستاذ سلمان شحادة من قرية الرامة، وأرسلت إلى المعنيّين في الحكومة الإسرائيلية.[٤٣] كذلك، دعا الشيخ فرهود فرهود لعقد اجتماع في كفر ياسيف وأرسل الدعوة لجميع وجهاء الدروز، طالب فيه إلغاء التجنيد الإجباري. كذلك أرسل العديد من الدروز بصفاتهم الشخصية برقيات احتجاج إلى رئيس الدولة وإلى أجهزة الجيش، وبعضهم التجأ إلى دور القضاء. توجّه أحد هؤلاء، المحامي محمد نمر الهواري، في يوم ٢٢ آذار ١٩٥٦ برسالة إلى رئيس الحكومة بتوقيع ١٦ شابًا درزيًا من شفاعمرو فرض عليهم القانون، جاءت فيها أسباب رفض الخدمة العسكرية. وبالرغم من المعارضة الواسعة، تقرّر في وزارة الدفاع تطبيق قانون الخدمة الإجبارية. عند بداية تطبيقه، في مطلع آذار ١٩٥٦، تزايدت أعداد الشباب الدروز الذي توجهوا إلى دوائر التسجيل، شيئًا فشيئا.[٤٤] وسعت أجهزة الشرطة إلى التعبير عن صرامتها في تطبيق القانون، تمثّل ذلك في مطاردة عشرات الرافضين للخدمة، إلى جانب الضغط على زعماء الدروز لتعزيز تعاونهم أكثر مع أجهزة الأمن المختلفة.[٤٥]

بدأت عملية رفض التجنيد الإجباري مباشرة في أعقاب نشر أمر التجنيد – إذ وقّع حوالي ١,٥٠٠ درزي على عريضة بادر إليها الشيخ فرهود وآخرون (في آذار ١٩٥٦) موجّهة إلى رئيس الدولة بن تسفي يعلموه فيها أن تلك المجموعة المؤلفة من ١٩ من الوجهاء الدروز الذين وقعوا على أمر التجنيد غير مخوّلين بالتوقيع باسم كافة الدروز. ونتيجة للضغوط التي وقعت على وجهاء الطائفة، أصدر الشيخ أمين طريف الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل «حرمًا» (مقاطعة) ضد كل مجنّد درزي يمارس أعمالاً لا إنسانية خلال خدمته.

٥- مقاومة السياسات الإسرائيلية ونشر الوعي: لجان عربية درزية

بدأت عملية رفض التجنيد الإجباري مباشرة في أعقاب نشر أمر التجنيد – إذ وقّع حوالي ١,٥٠٠ درزي على عريضة بادر إليها الشيخ فرهود وآخرون (في آذار ١٩٥٦) موجّهة إلى رئيس الدولة بن تسفي يعلموه فيها أن تلك المجموعة المؤلفة من ١٩ من الوجهاء الدروز الذين وقعوا على أمر التجنيد غير مخوّلين بالتوقيع باسم كافة الدروز. ونتيجة للضغوط التي وقعت على وجهاء الطائفة، أصدر الشيخ أمين طريف الرئيس الروحي للطائفة الدرزية في إسرائيل «حرمًا» (مقاطعة) ضد كل مجنّد درزي يمارس أعمالاً لا إنسانية خلال خدمته.

ويشير نبيه القاسم إلى أن سنة ١٩٦٠ تعتبر سنة تحوّل في وعي الشارع الدرزي في البلاد بكل ما يتعلّق بالعلاقة مع الدولة الجديدة، وبداية «عملية التحدّي والتصدّي لسياسة طمس الروح العربية عند الدروز»، وتعامله مع السياسات الإسرائيلية المعتمدة.[٤٦] ويبدو أن هذا التحوّل جاء نتيجة تراكم الأحداث وخيبات الأمل المتلاحقة. فقد صودرت غالبية أراضي الدروز، ولم يستثنوا منها أسوة ببقية السكان العرب؛ ولم تتبدّل الأحوال الاقتصادية للسكان ولا لسلطاتها المحلية، كما ولم تتحقّق جميع الوعود بالازدهار والرخاء ومنحهم الامتيازات الخاصة. اعتقل الشاعر سميح القاسم بسبب رفضه الخدمة العسكرية (تموز ١٩٦٠)، تلاها رسائل إلى مختلف الهيئات الحكومية وردود أفعال دوائر وشخصيات صحافية (كنسيم رجوان رئيس تحرير صحيفة اليوم، من جهة أركان النظام؛ وفوزي الأسمر ونعيم مخول وسلمان شحادة وراشد حسين وغيرهم من جهة الشخصيات الوطنية الفلسطينية). أكّدت هذه النشاطات والمقالات عدم انصياع الدروز للمشاريع الإسرائيلية،[٤٧] ولكنها بالمقابل نبّهت الدوائر الحكومية إلى ضرورة استمرار العمل لفصل الدروز بالكلية عن بيئتهم الثقافية والاجتماعية والعمل على بلورة وعي درزي جديد يقوم على خصائص دينية درزية معينة وعناصر مبتكرة تساهم في تطويع الدروز وتعزيز عزلتهم عن محيطهم العربي والفلسطيني، كالعنصر الأسطوري «عهد أبدي» و«حلف الدم». إلاّ أن هذا التحوّل لم يتخذ طابعًا جماهيريًا منظمًا، باستثناء ظهور بعض الجمعيات المتواضعة التي اختفت بعد شهور قليلة، ولكننا سنشهد بداياته بعد عقد من الزمان.

اجتمع عدد من الشباب الدروز يوم ١٠ آذار ١٩٧٢ في بيت الشيخ فرهود فرهود – المعروف بمقاومته الشديدة للتجنيد ولمساعي فصل الدروز عن مجتمعهم العربي كما جاء أعلاه – بعد أن لمسوا ضرورة ملحة لإنشاء كيان للتصدّي لسياسات الدولة من جهة، ولنشر الوعي بين السكان بشأن خطورة هذه السياسات عليهم.[٤٨] اجتمع أعضاء اللجنة على الأربعة أهداف المركزية التالية لعمل اللجنة: ١– إلغاء التجنيد الإجباري وجعله اختياريًا؛ ٢– الكف عن مصادرة الأراضي وإعادة الأراضي المصادرة؛ ٣– عدم التدخّل في شؤون الدروز الدينية والقومية والكف عن تحويل المناسبات الدينية إلى منصة سياسية حزبية؛ ٤– المطالبة بالمساواة التامة. وقد ظهر لاحقًا هدف مركزي إضافي تمثّل في التصدّي لمشروع منهاج «التراث الدرزي». شاركت اللجنة وأعضاؤها منذ انطلاقتها في العديد من المناسبات الوطنية (كيوم الأرض) والمظاهرات والمسيرات والمهرجانات الشعبية المختلفة، والمبادرة إلى حملات إغاثة وتضامن مع الأهالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا تزال اللجنة نشطة حتى يومنا، ولها فروع عدة منتشرة في العديد من القرى العربية الدرزية ومقرّها الرئيس في قرية يركا.[٤٩]

إلى جانب لجنة المبادرة، فقد ظهرت مجموعة من الشباب الدروز الجامعيّين الناشطين ضمن لجان الطلاب العرب في الجامعات، وضمن فروع لجنة المبادرة. نشط هؤلاء بصورة خاصة في مقاومة سياسة اعتقال الشباب الدروز الرافضين للخدمة، ومساندة دروز الجولان في إضرابهم العام في سنة ١٩٨١ رفضًا لفرض المواطنة الإسرائيلية عليهم وضمّ الجولان إلى حدود السيادة الإسرائيلية. أما المجال الأهم الذي نشط فيه هؤلاء الطلاب فيتمثّل في مقاومتهم لمنهاج التعليم المنفصل للطلاب الدروز في المدارس ولسياسة «التدرين».[٥٠]

ظهرت في سنة ١٩٨٢ لجنة الخريجين مقرّها في دالية الكرمل، وضمّت طلابًا دروزا جامعيّين وثانويّين، ساهموا في نشر الوعي بشأن مخاطر سياسة «التدرين» وفضح المضامين الواردة في المنهاج المخصّص للطلاب الدروز، من خلال نشاطاتهم المختلفة كإرسال البرقيات وتوزيع المناشير وكتابة المقالات الصحفية وإصدار نشرات لمرة واحدة.[٥١] توقّفت هذه اللجنة عن العمل في سنة ٢٠٠٣، [٥٢] ولكن ظهرت بالمقابل «حركة الحرية للحضارة العربية»، يقف على رأسها إحسان كامل مراد، ومقرّها في قرية بيت جن، للاستمرار في هذا النشاط المقاوم لسياسة فصل الدروز عن بيئتهم الأم العربية ومقاومة التجنيد القسري.

ويفيد استطلاع رأي أجري في سنة ٢٠٠٩ على ٤٠٥ مستطلَعين من السكان الدروز، يقيمون في ١٨ بلدة عربية في البلاد، ان الدروز بغالبيتهم لا يزالون يرفضون الخدمة العسكرية، وأن نحو ٣٦٪ فقط منهم يؤيدون الجندية في صفوف الجيش الإسرائيلي.[٥٣] وبالرغم من ذلك، فلا زلنا أمام حقيقة مثيرة، تبدو مناقضة لهذه البيانات، مفادها أن نسبة المجنّدين الدروز في إسرائيل، وفق بيانات سنة ٢٠١١، تتراوح بين ٨٠٪ و ٨٥٪، وهي نسبة تفوق بكثير نسبة المجنّدين اليهود (نحو ٦٧٪).[٥٤] يمكن فهم هذه الهوة الكبيرة بالقول إن هناك اختلافًا بين التعبير عن الموقف المبدئي، وبين ترجمة هذا الموقف على أرض الواقع، لأن ثمن رفض الخدمة سيكون جسيمًا، خصوصًا في ظل حقيقة أن العمل ضمن أجهزة الأمن، كما جاء أعلاه، يعتبر مصدرًا رئيسًا للعمل بين السكان الدروز.

وبالرغم من الأهمية البالغة للتجربة العسكرية في شحذ وعي الشباب الدروز واستعدائهم للمحيط العربي والفلسطيني، يبقى دور جهاز التربية والتعليم في صقل الوجدان والمعتقد الدرزي وتهيئة الأطفال وتنشئتهم هو الدور الأهم والأكثر حيوية.

٦- تشكيل الهوية الدرزية-الإسرائيلية عبر تشكيل المنهاج

نتيجة تسارع مظاهر الاحتجاج المتراكمة بين السكان الدروز حتى مطلع السبعينيات، لجأت الدولة في العام ١٩٧٤ إلى تأسيس لجنتين، الأولى لجنة برلمانية برئاسة رئيس لجنة الداخلية في الكنيست (سميّت لجنة شخطرمان)، والثانية لجنة أقامها مستشار الحكومة لشؤون العرب برئاسة جبرائيل بن دور. ومن اللّافت في هذا السياق أن إحدى أهم نتائج لجنة شخطرمان الخاصة بالتربية والتعليم، وهي التوصية الوحيدة المطبقة فعليًا من بين جملة توصيات اللجنتين، تتمثّل في تشكيل فريق خاص لمعالجة ملف التربية والتعليم بين السكان الدروز. جاءت هذه التوصية بهدف زرع مفهوم «الوعي الدرزي–الإسرائيلي» في مناهج التربية والتعليم الخاصة المزمع استحداثها لتكون الأداة الرئيسة في المدارس الدرزية. وقد تفرّع من هذه التوصية الرئيسة، توصيات إضافية جاءت لتعزيز هدفها هذا، ألاَ وهي: دعوة ضباط جيش متقاعدين، وذوي الإعاقات من الدروز (الذين أصيبوا خلال خدمتهم العسكرية)، لإلقاء محاضرات أمام طلاب المراحل العليا حول تجاربهم في الخدمة العسكرية، بوصفهم المثال الأعلى الذي يتعيّن على الطالب الدرزي السعي نحو بلوغه؛ وإنشاء مدارس «درزية»، وتقليص عدد المعلّمين غير الدروز في المدارس الدرزية، وتقليص نسبة الطلاب الدروز في المدارس العربية غير الدرزية عمومًا، وفي مدرستي كفر ياسيف الثانوية والمدرسة الأرثوذكسية في حيفا خاصة؛[٥٥] ودمج جميع المدارس في القرى الدرزية في المنظّمة شبه العسكرية الجدناع (حركة الشبيبة العبرية)؛ وزيادة عدد الطلاب الدروز في معاهد إعداد المعلّمين؛ ومنح تسهيلات خاصة للشباب الدروز الذين أنهوا خدمتهم العسكرية الإجبارية.

أما لجنة بن دور فقد أوصت صراحة بضرورة فصل المدارس الرسمية في القرى الدرزية عن جهاز التعليم العربي، ووضع مناهج خاصة بالدروز واستحداث موضوع جديد تمثّل في «التراث الدرزي»، كبديل عن تعليم العقيدة الدينية الدرزية، وذلك «لتعزيز الوعي الدرزي»، أي تشكيل خصوصية طائفية وتعزيز هوية درزية منفصلة عن محيطها العربي الفلسطيني والإسلامي، من جهة، وعن المحيط اليهودي من جهة أخرى.

إضافة إلى تعزيز العلاقات المميّزة بين اليهود والدروز، واستحداث جذور تاريخية وهمية وأسطورية وتسويقها، وتوسيع المعارف بالثقافة اليهودية وبلورة الكيان الدرزي الإسرائيلي، فقد لخّصت وزارة المعارف في العام ١٩٧٥ الأهداف المتوخّاة من إقامة جهاز التربية والتعليم الدرزي، أهمّها: اعتماد قيم الثقافة الدرزية،

أما لجنة بن دور فقد أوصت صراحة بضرورة فصل المدارس الرسمية في القرى الدرزية عن جهاز التعليم العربي، ووضع مناهج خاصة بالدروز واستحداث موضوع جديد تمثّل في «التراث الدرزي»، كبديل عن تعليم العقيدة الدينية الدرزية، وذلك «لتعزيز الوعي الدرزي»، أي تشكيل خصوصية طائفية وتعزيز هوية درزية منفصلة عن محيطها العربي الفلسطيني والإسلامي، من جهة، وعن المحيط اليهودي من جهة أخرى.

وسعي إسرائيل الدائم إلى إحلال السّلام مع جيرانها، وحبّ الوطن والولاء لدولة إسرائيل.

يبدو من جميع ما جاء أعلاه، أن الهدف الأسمى للمنهاج الخاص بالمدارس الدرزية، يكمن في تعزيز ولاء الجيل الصّاعد للدولة، والتأكيد على الخصوصية الدرزية، وتعزيز الهوية الطائفية الانطوائية، وانتزاعها من محيطها العربي والإسلامي الحيوي وعزلها عنه. والجدير بالذكر، أنّ منهاج التراث الدرزي قد اعتمد في المدارس الدرزية في السنة الدراسية (١٩٧٧/١٩٧٨).

قام يسري خيزران ببحث منهاج تدريس اللغة العربية المعتمد في المدارس الدرزية، بدءًا من الصف الثامن وحتى الثاني عشر.[٥٦] وأرى أنّه يمكننا من خلال تسليط الضّوء على أهم نتائج هذه الدراسة أن نوجز الآلية التي اعتمدتها إسرائيل في تشكيل الهوية الإسرائيلية الدرزية، إضافة إلى أنّ نتائج دراسته تعزّز العديد من نتائج مراجعتنا الحالية لمنهاج «التراث الدرزي».

وجد خيزران أنّ تعليم اللغة العربية في المدارس الدرزية في إسرائيل يعتبر جزءًا لا يتجزّأ من سياسة تشكيل هوية درزية إقصائية ومنطوية على ذاتها، وهو ما يصطلح عليه استنادًا إلى أسامة حلبي تعبير «التدريز»، وهي سياسة معتمدة كما لمسنا أعلاه منذ اللحظات الأولى للعلاقة بين الدوائر الصهيونية وبين السكان الدروز واختراقها لاحقًا. وتنعكس هذه السياسة بشكل واضح في هوية النصوص الأدبية المختارة، والتي تتّسم بطمس البعد العربي والفلسطيني، وتهميش المدلولات القومية والثقافية للغة. تستخدم اللغة العربية – صلة الوصل الثقافية الرئيسة التي تربط الدروز بمحيطهم العربي والفلسطيني – من أجل تعزيز النزعات الطائفية الانعزالية المعادية لمحيطها، إذ تسعى كتب تدريس اللغة العربية، المعتمدة منذ البدء بالعمل وفق المنهاج الجديد في السنة الدراسية (١٩٧٧/١٩٧٨)، إلى استعداء الأجيال الصاعدة على محيطهم من خلال الرسائل التربوية المبطّنة والمؤدلجة، وتفريغ اللغة العربية من مضامينها القومية الثقافية والتاريخية، وعزلها إلى حدّ بعيد عن مداها الحيوي.

ويمكن تلخيص نتائج بحث خيزران بالنقاط التالية:

١. تجاهل مطلق لجميع النصوص التي تتناول مسألة الهوية العربية القومية، والجذور التاريخية والأواصر الثقافية التي تربط الدروز بالمحيط العربي والإسلامي.
٢. تجاهل مطلق لجميع الأعمال الأدبية والفكرية لمفكّرين وأدباء فلسطينيّين، وفي الحالات الاستثنائية اليتيمة، يقع الاختيار على قصيدة «أبي» لسميح القاسم، وذلك لمجرد انتمائه للطائفة الدرزية.
٣. تجاهل مطلق لجميع أعمال المفكّرين والأدباء الدروز الذين كتبوا في مجالات القومية والعروبة والإسلام، كشكيب أرسلان وكمال جنبلاط وفؤاد الخشن، واختيار تلك النصوص التي لا تنطوي على رسائل قومية أو ثقافية أو ثورية أو إصلاحية.
٤. تجاهل مطلق لجميع الأعمال الأدبية والفكرية لمفكّري عصر النهضة العربية، مثل بطرس البستاني، وسليمان البستاني، وأديب إسحق، وأحمد فارس الشدياق، وجورجي زيدان، وأمين الريحاني، وناصيف اليازجي، وفرح أنطون، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد عبده، ومحمد رشيد رضا وغيرهم. وفي الحالات الاستثنائية يتم انتقاء نصوص خالية من المضامين والرسائل الثقافية والقومية.
٥. الحفاظ على نسبة نصوص عالية نسبيًا (٢٥٪) لمؤلّفين ومفكّرين ينتمون للطائفة الدرزية. وفي بعض الحالات، أضيفت نصوص لشخصيات لا تنتمي إلى الحقل الأدبي أو الفكري. ويشير خيزران إلى المثال الصّارخ التالي: يضمّ

من التحدّيات التي واجهت إسرائيل في معرض صناعتها لبلورة هويّة درزيّة هي حقيقة أنه خلافًا للعديد من بقية الطوائف والديانات، يحرم الطالب الدروز من الاطلاع على النصوص الدينية أسوة ببقية الدروز وغيرهم، باستثناء قلّة قليلة من الأشخاص الدروز الذين وهبوا حيواتهم لدراسة العقيدة (العقلاء في مقابل الجهّال). في أعقاب معارضة رجال الدين الدروز السّماح بتعليم العقيدة الدرزية في المدارس، توصّلت وزارة المعارف بالتّعاون مع شخصيات درزية في العام ١٩٧٥ إلى توليفة يمكن من خلالها كشف الطلاب والطالبات الدروز على بعض السّمات العامة للعقيدة الدرزية، بغية استثمارها في بلورة «الهوية الدرزية» الجديدة المبتغاة.

كتاب المنتخب من الأدب العربي للصفين العاشر والحادي عشر ١٤ نصًا منها ٦ نصوص لمؤلفين دروز، لا يمكن اعتبار بعضهم بأي حالٍ من الأحوال بوصفهم أدباء محليّين أو على المستوى العربي. وأبرز مثال على ذلك، قصة «الشّيخ سليم» لسلمان فلاح التي وضعت جنبًا إلى جنب مع قصص للمنفلوطي والمازني وسليمان البستاني ومارون عبّود، وغيرهم.

٦. اختيار نصوص دينية بوصفها أدبًا دينيًّا؛ تستغل قضايا حسّاسة، مثل قضية تحريم الزواج من غير الدروز، أو اختيار نصوص تهدف إلى تعزيز «حلف الدّم التاريخي» بين الدروز واليهود. مثال على ذلك، يشير خيزران إلى نص بعنوان «نصيحة يترو لموسى»، وينوّه إلى أنّ الهدف من وراء هذا النص هو «إعادة إنتاج الوعي حول تاريخية وأقدمية حلف الدّم ما بين الدروز والدولة اليهودية، فما يُراد من هذا النص هو إعادة الحلف إلى ما قبل ثلاثة آلاف سنة إلى الوراء» عندما قدَّم «يترو»، وهو الاسم العبري التوراتي للنبي شعيب، وهو والد صفورة زوجة موسى، كما ذكر أعلاه، نصيحته لموسى. أما بشأن استخدام الاسم العبري التوراتي للنبي شعيب، فهي إشارة صريحة إلى استبعاد المدلول العربي للاسم واعتماد الاسم التوراتي.

٧. اختزال اللغة العربية كلغة تواصل فقط، وتجاهل مضامينها الحضارية والتاريخية، بادّعاء أنها لا تلعب دورًا في تكوين خصوصية الجماعة والحفاظ عليها.

وكما سنرى فيما يلي، فقد خلصت مراجعتي لمنهاج التراث الدرزي إلى استنتاجات قريبة من استنتاجات خيزران. يتشكّل[٥٧] كتاب «من تراث الموحِّدين الدروز للمدارس الثانوية» موضوع المراجعة الحالية من وحدتين دراسيّتين،[٥٨] تتألّف الوحدة الأولى من أربعة فصول، «التراث منهج ودراسة»، «أدب الدين»، «من وحي التوحيد»، «المرأة الدرزية» (ص ١٣–١١٢)؛ أما الوحدة الثانية فتتألّف من ثلاثة فصول لا تحمل عناوين رئيسية، ويتشكّل الفصل الأول من ثلاثة نصوص هي «الأخلاقيات عند الدروز»، و«مشيخة العقل»، و«سبل التوبة»، أما الفصل الثاني فيتشكّل من نصّ واحد طويل هو «محاولة في تفهّم مصادر وأصول الحكمة والعرفان» (كذا يظهر في الأصل، كمال جنبلاط، ص ١٣٦–١٥٤)؛ ويضمّ الفصل الثالث والأخير ستة أبواب تلخّص بعض التيارات والمدارس الفكرية (مأخوذة عن كتب أخرى) هي: «العرفانية»، «الأفلاطونية المحدثة»، «المعتزلة»، «الصوفية»، «إخوان الصفا»، و«الإسماعيلية» (ص ١٥٥–١٨٨). وقد نشرت نواة هذا الكتاب بالأصل في كتاب تدريس سابق حمل العنوان (من عيون تراث بني معروف للمدارس الثانوية) بجزأيه صدرا في العامين ١٩٨٢–١٩٨٣، وصدرت طبعة تجريبية معدّلة في العام ١٩٨٧ بعنوان «من تراث الموحِّدين الدروز» (إصدار وزارة المعارف وجامعة حيفا)، إعداد سلمان فلاح وفايز عزّام.

٧- هندسة الهويّة: خصائص الشخصية الدرزية

أقدم فيما يلي قراءة معمّقة ومفصّلة للنصوص الواردة في كتاب التدريس «من تراث الموحِّدين الدروز للمدارس الثانوية» كي أشير إلى خصائص شخصية الدرزي الذي يسعى الكتاب إلى بلورتها كمثال أعلى يتعيّن أن يصبو إليه الفرد الدرزي. أما بشأن هوية الدروز وممارساتهم واعتقاداتهم، كما تتجلّى على أرض الواقع فأتركها حاليًا لباحثين آخرين. تتعاظم أهمية هذا التساؤل في ضوء طرح الباحث قيس فرّو القائل إن التفاعل بين القيادات الدرزية التقليدية وبين أذرع الحركة الصهيونية هو بمثابة الوكيل المباشر المسؤول عن بلورة شخصية الدرزي المأمولة،[٥٩] وهي شخصية تشترك بالعديد من عناصرها وخصائصها مع

شخصية «اليهودي الجديد» الذي دأبت الصهيونية على تشكيله، كما وتتغذّى هذه الشخصية الدرزية من «التراث الدرزي» الذي ابتكرته أجهزة صهيونية بمساندة مؤسّسات بحثية صهيونية، واستوعبته أذرع درزية، وخاصة أفراد ينتمون إلى عائلات درزية هامشية، وقامت بنشره في المجتمع الدرزي عبر «المنهاج» التربوي.

من التحدّيات التي واجهت إسرائيل في معرض صناعتها لبلورة هويّة درزيّة هي حقيقة أنه خلافًا للعديد من بقية الطوائف والديانات، يحرم الطالب الدروز من الاطلاع على النصوص الدينية أسوة ببقية الدروز وغيرهم، باستثناء قلّة قليلة من الأشخاص الدروز الذين وهبوا حيواتهم لدراسة العقيدة (العقلاء في مقابل الجهّال). في أعقاب معارضة رجال الدين الدروز السّماح بتعليم العقيدة الدرزية في المدارس، توصّلت وزارة المعارف بالتّعاون مع شخصيات درزية في العام ١٩٧٥ إلى توليفة يمكن من خلالها كشف الطلاب والطالبات الدروز على بعض السّمات العامة للعقيدة الدرزية، بغية استثمارها في بلورة «الهوية الدرزية» الجديدة المبتغاة.

١,٧ - مشارب العقيدة الدرزية المعيارية

بغية تبيان المشارب الفكرية والعقدية التي تقوم عليها العقيدة الدرزية المعيارية، يقوم معدّو الكتاب في تقديمهم بتلخيصها على النحو التالي:

«إنّ مسلك التوحيد في تكشّفه (بالأصل: تكشفة) الأخير، كما ظهر في القاهرة في أوائل القرن الرابع الهجري، الحادي عشر ميلاديًا، هو استمرار للعقيدة التوحيدية المستبطنة في الشرائع الإلهية عبر العصور، وتطوّر لمسالك العرفان التي نشأت في بلاد الإغريق، ومصر القديمة، وسورية، وبلاد ما بين النهرين، والهند والصّين» (ص ٧–٨). من الجلي جدًا هنا الابتعاد بالكلية عن الإسلام ونشأته، وكأننا أمام دين منفصل ظهر مع آدم وحواء.

يعود كمال جنبلاط إلى هذا الأمر في خطبته (ص ٢٠–٢٥) مع تأكيده على الرابط الهامشي مع الإسلام: «مورد الحكمة والعرفان كان منذ بدء الزمان ولم يزل على حاله دون تغيير ولا تبديل – جوهرًا وشكلًا – وإنْ تعدّدت الفروع والجداول والمجاري... نحن ورثة مسلك عرفان الهرامسة وحكماء اليونان والصّوفية العارفين في الإسلام»، و«فمن الأكيد الذي لا يرقى إليه الشّكّ أنّ المسلك الأحادي الدرزي هو استمرار تراثي وروحي للمسلك العرفاني الهرمسي عند قدماء المصريّين ولمذهب الحكمة اليونانية... وبعد ذلك على منائر الحكمة اليونانية في اليونان القديم وفي مدرسة الإسكندرية الهيلينية (مدرسة أفلوطين) عن طريق الدين النصراني المنتشر... وهذا التراث الحكمي ليس وليد المرحلة الفاطمية في الإسلام، ولا تلك المرحلة من النصرانية، بل هو تركة الأجيال الغابرة كلها من التاريخ، منذ أن نشأ الإنسان على هذه الأرض» (ص ٢٠، ٢٢، ٢٤–٢٥).

وخلاصة القول: إنَّ العقيدة الدرزية، التي تشكّلت في القرن الـ١١م في الدولة الفاطمية، ما هي إلّا التّجلّي المؤسّس لعقيدة التّوحيد التي يعود تاريخها إلى عصور قديمة، «منذ أن نشأ الإنسان على هذه الأرض» في أماكن متعدّدة. ومن أكثر سمات العقيدة الدرزية تميّزًا هي سريتها وكتمانها، كما يشدّد معدّو الكتاب: «إنّنا في كل هذا (نشر النصوص) لم نكشف سرًا ولم نأت بجديد، لأنّنا ملتزمون بالسّرّية اعتقادًا واقتداءً» (ص ٨).

٢,٧- تحريم الزّواج المختلط بين الدروز وغير الدروز

تكمن إحدى أكثر مميّزات العقيدة الدرزية، دون أدنى شكّ، في تحريمها الشديد «الزواج المختلط». جاء في وصية الشيخ محمّد أبو شقرا (لبنان، ١٩١٠–١٩٩١)، الذي شغل منصب «مشيخة العقل» وهو أرفع منصب ديني درزي، بعد البسملة التي حذفها معدّو الكتاب وبعد وصيته بأن «يتذكّر كل فرد منكم دائمًا أصله، وتراث الطائفة الدرزية وتاريخها...» والتحذير من الهجرة، وقبل التحذير من «حمأة المخدّرات وتعاطيها»، يحذّر الدروز بالكلمات التالية: «أحذّركم الزواج من الأجانب، لما في ذلك من تنكّر لمبادئ العقيدة التوحيدية وخروج عن كل تقاليدها وعاداتها الشّريفة، فضلًا عمّا يتولّد عن ذلك من طمس لهذه العادات والتقاليد، ووأد ما يتّصل بها – ممّا نفتخر به – من تاريخ وتراث، لا تقتصر نتائجه عليكم، بل تتعدّاكم إلى أبنائكم الذين يصبحون في غربة تامة عن كل تلك القواعد الصلبة» (ص ١٧–١٨).[٦٠] وقد تناول فايز عزّام في مقالة له بالغة الأهمّية لموضوعنا تحمل العنوان «تدريس التراث الدرزي الحلّ الأمثل لتعزيز الذّات الدرزية» (ص ٣٧–٤٢)، سنعود إليها لاحقًا. ويعترف فايز عزّام هناك بأنَّ بعض العوامل تضافرت معًا «في بلورة الدرزية» وتشكيل الكيان الدرزي، ألا وهي النظام الأبوي الحمائلي وتحريم الزّواج من خارج إطار الطائفة: «على مدى ألف سنة حفظ الكيان الدرزي وصفّاه وكثّف شبكة النسب والمصاهرة بين أفراده وعمّق أخوّة الدّم، فجعلهم عائلة واحدة (كل الدروز قرايب)».

٣,٧- محورية المظالم في الذّات الدرزية

يؤكّد فايز عزّام، في معرض مقالته «تدريس التراث الدرزي الحلّ الأمثل لتعزيز الذّات الدرزية» (ص ٣٧–٤٢)، على الجوهر المأساوي في الذّات الدرزية المهدّدة دائمًا من «الأعداء في الدّاخل والخارج»،

«التاريخ الدرزي الحافل بالمعاناة والمحن والثّورات ضدّ الاضطهاد الديني والسّياسي التي فجّرت شعور التّضامن والاتّحاد» (ص ٣٨)، ويضيف: «ولا أبالغ إنْ قلت إنَّ هذه القضية هي مشكلة الأقليات في عالمنا الحاضر، وخاصة المجتمعات والأقليات في العالم الثالث المهدّدة بالغزو الفكري الوافد من الخارج» (ص ٣٧). ويحاول الكاتب لاحقًا تشخيص المشكلات التي تواجه الدروز أفردًا وجماعة وبعد ذلك وصف الدّواء. ويقول في سياق التّشخيص: «أمّا أوّل وأهمّ عامل في خلق الهوية والكيان الدرزيّيْن وحفظهما فهو الدين بلا منازع» (٣٧).

وقد جاء في مقالة لحافظ أبو المنى تحمل عنوان «الدروز في المهجر» بأنَّ سرّية العقيدة الدرزية ناجمة عن «التّقية الواجبة» (ص ٣٢)، إلّا أنّ كمال جنبلاط يرى أنّ السّبب الجوهري لهذه السرّية «ليس هو التّقية بمعنى الخشية»، بل أنَّ الناس لا يمكنهم فهم المعرفة الإلهية باستثناء نخبة من الصفوة (الدروز حاليًا)، إذ «تحظر الكتب المقدّسة على الصدّيقين الروحانيّين أن يتحدثوا عن الحقيقة كما هي إلى الأفراد الذين يسيطر عليهم فكرهم فقط (أي: الأفراد الزّمانيّين)، لأنّ الحقيقة تتأذّى من جرّاء ذلك وتتشوّه، لأنّ أولئك الأفراد يفهمونها من مواجهة النسبية العرضية العادية التي يعيشون فيها دون سواها» (ص ١٣٨–١٣٩). وقد استشهد معدّو الكتاب بقول للشيخ حافظ أبو مصلح (من لبنان)، جاء فيه: «مصيبتنا نحن الدروز، وبالأخصّ الشبان منّا، أنّنا نردّد دائمًا قولًا مأثورًا، ليس فيه دروس ولا تَقَص ولا روية، نقوله هربًا من تخلّفنا، وفرارًا من كسلنا... الدين بعيد عنّا، ولا نعرف عنه شيئًا» (ص ١١٥). ومن هنا تأتي أهمّية تعليم «التراث الدرزي» للشبيبة الدرزية لتعريفهم ببعض جوانب هذه العقيدة. إلّا أنّ هذا التّعريف الذي نحن بصدده يأتي في سياق أيديولوجي يسعى إلى نزع الطائفة الدرزية عن محيطها الحيوي والثقافي والتاريخي، وبالتالي تجنيدهم أداة بيد مؤسّسات الدولة وأيديولوجياتها الصهيونية التي تسعى إلى تشكيل حلف الأقليات من خلال استغلال مظلوميتهم لمحاربة المجتمع الفلسطيني والمحيط العربي. وفي هذا السّياق نشير إلى أنّ كلمة «إسرائيل» – وكذلك الأمر بخصوص التّوصيف «دروز إسرائيل»– ترد في نصوص الكتّاب الدروز من البلاد، ولم ترد كلمة فلسطين أو عربي في نصوصهم هذه، بل ترد في نصوص كتّاب دروز من خارج البلاد فقط (على سبيل المثال، ص ٢٦، ٣٤، ٣٦).[٦١] وحين يضطرّ الكاتب الدرزي من البلاد للإشارة إلى اسم المكان (فلسطين) ما قبل الحركة الصهيونية أو قبل إنشاء دولة إسرائيل فإنّه يعتمد التعبير اللافت للانتباه «بلاد صفد»(!) (ص ١٣٠، ١٣١).

٤,٧- الدروز قوم متميّز لا ينتمي إلى الهوية العربية

لا بدّ لنا من الإشارة إلى ورود مفردات في جميع نصوص الكتاب، لكتّاب دروز من فلسطين وخارجها، تتضمّن مقولة ضمنية مفادها أنَّ الدروز ليسوا عربًا بل شعب قائم بذاته. على سبيل المثال، ترد المفردات التالية لتوصيف الهوية الدرزية الجمعية: قوم (ص ٢٦، ١٠٧)، عرق (ص ٣١)، عشيرة (ص ٣٤، ٣٨)، شعب (ص ٣٥)، يرتبط الدروز فيما بينهم برابطة «أخوّة الدّم» (ص ٣٨)، ومن خلال استخدام تعبير «التراثان الدرزي والعربي» (ص ٣٦)، والدروز بوصفهم أقلية وكيانًا خاصًا وأصحاب هوية خاصة وطابع خاص (ص ٣٧، ٣٨). وغالبًا يستخدم غالبية كتّاب النصوص تعبير «الإخوان»، ويستخدمون في أحيان قليلة تعبير «الموحّدين»، للدّلالة على الدروز. تأتي غالبية هذه الاصطلاحات والتعابير لتعزيز «الخطاب العرقي» القائل إن الدروز ليس عربًا عرقيًا، بل هم «قوم» متميز تفصله «علاقات الدم» مع محيطه الحيوي العربي، وتربطه، كما يبدو من نصوص الكتاب، باليهود والمصير اليهودي الصهيوني في المنطقة.

٥,٧- الانتماء الطائفي الدرزي فوق كل اعتبار

اعتمادًا على نصوص الكتاب، ينتج أنَّ الانتماء الوحيد الذي يتعيّن على الفرد الدرزي اعتماده هو الانتماء الدرزي فقط، فهو لا ينتمي إلى مجتمع أو بلد أو شعب سوى المجتمع والطائفة والأقلية والشعب والعرق الدرزي فقط، وإسرائيل طبعًا، ولا يجمعهم أي تكافل سوى التّكافل الذي يربط الدروز فيما بينهم وحدهم عملًا بفريضة «حفظ الإخوان». وبشأن العبارة الأخيرة (كل الدروز قرايب، ص ٣٨)، وبرغم وجود فريضة دينية درزية تفيد هذا المعنى، وهي الفريضة الثانية (حفظ الإخوان) من أصل الفرائض السّبع التي توقّفت عندها سابقًا، إلّا أنّني أعتقد أنها تأخذ دلالة إضافية عندما نعرف أنها أحد أهم الخصائص الثقافية الصهيونية لليهود، والتي تلخّصت في العصر الحديث في عبارة «كل يسرائيل حبريم» (جميع أبناء إسرائيل إخوة/أقارب)، ولعلّ الكاتب وجدها في ذهنه بصيغتها العبرية عندما أشار إليها هنا.

يضيف فايز عزّام أنّ الدروز قد أقاموا في المناطق الجبلية النائية «ليزيد هذا النظام تماسكًا بعيدًا عن المؤثّرات الخارجية»؛ والتاريخ «الحافل بالمعاناة والمحن»، و«غلق باب الدرزية»، وفريضة «حفظ الإخوان»، و«عقيدة التقمّص»، كل ذلك طبع «في النفوس أنّ كل درزي ودرزية أخ أو أخت لكل درزي ودرزية ماضيًا أو حاضرًا أو مستقبلًا» (ص ٣٨). هذه هي العوامل التي شاركت في بلورة هذه الذّات أو الكيان الدرزي، وفق الكاتب، ويختم في تشخيصه

هذا بالقول: «فإذا جمعنا كل هذه العوامل معًا، كان الحاصل عشيرة كبيرة تربط بين أفرادها أواصر ووشائج لا تنفكّ ولا تنفصم، ولا يزيدها الدّهر وتقلّباته إلاّ قوة ومتانة تتعدّى المكان والزمان» (ص ٣٨). أما المشكلة فهي زعزعة الكيان التقليدي هذا، «فحلّ الانفتاح بدل العزلة والانغلاق، وتفسّخت الولاءات القديمة الحمائلية والطائفية لتحلّ محلّها ولاءات جديدة حزبية أو وطنية أو قومية أو عقائدية، وضعضعت الحرية الفردية سلطة الأب والعائلة» (ص ٣٩).

أما الدواء فيتلخّص -حسب الكاتب- في إنشاء لجنة المعارف والثقافة الخاصة بالدروز، لأنّ هذه المبادرة قد «وضعت الأسس لإحياء وترسيخ الكيان الدرزي، لأنّ التراث هو الجواب القاطع للتّساؤلات التي طرحناها وهو العلاج الشافي للداء الذي شخصناه، وهي عجينة الكيان الدرزي المتجدّد دائمًا» (ص ٤٢). ويختم الكاتب مقالته المهمة هذه بنبرة تفاؤلية، ربما مبالغ بها(!): «شاء الباري أن يقوم في إسرائيل من يحقّق أمنية الشّهيدين كمال جنبلاط وحليم تقي الدين في بعث التراث الدرزي، ولأول مرة يصبح دروز إسرائيل على قلّة عددهم وإمكانياتهم مصدر إشعاع لإخوانهم في مناطق تجمّعهم» (ص ٤٢).

وعليه، يدعو الكاتب كما في باقي النصوص الأخرى المضمومة بين دفتي الكتاب إلى تشديد الانطواء الدرزي على الذّات وانفصاله عن المجتمعات العربية وثقافتها، وفي المقابل يدعو الكاتب إلى صهينة المجتمع الدرزي، لأنّ من شأن هذه الصهينة تعزيز التقوقع الدرزي على الذّات! ليس واضحًا ما هي المعادلة التي يقترحها الكاتب لتحقيق هذا التقوقع على الذات وصيانتها في ظلّ الانفتاح على المجتمع الإسرائيلي، والخضوع لسياسات الحكومة، وتربية الأطفال الدروز وتعليمهم على أساس كهذه مناهج، وشحذ وعي الشباب الدروز في آلة العسكرية الإسرائيلية.

٨ - الخاتمة

لا زلنا نتعامل مع «المسألة الدرزية» في المجتمع الفلسطيني بكونها مسألة سياسية مرتبطة بالدرجة الأولى بخطاب التخوين وتجنّد قطاعات واسعة من الشباب الدرزي في مختلف أجهزة الأمن والعسكر الإسرائيلية. إلاّ أن نظرة سريعة على التاريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني في العصر الحديث تمنحنا زوايا مثيرة وعميقة لملامسة بعض الخيوط المحورية للمسألة، خاصة في ظل الطرح المقنع القائل إن الهويات تتشكّل على مدار فترة طويلة من الزمان، وتترك الحقب والأحداث التاريخية آثارها عليها، ولا شك أن الحقبة العثمانية الطويلة تركت آثارًا بالغة على هوية كل فئة من الفئات المركبة للمجتمع الفلسطيني.

وبالعودة إلى «المسألة الدرزيّة، أعتقد أنه لا بد من التأكيد على أن مسؤولية «خيانة» الدروز للمجتمع الفلسطيني تقع بالدرجة الأولى على كاهل المجتمع الفلسطيني نفسه، بنخبه وقياداته، وتحديدًا على الأطراف القوية والمسيطرة فيه، أعني الفئات المسلمة منه، إلى جانب الأطر السياسية الفاعلة فيه. ثانيًا، علينا أن نتذكّر أن المجتمع الفلسطيني بغالبيته، كان يقبع حتى وقت قريب تحت نظام أقرب إلى الإقطاعية، يعتدي فيه القوي على الضعيف من دون حياء، ولا قيود، ولا محاسبة اجتماعية، وتسوده ثقافة سياسية تقوم على العصبية الضيقة، والحمائلية والقروية والفئوية والطائفية. ثالثًا، عانت الأقليات في المجتمع الفلسطيني من النظام الاجتماعي والسياسي الهرمي الصارم، في العصر العثماني بداية، وبعده في ظل نظام الانتداب الذي اعتمد سياسة «فرّق تسد»، واستغلّ هذه الهرمية على آفاتها المختلفة لتعزيز سيطرته على المجتمع كافة.

تركت ثورة الـ٣٦ آثارًا سلبية بالغة على المجتمع الفلسطيني كافة بسبب الاغتيالات والصراعات العنيفة الداخلية خاصة على الأطراف المستضعفة فيه.[٦٢] خامسًا، اختفت جميع القيادات السياسية والثقافية تقريبًا من الجزء الذي احتلته القوات الصهيونية وأنشأت عليه دولتها. وعليه، فقد وجدت البقية الباقية من الفلسطينيّين في حدود ٤٨ نفسها بقايا قرى منهكة، إلى جانب شرائح ضعيفة في بعض المدن، من دون قيادة ولا نخب. تحوّل بعض أعضاء عصبة التحرّر والحزب الشيوعي (ماكي)، العرب بين ليلة وضحاها، إلى قيادة وحيدة تقريبًا. إلى جانب قلة قليلة من المثقفين. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيادة الجديدة، المتمثلة في أعضاء الكنيست العرب، حملت – في السنين الأولى لقيام إسرائيل على أقل تقدير – فكرًا معاديًا للمحيط العربي وثقافاته على وجه العموم بوصفه محيطًا متخلفًا ورجعيًا، بينما رأت بإسرائيل دولة حديثة وتقدمية، دولة مواطنة ومساواة مدنية.[٦٣]

مع الإعلان عن نشوء دولة إسرائيل، وجد الدروز أنفسهم منفصلين ومنعزلين عن حواضرهم الدرزية في لبنان وسورية، وكان يتعيّن على وجهائهم التقليديّين اتخاذ قرارات مصيرية تكفل الحفاظ على الأنفس، وتضمن عدم التهجير عن الديار، وتمنح فرص العمل لأرباب البيوت بعد مصادرة أراضيهم ومجال رزقهم الوحيد المتمثّل في الزراعة. سابعًا، تمتّعت القيادات التقليدية في المجتمع الدرزي، حتى قبل سنين ليست بالبعيدة، بمكانة رفيعة لا يجرؤ الكثيرون على معارضة قراراتها، وهي القيادات

ذاتها التي كان يتعيّن عليها تلبية بعض الاحتياجات الحياتية لرعاياها. وأخيرًا، علينا أن نتعامل مع الذاكرة الجمعية لكل فئة من الفئات المشكّلة للمجتمع الفلسطيني بجدية كبيرة، لأنها تشكّل واقعه ورؤيته المستقبلية، وتساهم في بلورة سبل تعامله مع بقية مركّبات المجتمع، ولا شك أنها تؤثر بالتالي على المجتمع الفلسطيني كافة وتوجّهاته ومآلاه.

يطلعنا التاريخ الشفوي على بعض المقولات التي يمكن من خلالها أن نتعرّف على بعض السمات المهمة لكل فئة من هذه الفئات. على سبيل المثال، يطلعنا هذا التاريخ على مقولة «يركا تزرع والبروة تقلع» السائدة على ألسن العديد من كبار السن في منطقة الجليل، وهي مقولة تشير إلى أحد أهم المظالم التي عانى منها أهالي القرى العربية التي سكنها الدروز في الجليل قبل النكبة، حين كان أهالي القرى المجاورة، وخاصة السكان المسلمين، يتعدّون عليهم وعلى أملاكهم، وهي المظالم التي يستخدمها الدروز الصهاينة وأجهزة دولة إسرائيل لتمرير مخطّطات سلخ الدروز عن محيطهم العربي والفلسطيني واستعدائهم إياه. كذلك، يخبرنا هذا التاريخ الشفوي غير الموثّق أن العديد من الدروز كانوا يعملون بأجور زهيدة جدًا، وصلت أحيانًا إلى حد السخرة، عند عائلات مسيحية إقطاعية تسكن نفس البلد أو في بلدان مجاورة.[٦٤]

وطالما نحن مستمرون بالتغاضي عن مثل هذه الآفات والمسائل، التي تبدو ظاهريًا وكأنها تقع ضمن خانة «المسألة الطائفية»، ولكنها اجتماعية طبقية بامتياز لا علاقة لها لا بالدين ولا بالطائفية بالمقام الأول،[٦٥] وطالما نحن مستمرون بتجاهل المظالم التي لا تزال تعاني منها الأقليات الداخلية في المجتمع الفلسطيني، أسوة بالأقليات في المجتمعات العربية عمومًا، فلا يمكن فهمها ومعالجتها بصورة سليمة، كما حصل مع قضية الدروز في الجليل وتحوّل بعضهم، أسوة بالعديد من المسلمين والمسيحيّين، إلى التعاون مع الحركة الصهيونية قبل النكبة وبعدها. لا شك أن الآفات الاجتماعية تقضم أسس المجتمع وتضعفه، كما هي آفة العمالة والتعاون مع أذرع الحركة الصهيونية المختلفة، ودوائر المخابرات، والخدمة في الجيش الإسرائيل القائمة في المجتمع الفلسطيني عامة. فلو حاولنا التوقف عند جذورها سنكتشف سريعًا أنها قضية اجتماعية بالأساس، وصادرة عن مظالم لا تزال تعاني منها فئات في المجتمع نفسه، وإن بصورة أقل نسبيًا في وقتنا الراهن.[٦٦] وبالطبع، تقوم القوى المعادية باستغلال هذه الآفات لتسريع دمار المجتمع والتغلّب عليه وتعزيز سطوتها عليه.[٦٧] وبطبيعة الحال، لا يعفي كل ذلك قيادات وشيوخ الطائفة الدرزية من المسؤولية، إذ إن معارضتهم الحقّة كانت كفيلة على أقل تقدير بمنع فرض الخدمة الإجبارية على الشباب الدروز، كما أنه لا يعفي النخب والقيادات العربية والفلسطينية في البلاد وخارجها من مسؤولياتهم بشأن ما آل إليه المجتمع الدرزي في فلسطين. كذلك، لا بدّ من التأكيد على أن الخطاب الإسلاموي التكفيري، الذي يعتمد تكفير جميع الفئات الإسلامية التي تعتمد التفسير الباطني، فضلاً عن الديانات الأخرى، يخيف الجميع ويساهم في إقصاء فئات واسعة من مجتمعنا، ويدفعها دفعًا إلى أحضان جهات مناوئة، وهو ذات الخطاب الذي يخلق التفتيت والتشرذم المجتمعي.

الهوامش

١ أتقدم بالشكر الجزيل للأصدقاء والزملاء بشير بشير، همّت زعبي، أمل جمّال ويسري خيزران، وبالطبع رائف زريق ونبيل الصالح، على قراءتهم مخطوطة المقال وتقديمهم ملاحظات مهمة ساهمت في إغنائه وتحسينه على مستويات مختلفة.

٢ يُنظر، على سبيل المثال، الأخبار حول بعض أوجه هذه الأحداث المنشورة على المواقع الإخبارية في يوم ١٧ تموز: «المغار: استنكار الاعتداء على المساجد وتحذير من الفتنة»؛ «للمرة الثانية: إلقاء قنبلة وإطلاق نار على مسجدين بالمغار»؛ «المغار: موحدون في درء الفتنة الطائفية ودعاتها».

٣ مقابلة يوسف الغازي مع إيال عيسمي في راديو صوت الجيش (٢٧ آب ٢٠١٧) الساعة ١٠:٣٠ صباحًا.

٤ للمزيد من أحداث الصدام والتوتر بين الدروز وبعض الفئات العربية الأخرى، قبل سنة ١٩٧٦، خاصة على أثر مقتل جنود وحراس دروز، يُنظر: نبيه القاسم، **واقع الدروز في إسرائيل** (القدس: مطبعة دار الأيتام الإسلامية الصناعية، ١٩٧٦)، في صفحات عديدة متفرقة في الكتاب. أما بخصوص بعض هذه الأحداث منذ مطلع الثمانينيات خاصة و«الخلافات الطائفية» بصورة عامة، يُنظر: فؤاد فرح، **الحجارة الحية** (الناصرة: قسم الثقافة العربية، وزارة العلوم والثقافة والرياضة، ٢٠٠٣)، ص ١١٠–١١٨؛ وحول استغلال الدوائر الإسرائيلية لمثل هذه الصراعات لتغذية منظومات التحكّم والسيطرة على السكان، يُنظر: هليل كوهن، **جيش الظل: المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية ١٩١٧–١٩٤٨** (ترجمة هالة العوري، بيروت: بيسان، ٢٠١٥). تجدر الإشارة إلى أن هذه الترجمة اعتمدت الترجمة الإنجليزية، الأمر الذي أدّى إلى وقوع العديد من الأخطاء وسوء الفهم، وقد اعتمدت بدل ذلك على ترجمة عصام عرّاف، التي لم تنشر بعد والتي أرسلها لي الصديق هليل كوهن مشكورًا؛ Magid Shihadi, *Not Just a Soccer Game: Colonialism and Conflict among Palestinians in Israel* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2011).

٥ يُنظر كوهن، **جيش الظل**، المصدر السابق.

٦ لقد وصلتني مقالة سيلفيا وأحمد سعدي في المرحلة الأخيرة من مراجعة المقالة قبل الطباعة ولم يسعفني الوقت للتعامل معها.

Sylvia Saba-Sa'di and Ahmad H. Sa'di. "State Power and the Role of Education in the Constitution of Natives' Subjectivities - the Druze in Israel," *Social Identities*, vol. 23,) 2017(: pp. 1-19.

٧ لم أنجح بالوصول إلى دراسات بحثت مسألة تعامل القيادات الفلسطينية عبر السنين مع مسألة الصراعات الداخلية في المجتمع الفلسطيني عامة، ومع «المسألة الدرزية» خاصة. حتى وإن وجدت مثل هذه الدراسات، فلا شك أنها غير وافية ولا شافية لدراسة مختلف أوجهها.

٨ إميل توما، «تراث درزي أم مؤامرة على الدروز؟» **الجديد**، العدد ١١ (١٩٨٠): ص ٤– ١٢؛ أسامة حلبي، **الدروز في إسرائيل: من طائفة إلى شعب؟!** ([د.م]: رابطة الجامعيّين في الجولان، ١٩٨٩)؛ يسري خيزران، «اللغة العربية في خدمة مشروع التّدريز: مراجعه نقدية لكتب تعليم الأدب العربي في المدارس الدرزية»، هي بالأصل محاضرة كان قد ألقاها في معرض مؤتمر «العربية لغة في عين العاصفة»، في معهد ومركز دراسات فان لير في القدس (٨– ٩ تشرين الثاني ٢٠١٢)، ونشرت في «كتاب دراسات»، العدد السادس (٢٠١٣)، تحرير يوسف جبارين ومحمد أمارة (الناصرة: دراسات – المركز العربي للحقوق والسياسات، ٢٠١٣)؛ Kais M. Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: Brill, 1999).

٩ فرّو، المصدر السابق؛ عادل مناع، **نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيّين ظلّوا في حيفا والجليل، ١٩٤٨– ١٩٥٦**،) بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦)، ص ١٤٩؛

Laila Persons, *The Druze between Palestine and Israel 1947-49* (Houdsmills and Oxford: Macmillan and St. Antony's College, 2000).

١٠ يُنظر بصورة رئيسة، هلل كوهن، **العرب الصالحون: غاية الأرب ومنتهى العجب في ترويض النخب وتطويع العرب** (حيفا: مكتبة كل شيء، ٢٠٠٧)؛ نفس الكاتب، جيش الظل؛ Firro, *The Druzes*.., p. 23- Persons, *The Druze*…, p. 18-20

١١ إسحق بن تسفي، «اليهود بين الدروز في لبنان»، **تربيتس** *Tarbiz* (مجلة)، العدد ٣ (١٩٣٢): ص ٤٣٦– ٤٥١.

١٢ **رحلة بنيامين التطيلي**، ترجمة عزرا حداد، دراسة وتقديم عبد الرحمن عبد الله الشيخ، أبو ظبي، ٢٠٠١ (صدرت الطبعة الأولى في سنة ١٩٤٥ في بغداد)، ص ٢٣٥– ٢٣٦ (التشديد لا يظهر في المصدر). أدخلت بعض التصويبات على الترجمة استنادًا إلى الأصل العبري. يُنظر الترجمة الإنجليزية القديمة التالية: Benjamin of Todela, *The Itinerary of Rabbi Benjamin of Todela (2 vols.)*, A. Asher (trans. and ed.), (London, 1840-41)، ويظهر الاقتباس هناك ص ٦١. وكما يمكننا أن نتوقّع، لم يشر بن تسفي إلى عبارة: «وهؤلاء عبدة أوثان لا دين لهم أبدًا» بل قفز عنها.

١٣ بن تسفي، «اليهود بين الدروز...»، ص ٤٥١.

١٤ يُنظر: Itzhak Ben-Zvi, "The Druze Community in Israel," *Israel Exploration Journal*, 4(4), (1954): pp. 65-76.

١٥ الواردة في المقالة بصورة خاصة في الصفحات التالية: ٦٦– ٧٠، ٧٥– ٧٦.

١٦ مقتبس لدى Persons, *The Druze*…, p. 27

١٧ Ben Zvi, "The Druze…, p. 69. كان المقام مقدّسًا عند كافة الطوائف في فلسطين، وقام جميع السكان بالزيارة لتقديم النذر والتماس البركة، إلا أن دولة إسرائيل قامت، مباشرة بعد الإعلان عن استقلالها، بنقله إلى سلطة الطائفة الدروز، بغية استبعاد المسلمين، وتصويره كمقام مقدّس للدروز حصرًا. يُنظر:

Kais M. Firro, "Druze maqamat (Shrines) in Israel: From Ancient to Newly-Invented Traditions," *British Journal of Middle Eastern Studies,* vol. 32, no. 2 (2005): pp. 217-239; Mahmoud Yazbak, "Holy Shrines (maqamat) in Modern Palestine/Israel and the Politics of Memory," in: M. J. Breger, Y. Reiter and L. Hammer (eds.), *Holy Places in the Israeli-Palestinian Conflict: Confrontation and Co-existence,* (London, 2010), pp. 231-246, 241.

يفيد الباحث قيس فرّو أن إسرائيل اختارت في كانون الأول ١٩٤٨ أن يقوم الشباب الدروز المتطوّعون في الجيش الإسرائيلي بتأدية قسم الولاء للدولة في المقام بحضور وجهاء وشيوخ الطائفة ووزير الأديان وشخصيات رسمية وعسكرية أخرى. كما ويؤكّد أن الزيارة للمقام كانت شائعة بين الدروز، أسوة ببقية الطوائف الدينية الأخرى في فلسطين، بوصفها زيارة عادية لأي مقام آخر، إلا أن الزيارة إلى هذا المقام تحديدًا تحوّلت منذ نيسان ١٩٤٩ إلى حدث مركزي في مراسيم العبادة بين الدروز، بتشجيع من السلطات الإسرائيلية وزعماء عائلة طريف بغية تعزيز سلطتهم الدينية التي تزعزعت حاليًا، وشارك فيه وزراء ووحدات من الجيش الإسرائيلي التي يخدم فيها الشباب الدروز (*Firro, The Druzes*.., pp. 95-96).

١٨ سفر الخروج ٢: ١٦– ٢٢؛ ١٨؛ ويطلق اسم رعوئيل على يثرون كذلك هناك ٢: ١٨، وهو أب صفورة زوجة النبي موسى، استنادًا إلى ما جاء في سفر الخروج هناك، علمًا أن الدروز لا يعتقدون بأن النبي شعيب كان متزوّجًا أصلاً.

١٩ يُنظر، على سبيل المثال، وفق ما جاء في المدراش الخروج ربا ٢٧: ٦؛ ليفي غنسبورغ، **أساطير اليهود**، ط٢ (القدس، ٢٠٠٩)، المجلد ٣، ص ١٥٨ [بالعبرية]؛ وكذلك **الموسوعة التوراتية** תיארקמ הידפולקיצנא، المجلد ٣، ص ٩٥٤– ٩٥٧ [بالعبرية]:Aaron Rothkoff, "Jethro – In the Aggadah," *Encyclopedia Judaica*, 2nd ed., vol. 11, p. 252. تظهر في التراث اليهودي القديم تأويلات مفادها أن شخصية يثرون تتمتّع بوجهين: وجه صالح أوى النبي موسى وزوّجه ابنته وأرشده بعد النبوة، ووجه شرير وعابد الأوثان. لم يشر طبعًا بن تسفي إلى هذه المصادر القديمة والحديثة ولكنه بدل ذلك اعتمد على مصدر لرحّالة يهودي (غرشوم بن آشر، أصدر كتابه في سنة ١٥٦١، وأعاد أبراهام موشيه لونتس نشره من جديد في القدس في سنة ١٨٩٦، تحت عنوان **كتاب نسب الأولياء الصالحين المدفونين في أرض إسرائيل والقدس** (بالعبرية)، ويظهر الحديث عن يثرون ومقامه هناك ص ٩٣– ٩٦. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الكاتب قد اشار إلى هذين الوجهين، ولكن بن تسفي لم يذكر ذلك طبعًا.

٢٠ يعتبر هذا الادعاء مستغربًا جدًا إذ ليست هناك صلوات يهودية خاصة كهذه، وعلى أقل تقدير فإنها ليست قائمة في كتب الصلوات المعتمدة يهوديًا.

٢١ أورد جميع الباحثين العديد من الأمثلة حول استيعاب الخطاب العرقي في تناول المسألة الدرزية. يُنظر، على سبيل المثال، Firro, *The Druzes*..، في صفحات عديدة متفرقة في الكتاب؛ نبيه القاسم، واقع الدروز في إسرائيل، في صفحات عديدة متفرقة في الكتاب. وحول الهوية العربية، يُنظر:

Yasir Suleiman, *The Arabic Language and National Identity: A Study in Ideology* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2003).

22 Firro, *The Druzes*.. ؛ *Persons, The Druze*….

٢٣ يُنظر، Persons, *The Druze*…, pp. 27-29.

٢٤ ترصد بعض الدراسات الفلسطينية الرائدة، الصادرة في العقدين الأخيرين، تحوّلات بنيوية وثقافية في فلسطين منذ أواخر العهد العثماني وفترة الانتداب (كدراسات سليم تماري وبشارة دوماني وشيرين صيقلي). إلاّ أن جميع هذه الدراسات تركّز على مدنٍ فلسطينية ولا تولي أهمية للمناطق الريفية. وقد أقام سكان فلسطين الدروز في المناطق الريفية في الجليل واعتمدوا الزراعة، وكانوا يشكّلون مجتمعًا منغلقًا على ذاته وغير منفتح على الحراك الثقافي والسياسي أو الاقتصادي القائم في المدن (كحيفا ويافا والقدس ونابلس)، لهذا فإنه من العسير جدًا التعامل مع نتائج هذه الدراسات لتحليل ودراسة المجتمع الدرزي الفلسطيني.

٢٥ بمساندة صالح خنيفس وجبر داهش معدّي (يُنظر، مناع، **نكبة وبقاء...**، ص ١٥٠).

٢٦ Firro, *The Druzes*.., p. 26.

٢٧ يُنظر، على سبيل المثال، كوهن، **العرب الصالحون**.

٢٨ كما حصل في شفاعمرو، على سبيل المثال (يُنظر، مناع، **نكبة وبقاء...**، ص ١٥١).

٢٩ يُنظر، مناع، **نكبة وبقاء...**، ص ١٠٨، ١٥١، ٣٦٩.

٣٠ Firro, *The Druzes*.., pp. 50-51, 57, 58 ؛ مناع، **نكبة وبقاء...**، ص ١٥٠، ١٥١.

31 Eduardo Wassim Aboultaif, "Druze Politics in Israel: Challenging the Myth of 'Druze-Zionist Covenant," *Journal of Muslim Minority Affairs*, vol. 35, no. 4 (2015): pp. 533-555.

32 Firro, The Druzes.., pp. 50-51, 57.

٣٣ Persons, *The Druze*…, p. 152 وكذلك الحاشية ٢٦ في كتاب بيرسون.

٣٤ كيوف، «كيف اضمحلت...

٣٥ حول حيثيات هذا الموضوع، يُنظر Firro, *The Druzes*.., ch. 3؛ ويُنظر مؤخرًا، كمال محمد كيوف، «كيف اضمحلت...».

٣٦ مناع، **نكبة وبقاء...**، ص ٣٣٤؛ ويُنظر خطاب توفيق طوبي في الكنيست (من يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٥٠، **وقائع جلسات الكنيست**، المجلد ٣، ص ٥٣٤)، والمرفق كذلك عند أسامة حلبي، **الدروز من طائفة إلى شعب**..، الملحق ٤، ص ١٠٠.

٣٧ مناع، **نكبة وبقاء...**، ص ١٧٥– ١٧٦.

٣٨ يُنظر، على سبيل المثال، سيف الدين الزعبي، **وقائع جلسات الكنيست**، ١ أيلول ١٩٤٩، المجلد الثاني، ص ١٥٢٥؛ خطاب النائب أمين جرجورة، **وقائع جلسات الكنيست**، ص ١٥٢٨–١٥٢٩؛ خطاب النائب توفيق طوبي، **وقائع جلسات الكنيست**، ١١ كانون الثاني ١٩٥٠، المجلد الثالث، ص ٥٣٤.

٣٩ حلبي، **الدروز من طائفة إلى شعب**..، ص ١٣ والحاشية ٦، ص ٤٤. لتفسير هذا الموقف المستهجن الذي كان سائدًا بين القيادات العربية في ماكي، يُنظر، مناع، **نكبة وبقاء...**، ص ٣٣٤، ٣٣٥.

٤٠ Firro, *The Druzes*..p. 67؛ مناع، نكبة وبقاء...، ص ٣٣٤، ٣٣٧.

41 Firro, *The Druzes*..,p. 67.

٤٢ رجا سعيد فرج. **دروز فلسطين في فترة الانتداب البريطاني** (١٩١٨– ١٩٤٨) (دالية الكرمل: مطبعة الكلمة، ١٩٩١).

٤٣ سميح القاسم، «الجريمة الناجزة والطريق إلى العقاب»، عند نبيه القاسم، **واقع الدروز في إسرائيل**، مصدر سابق، صفحة ح.

٤٤ حول تطوّر فكرة التجنيد الطوعي أو الإجباري للشباب الدروز وموقف شيوخ وقيادات الطائفة، يُنظر حلبي، **من طائفة إلى...**، ص ١٢– ١٦؛ Persons, *The Druze*…, pp.:Firro, *The Druzes*..,pp. 124-127 102-106.

٤٥ حول مختلف أوجه مقاومة السياسة الإسرائيلية بين الشباب الدروز، يُنظر حلبي، **من طائفة إلى...**، ص ٨٠–٨٨ وكذلك Firro, *The Druzes*..,pp. 170-177.

٤٦ القاسم، **واقع الدروز...**، ص ٣٦– ٥٩.

٤٧ القاسم، **واقع الدروز...**، ص ٣٥– ٤٨.

٤٨ المصدر السابق، ص ١١١– ١١٢.

٤٩ يُنظر: حلبي، **من طائفة إلى ...**، ٨١– ٨٣؛ شكري عرّاف، «لجنة المبادرة الدرزية»، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، محمد إشتيه (إعداد وتحرير) (عمان: دار الجليل للنشر، ٢٠١١)، ص ٤٨١– ٤٨٤.

٥٠ حلبي، **من طائفة إلى...**، ص ٨٤– ٨٦.

٥١ حلبي، **من طائفة إلى...**، ص ٨٤– ٨٦.

٥٢ أخبرتني الصديقة داليا الحلبي، زوجة الصديق مرزوق الحلبي الذي كان من بين المؤسّسين والناشطين البارزين ضمن هذه اللجنة، في معرض محادثة تلفونية (٢٤ تموز ٢٠١٧) بشأن توقّف عمل اللجنة.

٥٣ لم أنجح بالوصول إلى الإصدار نفسه، ويبدو أنه لم ينشر أبدًا، ولكن القائمين عليه عمّموا بيانًا للصحافة– يُنظر: البيان باللغة العبرية الصادر عن جامعة حيفا في الرابط التالي: http://wordpress.haifa.ac.il/?p=912، ويُنظر نص بالعربية نشره موقع إيلاف على الرابط التالي: http://elaph.com/Web/Politics/2009/4/427893.htm. (تمت الزيارة الأخيرة للموقعين في تاريخ ٢٧ آب ٢٠١٧)

٥٤ يُنظر، على سبيل المثال، مقابلة الصحافي عمير ربابورط مع العميد العسكري أمير روغويسكي، رئيس شعبة تخطيط القوى البشرية في الجيش الإسرائيلي، المنشورة في صحيفة إلكترونية ينشرها الجيش بعنوان *Israel Defense* في عددها ليوم ٢٤ تموز ٢٠١١ (يُنظر في الموقع التالي: "http://www.israeldefense.co.il كما ويُنظر مقالة جاكي خوري، «الجيش الإسرائيلي للدروز: أنتم ملزمون بحماية الشعب اليهودي»، **هآرتس** ١١ تشرين الثاني ٢٠١١ (في الرابط: https://www. .(haaretz.co.il/news/education/1.1563891

55 Firro, *The Druzes*..,p. 226.

٥٦ وتحديدًا، فقد ركّز خيزران في بحثه على النصوص الأدبية من الصف الثامن وحتى الثاني عشر المعتمدة في المنهاج، وتلك التي تضمها كتب التدريس التالية والتي لا تعتبر إلزامية: **المنتخب من النصوص الأدبية للصف الثاني عشر**، جامعة حيفا، كلية التربية– فرع المناهج الدراسية ١٩٩٧؛ **المنتخب من الأدب العربي ونصوصه للصفين العاشر والحادي عشر**، جامعة حيفا، كلية التربية– فرع المناهج الدراسية ١٩٩٦؛ **المنتخب من النصوص الأدبية للصف التاسع**، جامعة حيفا، كلية التربية– فرع المناهج الدراسية ١٩٩٦؛ كتاب **المنتخب من النصوص الأدبية للصف الثامن**، جامعة حيفا، كلية التربية– فرع المناهج الدراسية ١٩٩٦.

٥٧ قام كل من إميل توما وأسامة حلبي بمراجعة هذا المنهاج منذ لحظة فرضه في سنة ١٩٧٨. لم تتغيّر الأهداف الرئيسية في هذا المنهاج منذ ذلك الحين وحتى يومنا، كما سنلاحظ عبر هذه الدراسة ومقارنتها بدراسة توما وحلبي الآنفتين (يُنظر، توما، مصدر سابق؛ حلبي، مصدر سابق). يُنظر كذلك القاسم، **واقع الدروز في...**، مصدر سبق ذكره؛ وكذلك القاسم، **الدروز في إسرائيل**، مصدر سبق ذكره.

٥٨ أعضاء فريق الإعداد: فايز عزّام (مركز)؛ علي أبو شاهين؛ كمال كيّوف، منير توبة. إلى جانب هذا الفريق هناك «لجنة أهليّة» برئاسة سلمان فلاح. استشارة تربويّة: يهوديت قيس؛ واستشارة علميّة: فاريت ريسبلر.

59 Firro, *The Druzes*...,

٦٠ بادر معدّو الكتاب إلى حذف البسملة الّتي تظهر في النص الأصلي الذي نُشر في مجلة الضّحى (عدد خاص، كانون الثاني ١٩٩٢)، ما يشير إلى هدف تعزيز فصل الدروز عن المسلمين، وتمييز العقيدة الدرزية وأساليب الكتابة المعتمدة، بينما نشهد أن استخدام البسملة لا تزال سائدة بين عامة الدروز وخواصهم خارج فلسطين.

٦١ يُنظر، على سبيل المثال، استخدام كلمة «إسرائيل» في النصوص التالية: المقدّمة (ص ٧)؛ «تدريس التراث الدرزيّ» لفايز عزّام (ص ٤١، ٤٢)؛ أضاف معدّو الكتاب في ذيل مقالة «المرأة الدرزيّة» لنجلاء أبو عزّ الدّين فقرة حول «فاطمة أم نسيب» استنادًا على ما يبدو إلى الشّيخ علي فلاح من كفر سميع (ص ١١٢)؛ «مشيخة العقل: الرّئاسة الرّوحيّة في إسرائيل» لفايز عزّام وكمال كيّوف (ص ١٣٠، ١٣١). أمّا كلمة فلسطين فتظهر، على سبيل المثال، في نصوص قليلة جدًّا لكتّاب من خارج البلاد، مثل «مشيخة العقل» للقاضي أمين طليع (ص ١٢١، ١٢٢، ١٢٣)، ونصّ لحسن البعيني (ص ١٢٣).

٦٢ لا زال البحث الأكاديمي الفلسطيني يخشى الخوض في التبعات السلبية لهذه الثورة. يُنظر، بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسّسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧–١٩٤٨**، ط٣ (بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ٤٠٠– ٤٠٩؛ بولس فرح، من **تاريخ الكفاح الفلسطيني المسلّح: إضراب وثورة ١٩٣٦– ١٩٣٩** (حيفا: جمعية التطوير الاجتماعي، ١٩٩١)؛ بولس فرح،، **من العثمانية إلى الدولة العبرية** (الناصرة: «الصوت»– جمعية لنشر وتعميق الوعي الفلسطيني، ١٩٨٥). ويُنظر:

Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (Oxford: Oneworld Publications, 2007).

وقد استخدمت مختلف الأذرع الصهيونية، والإسرائيلية لاحقًا، مسألة التنوّع الثقافي والأقليات الطائفية في المجتمع الفلسطيني وحولتها إلى سيف بغية تقويض أسس المجتمع الفلسطيني وهزيمة قياداته، وبالتالي العمل على وضع عراقيل أمام إمكانية إقامة دولة فلسطينية. يُنظر، كوهن، جيش الظل، مصدر سابق؛ نفس الكاتب، **العرب الصالحون**.

٦٣ يعاني هذا الموضوع من شح الأبحاث الأكاديمية، ولكن أشار الباحث أحمد سعدي سعدي إلى بعض جوانب هذا الموضوع في دراسته التالية: أحمد سعدي، «الخطاب التحديثي وتفسير العلاقات الصهيونية–الفلسطينية»، **سلسلة مقالات وأبحاث، المقال رقم ٤**، (حيفا: مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، ٢٠٠٠).

٦٤ تستند هاتان المقولتان إلى ما أخبرني به مرة قبل نحو عشر سنوات الأستاذ والشاعر المرحوم سليمان مرقص من كفر ياسيف في حديث شخصي.

٦٥ لا زال الباحثون الفلسطينيون عمومًا يرتابون من خوض «المسألة الطائفية» ويحجمون عن التعامل معها بوصفها «شركًا». ولكن الحقيقة، أن الطائفية موجودة وبشكل صارخ، وأن هذه الريبة وهذا الاحجام إنما يساهمان في استفحالها أكثر فأكثر. ولا أعتقد فعلاً أن الانتماء الديني المختلف للأفراد هو مصدر الاحتقان والصراع وإثارة النزعات، وإنما يعود بالأساس إلى الآفات الاجتماعية المرتبطة بالنظام الاجتماعي والاقتصادي الظلامي وضعف الروابط القومية الجامعة بسبب خصائص النظام العثماني. فها هو رباح حلبي يعزي مثل هذه المضايقات ضد الدروز قبل عام ١٩٤٨ في جملة واحدة يتيمة إلى مجرد الانتماء الديني للدروز لا لآفات اجتماعية وثقافية: «بسبب كونهم (الدروز) أقلية صغيرة تعيش بيت ظهراني الأغلبية المسلمة، فقد عانى الدروز أحيانًا من مضايقات وملاحقات على خلفية دينية» (رباح حلبي، مصدر سابق، ص ٢١، وفق المصدر العبري الصادر عن الكيبوتس الموحّد سنة ٢٠٠٦).

٦٦ قامت الزميلة هداية أمين قبل سنين طويلة بإجراء بعض المقابلات مع ناشطين ينتمون للجالية الأفريقية في القدس القديمة، وتبيّن لها أن هذه الجالية كانت تقيم في منطقة محدّدة داخل الأسوار قبالة مقر المجلس الإسلامي الأعلى، وتخضع لمعاملة سيئة من جانب الأكثرية المسلمة في البلدة القديمة، وكان يتعين على أبناء وبنات هذه الفئة الدخول إلى هذه المنطقة عند المغيب وإقفال البوابة عليهم حتى ساعات الصبح. وعليه، فقد أفضى الاحتلال الإسرائيلي للبلدية القديمة في القدس إلى تحرير هذه الجالية من هذه المظالم (هداية أمين، «الفلسطينيون الأفارقة في القدس: فلسطيني وأسود»، **رؤية أخرى** – مجلة تصدر عن مركز المعلومات البديلة، القدس وبيت لحم، السنة الخامسة، العدد ١٠ (١٩٩٧): ص ١٤–١٨). للتوسع حول مكانة «الأسود» في المجتمعات العربية الحديثة، يُنظر حلمي شعراوي. «صورة الافريقي لدى المثقف العربي: محاولة تخطيطية لدراسة 'ثنائية قبول/استبعاد'«في **صورة الآخر: العربي ناظرًا ومنظورًا إليه**، تحرير الطاهر لبيب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص ٢٢٩–٢٨١؛ عبده بدوي. **السود في الحضارة العربية** (القاهرة: المكتبة العربية والهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٦).

٦٧ للتوسّع حول هذا الموضوع، يُنظر، على سبيل المثال Firro, *The Druzes*.., Persons, *The Druze*..., pp. 17-30. وتجدر الإشارة إلى أن دراسات عديدة قام بها باحثون ينتمون إلى الطائفة درزية لم تتعامل هي الأخرى مع هذه الأوجه مثل قيس فرّو، وأسامة حلبي ونبيه القاسم؛ كذلك ينظر، رباح حلبي، الهوية الدرزية والدولة اليهودية، مصدر سابق؛ Rabah Halabi, "Invention of a Nation: The Druze in Israel," *Journal of Asian and African Studies*, 49(3),(2014): pp. 267-281. وكذلك، تتنكّر كافة القوى والقيادات السياسية المحلية لمجرّد وجودها وتعزي إثارتها إلى قوى خارجية. يُنظر على سبيل المثال، توما، مصدر سابق. يستغل العديد من الباحثين الإسرائيليّين هذه الآفات الاجتماعية لتعزيز مقولة إن دولة إسرائيل تعتبر مخلصًا للعديد من الأقليات في البلاد خاصة والشرق الأوسط عامة، كالمارونيّين في لبنان والأكراد في العراق والمسيحيّين في السودان. يُنظر، على سبيل المثال، Mordechai Nisan, "The Druze in Israel: Questions of Identity, Citizenship, and Patriotism," *Middle East Journal*, 64(4), 2010: pp. 575-596.

وديع عواودة*

محاكمة قاتل عبد الفاتح الشريف
وأسطورة «طهارة السلاح» الإسرائيلية

أقدم الجندي الإسرائيلي المدعو أزاريا في ٢٠١٦/٣/٢٤ على إعدام الشاب عبد الفتاح الشريف من الخليل،برصاصة في الرأس، رغم أن الشريف كان نازفا وفي حالة نزع، بعدما أطلقت عليه النار خلال محاولته تنفيذ عملية طعن وفق الرواية الإسرائيلية. قدمت في ٢٠١٦/٤/١٨ لائحة اتهام ضد الجندي في المحكمة العسكرية في يافا بالتسبب بالموت وسوء التصرف، وليس القتل العمد. في ٢٠١٧/١/٤ أدين الجندي، وفي ٢٠١٧/٢/٢٢ قرأت المحكمة العسكرية العقاب الذي فرضته على الجندي حكما مخففا: السجن الفعلي لمدة ١٨ شهرا، ومثلها سجن مع وقف التنفيذ، وخفض رتبته العسكرية لدرجة عريف. في تموز ٢٠١٧ ، تقدم الجندي أزاريا بطلب استئناف رفضته المحكمة وثبّتت الحكم، ومن الجهة الثانية رفضت أيضًا التماس النيابة العامة التي اعتبرت العقاب خفيفًا لا يتلاءم مع خطورة الفعل.

بعد دخول الجنديّ خلف القضبان، كان من المتوقع أن يبت قائد أركان الجيش الإسرائيلي في طلبه بتخفيف حكمه، وقد تحقّق هذا التوقّع بالفعل حيث قرّر الثاني، في نهاية شهر أيلول ٢٠١٧، تقصير فترة سجن أزاريا بأربعة شهور. وسط كل ذلك، ومنذ اليوم الأول شهدت إسرائيل عاصفة من الجدل حول الجريمة التي بررها معظم الإسرائيليين رسميا وشعبيا. كما دار الجدل الواسع حول مقولة «طهارة السلاح» التي ما زالت على قيد الحياة رغم توالي مجازر الاحتلال، ووجدت هذه المرة من يوجه لها لكمات شبه قاتلة على يد أوساط إسرائيلية بدوافع إما ضميرية أو براغماتية.

* كاتب وصحافي

ويظهر التقرير قائد القوة في الخليل، الضابط توم نعمان وهو يصل لمسرح الحدث ويأمر جنديا بحراسة الشريف الجريح والممدد على الأرض. لكن هذا الجندي يقول في التقرير التلفزيوني إنه خشي أن يكون عليه عبوة ناسفة ويضيف «لكن لم يكن واضحا لي ماذا عليّ أن افعل بموجب تعليمات إطلاق النار، وأنا على الأقل، وعلى ما يبدو باقي جنود السَرية، لم يدربونا ماذا يحدث عندما نخشى من وجود عبوة ناسفة على جسد مخرب».

سلاح الكاميرا

شهدت إسرائيل غداة عملية الإعدام هذه ضجة وجدل واسعين حول تقييم فعلة الجندي القاتل منفذ الإعدام ليؤور أزاريا، رغم أن سجل إسرائيل حافل بمجازر وإعدامات بحق الفلسطينيين، بل هناك شهادات إسرائيلية عن تورطها بإعدام أسرى خلال الحروب مع العرب والفلسطينيين، علاوة على تقارير دولية عن قتل مئات من المدنيين والأبرياء كما يؤكد على سبيل المثال تقرير ريتشارد غولديستون عقب حرب «الرصاص المصبوب» على غزة في نهاية ٢٠٠٨. [١]

فلماذا الضجة الواسعة إذن بعد إعدام فلسطيني آخر؟ ببساطة، إنها الكاميرا التي وثقت الجريمة ووفرت صورة مشحونة بكثير من عناصر الصدمة وردود الفعل السلبية المحلية والعالمية على القاتل والجهاز المنتمي له، الاحتلال. هذا ما دفع مسؤولين إسرائيليين[٢] منهم رئيس إسرائيل الراحل شيمعون بيريس للتحذير قبل سنوات من خطورة الكاميرا على إسرائيل، صورتها،مكانتها وشرعيتها في العالم خاصة بعدما بادرت في ٢٠٠٧ منظمة « بتسيلم « على توزيع ٢٠٠ كاميرا على متطوعين يرصدون فيها انتهاكات الاحتلال. وتحولت الكاميرا العادية – أو حتى كاميرا جهاز الهاتف المحمول– لأداة فعالة في فضح كذبة «طهارة السلاح» و فرية «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم» وهذا ما سنأتي عليه لاحقا.

وقائع الحدث

وفقا لتقارير وسائل الاعلام، قُتل بالرصاص فلسطينيّان، عبد الفتاح الشريف ورمزي القصراوي، صباح يوم ٢٠١٦/٣/٢٤ بعد طعنهما جنديًا، أصيب بجروح بجروح متوسطة، في تل الرميدة في الخليل. يمكن في توثيق الفيديو الذي صوّره عماد أبو شمسية – وهو متطوع في منظمة « بتسيلم»[٣] –رؤية الشريف ممدّدًا في الشارع بعد إصابته بجروح، وسط تجاهل الحاضرين. كما يلاحظ تجاهل الطاقم الطبي واستنكافه عن تقديم أي علاج طبي له. أثناء التصوير، توجّه الجندي أزاريا نحو الشريف وأعدمه برصاصة في رأسه من مسافة قريبة. حتى بعد إطلاق النار، واصل الحاضرون تجاهل الشريف ولم يأبه أحد بمصيره.

ويؤكد ذلك تقرير بثته القناة الإسرائيلية الثانية في ٢٠١٦/٥/٨ [٤] مصحوبًا بأشرطة فيديو، سلوكيات الجندي القاتل والمستوطنين وضباط وجنود جيش الاحتلال في تلك الساعة داخل مسرح الجريمة، ويكشف عن المزاعم الكاذبة للجندي القاتل بأنه قام بفعلته ظانا أن الضحية كان يحمل حزاما ناسفا وأن بوسعه النهوض والطعن مجددا.

يظهر من هذا التقرير أولا أن الجنود يصفون الشهيدين، في اتصالاتهم اللاسلكية مع الضباط المسؤولين عنهم، بـ«الوسخين». إذ يقول قائد القوة الميدانية في اتصال مع قائد الكتيبة أن «الوسخ الثاني» يجري وسط الجنود حاملا سكينا... في الوقت الذي كان فيه الجنود منشغلين بـ «الوسخ الأول». ويعني ذلك أن الكلمة التي يستخدمها جيش الاحتلال لوصف فلسطيني استشهد في أعقاب عملية طعن هي «الوسخ» .

بعد ذلك يظهر في شريط الفيديو قيام جنود الاحتلال بإبعاد المواطنين الفلسطينيين من موقع استشهاد القصراوي والشريف، وفي المقابل السماح بدخول المستوطنين بحرية إلى المكان. ويدخل قسم من المستوطنين إلى المكان كسائقي سيارات إسعاف أو مسعفين، والقسم الآخر منهم لا توجد له أي صفة. ويؤكد التقرير أنه في هذه المرحلة لا أحد يشعر بوجود أي خطر، ويظهر ضابط يقلب بقدمه جثة الشهيد القصراوي. وبموازاة

ومن دون أن يلتفت أحد إلى أن أزاريا تراجع عدة خطوات إلى الخلف، وفيما يطلق المستوطنون الشتائم باتجاه الفلسطينيين الممددين على الأرض، يجهز أزاريا بندقية ويطلب من ضابط في المكان بالتراجع قليلا ثم يطلق رصاصة على رأس الشريف. ويكشف تقرير « القناة الثانية» أن الضباط في المكان لم يأخذوا السلاح من أزاريا بعد إطلاقه الرصاص، فبقي بحوزته لمدة ساعتين إضافتين، إلى حين اتصال مراسل من وكالة رويترز بقائد اللواء الذي يخدم فيه الجندي القاتل وسأل عن إطلاق نار غير قانوني.

ذلك، يقترب المستوطن شموئيل إلكيام، من الشريف، بينما يُبعد الضابط سكينا قريبة منه ويحاول إلكيام لمس السكين، لكن الضابط يمنعه.

مزاعم الفوضى، والمستوطنون يسيطرون على مسرح الجريمة

ويظهر التقرير قائد القوة في الخليل، الضابط توم نعمان وهو يصل لمسرح الحدث ويأمر جنديا بحراسة الشريف الجريح والممدد على الأرض. لكن هذا الجندي يقول في التقرير التلفزيوني إنه خشي أن يكون عليه عبوة ناسفة ويضيف «لكن لم يكن واضحا لي ماذا عليّ أن افعل بموجب تعليمات إطلاق النار. وأنا على الأقل، وعلى ما يبدو باقي جنود السَرية، لم يدربونا ماذا يحدث عندما نخشى من وجود عبوة ناسفة على جسد مخرب».

ويدعي شاهد الدفاع في محاكمة الجندي القاتل، العميد في الاحتياط شموئيل زكاي، بحديثه للقناة الثانية حول هذا المشهد، إنه يبرز في هذه الحلبة انعدام النظام، وذلك في محاولة للاختباء خلف «حالة الفوضى» في المكان. ويتابع زكاي في تقرير القناة الثانية «ليس واضحا لي ماذا يفعل في حلبة الحدث هذا العدد الكبير من الأفراد (المستوطنين) الذين لا يسهمون بشيء. هكذا يحدث عندما تتواجد قوة عسكرية قرب جهات مدنية لفترة طويلة. يوجد خلط. توجد معرفة شخصية بين الأفراد وليس لطيفا أن تقول لأحد: أغرب عن هنا فورا».

في التقرير نفسه، يحضر إلى موقع الحدث مستوطن يدعى أوري عوفر حاملا بندقية أوتوماتيكية من طراز «ام ١٦ » ومستوطن آخر يدعى عوفر أوحانا، متطوع في خدمة الإسعاف الأولي «نجمة داود الحمراء»، معروف بتحريضه المستمر على قتل الفلسطينيين وبملاحقته للناشطين الذين يتضامنون مع الفلسطينيين ضد اعتداءات المستوطنين.

في الدقائق التالية، يسيطر المستوطنون على المكان، ويصدرون أوامر لجنود الاحتلال. عوفر يقف قرب الشريف، الجريح، ويصوره وعندها يقوم الشريف بحركة صغيرة برجله، فيصرخ المستوطن عوفر باتجاه الجندي الذي يحرس الجريح : توجد عبوة ناسفة عليه. هذا مؤكد. وسأل الجندي المستوطن عوفر عما ينبغي فعله بعد مشاهدة الشريف يحرك رجله. ويقول عوفر إن شل حركة المخرب يعني أحد أمرين: إما أن يبقى بسرواله الداخلي، أو إطلاق رصاصة على رأسه. في هذه الأثناء ينشغل المسعفون بالإعتناء بالجندي الجريح، بينما لا يزال الجنود يمتنعون عن تنفيذ أوامر قائد كتيبتهم بإخلاء الجندي والشهيد القصراوي والجريح الشريف. ويرفض المستوطنون المسعفون تنفيذ أوامر هذا الضابط، فيما تأخرت سيارة الإسعاف العسكرية.

وفي شريط الفيديو الذي عرضه التلفزيون الإسرائيلي يظهر المستوطن أوحانا وهو يقول «أنا لا أتلقى أوامر من قائد كتيبة، ولا أخضع لصلاحياته هنا وفي هذه الحالة. ولست بحاجة إلى مصادقة قائد كتيبة من أجل نقل جندي جريح، وأنا لا أسأل قائد الكتيبة أبدا حول ما سأفعله، ولن أسأل ضابطا برتبة لواء ولا حتى رئيس أركان الجيش. هذا لا يعنيني. لن أنقل المخرب... ولن أشكل خطرا على نفسي.» ويشار إلى أن سياسة «نجمة داود الحمراء « تدعم هذا الموقف الذي عبر عنه أوحنا فيما يتعلق بنقل فلسطيني جريح.

وبعد مرور قرابة عشر دقائق على إطلاق النار على القصراوي والشريف، كان المستوطنون، وسائقو سيارات الإسعاف الثلاث المتواجدة في المكان، لا يزالون يديرون دفة الأحداث في المكان، وإلى جانبهم الجندي القاتل أزاريا. وأظهر التقرير المصوّر للقناة

الثانية أن أزاريا كان يتواجد في المكان قبل خمس دقائق على الأقل من إطلاقه الرصاصة على رأس الشريف.

ويتابع العميد في الاحتياط زكاي قائلا إن ما شاهده في هذا الفيلم هو غياب مطلق للقيادة العسكرية، التي كان يتعين عليها أن ترى صورة الوضع وإصدار تعليمات للجنود حول ما ينبغي فعله، لافتا الى ان المستوطنين دخلوا إلى هذا الفراغ الحاصل.

ومن دون أن يلتفت أحد إلى أن أزاريا تراجع عدة خطوات إلى الخلف، وفيما يطلق المستوطنون الشتائم باتجاه الفلسطينيين الممددين على الأرض، يجهز أزاريا بندقية ويطلب من ضابط في المكان بالتراجع قليلا ثم يطلق رصاصة على رأس الشريف. ويكشف تقرير «القناة الثانية» أن الضباط في المكان لم يأخذوا السلاح من أزاريا بعد إطلاقه الرصاص، فبقي بحوزته لمدة ساعتين إضافتين، إلى حين اتصال مراسل من وكالة رويترز بقائد اللواء الذي يخدم فيه الجندي القاتل وسأل عن إطلاق نار غير قانوني. عندها بدأ الجيش الإسرائيلي يدرك أن تفاصيل الجريمة بدأت تنتشر في العالم. ويخلص التقرير للتوضيح ان أزاريا ظهر في أشرطة الفيديو يقف مع المستوطنين، بعد إطلاق النار، وأن بعضهم يربت على كتفه، ثم يحضر إلى المكان زعيم المستوطنين المتطرفين في الخليل، باروخ مارزل، الذي صافح أزاريا، وبعدها قال: «لم أكن أعلم أنه هو الذي أطلق النار. لو علمت لما تمالكت نفسي... كنت سأعانقه وأقبّله».

الخلفية والسياق

يقضي القانون الاسرائيلي في هذه المسألة بأنه يجوز إطلاق النار بقصد قتل شخص فقط في الحالات التي يشكّل فيها خطرًا على حياة الآخرين، ويحظر المساس به لحظة زوال الخطر. بيد أن الإعدام في الشارع، بلا قانون وبلا محاكمة هو نتيجة مباشرة للخطاب الإسرائيلي الرسمي والشعبي المتأجج من قبل الوزراء ومنتخبي الجماهير وللجو العام الذي يتميّز بالتجرّد من الإنسانية والكراهية والعدوانية المفرطة تجاه الفلسطينيين، رغم إطلاق مسؤولين إسرائيليين كبار تصريحات من وقت لآخر تؤيّد الالتزام بالحفاظ على القانون والامتناع عن استخدام القوة الزائدة عن الحاجة، كما هو الحال في تصريحات رئيس هيئة الاركان غادي ايزنكوت، إلاّ أنّه ومقابل هذه التصريحات تظهر تصريحات علنية عكسيّة كثيرة، كتصريحات وزير الأمن الداخليّ، التعتيم المطلق من قبل سلطات تطبيق القانون على الاشتباهات الخطيرة والدعم المطلق والفعلي للقيادة العسكريّة.

جريمة اغتيال الشريف.

الرسالة الجماهيريّة واضحة وقاطعة: كل فلسطيني يحاول إيذاء مدنيّ أو جندي مصيره الموت.

ونتيجة تفشي وتغذية العنصرية والكراهية وغسيل الدماغ والتصريحات الشعبوية الرامية لكسب نقاط سياسية وشخصية، لم يكتف جنود الاحتلال أو مدنيون إسرائيليون في حالات كثيرة بإصابة منفذ عملية، وإنما تعمدوا فيها إعدام فلسطينيين جرحى، إما بمنع وصول مسعفين إليهم لنقلهم إلى المستشفى أو بإطلاق رصاصة قاتلة، مثلما حدث في حالة الجندي القاتل، إليئور أزاريا.

محاكمة أزاريا وردود الفعل على الحكم

بعد اعتقال أزاريا، وجهت له الشرطة العسكرية الإسرائيلية شبهة القتل المتعمد. استنكر وزير الأمن حينها، موشيه يعالون، وكذلك رئيس أركان الجيش، غادي آيزنكوت، الجريمة ووصفوا تصرف أزاريا بأنه مفسدة. ولكن بعد الضجة التي أقامها المستوطنون واليمين المتطرف، وانضمام رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو إلى صفوف هؤلاء، جرى تخفيف الاشتباه، والاتهام لاحقا، إلى القتل غير المتعمد.

سادت قبيل البت في القضية حالة من الترقب الشديد في إسرائيل، وكان يحتشد أمام قاعة المحكمة التي نظرت في قضية الجندي مئات المحتجين دعما للمدعى عليه. إلى ذلك، كان جنود يخدمون في كتيبة «شمشمون» التي يخدم فيها الجندي المتهم بالقتل قد هددوا قبيل صدور الحكم بالتمرد وترك الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي، في حال تمت إدانته بالقتل. وهذا ينسجم طبعا مع الأجواء العامة التي سادت الشارع الإسرائيلي منذ اليوم الأول، حيث كانت الأصوات المعارضة للجريمة بدوافع متنوعة قليلة وخافتة نسبيا.

وانضم وزير الأمن السابق موشيه يعلون للأوساط السياسية الداعية لفحص إمكانية العفو عنه بخلاف موقف سجله، وأثار عليه انتقادات من أوساط اليمين. وأكد يعلون في محاولة لإمساك العصا من طرفيها أنه «يفاخر بالجيش الاسرائيلي، جيش القيم، الحازم، المحارب الذي يعرف كيف يدافع جيدا عن اسرائيل، وأيضا عن القيم الإنسانية». وتسابق ساسة إسرائيل في الدعوات للعفو عن الجندي القاتل ومعظمهم مدفوع بكراهية الفلسطينيين وبالرغبة في كسب نقاط سياسية.

٧٠٪ من الإسرائيليين يطالبون بالعفو عن الجندي

عبر استطلاع رأي واسع عن هذه الحالة[٥] وكشف أن ٧٠٪ من الإسرائيليين طالبوا بالعفو عن الجندي القاتل، فيما فرضت الحكومة الإسرائيلية حراسة دائمة على القضاة الذين أدانوه بالجريمة، بعد أن تلقوا تهديدات من يهود محرضين على العنف، اعتقلت سلطات الأمن اثنين منهم. وفي المقابل، أعلنت مصادر في «القائمة المشتركة»، أن موقف رئيس الحكومة نتنياهو والوزراء والمطالبة بالعفو عن الجندي القاتل، يشجع جموع الإرهابيين اليهود على قتل عرب في الشوارع. وكانت قضية محاكمة الجندي أزاريا سيطرت على الأجندة الإسرائيلية، فأفردت لها الصحف جميع صفحاتها الإخبارية. وانقسم الإسرائيليون على أنفسهم، ودخلوا في اتهامات متبادلة ونقاشات حادة، كثر فيها استخدام كلمة «الخيانة القومية» بحق من يدافع عن سلطة القانون. وانبرى السياسيون، من اليمين والوسط، ينافقون الجندي وجمهور المتعاطفين الكثيرين معه، وانضموا إلى مطلب إصدار عفو عنه يمنع بقاءه في السجن يوما واحد، تماما كما حدث في اليوم الأول فور ارتكاب الجريمة عندما خرج وزراء يدافعون عنه، فيما أقدم رئيس الوزراء نتنياهو على مهاتفة والدي الجندي في رسالة داعمة بشكل شبه صريح مطمئنا أن «فحص المسألة سيكون «مهنيا».[٦] وانضم وزير الأمن السابق موشيه يعلون للأوساط السياسية الداعية لفحص إمكانية العفو عنه بخلاف موقف سجله، وأثار عليه انتقادات من أوساط اليمين.[٧] وأكد يعلون في محاولة لإمساك العصا من طرفيها أنه «يفاخر بالجيش الاسرائيلي، جيش القيم، الحازم، المحارب الذي يعرف كيف يدافع جيدا عن اسرائيل، وأيضا عن القيم الإنسانية».

وتسابق ساسة إسرائيل في الدعوات للعفو عن الجندي القاتل ومعظمهم مدفوع بكراهية الفلسطينيين وبالرغبة في كسب نقاط سياسية. وقال نتنياهو من استراليا، قبل صدور قرار الحكم على ازاريا، انه «يجب التفكير بمنح العفو». ثم كرر قوله هذا بعد صدور الحكم، موضحا أن الكثير من الوزراء سيدعمون هذه الخطوة. وحاول تبرير دفاعه عن القاتل بالقول «هذه ظروف خاصة، وانا اؤمن انه في ضوء هذه الظروف يمكن منحه العفو»، وما لبث أن انضم له وزير الأمن أفيغدور ليبرمان بدعوة غير مباشرة بتعبيره عن ثقته بأن قائد الجيش سيأخذ ذلك بالحسبان.[٨]

كما سارع ليبرمان للكتابة على صفحته في فيسبوك أنه يجب حتى على من لا يحب القرار احترام المحكمة، لكنه أضاف «من جهة، المقصود جندي متمين، ومن جهة أخرى مخرب جاء لقتل اليهود. هذا ما يجب ان يأخذه الجميع في الاعتبار».

أما وزير التعليم نفتالي بينيت رئيس حزب «البيت اليهودي» فقدم هو الآخر درسا في القيم الإنسانية بقوله، معقبا على القرار إن «أمن مواطني اسرائيل يحتم منح العفو الفوري لأليئور ازاريا». زاعما أنه قد تم تلويث كل إجراءات التحقيق منذ البداية. حتى إذا اخطأ أزاريا، لا يجوز إدخاله السجن. كلنا سندفع ثمن ذلك». وهكذا وزير المواصلات والمخابرات يسرائيل كاتس فقد قال إن «المحكمة قالت كلمتها وتم استنفاد الإجراء القضائي» زاعما انه الآن حان وقت العفو.»[٩] كما دعا رئيس حركة شاس، وزير الداخلية اريه درعي لمنح العفو عن ازاريا كي ليتمكن من ترميم حياته وإنهاء القضية التي تمزقنا جميعا منذ عدة شهور». واعتبرت الوزيرة ميري ريغف من الليكود: «هذا يوم حزين، قرار الحكم قاس. أليئور ما كان يجب ان يجلس ولو ليوم واحد في السجن، بالإضافة الى العقوبة التي تلقاها بعدما تعرض لمحكمة ميدانية.»[١٠]

وقام المعلق البارز امنون ابراموفيتش أيضا بالعوم ضد التيار السياسي السائد في الشارعين الرسمي والشعبي في إسرائيل بتأكيده في «يديعوت احرونوت» ان من كان يجب محاكمته هو ليس ازاريا، وانما قادة المستوطنين في الخليل (حيث وقعت جريمة القتل) على مختلف أجيالهم، وليست طهارة السلاح هي التي يجب أن تناقش في المحكمة، وانما طهارة الاستيطان هناك.

في المقابل، قال رئيس المعارضة النائب إسحق هرتسوغ، إن المحكمة «أظهرت الحساسية والتفهم إزاء أليئور، ومن جهة أخرى طبقت كما يجب الحرص المطلق على مبدأ طهارة سلاح الجيش الإسرائيلي. واكتفى هرتسوغ بالتلميح للمتهم الحقيقي المركزي بقوله «ازاريا ضحية لظروف سياسية غير محتملة، تتهرب منها الدولة منذ عشرات السنين.»[11]

ردود الفعل المستنكرة للحكم المخفّف

وهكذا، أثار الحكم المخفف على ازاريا والدعوات للعفو عنه عاصفة من النقاش في الرأي العام ووسائل الإعلام ، وكعادتها كانت صحيفة «هآرتس» الأوضح في تسمية الولد باسمه والكشف عن الفضيحة. وقال محللها للشؤون العسكرية امير اورن إن معسكر رابين ووزير الأمن ورئيس الأركان، والقيادة العليا للجيش، هزموا يوم صدور هذا الحكم، موضحا أن الجيش استسلم في وقت يطمح فيه الى الصمود، وان القضاة العسكريين لم يصمدوا أمام الضغط الرسمي والشعبي.[12] وفي الجوهر ،يشدد اورن أنه بدلا من بث رسالة رادعة للجنود، لكي يحرصوا على أوامر فتح النيران، تم بث رسالة مشجعة لهم: لا تخافوا من الضغط على الزناد. ويفضح أورن ما تصمت عليه معظم الأوساط الإسرائيلية باتهام الجهاز القضائي بالازدواجية، ويقول إنه ينظر بعين واحدة لجهات القانون الدولي ويتجمل بالحديث عن «القيم» و«طهارة السلاح» والإثبات بأنه لا مكان للتدخل الأجنبي في القضاء الاسرائيلي، أما عينه اليمنى فتغمز للجمهور الإسرائيلي، كمتفهمة للأمر. كما يتوقف أورن عند الحكم المخفف جدا ويتهم القضاء الإسرائيلي بالجبن. ويتابع: «بطولة» ازاريا مع جوقة كاملة من المشجعين من نوع افيغدور ليبرمان وشارون غال، أصبحت منذ الآن نقطة الانطلاق لكل إجراء قضائي، عسكري أو مدني. لقد ثبت أنه يمكن إخضاع الجهاز القضائي وهو يصغي للصراخ العالي والأكثر عنفا. الزناد انتصر على العدل».

وقام المعلق البارز امنون ابراموفيتش أيضا بالعوم ضد التيار السياسي السائد في الشارعين الرسمي والشعبي في إسرائيل بتأكيده في «يديعوت احرونوت» ان من كان يجب محاكمته هو ليس ازاريا، وانما قادة المستوطنين في الخليل (حيث وقعت جريمة القتل) على مختلف أجيالهم، وليست طهارة السلاح هي التي يجب أن تناقش في المحكمة، وانما طهارة الاستيطان هناك.[13]

ومن بين الأصوات المعارضة للقتل بوضوح، المؤلف المشارك لمدونة الأخلاقيات للجيش الإسرائيلي، آسا كاشير الذي قال إنه يتعين على الجيش الإسرائيلي اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان تصرف قواته بشكل لائق في كل الظروف، وذلك بعد إدانة جندي بالقتل غير العمد. يدرك كاشير الذي يعتبر العفو صفعة للجيش ولاسرائيل ان معاقبة جندي بالسجن لفترة محدودة أمر ضروري لحماية صورة إسرائيل وجيشها فيتابع « «البروتوكولات موجودة والقيم موجودة والمعايير موجودة.. ولكن هناك افتقار إلى حد معين للتعليم والتدريب للقوات». واعتبر كاشير أن الذي ينبغي على القادة استنتاجه من المحاكمة، هو أنهم بحاجة إلى التحدث إلى الجنود حول الجوانب القانونية والأخلاقية والمعنوية لعملهم بشكل أكثر واقعية. وشدد على أنه «لا يجب أن يتم قتل عدو مصاب أو إرهابي مصاب، إذا لم يكن هناك خطر حقيقي منه.. على العكس، مثل هذا الشخص ينبغي أن يتم علاجه.»[14]

وفي الأجواء المشبعة بالكراهية والدعوات لإعدام الناشطين الفلسطينيين في الشوارع، قال غولان في مؤتمر نظمه معهد دراسات المحرقة بعد اربعة شهور من اعدام ازاريا «أنا مقتنع بشكل كامل بأننا باعتبارنا «نورا للأغيار» ومجتمعا يُربي على الإلتزام بالمثل ،علينا أن نحرص على تفوق أخلاقي، وهو الأمر الأهم. وأضاف «أنا لست نادما على قولي أن هناك مظاهر نازية بيننا.»

يائير غولان يحذر من مظاهر نازيّة في المجتمع الإسرائيليّ

واعترف نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق، يائير غولان، بأن جنود الاحتلال الإسرائيلي أعدموا مواطنين فلسطينيين من دون وجود داع، بعد الاشتباه بأنهم اعتزموا تنفيذ عملية طعن. يشار إلى أن غولان أنهى مهامه كنائب لرئيس أركان الجيش قبل شهور وخرج إلى إجازة دراسية، على أن يتنافس لاحقا مع نائب رئيس أركان الجيش الحالي، أفيف كوخافي، على منصب رئيس أركان الجيش.

وفي الأجواء المشبعة بالكراهية والدعوات لإعدام الناشطين الفلسطينيين في الشوارع، قال غولان في مؤتمر نظمه معهد دراسات المحرقة بعد اربعة شهور من اعدام ازاريا « أنا مقتنع بشكل كامل بأننا باعتبارنا «نورا للأغيار» ومجتمعا يُربي على الإلتزام بالمثل ،علينا أن نحرص على تفوق أخلاقي، وهو الأمر الأهم. وأضاف «أنا لست نادما على قولي أن هناك مظاهر نازية بيننا.»[١٥]

وكانت القيادة السياسية الإسرائيلية، وبشكل خاص من صفوف حكومة اليمين المتطرف برئاسة بنيامين نتنياهو، هاجمت غولان في أعقاب تصريحاته العام الماضي. وقال غولان في المؤتمر المذكور وفي تصريحات إعلامية لاحقة إن القيادة تتحمل مسؤولية كبيرة، والأفراد هم أحيانا مثل مادة بأيدي نحات، وخاصة الشبان. وفي الجيش الإسرائيلي نتعامل مع شبان، ويجب أن يخرج من الجيش أشخاص أفضل، ومواطنون بمستوى أخلاقي عال، وسلم قيمهم مستقر أكثر. مشيرا إلى جرائم إعدام الفلسطينيين التي يرتكبها جنود الاحتلال، وتابع « إنني أعترف بأنه أصبت بالهلع جراء ذلك في حينه، وخاصة في أعقاب قضية إليئور أزاريا. وهناك أشخاص يعتقدون أنه ينبغي منح إعفاءات. في إشارة

القاتل أزاريا وسط حاضنة جماهيرية وأمام قضاء متعاطف.

إلى احتجاجات اليمين الإسرائيلي وعلى رأسه نتنياهو على محاكمة الجندي القاتل».

وأضاف غولان أن رئيس أركان الجيش (غادي آيزنكوت) تطرق إلى ذلك، عندما قال إنه لا ينبغي إفراغ ذخيرة بندقية في جسد أي فتاة في السادسة عشرة تلوح بسكين. وأضاف أنه «أصبت بالهلع عندما شاهدت حالات جرى خلالها استخدام القوة وإزهاق الأرواح، ليس بموجب معايير أخلاقية.»

يذكر أنه في أعقاب اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية، في مطلع تشرين الأول/أكتوبر العام ٢٠١٥، دعا وزراء وقيادة الشرطة في إسرائيل إلى قتل أي فلسطيني يحمل سكينا، كما تمت دعوة المواطنين الإسرائيليين الذين بحوزتهم ترخيص بحمل السلاح أن يحملوا سلاحهم بشكل دائم عندما يغادرون بيوتهم. ولذا يبقى يائير غولان من الأصوات النادرة في المشهد الإسرائيلي.

الاستئناف على الحكم

بعد صدور الحكم في ٢٠١٧/٢/٢٢ قرر الجندي المدان ازاريا التوجه باستئناف لمحكمة استئنافات عسكرية، وبالتوازي قدمت النيابة العسكرية استئنافا على الحكم المخفف. بيد أن محكمة الاستئناف رفضت الاستئنافين في ٣٠ تموز ٢٠١٧ وثبتت الحكم بالسجن الفعلي عليه لمدة عام ونصف، وبررت رفضها تشديد العقاب بالقول إنه ينبغي مراعاة مدة حبسه الطويلة.»[١٦]

أعلن ازاريا أنه لن يستانف لمحكمة العدل العليا على الحكم الصادر بحقه، وبدلا من ذلك توجه بطلب لرئيس هيئة الاركان بالجيش الاسرائيلي غادي إيزنكوت لتخفيف عقوبته. مع دخوله لسجن صرفند العسكري في ٢٠١٧/٧/٣١ . وكتب ازاريا في رسالته الموجّهة إلى قائد الجيش : «لو علمت أن الشاب لم يضع عبوة ناسفة على جسده، لما اطلقت النار عليه». وطالب بتحويل عقوبة سجنه إلى عقوبة يقضيها في خدمة الجمهور، دون الاضطرار إلى دخول السجن. وأضاف الجندي «ازاريا» أن قراره بعدم تقديم استئناف للمحكمة العليا كان نابعا منه، وذلك «بعد التداول والتشاور مع أفراد اسرته، ورغبة منه اساسا في إنقاذ عائلته من الأوضاع التي تعيشها، حتى لا تعاني مزيدا من استمرار الإجراءات القضائية، وتتمكن من العودة إلى الحياة الطبيعية في أقرب وقت ممكن». وفي رسالته أوضح الجندي ازاريا: «انه غير نادم وغير آسف على فعلته»، لكنها المرة الاولى التي يقول فيها «إنه لو كان يعلم أن الشاب الفلسطيني لا يضع عبوة ناسفة على جسده، لما اطلق النار عليه». ورجحت أوساط إعلامية في إسرائيل أن قائد الجيش سيخفف عقوبة ازاريا بعدة شهور، وأن ذلك سيتم حتى نهاية شهر أيلول الحالي،[١٧] وهو ما حصل بالفعل، كما أسلفنا.

معنى وتاريخ أسطورة «طهارة السلاح»

في افتتاحيتها الرئيسية بعنوان «انتهى عهد طهارة السلاح»؟ اعتبرت «هآرتس» أن الحكم المخفف يعكس انحراف المحكمة العسكرية عن المعايير المتوقعة من الجهاز القضائي. كما تؤكد أن الجيش الذي يفرض عقوبة السجن لمدة سنة ونصف على جندي قتل فلسطينيا أصيب بجراح خطيرة، يعكس الاستهتار بحياة الإنسان، وينقل رسالة مهددة للجمهور الفلسطيني في الضفة، بأن أيدي الجنود الذين يخدمون في مهام الدوريات يمكن ان تكون خفيفة على الزناد، والجيش سيمتنع عن محاسبتهم بشكل ملموس.»[١٨] والأهم من ذلك، تقر «هآرتس» بأن المحكمة العسكرية ليست المتهم الوحيد في التحقير المذكور، وتشير ببنان الاتهام للنيابة العسكرية، التي اكتفت بموقف عقابي مخفف، ولسلسلة السياسيين من اليمين وعلى رأسهم رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذين حاولوا تحريض الجمهور ضد الجهاز القضائي، أثروا على النتيجة النهائية. وتمضي باتهاماتها «تلك الأصوات التي تعتبر كل جندي يضغط على الزناد في وجه فلسطيني، بطلا، هي التي تطالب الآن بتذويب حتى العقوبة الرمزية التي فرضت على ازاريا، والعفو عنه او تخفيفها»، مشددة على أن قرار الحكم لا ينطوي فقط على الخنوع لشعبوية اليمين السياسي، وانما ينطوي الى حد كبير على إعلان رسمي عن انتهاء «عهد طهارة السلاح» في الجيش الإسرائيلي، التي يواصل الساسة التلويح بها للمفاخرة بالجيش ونعته بأنه « أكثر جيش أخلاقي في العالم».

احتلال الوعي وغسل الدماغ

وهنا يُطرح السؤال: هل فعلا هناك ما يبرر أو يسند هذا المصطلح الإسرائيلي المتداول «طهارة السلاح» الذي تلوح به أوساط إسرائيلية واسعة منذ عقود، مثلما تلوح أيضا بزعم «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم ؟»

منذ اليوم الأول لجريمة إعدام الشريف، ناهضتها أوساط صهيونية يسارية وتشدقت بـ «طهارة السلاح» ولوحت بالمقولة التقليدية الدعائية بأن الجيش الإسرائيلي هو الأكثر أخلاقية في العالم، ولذا اعتبرت جريمة أزاريا انتهاكا للميثاق الأخلاقي ومسا بصورة وهيبة إسرائيل وجيشها وهدية لأعدائها. غير أن سجل إسرائيل الحافل بالدم الفلسطيني والعربي يجعل من مزاعم اليمين واليسار في إسرائيل نكتة سوداء بأحسن الأحوال. ويبدو أن أزاريا لما كان سيحاسب ولما كان أحد سيسمع باسمه لولا أن الكاميرا كانت حاضرة ووثقت جريمة الإعدام الميداني بعكس جرائم مشابهة كثيرة جدا بقيت طي الكتمان لأن الكاميرا ببساطة لم تكن هناك. وقد طبق د. أوري ميليشطاين المؤرخ العسكري الأبرز في إسرائيل مقولة «وشهد شاهد من أهلها» أراح الفلسطينيين من عناء تفنيد كذبة «طهارة السلاح». أقرّ ميليشطاين المعروف بجرأته بهذه الحقيقة في حديث للاعلام العبري.[١٩]

وبما أن هنالك الكثير من حالات القتل التي تتكرّر في سياقات مختلفة، فبما يتساءل سائل: كيف حافظت كذبة «طهارة السلاح» على فاعليتها رغم هذا التكرار؟ هذا على ما يبدو مرتبط بمساع لا تتوقف لاحتلال وعي الإسرائيليين، أولا من خلال مزاعم يشارك فيها الإعلام أحيانا لجانب المؤسسة الحاكمة ومفادها أن إسرائيل ضحية وعبارة عن «فيلا داخل غابة»(مجاز لإيهود باراك)، لا بد من الدفاع عنها أحيانا بوسائل وحشية وبلغة يفهمها «أعداؤنا».

إعدام الأسرى

قال ميليشطاين إزاء الضجة حول بدء الجندي أزاريا تنفيذ حكمه بالسجن الفعلي لمدة ١٨ شهرا: إن تاريخ قادة إسرائيل لا يختلف عما فعله قاتل عبد الفتاح الشريف. ودون تردد أكد بصوته أن كثيرين من الجنود والقادة الإسرائيليين فعلوا في الماضي ما قام به أزاريا، بل ارتكبوا أفعالا أشد خطورة بألف مرة دون أن يتهمهم أو يعاقبهم أحد. وتابع ميليشطاين الذي سبق وكشف عن فضيحة إعدام الجنود المصريين في سيناء خلال العدوان الثلاثي على مصر «بمصطلحات اليوم كان رئيس حكومة إسرائيل الأول ومؤسسها دافيد بن غوريون سيحكم عليه بالسجن ١٨ سنة لا ١٨ شهرا». وشدد على أن بن غوريون وسواه من قادة الصهيونية تحدثوا كثيرا عن الأخلاقيات وعن «طهارة السلاح» لكن وسط ازدواجية واضحة: كلمة في القلب وكلمة في اللسان. وللتدليل على ذلك استذكر المؤرخ الإسرائيلي احتلال مدينتي اللد والرملة في عملية «داني» في تموز ١٩٤٨. وأضاف «وقتها سأل قائد العملية ييغآل ألون: ماذا سنفعل بعرب اللد والرملة؟ لم ينطق بن غوريون لكنه أجاب بحركة بيده تعني بوضوح: طرد سكان المدينتين. وقتها كانت المهمة بحاجة لبعض الجنود أمثال أزاريا من أجل تنظيف المدينتين. وقد طردوا وهربوا بسبب القتل. داخل مسجد دهمش في اللد قتل عشرات العرب، وظلت دماؤهم تغطي جنبات المسجد عشرين عاما حتى قرروا فتحه وتنظيفه».

وتتطابق أقوال ميليشطاين المختص بدراسة حروب إسرائيل مع الدراسات والشهادات الشفوية الفلسطينية ومع أبحاث المؤرخين الإسرائيليين الجدد. كذلك في مذبحة قبية عام ١٩٥٣ فقد أنكرها بن غوريون وقال إن أي وحدة من جيشه لم تغادر قاعدتها، لكن ميليشطاين أخذ المذيع والمستمعين لحرب ١٩٦٧ وتحدث عن قتل الفدائيين ممن قدموا للقيام بعمليات في منطقة الغور وغيرها واستشهدوا كافتهم، لأن التعليمات كان بعدم إبقائهم جرحى أو أسرى ،كما أوضح ميليشطاين. وتابع «كان قائد الوحدة الإسرائيلية التي قتلت الفدائيين وقتها رفائيل إيتان الذي تمت ترقيته وصار لاحقا قائدا للجيش». وهكذا في حرب لبنان الأولى عام ١٩٨٢ عندما دخلت وحدات إسرائيلية أماكن عدة وقامت بعمليات تصفية. وتابع ميليشطاين «الخلل هذه المرة أن الكاميرا كانت موجودة ورصدت ما قام به أزاريا ولم يعرفوا كيف يواجهون هذا الخلل». وبالتلخيص يؤكد أنه بدلا من اتخاذ الجهات المعنية القرار لحسم هذا الموضوع وتحديد ماهي الطريق مرة واحدة وللأبد فقد قرروا الاختباء خلف الجندي ليؤور أزاريا.

الرصاص المصبوب

وعند سؤاله كيف تفسر حنين بعض الأوساط الإسرائيلية اليوم لفترات من الماضي يوم كان الجيش أكثر أخلاقية هل هو الجهل؟ قال ميليشطاين «طبعا الجهل هنا، الكثير من الجهلة في إسرائيل. أنا أعرف لأنني باحث. أرئيل شارون سبق وأصدر تعليماته بإعدام أسرى مصريين في سيناء، فهل قاضاه أحد أو واجه ذلك؟. الكثير من الإسرائيليين لم يبحثوا التاريخ العسكري ولم يشاركوا بأحداثه. ولذا يأخذون المعايير الأخلاقية التي سمعوا عنها، وعندما تزيد المسافة بين هذه المعايير وبين الأفعال على الأرض تنتج أزمة كأزمة أزاريا». ولم يتسن لميليشطاين التوقف عند ما قامت به إسرائيل في حروب أخرى لاحقة كالحروب على غزة خاصة «الرصاص المصبوب» في نهاية ٢٠٠٨ وفيها قتل مئات من النساء والأطفال، كما أكد المحقق الدولي ريتشارد غولديستون بعد انتهاء العدوان، وربما

لضيق الوقت حيث اضطر المذيع في إذاعة تل أبيب لوقفه. يشار في هذا السياق الى أن أبرز قادة إسرائيل، شمعون بيريس قال قبل رحيله بسنوات: إن الكاميرا أخطر عدو لإسرائيل. محذرا من دورها وفاعليتها في نزع شرعية إسرائيل في العالم.

شهادة رئيس الشاباك

ويؤيده في ذلك وبشكل صريح رئيس المخابرات العامة (الشاباك) الأسبق كارمي غيلون الذي أشغل قبل ذلك منصب قائد في منطقة الشمال (١٩٩٣-١٩٩٠). وعن تلك الفترة يقول غيلون «في تلك السنوات واجهت الصحافة مصاعب وقدرتها على الاطلاع على ما يحصل في لبنان محدودة جدا، حيث كان يمكن القيام بأمور لا يوجد شخص يقبل بها اليوم». ويضيف «شاهدت عددا غير قليل من الحوادث الشاذة ولن أدخل في التفاصيل. لكن أستطيع القول إن أليئور أزاريا لم يخترع ما قام به. حزب الله ما زال عدوا لإسرائيل لأنها همشّت وتجاهلت الشيعة خلال احتلالها للبنان.»[٢٠]

وبما أن هنالك الكثير من حالات القتل التي تتكرّر في سياقات مختلفة، فبما يتساءل سائل: كيف حافظت كذبة «طهارة السلاح «على فاعليتها رغم هذا التكرار؟ هذا على ما يبدو مرتبط بمساع لا تتوقف لاحتلال وعي الإسرائيليين، أولا من خلال مزاعم يشارك فيها الإعلام أحيانا لجانب المؤسسة الحاكمة ومفادها أن إسرائيل ضحية وعبارة عن «فيلا داخل غابة»(مجاز لإيهود باراك)، لا بد من الدفاع عنها أحيانا بوسائل وحشية وبلغة يفهمها «أعداؤنا».

مقولة غولدا مئير

وقد سبق وكانت رئيسة حكومة إسرائيل الراحلة غولدا مئير من بين من أسس لهذه الاستراتيجية الدعائية بقولها إنها لن تسامح الفلسطينيين والعرب على اضطرارهم أولادنا تعلم قتلهم.»[٢١] ومنذ زلزال النكبة التي تسببت بها الصهيونية زعمت إسرائيل بكل طبقاتها ومستوياتها لتبرير جرائمها على يد «الجيش الأكثر أخلاقية» بالاعتماد على مقولة « الدفاع عن النفس»، ومنها أصلا جاءت تسميته ومقولة العرب يتحملون المسؤولية لأنهم هم من بدأوا وهم من يبدأون بالعدوان ولم يغادروا بعد طموحهم بإلقاء اليهود بالبحر.

ويتقاطع أسلوب احتلال وعي الإسرائيليين لتصديق كذبة طهارة السلاح مع موضوع تبرير التمييز العنصري بالحقوق المدنية والقومية ضد ٢٠٪ من المواطنين في إسرائيل من خلال جملة أساليب منها إن الفلسطينيين في إسرائيل بحالة ممتازة مقارنة مع دول عربية، أو اتهامهم بأنهم هم من يتحملون مسؤولية حالتهم أو عدم أدائهم الخدمة العسكرية. وهذا ما أكدت عليه جملة باحثين، منهم الباحثة السيكولوجية الإسرائيلية د. يفعات معوز التي قالت في كتابها إن الإسرائيليين يدعون أنفسهم للنظر للبيوت العربية الفخمة على طرفي وادي عارة للاستنتاج القاطع وتثبيت مقولة إن المواطنين العرب بخير ويتمتعون بمساواة رغم كل ما يعلن ويقال.[٢٢]

الهوامش

١ عن بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في نزاع غزة برئاسة ريتشارد غولدستون، أنظروا
https://en.wikipedia.org/wiki/United_Nations_Fact_Finding_Mission_on_the_Gaza_Conflict

٢ طال ينسف، الكاميرا التي تدافع عن الفلسطينيين- وعن الإسرائيليين. موقع هآرتس، ٢٠١٤/٧/٥.
https://www.haaretz.co.il/israel-peace-convention/1.2353311 (شوهد في آب ٢٠١٧)

٣ تقرير: توثيق بالفيديو: جندي يعدم فلسطينيًا يتمدد مُصابًا على الأرض بعد أن طعن الأخير جنديا في الخليل. بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ٢٠١٦/٣/٢٤
http://www.btselem.org/arabic/firearms/20160324_soldier_executes_palestinian_attacker_in_hebron
(شوهد في آب ٢٠١٧)

٤ غاي بيلد، الشريط المصوّر الذي يثبت أن أليئور أزاريا مذنب؟ موقع ماكو- القناة الثانية للتلفزيون، ٢٠١٦/٥/٨
http://www.mako.co.il/news-law/legal-q2_2016/Article-d7f969f43b19451004.htm
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٥ ليلاخ شوفال وآخرون، استطلاع أسرائيل اليوم: ٧٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون العفو عن أزاريا، موقع أن آر جي، ٢٠١٧/١/٥.
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/855/493.html
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٦ أمير تيبون، نتنياهو تحدّث مع والد الجندي: «أتفهّمك، وأعد بأن يكون الفحص مهنيًا». موقع والّا، ٢٠١٦/٣/٣١.
https://news.walla.co.il/item/2948702 (شوهد في آب ٢٠١٧).

٧ يونتان ليس وآخرون، يعالون تعقيبًا على قرار المحكمة في قضية أزاريا: سياسيون استغلوه من أجل عدة مقاعد إضافية، موقع هآرتس، ٢٠١٧/١/٤.
https://www.haaretz.co.il/news/politi/1.3196366
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٨ طال شليف، نتنياهو: «سأوصي بالعفو عن أزاريا؛ ليبرمان: «واثق أن قائد الأركان سيراعيه». موقع والّا، ٢٠١٧/٧/٣٠.
https://news.walla.co.il/item/3085009
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٩ طال شليف، نتنياهو: «سأوصي بالعفو عن أزاريا؛ ليبرمان: «واثق أن قائد الأركان سيراعيه». موقع والّا، ٢٠١٧/٧/٣٠.
https://news.walla.co.il/item/3085009
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٠ موران أزولاي، يسرائيل كاتس بصدد إدانة أزاريا: «مسؤولية العفو عن الجندي ملقاة على عاتق الحكومة»، ٢٠١٧/١/٤.
http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4902967,00.html
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١١ أريك بندر، آنا سومبرغ، قرار المحكمة بشأن أزاريا: «أمن مواطني إسرائيل يستوجب العفو عن الجندي». موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٧/٢/٢١
http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-575507
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٢ أمير أورن، قرار المحكمة بشأن أزاريا- انتصار الزناد على العدل، موقع هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢١
https://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.3875734
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٣ أمنون أبراموفتش، روح المكان والحقبة، يديعوت أحرونوت، ٢٠١٧/٢/٢١
https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4925880,00.html
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٤ ابيجايل لوشي بيتنر، أسا كاشير يعارض العفو عن اليؤور أزاريا، موقع قناة ريشت، ٢٠١٧/١/٥
http://reshet.tv/item/news/tonight/season-02/clips/dac4h-89047 (شوهد في آب ٢٠١٧).

١٥ دوف غيلهار، أمير بوحبوط، الوزير يعالون يساند نائب رئيس الأركان: «أسندوا لأقواله تفسيرًا مشوهًا». ٢٠١٦/٥/٥
https://news.walla.co.il/item/2958589 (شوهد في آب ٢٠١٧).

١٦ شبتاي بندت وآخرون، رُدّت الاستئنافات، الحكم على أزاريا بقي سنة ونصف سجن، موقع والّا، ٢٠١٧/٦/٣٠
https://news.walla.co.il/item/3084916 (شوهد في آب ٢٠١٧).

١٧ نوعم أمير، رئيس الأركان سينظر في طلب أزاريا تخفيف حكمه، موقع قناة ٢٠، ٢٠١٧/٩/١٠
http://www.20il.co.il/%D7%94%D7%A8%D7%9E%D7%98%D7%9B%D7%9C-%D7%99%D7%99%D7%93%D7%95%D7%9F-
(شوهد في أيلول ٢٠١٧).

١٨ افتتاحية صحيفة هآرتس: «نهاية حقبة «طهارة السلاح»، صحيفة هآرتس، ٢٠١٧/٢/٢٣
https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/.premium-1.3879827
(شوهد في آب ٢٠١٧).

١٩ د. أوري ميلشطاين، قضية اليئور أزاريا: فجأة، قرّر الأوباس تبديل القواعد المتبعة، موقع ماكو، ٢٠١٧/٨/٣
http://www.mako.co.il/video-blogs-specials/Article-ad61be58493ad51006.htm (شوهد في آب ٢٠١٧).

٢٠ ملحق صحيفة « يديعوت أحرونوت « ٢٠١٧/٩/٨

٢١ نيف شطندل، الإسرائيلية كما صيغت في ٦٦ عبارة مؤسّسة، ودوّنة نيف شطندل، موقع هآرتس، ٢٠١٤/٥/٥
http://blogs.haaretz.co.il/nivshtendel/405/
(شوهد في آب ٢٠١٧).

٢٢ صندوق ابراهيم، اتجاهات مختلفة في العلاقات بين اليهود والعرب في إسرائيل، موقع صندوق ابراهيم
https://www.abrahamfund.org/webfiles/fck/%D7%A4%D7%A8%D7%A7%209%20-%20%D7%9E%D7%92%D7%9E%D7%95%D7%AA%20%D7%91%D7%99%D7%97%D7%A1%D7%99%D7%9D%20%D7%91%D7%99%D7%9F%20%D7%99%D7%94%D7%95%D7%9D-D7%93%D7%99%D7%9D%20%D7%9C%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%9D.pdf
(شوهد في آب ٢٠١٧).

اللجنة الملكية واستنتاجاتها

دافيد بن غوريون

مقتطفات من (محاضرة في المجلس العالمي لـ « اتحاد عمال صهيون - بوعلي تسيون»)

ملاحظات تمهيديّة من هيئة التحرير

تحتوي زاوية الأرشيف في هذا العدد على مقتطفات من خطاب طويل لدافيد بن غوريون، ألقاه في أيلول ١٩٣٧، تعقيبًا على الاستنتاجات والتوصيات التي توصّلت إليها اللجنة الملكية البريطانية، التي جاءت إلى فلسطين في ١٩٣٦ للتحقيق، كما أُعلن، في أسباب اندلاع العصيان العربيّ في تلك السنة، والبحث في كيفيّة التوصّل إلى حل للصراع القائم في فلسطين بعد الازدياد الهائل في الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين بتنظيم المؤسسات الصهيونيّة ودعم سلطات الانتداب. هذا إضافة إلى أن اللجنة خصّصت جزءا من عملها لفحص أداء حكم الانتداب نفسه ومدى نجاعته في الظروف التي سادت.

ومن المعروف أن اللجنة المذكورة، التي عرفت أيضًا باسم لجنة بيل، توصّلت في حينه إلى استنتاجات مهمّة، تركت بصماتها على جميع المشاريع والخطط السياسيّة التي تلتها للتعامل مع الأوضاع في فلسطين، وبضمنها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٧. وقد أوصت اللجنة، على ضوء استنتاجاتها، بتقسيم فلسطين وإقامة دولة عربيّة ودولة يهوديّة إضافة إلى دوام الحكم البريطاني المباشر على بعض المناطق ذات الأهميّة الدينيّة مثل القدس وبيت لحم، وبقاء الإشراف البريطاني على الناصرة وطبريا وعلى مناطق استراتيجية مثل خليج إيلات. وعلى الصعيد التنظيميّ، أوصت اللجنة بتأسيس ممثليّة عليا للسكان العرب على غرار الوكالة اليهوديّة (وفي ذل ربما ما يدلّ على اعجاب أوساط سياسيّة وشعبيّة بريطانية بقيادة وأداء المشروع الصهيوني، كما ورد في أقوال بن غوريون في هذا الخطاب نفسه). ويُفهم من استنتاجات اللجنة أنها وجدت أن الانتداب لم يعد ناجعًا مما يوجب إبطاله.

وتدل المقتطفات التالية من خطاب بن غوريون بشأن الاستنتاجات أنه اعتبرها بالغة الأهميّة، لا بل أنها تفوق وعد بلفور في أهميتها لأنها تنصّ على إقامة دولة يهودية ذات سيادة، وهي المرة الأولى التي يجري فيها الحديث عن هذا التصوّر، على نحو جديّ وصريح. ورأى بن غوريون في هذا قفزة نوعية نحو تحقيق المشروع الصهيونيّ، على الرغم من أن الحديث يدور عن استنتاج جنينيّ فقط.

دعا بن غوريون في خطابه، وهو لا يمثّل نفسه وإنما يتحدث باسم تيار قوي ومتماسك داخل مجتمع المستوطنين اليهود في فلسطين، إلى دراسة الاستنتاجات بعمق وانتقائية لغرض البحث فيها عمّا يعود بالفائدة على المشروع الصهيونيّ، وحذّر من مغبة رفضها رفضًا جارفًا لأن ذلك سوف يضر بمشاعر التأييد التي يتمتع بها الصهاينة في الأوساط السياسيّة البريطانيّة، ناهيك عن تأييد الرأي العام البريطاني لمشروعهم. تناول بن غوريون في الخطاب ما اعتبره سيئات تقرير استنتاجات وتوصيات اللجنة كما رأى حسناته، ووضع سيناريوهات مختلفة للتعامل مع كل هذه، وهي طريقته التي نلاحظها في خطاباته ومقابلاته. وإذا كنا قد أوضحنا أعلاه أهم الحسنات حسب رأيه، فقد تطرّق إلى السيئات على كافة المستويات، ومن أبرزها في نظره تحديد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين سنويًا (دون ١٢٠٠٠ مهاجر) الأمر الذي يحول دون وجود أغلبية يهودية في فلسطين في يوم من الأيام، مما يشكل تهديدًا خطيرا على وجود دولة يهودية قوية قابلة للعيش، وهذا مقتل المشروع الصهيوني. أما السيئة الثانية المهمة فكانت صغر رقعة الدولة اليهوديّة حسب التوصيات، وإن كان يمكن التغلّب على هذا النقص بواسطة السيطرة على البحر كقناة الى الخارج، فالدولة اليهودية الموصى بإقامتها تحتل الساحل الغربي لفلسطين. هذا مع العلم ، حسبما جاء في الخطاب المرفق، أنه اعتبر أن السيادة حتى على رقعة صغيرة هي انجاز كبير قياسًا إلى حلم المستوطنين اليهود في بداية الصهيونيّة. وقد اعتبر بن غوريون أن هذه العقبات قابلة للتجاوز عن طريق التفاوض مع البريطانيين.

ويلاحظ من الخطاب تبنيّ بن غوريون لأسلوبي التوفيقيّة والمرحليّة في التعامل مع الطروحات والحلول، على أساس ما هو متاح، في ظل الظروف وتوازنات القوى المحليّة والدوليّة. ومن الممكن أن يكون اللجوء إلى هذين الأسلوبين، جاء على ضوء التوقّع بأن العرب سوف يرفضون بالضرورة مشاريع التقسيم على اختلافها رفضًا جازمًا، وهو أمر طبيعيّ نظرا إلى أنهم أصحاب الأرض والخاسرون الوحيدون من تقسيمها لصالح مهاجرين غرباء.

ويمكن القول إن تحليل بن غوريون في هذا الخطاب وتوجيهاته بشأن التعامل مع فكرة التقسيم والخطوات الضرورية لتحقيقه هي التي حدّدت الطريق الذي سلكه المشروع الصهيونيّ على كافة المجالات وصولا إلى قرار التقسيم ١٨١ في سنة ١٩٤٧ ، وهو الذي خلق إسرائيل بعد ١١ سنة من نشر استنتاجات اللجنة الملكيّة.

* * * *

زيوريخ ١٩٣٧١٧١٢٩

..... ويتضمن تقرير اللجنة الملكية عدداً من الأمور الإيجابية. وقد قلنا من قبل: ساعدت هذه في إقامة «ييشوف يهودي» (مجتمع المستوطنين اليهود قبل إقامة إسرائيل) كبير خلال فترة قصيرة. فإذا ما رأى العرب أن الحكومة عقدت العزم على تجسيد سياسة «الوطن القومي» دون تردد، وإذا ما وجدوا (أي العرب) أنفسهم أمام «ييشوف يهودي» كبير وقوي وآخذ في الاتساع بسرعة، فسوف يفقدون الإمكانية والرغبة في مقاومة ذلك بالقوة، وسيعم الهدوء في البلاد.

لكن اللجنة لم تستجب لرأينا هذا، مثلما لم تستجب لنا الحكومة والرأي العام البريطانيان. كنا نلقى التأييد والتعاطف البريطاني لمنع إيقاف الهجرة طوال الوقت الذي استمرت فيه الإضطرابات. وقد حذرنا الحكومة طيلة الوقت من مغبة الرضوخ للعنف ووقف الهجرة حتى ولو بصورة مؤقتة.

لم تكن معركتنا هذه، لمنع ايقاف الهجرة، معركة سهلة، فقد أعلن العرب أن الإضراب والاضطرابات لن يتوقفا طالما كانت الهجرة مستمرة. تدخل ملوك العرب ومارسوا ضغوطات شديدة ومكثفة من أجل إيقاف مؤقت للهجرة . كذلك، طالب سلك الموظفين في البلاد بإيقاف الهجرة . وقد كان واضحاً لنا في هذه المرة أن إيقاف الهجرة، حتى لو كان مؤقتا، يعني الحكم بالموت، وذلك لأن الحرب كانت موجهة في هذه المرة ضد حقنا في الهجرة، ضد هجرتنا «بحق وليس بمنَّة «. كان الارهاب العربي كله موجه ضد ذلك، وإذا ما رضخت الحكومة في هذه المرة، فإن هذا الرضوخ سينطوي على هزيمة تامة ونهائية لنا إن لم تكن للحكومة، ولذلك فقد بذلنا جهوداً جبارة لدرء هذه المصيبة، وقد نجحنا في ذلك. فالهجرة لم تتوقف، بل وفرنا بتأييد الجمهور الإنجليزي والصحف والبرلمان، غير أننا أدركنا أن لهذا التأييد حد معين. ففي منع إيقاف الهجرة وجدنا دعما من قبل الرأي العام البريطاني، لكننا إصطدمنا بجدار أصم فيما يتعلق بالمطالبة بزيادة حجمها. وقال الكثيرون من المتعاطفين معنا : لا يجوز لنا الرضوخ للإرهاب وإيقاف

الهجرة، ولكن من الضروري بعد إخماد الاضطرابات تقديم بعض التنازلات للعرب أيضا.

* * * *

في بداية شهر شباط ١٩٣٧، وبعد مغادرة اللجنة للبلاد، تحدثت في إحدى المناسبات عن النتائج والاستنتاجات المحتملة التي يمكن أن تتوصل اللجنة اليها في تقريرها، مثل:

- أولا: إنهاء الانتداب.
- ثانيا: تغيير بنود (صك) الانتداب. وهذا أمر محتمل أيضاً بموجب التفويض، وإن كان ذلك مشروطا بموافقة مجلس عصبة الأمم، كما هو مبين في البند رقم ٢٧ من صك الانتداب.
- ثالثا: إقامة كانتونات. نوقش هذا الاقتراح في اللجنة، وإن كان مضمونه غير واضح لنا. وقد عارضت الوكالة (اليهودية) هذا الإقتراح بشدة، كما أن الخطة التي قدمت كما يبدو من قبل الحكومة (حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين) في أرض «إسرائيل « بشأن تقسيم البلاد إلى ثلاثة كانتونات صغيرة: كانتون يهودي وكانتون عربي وثالث مختلط (يهودي- عربي) - لم تلق استحسان اللجنة.

عندما ناقشت اللجنة هذا الاقتراح، كان ثمة اقتراح آخر، أوسع، قد طرح أمامها، هو اقتراح السير ستيفورد كريفس الداعي إلى تقسيم البلاد إلى دولتين، يهودية وعربية، ولكن موقف اللجنة من هذا الاقتراح لم يكن معروفا.

- رابعا: يمكن للجنة أن تُقر بأن «الوطن القومي» أُقيم، وأن تعهدات حكومة الانتداب والتزاماتها تجاه الشعب اليهودي، نفذت. ويعني ذلك أنه يمكن إيقاف الهجرة اليهودية نهائيا.
- خامسا: يمكن للجنة التوصل إلى استنتاج مؤداه أنه إلى أن تعد الحكومة خططا جديدة وتجرد سكان البلاد من السلاح، وإلى أن يعتاد العرب العمل بالتعاون مع اليهود، لا بد من توقف الهجرة لعدة سنوات. تردد هذا الرأي أثناء التحقيق عدة مرات على لسان أعضاء اللجنة.
- سادسا: يمكن للجنة إعطاء تفسير جديد لمصطلح «وطن قومي»، إذ يمكن لها القول إن «الوطن القومي» ليس دولة، وبما أن الدولة اليهودية تعني أغلبية يهودية فإن التعهد بإقامة وطن قومي لا يعني الإلتزام أو التعهد بوجود أغلبية يهودية، وأن اليهود يجب أن يبقوا دائما أقلية في البلاد، وبناءً على ذلك يجب العمل مستقبلا على تنظيم الهجرة اليهودية، بحيث لا يتحول اليهود إلى أغلبية.
- سابعا: يمكن للجنة في ضوء هذا التفسير، أو حتى من دونه، التوصل إلى إلغاء مبدأ الهجرة بناء على قدرة الإستيعاب الاقتصادية، وأن تقترح تنظيم الهجرة بناء على قدرة الاستيعاب السياسية، بمعنى السماح بهجرة يهودية فقط في حدود قدرة البلاد على تحمل ذلك دون التسبب بهزات سياسية.
- ثامنا: ثمة تخوف من أن تعطي اللجنة تفسيرا مقلصا للبند الرابع في صك الانتداب الذي يعترف بالوكالة اليهودية. فالوكالة تبدو في نظر اللجنة كحكومة داخل حكومة، وهذا أمر يمكن أن يثير غضب العرب، ولذلك يجب العمل على تقليص صلاحيات الوكالة اليهودية .
- تاسعا: من المحتمل أن تتوصل اللجنة إلى استنتاج مؤداه أنه طالما كانت هناك وكالة يهودية فإنه يجب العمل على إقامة وكالة عربية موازية.

فيما عدا كل ذلك، ينبغي التخوف من تقليصات في مسائل الأراضي، من قبيل تحديد مناطق يُحظر على اليهود الاستيطان فيها، وتقليص شراء الأراضي بصورة عامة، وذلك بواسطة قانون «وحدة معيشة» وما شابه .

* * * *

وسط مجمل هذه الاستنتاجات الممكنة التي أوردتها وقتئذٍ- والتي تحقق الكثير منها مع الأسف - غاب استنتاج واحد، وهو الذي أكدنا عليه أمام اللجنة :

زيادة الهجرة وتسريع وتيرة البناء. لم يحظ هذا الرأي بقبول اللجنة، ولم تكن هناك تقريباً أي فرصة أو إحتمال بأن يُقرّ ويُعرض من جانبها. في المقابل كان لدي تخوف شديد من أن اللجنة ستحاول إيجاد حل راديكالي في اتجاه آخر، ليس نحو التوسيع أو الزيادة، وإنما نحو التقليص. كان الخطر الأكبر هو تقليص الهجرة. لقد بدا لي هذا الخطر وقتئذٍ وما زال يبدو حتى الآن كأفظع كارثة أو مصيبة تتربص بالصهيونية.

* * * *

إذا حددت إنجلترا نِسَبْ الهجرة بناء على قدرة الاستيعاب السياسية، بمعنى تقليص الهجرة (اليهودية) بدرجة فظيعة بناء على ضغط يمارسه العرب، فسوف يصبح «الييشوف اليهودي» غير قادرعلى النمو والتوسع بصورة ملموسة في فترة السنوات القليلة المقبلة، وسنواجه خطرين:

- أولا: إضمحلال الحركة الصهيونية وتكلسها في دائرة ضيقة وعديمة القيمة من الهواة . فبدون الهجرة لن يكون لدى الجماهير (جماهير اليهود) أي إهتمام بالبلاد .

- ثانيا: اضمحلال «الييشوف اليهودي» اقتصادياً وثقافيا على حد سواء، فأرض إسرائيل في حد ذاتها، دون وجود جماهير يهودية فيها، ليست تعويذة تمنع شر الذوبان والهلاك.

لقد كانت احتمالات إصرار اللجنة على إبقاء الستاتوس كوو (الوضع القائم) ضئيلة جداً، إن كانت مثل هذه الاحتمالات موجودة أصلاً. والستاتوس كوو يعني في حال عدم حدوث تغيير جذري وسريع في موازين القوى في البلاد عن طريق جلب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود خلال فترة قصيرة – فوضى مستمرة في البلاد، واضطرابات وأعمال شغب متكررة، وإرهاب متواصل دون توقف.

نحن بطبيعة الحال لسنا خائفين من أعمال الشغب، ولا نخشى الإرهاب، وسوف نواصل عملنا مهما كانت الظروف والأحوال . لكننا لسنا الوحيدين الذين يعملون في البلاد، ورغبتنا ليست العامل الوحيد الذي يؤخذ في الحسبان.

* * * *

من ناحية العرب فإن استمرار الستاتوس كوو يعني هجرة يهودية من شأنها أن تحول البلاد بعد عدة سنوات إلى دولة يهودية، فاستمرار الهجرة بالوتيرة التي جرت عليها في عامي ١٩٣٤–١٩٣٥، لعشرة أعوام أو إثني عشر عاماً آخر، سيحول اليهود إلى أغلبية في البلاد، والأغلبية اليهودية تعني سلطة أو حكما يهودياً . ويعتقد العرب – وهم محقون في ذلك – أن الحكم البريطاني في البلاد لن يستمر بعدما يصبح اليهود أكثرية فيها .. ففكرة الانتداب – أي وصاية دولة متحضرة على بلد فقير ومتخلف – لا تلائم بلدا يهوديا. واليهود ليسوا أقل من الإنجليز تحضراً وثقافة، حتى أن العرب يظنون أنهم (أي اليهود) يتفوقون عليهم (أي على الإنجليز). ويعتقد العرب أيضاً أنه يوجد لليهود تأثير حاسم في إنجلترا نفسها : فالبرلمان ومجلس الوزراء البريطانيين والصحف الإنجليزية خاضعة كلها لتأثير اليهود، وبالتالي لا يعقل أن يخضع اليهود بعد تحولهم إلى أغلبية في البلاد، إلى سيطرة وسلطة موظفين بريطانيين.

ولكن، هل من المتصور أن يسلم العرب بهكذا إحتمال ؟!

* * * *

إن أعضاء اللجنة الملكية هم ممثلو إنجلترا. وقد كان هؤلاء أشخاص لديهم صفات وميول فردية وذاتية، وربما كانت هناك خلافات في الرأي فيما بينهم. ربما كان لدى أحدهم تقدير أكبر للمشروع اليهودي، وتعاطف أكبر مع الفكرة الصهيونية، وربما كان آخر يميل أكثر إلى العرب وإلى قبول وتفهم حججهم وادعاءاتهم، غير أن أعضاء اللجنة كانوا جميعاً، ودون أي استثناء، بريطانيين في المقام الأول، تسود لديهم بصورة تامة المصلحة الإنجليزية والعقلية الإنجليزية. وإذا كنا غير ملزمين بالافتراض أن آذان اللجنة كانت موصدة تجاه مطالب العدل والاستقامة والاحترام، فمما لا شك فيه أنه جرى تفحص جميع المسائل والاقتراحات داخل اللجنة من وجهة النظر البريطانية أولاً وقبل كل شيء، وأن وجهة النظر هذه، حتى وإن لم تكن واحدة وموحدة، كانت هي الحاسمة.

وإذا، طالما أن الحل الذي اقترحناه نحن – تكاثر سريع لسكان «الييشوف» اليهودي عن طريق السماح بهجرة مئات آلاف اليهود في السنوات الأخيرة – لم يلق قبولاً لدى البريطانيين، وفي الوقت ذاته قوبل اقتراح الإبقاء على الستاتوس كوو بالرفض من ناحية بريطانية، وطالما كان الحكم على مجتمع الإستيطان اليهودي بالبقاء كأقلية يعتبر تنكراً للتعهدات الدولية وتخليا عن الشعب اليهودي، فما هو المخرج ؟!

ليس غريبا إذن أن اللجنة، وبعدما بحثت ورفضت الحلول الثلاثة المذكورة أعلاه، توصلت إلى استنتاج ثوري، إذ اقترحت تقسيم البلاد واقامة دولتين مستقلتين فيها، دولة لليهود، ودولة أخرى للعرب. هذا الإقتراح الذي توصلت إليه اللجنة، هيَّج الخواطر في صفوف الشعب اليهودي، الذي لم يُثره أي شيء طوال مئات وآلاف السنين . ثمة من يرى في هذا الإقتراح خرابا وهلاكا للصهيونية، وهناك من يرى فيه بداية الخلاص.

إن إقتراحا من هذا النوع، لابد أن يخضع للدراسة والتفحص بصورة جذرية وشاملة .

* * * *

يتضمن تقرير اللجنة الملكية ثلاثة أجزاء . الجزء الأول سمي «البروبليما– المشكلة»، ويتناول تاريخ البلاد (أرض إسرائيل/ فلسطين) من عهد إبراهيم وحتى انتهاء أحداث العام ١٩٣٦ . الجزء الثاني سمي «طريقة تنفيذ الانتداب» ويتناول مسائل الشؤون الإدارية والأمنية والأراضي والهجرة (اليهودية) والتعليم وخدمات عامة أُخرى، وشرق الأردن والحكم الذاتي. أما الجزء الثالث فقد سمي «إمكانية لتسوية دائمة» ويبحث بخطوط عامة خطة التقسيم. ومع أن مركز الثقل موجود في الجزء الأخير، المختصر جداً، إلا أن لدينا أيضاً اهتمام كبير بالجزئين السابقين، الأول والثاني.

* * * *

فيما يتعلق بالهجرة اقتُرِح تحديد كمية سنوية للهجرة اليهودية وذلك على أساس « حد أقصى سياسياً» لكل أنواع المهاجرين، بحيث يكون الحد الأقصى للسنوات الخمس المقبلة

١٢٠٠٠ مهاجر في السنة، وأن لا تزيد الكمية بأي حال من الأحوال عن هذا الرقم طوال السنة الواحدة. غير أن الهجرة ليست ملزمة ببلوغ هذا الحد الأقصى، إذ يمكن للمفوض السامي (البريطاني) في كل مرة خفض هذا الرقم إذا ما رأى بأن قدرة الاستيعاب الاقتصادية لا تصل إلى ١٢٠٠٠ مهاجر، ولكن لن تؤخذ في الحسبان قدرة الاستيعاب الاقتصادية إذا ما كانت تستوجب كمية هجرة تزيد عن الحد الأقصى السياسي. وهكذا سيجري تقليص الهجرة اليهودية إذن مرتين بمقياس سياسي ومقياس اقتصادي أيضاً، وسيسمح فقط بالحد الأدنى من المقياسين .

بناءً على ذلك تقترح اللجنة إلغاء التعهد الصريح الذي قدمه ماكدونالد في رسالته للدكتور وايزمان، والذي جاء فيه أن «الاعتبارات الوحيدة التي تقرر حدود قدرة الاستيعاب هي اعتبارات اقتصادية فقط»، وترى اللجنة أنه لا يجوز تجاهل نظرة العرب العدائية تجاه زيادة الهجرة، ولذلك يتعين على الحكومة أن لا تأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية فقط، وإنما أيضا العوامل النفسية والسياسية.

غير أن اللجنة تناقض في السياق ذاته الأساس النظري للمبدأ الجديد، بقولها أن القيد الجديد ربما لن يؤدي إلى إزالة «النظرة العدائية»من جانب العرب . وتضيف اللجنة: إن الهجرة تعتبر بلا شك العامل الرئيس في مشكلة أرض إسرائيل. إن من لم يتفحص الوضع عن كثب ربما يتصور أنه يمكن بواسطة فرض قيد معين على الهجرة حل المشكلة إلى حد كبير.

غير أن الأمر ليس كذلك حسب رأينا، ونحن لا نرى في اقتراحنا سوى «مُسَكِن». فهو لن يزيل « تذمر» العرب في هذا الصدد، ولن «يمنع تكراره»، ذلك لأن الوطن القومي اليهودي، يعتبر الآن في نظر العرب أكبر من اللازم. فوجود ٤٠٠ ألف (يهودي) يشكل جزءاً ضخماً في بلد يبلغ تعداد سكانه مليون و٣٠٠ ألف نسمة فقط. من هنا فإن السؤال المطروح: ما الجدوى من كل ذلك ؟! فإذا كان تقييد الهجرة يأتي فقط من أجل تهدئة العرب – وتعلم اللجنة أنه لا يمكن حتى لهجرة مُقيدة أن تفي بهذا الغرض – فما جدوى مثل هذا القيد حتى من ناحية بريطانية؟!

* * * *

ما فعلته اللجنة تجاه الفكرة الصهيونية، فعلته أيضاً تجاه المشروع الصهيوني. فمثل هذا التقدير والاحترام لمشروعنا وما نقوم به من عمل في البلاد لم نسمعه قط من أي مصدر رسمي بريطاني، إن لم نأخذ في الحسبان التقرير حول السنوات الخمس من ولاية هربرت صموئيل، المفوض اليهودي في البلاد. فالانجازات والنجاحات التي حققها اليهود في البلاد، في القرية والمدينة، في الصناعة والزراعة، في الثقافة والتعليم والتنظيم، ماديا وروحيا، وُصِفت بأيد أمينة، إنطلاقا من تعاطف غير مخفي.

وحين نتذكر الاتهامات والافتراءات التي أثارتها لجان التحقيق السابقة بشأن فرية طرد العرب والمس بمصالحهم، ليس في وسعنا أن نبقى ناكرين لمعروف اللجنة الملكية، التي أسمعت أخيراً الحقيقة من أرض إسرائيل بكلمات واضحة وموثوقة .

* * * *

كذلك أكدت اللجنة أن دول الحلف أعطت، بموافقة الدول المؤيدة لـ «وعد بلفور»، صفة النفاذ لـ « الاقرار بالرابطة التاريخية للشعب اليهودي بأرض إسرائيل، ولمبررات تجديد وطنه القومي في هذا البلد»، ولذلك فإن الانتداب في أرض إسرائيل لا يشبه الانتداب في سورية ولبنان والعراق. فأرض إسرائيل تختلف عن باقي الإقاليم المقتطعة من تركيا. إنها فريدة من نوعها بكونها الأرض المقدسة للديانات الثلاث، ولأنها في الوقت ذاته الوطن التاريخي لليهود .

* * * *

بعد ذلك توصلت اللجنة إلى الاستنتاج بأن التفويض (الانتداب) غير قابل للتنفيذ، وأنه لا بد من تقسيم البلاد الواقعة غربي نهر الأردن إلى قسمين غير متساويين، كي تقام في القسم الأصغر، شمالي وغرب البلاد، دولة يهودية، وفي القسم الأكبر– شرق وجنوب البلاد بالاضافة إلى شرقي نهر الأردن – دولة عربية.

هذا الإقتراح أُفرد له الجزء الثالث من تقرير اللجنة. كيف جرت هذه القفزة؟

تجمل اللجنة في البنود الأخيرة من الجزء الأول وجهة نظرها حول الانتداب، وفي هذا الإجمال نجد استنتاج اللجنة المفاجئ:

«...إن الإعتراف بحقوق اليهود مرتبط بالإعتراف بحقوق العرب، وقد جرى الإقرار بأن اليهود موجودون في البلاد استنادا إلى حق. يجب مساعدة الأقلية اليهودية الصغيرة كي تنمو وتزداد عن طريق الهجرة. لقد أصبح تسهيل عملية إنشاء الوطن القومي بمثابة التزام دولي ملقى على عاتق (الدولة) صاحبة التفويض بالانتداب، والذي فرض أيضاً التزامات محددة تجاه العرب، الذين لا يجوز المس بحقوقهم الدينية والمدنية وبمكانتهم أثناء الهجرة والإستيطان على الأرض. غير أن قبول الالتزامات المحددة والسلبية تجاه العرب لم يعف بطبيعة الحال حكومة الانتداب من الالتزامات العامة والايجابية التي تتضمنها الفقرة الأولى من المقدمة والشطر الأول من البند ٢٢ . ومثلما أن مطالب العرب منوطة بحقوق الآخرين، كذلك هو الحال أيضاً فيما يتعلق بمطالب اليهود .

* * * *

نشر تقرير اللجنة كما هو معروف، في السابع من شهر تموز، وفي العشرين من تموز جرى نقاش في مجلس اللوردات استمر يومين. وفي اليوم التالي، ٢١ تموز، جرى نقاش أيضا في مجلس العموم استمر يوماً كاملاً غير أنه وجهت في المجلسين انتقادات شديدة لاقتراح التقسيم. فالمساحة الضيقة التي اقترحت لإقامة الدولة اليهودية عليها، وإخراج القدس من المساحة المخصصة لهذه الدولة، وجعل (صحراء) النقب جزءاً من الدولة العربية، واقتلاع دغانيا وما حولها من حيز الدولة اليهودية، كل ذلك أثار معارضة شديدة لدى معظم المتحدثين والخطباء. كذلك أثارت فكرة تقسيم البلاد في حد ذاتها حالة من عدم الارتياح، غير أن أيا من الخطباء لم يقترح بديلاً آخر، باستثناء اللورد اليهودي هربرت صموئيل، والذي كان يتحمل أكثر من أي شخص آخر، المسؤولية تجاه طريقة تنفيذ الانتداب التي انتهت إلى الإفلاس والفشل. صحيح أن صموئيل أيضاً لم يطالب بمواصلة حكم الانتداب، لكنه اقترح عوضاً عن تقسيم البلاد وإقامة دولة يهودية، إدخال أرض إسرائيل في اتحاد كونفدرالي عربي والحد من الهجرة اليهودية.

«يبدو لي – قال اللورد صموئيل – أن على اليهود أن يكونوا مستعدين للتضحية . يتعين عليهم أن يُهَدِّأوا العرب. لا نستطيع الاستمرار على هذا النحو. يتعين عليهم ذلك لأنهم مطالبون بالموافقة على تقييد الهجرة ليس استناداً إلى مبدأ قدرة الاستيعاب الاقتصادية . يتعين عليهم قبول المبدأ المقترح من جانب اللجنة : مراعاة الاعتبارات السياسية . لا أرى أي مبرر لماذا بالذات الرقم ١٢٠٠٠. لم تعط اللجنة أي مغزى أو مبرر لهذا الرقم .

على اليهود أن يقبلوا ويعترفوا بملموسية التطلعات القومية للعرب، وأن هذه التطلعات جديرة بالاحترام والتعاون من جانبهم ...

لهذا السبب فإن اقتراحي الأول هو تقييد الهجرة، واقتراحي الثاني أن تساند إنجلترا، بموافقة فرنسا والتعاون الكامل من جانب الحركة الصهيونية، وبكل السبل والوسائل، إقامة كونفدرالية عربية كبيرة..»

وقد أعلن اللورد صموئيل بأنه لا يتحدث باسم وكالة معينة، لكنه ألمح إلى أن اقتراحه ليس مرتجلاً أو وليد اللحظة وإنما هو ثمرة تفكير ودراسة متأنية ونقاش «مع مختلف الأطراف»، لكنه لم يبين من هي هذه الأطراف . ولابد من الإشارة هنا، احتراما للبرلمان البريطاني، أن أحداً من أعضائه لم يؤيد اقتراحات اللورد صموئيل.

في أعقاب الانتقادات الشديدة التي واجهتها خطة التقسيم المقترحة من اللجنة الملكية، تلك الانتقادات التي وجهت بشكل رئيسي من جانب أصدقاء الصهيونية، اضطرت الحكومة إلى شطب الاقتراح .

* * * *

أدى الجدل الذي نشب في البرلمان إلى اهتزاز وتقويض خطة التقسيم التي اقترحتها اللجنة، ولم تتعهد الحكومة في بيانها الأولي بقبول كل بنود الاقتراح، الذي لم تَرَ فيه اللجنة ذاتها بأنه غير قابل للتغيير والتعديل . صحيح أن قرار البرلمان لم يرفض صراحة خطة اللجنة، لكنه لم يعط أي موافقة عليها، وانما كلف الحكومة بأن تقدم مجددا للبرلمان بعد الحصول على صلاحيات مبدئية من عصبة الأمم، «خطة معينة» تأخذ في الحسبان التوصيات التي أقرتها الحكومة في «الكتاب الأبيض»..

من هنا فإن اقتراح اللجنة الملكية لا يعدو كونه في هذه المرحلة مادة يمكن للحكومة أن تستخدمها، وفقما تراه مناسبا، إذا ما قررت إعداد خطة جديدة. غير أنه لا يوجد حتى الآن اقتراح محدد التزمت حوله حكومة الانتداب بتفويض من البرلمان البريطاني وعصبة الأمم. صحيح أن خطة اللجنة هي بمثابة اقتراح فقط، لكنه يعتبر الاقتراح الوحيد في هذه المرحلة، ولذا يجب استيضاح ومعرفة ما يتضمنه هذا الاقتراح سواء من ناحية ايجابية أو سلبية.

* * * *

سأبدأ من النقاط السلبية:

١. إلغاء الانتداب و» وعد بلفور» فيما يتعلق بكل أرض إسرائيل الغربية.

٢. اقامة دولة عربية مستقلة تشمل كامل شرق الأردن، وكامل النقب تقريباً (منطقة مساحتها ١٢,٥٠٠,٠٠٠ دونم) وقرابة ٨ مليون دونم في غربي أرض إسرائيل، خارج منطقة النقب. وبالاضافة إلى سكان شرق الأردن (أكثر قليلاً من ٣٠٠ ألف نسمة) سيكون في عداد سكان الدول العربية في غرب أرض إسرائيل، حوالي ٥٥٠ ألف نسمة. هذه الدولة ستحصل على تأييد انجلترا لإنضمامها إلى عضوية عصبة الأمم.

٣. انتداب بريطاني دائم، ولكن بدون وعد بلفور، على «ممر» بين يافا والقدس، يشمل منطقة مساحتها ٧٩٠,٠٠٠ دونم مع ٢٢٠,٠٠٠ نسم، من ضمنهم ما يزيد عن ٧٨ ألف يهودي (جميع سكان القدس والمستعمرات حول القدس) .

٤. المنطقة اليهودية في شرق الأردن، ومن ضمنها محطة توليد طاقة شركة الكهرباء، ستخضع لسلطة الدولة العربية، فيما

سيتم اخراج المستوطنة الزراعية في دغانيا وتوابعها، ونقلها إلى الدولة اليهودية.

٥. مدن عكا، حيفا، صفد وطبريا، ستكون تحت حكم انتداب «مؤقت»، في الناصرة سيكون انتداب بريطاني دائم. القدس ستبقى تحت سلطة بريطانية دائمة ولن يسري عليها وعد بلفور.

٦. في تل أبيب لن يسمح بإنشاء ميناء يهودي، وانما سيقام ميناء مشترك، عربي –يهودي، برئاسة رئيس بريطاني .

٧. مصنع البوتاس في البحر الميت سيدخل في منطقة الدولة العربية.

٨. شاطئ بحيرة طبريا سيخضع لإشراف ومراقبة من جانب بريطانيا.

٩. في «الفترة الانتقالية» سيكون محظوراً على اليهود شراء أراضٍ في «المنطقة العربية» ولن يسمح بهجرة يهودية إلى أي مكان أو منطقة مخصصة للدولة العربية. ستعمل الحكومة على زيادة بناء مدارس عربية و«تشجع» إقامة مدارس مختلطة، وستدرس تأسيس جامعة انجليزية في القدس.

* * * *

الاقتراحات الايجابية:

١. اقامة دولة يهودية مستقلة على منطقة مساحتها تقريبا خُمس غرب أرض إسرائيل (حوالي ٤,٩٠٠,٠٠٠ دونم، وسيقيم فيها قرابة ٦٠٠ ألف نسمة، من ضمنهم حوالي ٢٩٠ ألف عربي).

٢. ستكون حدود الدولة اليهودية في الشمال لبنان، وفي الغرب – البحر الأبيض المتوسط على امتداد ١٥٠ كم (ثلاث أرباع ساحل أرض إسرائيل).

٣. جميع مناطق أغوار البلاد تقريبا– الحولة،عيمق يزراعيل (مرج بن عامر)، جزء من غور الأردن الغربي حتى بيسان، الغور الساحلي حتى بئرطوفيا– ستكون ضمن أراضي الدولة اليهودية.

٤. العرب القاطنون في هذه الأغوار سيتم إخلاؤهم ونقلهم إلى الدولة العربية.

٥. تحصل الدولة اليهودية على تأييد بريطانيا للانضمام إلى عصبة الأمم، وتبرم اتفاقية عسكرية مع إنجلترا.

٦. ستحصل الدولة اليهودية على ضمانة بريطانيا لقرض يخصص لشراء أراضي العرب الواقعة في مناطقها.

٧. تتمتع الدولة اليهودية بمرور حر إلى مصر بواسطة القطار، وكذلك إلى العقبة. في المقابل يكون للدولة العربية مرور حر إلى حيفا.

٨. في الفترة الانتقالية تنظم الهجرة اليهودية بناءً على قدرة الاستيعاب اليهودية لـ «المنطقة اليهودية»، ولـ «الممر البريطاني». ويحظر على العرب شراء أراض في «المنطقة اليهودية»، ولكن لن تُحظر «هجرة» عربية إلى هذه المنطقة، وسوف تتخذ إجراءات وخطوات لتعديل البند ١٨ في الانتداب من أجل تأهيل البلاد لابرام إتفاقيات تجارية مع دول خارجية.

هذه الاقتراحات الايجابية تعتريها أيضاً عيوب وثغرات في خطة اللجنة، وذلك في نقاط مهمة ورئيسية، ولكنها ليست بطبيعة الحال اقتراحات مُنزّلة من السماء. ويمكن القول لرافضي الخطة الذين يمسكون بهذه الحيثية السلبية أو تلك، إنه يمكن البحث في إجراء تعديلات جوهرية، ولعل من أصغى بامعان للنقاش في البرلمان، يدرك أن إمكانية إجراء تعديلات مهمة، ليست مستبعدة.

ولكن، ينبغي مع الأسف تحذيرالمؤيدين لخطة اللجنة أيضاً. فهذا الأقتراح لا يعدو كونه حتى الآن حبراً على ورق. صحيح أن الحكومة تعهدت تجاه خطة اللجنة بمجملها، ولكن النقاش الذي جرى في البرلمان غيّر الوضع، فالاجراءات ستكون طويلة، وليس هناك من أحد يمكن له الجزم فيما سيحدث، وإلى أين ستؤول الأمور.

إن الأمر الايجابي الرئيسي في اقتراح اللجنة – المتمثل بالسيادة اليهودية على جزء من أرض إسرائيل – لا يعدو كونه في هذه المرحلة، سيادة وهمية.

هناك أربع مسائل ينتقص فيها اقتراح اللجنة من السيادة المقترحة للدولة اليهودية:

١. الانتداب المؤقت على أربعة مدن.

٢. الادارة المشتركة في يافا وتل أبيب بإدارة بريطانية. ولكن المسألة الرئيسية هنا، هي : كيف تتسق سيادة دولة يهودية مع منع إقامة ميناء في تل أبيب،التي تشكل جزءاً من الدولة السيادية؟ ما شأن البريطانيين إذا ما قام اليهود بانشاء ميناءين أو ثلاثة موانئ على شاطئ دولتهم ؟! وبأي حق يتولى رجل بريطاني رئاسة الميناء المشترك.!

٣. كذلك، فإن مسألة جباية جمرك الميناء في الدولة اليهودية بواسطة موظفين بريطانيين، لا تتماشى مع السيادة اليهودية، وإنما مع الرغبة في فرض السيطرة البريطانية على شاطئ البحر اليهودي.

٤. المخصصات للدولة العربية تجعل من الدولة اليهودية ضريبة–عامل. فمثل هذه المخصصات يمكن إقرارها فقط بموافقة الدولة اليهودية مقابل تعويض ملائم.

لا يمكن لنا بحث أو مناقشة اقتراح التقسيم دون التأكد من أنه لا توجد نوايا للاستعاضة عن الانتداب على كامل أرض إسرائيل بانتداب على الجزء الخامس من البلاد(الخمس المخصص للدولة اليهودية). نحن بحاجة لاتفاقية مع البريطانيين أكثر من حاجتهم إلى ذلك.

بدون ضمانة بريطانية لوحدة وسلامة أراضي الدولة اليهودية، فإن أمن الدولة سيكون تقريباً معلقا بحبال الهواء. لكن الضمانة من جانب بريطانيا تعني تعلقا وتبعية، لكن ذلك يجب أن لا يخيفنا. فهناك دول كبيرة أمنها منوط بحماية ورعاية دول أُخرى، ودول مثل بلجيكا وسويسرا وغيرهما غير مؤهلة للدفاع عن نفسها بقواها الذاتية فقط. ولكن بين مثل هذه التبعية وبين الانتداب– سواء أكان هذا الانتداب علنيا أم غير معلن– ثمة مسافة كبيرة، وليس هناك أي مؤيد متطرف يمكن له الموافقة على إعفاء بريطانيا من التزامات الانتداب طالما لم يتم إيضاح المسألة المتعلقة بالاستقلال الحقيقي للدولة اليهودية بصورة تامة. وعليه فلا يمكن البحث في إلغاء الانتداب سوى مقابل دولة، دولة حقيقية في يدها السلطة والسيادة في كامل أراضي الدولة وفي كل مناحي الحياة.

إن ضمان سيادة حقيقية للدولة اليهودية هو الشرط الأول لبحث الخطة. ولا يقتصر الخلل في اقتراح اللجنة على بند السيادة فقط.

* * * *

بعد نشر تقرير اللجنة سئلت في لندن من قبل حزب العمل البريطاني عن رأينا في الاقتراح. لو كان مثل هذا السؤال وجه من جانب حزب يهودي لكنت أجبت اجابة مختلفة. فدولة يهودية حتى لو في جزء من البلاد، من شأنها حسب رأيي، أن تساعد في تجسيد الصهيونية أكثر من انتداب بريطاني على كامل أرض إسرائيل. لكنني لم أستطع قول رأيي لحزب العمل البريطاني، ذلك لأنني كنت أمامهم مبعوثا للحركة، وكمبعوث للحركة رأيت أن من واجبي الالتزام بقرار اللجنة التنفيذية الصهيونية. كانت الآراء داخل حزب العمل البريطاني ذاته منقسمة أيضاً بين مؤيد ومعارض، وإذا كان الحزب بأكمله قد عارض في البرلمان اقتراح الحكومة، فأخشى أن يكون موقفنا الرسمي قد لعب دوراً غير قليل في ذلك.

* * * *

إن لحيفا أهمية سياسية واقتصادية تساوي أهميتها التاريخية والروحية. صحيح أن الاستيطان اليهودي في حيفا أصغر الآن منه في القدس، لكنه يشهد نموا واتساعا بوتيرة أسرع . قبل عدة سنوات فقط كنا أقلية في هذه المدينة، بينما أصبحنا الآن أكثرية. ولكن كما هو الحال في القدس، فإن ما يحدد قيمة حيفا ليس عدد اليهود فيها فقط، فهذه المدينة هي المفتاح الاقتصادي والاستراتيجي لهذه البلاد، فهي الميناء الطبيعي الوحيد لساحل البلاد، وليس صدفة أنه شيد هنا أول ميناء متقدم.

* * * *

حددت اللجنة ثلاثة جوانب لخطة التقسيم : الجانب العملي، جانب الوفاء بالالتزامات وجانب النزاهة تجاه اليهود والعرب. من الصعب، استناداً لأي جانب من هذه الجوانب، تبرير اقتراح اللجنة فيما يتعلق بالنقب . فالمثلث الكبير، الممتد من شمال البحر الميت وحتى خليج إيلات جنوباً وحدود مصر على البحر الأبيض المتوسط غرباً، يحتل نصف أرض إسرائيل الغربية تقريباً. وتبلغ مساحة لواء بئر السبع وحده ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم . يضاف إلى ذلك الجزء الشرقي من ألوية الخليل وبيت لحم والقدس وجنوبي أريحا، وتشكل كل هذه حاليا صحراء جرداء غير مأهولة . وباستثناء عدد من مخافر الشرطة (في حفير – عسلوج، سويره وأم الرشراش) والمدينة القديمة – الجديدة بئر السبع، لا توجد في كل هذه المنطقة الواسعة أي بقعة مأهولة بالسكان. هناك فقط قبائل بدوية متنقلة في غربي النقب.لكن بقايا وآثار المدن في سبيطة، رحابية (رحوبوت)، حلتسا، عوفدا، مشيرفة، صفير، كوتسيما وغيرها؛ وآثار الدرج في الوديان والوهاد وبقايا الجدران الشائكة في الكروم والبساتين، كل ذلك يدل على أنه كان يوجد هنا فيما مضى تجمعات قروية وحضرية، وأن سكان النقب زاولوا أعمال الزراعة والفلاحة والتجارة .

من الواضح أن النقب سيبقى في أيدي العرب مقفراً مهجوراً كما كان طوال مئات السنين، بل وسيشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة العربية. إن المستوى الروحي والفكري هنا متدن جداً ولذلك تجدهم (أي العرب) غير مؤهلين لاستيعاب أي فكرة لتحسين السكن .

* * * *

لقد أشرت إلى جميع العيوب والثغرات القائمة في اقتراح اللجنة. وقد برهن النقاش في البرلمان على وجود إمكانية لاجراء تعديلات، ولكننا لا نستطيع بحث أو مناقشة اقتراح «مُعَّدل» لأنه لا وجود لمثل هذا الاقتراح حتى الآن . كذلك لا يجوز تجاهل حقيقة

أن أي نقاش في البرلمان كان لصالحنا. صحيح أن مؤيدي العرب لم يعارضوا فكرة التقسيم في حد ذاتها، لكنهم انتقدوا بشدة الحدود التي تقترحها اللجنة بدعوى أنها مجحفة بحق العرب.

ليس من المتصور أن يبقى الانتداب إلى الأبد، إذ لا بد لأرض إسرائيل، عاجلاً أم آجلاً، أن تنال الاستقلال. وطالما كان الشعب اليهودي يمتلك الحق والقدرة على العيش والنمو في هذه البلاد، فإنه لا يجوز إقامة النظام على أساس السكان المتواجدين فيها فقط. ولكن بعد تكريس مكانة اليهود كأقلية، يزول الأساس القانوني والأخلاقي الذي يحول دون استقلال سكان البلاد، وعندئذٍ ستتحول أرض إسرائيل إلى دولة عربية. إن وجود أقلية يهودية في دولة فلسطينية عربية، لا يُشكل «وطناً قومياً» وإنما مهزلة فظيعة وقاسية لمصير الشعب اليهودي. ولكن لا يمكن للأفضلية الكامنة في مكانة الأقلية أن تكون في نظرنا ملزمة لاقتراح التقسيم. يجب أن لا نفكر أو أن نتصور إطلاقاً إمكانية خيانة كهذه من جانب بريطانيا.

إن اقتراح اللجنة الملكية– الاقتراح المبدئي– يحتاج إلى تفحص وإيضاح، بمعنى دراسة الأفضليات في مقابل السلبيات والثغرات، واستنفاد الإمكانيات والمصاعب الكامنة في تجسيد هذا الاقتراح وتفحص ما إذا كانت الأفضليات الكامنة في قيام دولة يهودية مقلصة في المنطقة توازن حكماً انتدابيا بريطانياً على كامل أرض إسرائيل الغربية. ولكن إذا كنا نريد أن نضع خطة اللجنة في مقابل استمرار الحكم الانتدابي، فإنه لا يجوز لنا أن نأخذ كمقياس «نسخة معدلة» من الانتداب كما نتصورها في مخيلتنا، وانما يجب أن نأخذ الانتداب كما هو فعليا. فليست التفسيرات التي كنا نعطيها للانتداب هي الملزمة لحكومة الانتداب، وإنما التفسيرات التي تعطيها هذه الحكومة لنفسها. فأساس المقارنة يمكن أن يخدم فقط الانتداب كما هو مطبق منذ سبعة عشر عاماً من جانب بريطانيا. ومن هذه الناحية فإنني لا أخشى القول إن خطة اللجنة بمجملها تتفوق (بمعنى :أفضل)على نظام الحكم الانتدابي، إذا ما تحقق شرطان رئيسيان فقط : سيادة حقيقية وتنفيذ «الترانسفير».

* * * *

إن الأمر الجليل الذي يتضمنه تقرير اللجنة، والذي يضعه حسب رأيي في مستوى وعد بلفور، إن لم يكن أعلى منه، هو الإعلان عن دولة يهودية في أرض إسرائيل. فبعد ألفي عام من العبودية والغربة والتبعية، ها هي حكومة جبارة، تمتلك السلطة والسيطرة على البلاد ، تقترح وتعرض علينا استقلالاً رسميا وسياسيا في وطننا. لكننا، ونحن الذين مررنا بخيبات كثيرة، ندرك أن الطريق بين الاقتراح وحتى التنفيذ، ليست قصيرة، وليست آمنة دائما . فالآمال الكبيرة التي ولدها وعد بلفور قبل عشرين عاماً، لم تتحقق بأكملها. وعلينا أن نكون مستقيمين مع أنفسنا، فخيبات الأمل لم تأتِ كلها من حكومة الانتداب فقط. الشعب اليهودي ذاته لم يستجب بصورة كاملة للفرصة التاريخية الكبيرة التي سنحت له، ولم يستفد من كل الإمكانيات التي أُتيحت أمامنا. وإذا كان تعدادنا الآن في البلاد يبلغ حوالي ٤٠٠ ألف نسمة فقط، وأملاكنا من الأراضي تصل فقط إلى مليون وربع المليون دونم، فلا يمكن أن نعزو سبب ذلك فقط إلى التشويشات والتقليصات من جانب حكومة الانتداب. مع ذلك فقد حققنا منذ ذلك الوقت إنجازات عظيمة، ولم يعد مشروعنا مجرد محاولة حتى في نظر الغرباء. إن الإعلان عن الدولة العبرية يشكل صفحة جديدة وثمينة في سِفْر تحررنا، وهو في حد ذاته يعيد الاعتبار للشعب اليهودي ويرفع من شأنه، ويعزز مكانتنا الأخلاقية والسياسية في البلاد. فقيام الدولة اليهودية يخلق مكانة دولية جديدة للشعب العبري، ويجعله عضوا على قدم المساواة في أسرة الشعوب والأمم الحرة والمستقلة، وعلينا أن لا نستغرب موجة الابتهاج والسرور التي اجتاحت أوساط يهود أوروبا الشرقية يوم نشر التقرير .

* * * *

يتعين علينا تفحص الأمور من وجهة نظر صهيونية، فنحن نُقيِّم كل حدث في حياتنا والعالم من زاوية التجسيد الصهيوني: إلى أي حد يساعد أو يعيق تنفيذ الهدف الصهيوني؟ وأنا لا أرى أن ثمة خطوة يمكن أن تحث وتُقرِّب أو تعجل في تجسيد الصهيونية مثل خطوة إقامة دولة عبرية. فمن شأنها الدولة اليهودية أن تضع في أيدينا مفتاح الهجرة، مفتاح الخلاص. إنها تضع في أيدينا مجالات التشريع والدفاع والعلاقات الخارجية. إن رقعة الانتداب ترى في إقامة الوطن القومي إحدى وظائفها فقط، وإنه لمن السذاجة المفرطة الافتراض أن هيئة موظفين أجنبية، مهما كانت ودية تجاهنا، ولكنها مخلصة تماماً للانتداب، ستقوم بمهمتنا في البلاد. إن حقيقة كون هذه الهيئة أو السلطة الانتدابية أجنبية، وليس فقط الالتزامات المنصوص عليها في الانتداب تجاه غير اليهود، والمصالح الجيوسياسية لحكومة الانتداب، تحول في حد ذاتها دون قيامها بعمل موجه ومنهجي ومخلص من أجل إقامة الوطن القومي . فالرغبة والإرادة والفهم والمواظبة والاخلاص المطلوبين لتنفيذ هذا العمل \ المشروع \ الكبير والصعب، كل ذلك يمكن أن يتوفر فقط في حكومة يهودية.

إن الدولة اليهودية المقترحة علينا الآن، حتى لو أُجريت عليها التعديلات الضرورية والممكنة لصالحنا، ليست الهدف الصهيوني، ففي هذه المساحة لا يمكن حل المسألة اليهودية . غير أنها يمكن أن تشكل مرحلة حاسمة في طريق تجسيد الصهيونية الكبرى، ذلك لأنها ستقيم في البلاد في أقصر وقت ممكن القوة اليهودية الحقيقية التي ستقودنا إلى غايتنا التاريخية المنشودة .

* * * *

ولكن الأمر الأهم في خطة اللجنة، هو أمر ساحل البحر. فوفقاً لهذه الخطة سنحصل على ثلاثة أرباع ساحل أرض إسرائيل على البحر المتوسط. ليست الدولة المقترحة صغيرة فقط، وإنما أرض إسرائيل كلها صغيرة، وإذا كنا نتوق لحيز، فسوف نجده في البحر. إن النبوءة القائلة أن مصير أرض إسرائيل أن تمتد وتتوسع مستقبلاً سوف تتحقق إذا ما أصبح البحر لنا، فعندئذٍ سنمتلك كل أرجاء الدنيا. إن ضم البحر الواسع إلى أرض دولتنا الصغيرة، سيوفر لنا للمرة الأولى في تاريخ الشعب اليهودي إمكانية أن نكون شعب البحر، وهذه الامكانية توازن وتتفوق في نظري على كل الثغرات والعيوب التي تعتري خطة الدولة العبرية (المقترحة).

* * * *

إن من شأن دولة يهودية كهذه أن تتيح في الفترة القريبة، ولنقل في الخمسة عشر عاماً القادمة، هجرة مئة ألف يهودي في السنة. فإذا ما امتلكنا مفتاح الهجرة، وأمسكنا بقوانين العمل والصناعة والمعاهدات التجارية، في ظل وجود جيش وشرطة يهوديين مخلصين لأمن بلدنا وجهاز موظفين يهودي يرى مهمات ووظائف وجوده في بناء الدولة وبمساعدة الشعب اليهودي المتشبث بكل جوارحه بمملكة إسرائيل، فسوف نصنع عندئذٍ ما لم تستطع ولم ترغب القيام به سلطة أجنبية، سوف نطور إلى أقصى حد الإمكانيات الكامنة وغير المستغلة المتاحة لنا في البلاد، وجلب أقصى ما يمكن من المهاجرين اليهود الذين يمكن استيعابهم فيها .

* * * *

ما الذي سيحدث بعد خمسة عشر عاماً (أو عدد آخر من السنوات) عندما تصل الدولة المقترحة، صغيرة المساحة، إلى «نقطة الإشباع» سكانيا ؟! ما هو الجواب الذي سنقدمه وقتئذٍ لجماهير اليهود التي تريد الهجرة، ولا يتوفر لها مكان في الدولة اليهودية ؟!

قبل ثلاثة أسابيع أعلنت الحكومة البريطانية عن تأسيس دولة يهودية.. من يعلم ما الذي ستعلن عنه بعد ثلاثة أسابيع ؟! والسؤال ما الذي سيحدث بعد خمسة عشر عاماً هو سؤال خطير لا يجوز لأي صهيوني تجاهله.

لكن في هذه الأثناء يمكن فقط إعطاء إجابة واحدة: بعد خمسة عشر عاماً سيكون وضعنا – إذا ما أُقيمت في المرحلة الحالية دولة يهودية يتجمع فيها مليوني يهودي – أفضل من استمرار حكم الانتداب طوال الخمسة عشر عاما القادمة .فالخمسة عشر عاما المنقضية منذ إقرار الانتداب وحتى الآن أعطتنا هجرة بمعدل ١٦٠٠٠ مهاجر في السنة. فهل في مقدور حكم الانتداب أن يعطينا أكثر في المستقبل؟!

لست من الذين يدينون دائما الإدارة البريطانية، وأنا لا أرى فقط السلبيات والمساوئ في حكم الانتداب، كما أن الموظفين البريطانيين ليسوا كلهم سيئين. فثمة بينهم أُناس مستقيمون ومثابرون، كما وثمة بينهم من يقدّر ويجل مشروعنا. غير أن الموظفين البريطانيين، الصالحون والطالحون، هم جميعا بريطانيون وليسوا يهوداً.

إن ساذجاً أو أعمى البصيرة فقط يمكن أن يتوقع من موظف بريطاني أن يقوم بمهمته بالشكل الذي نرغب نحن به. وحتى إذا افترضنا أن «المُسَكِّنات» (أو الحلول المؤقتة) التي تقترحها اللجنة الملكية – في حال عدم قبول خطة تقسيم البلاد– لن تفرض علينا ويتم الإبقاء على «الوضع القائم» – وهي فرضية متفائلة جداً– فإنه لا أساس للاعتقاد بأن حكم الانتداب سيكون أفضل حالا في المستقبل مما كان عليه في الماضي. والسؤال المطروح هنا: هل ستزداد فرصنا بعد خمسة عشر عاماً فيما لو كان عدد اليهود الموجودين في البلاد وقتئذٍ ٨٠٠ ألف فقط بدلاً من ٢ مليون يهودي، وفيما لو كانت تحكم البلاد وقتئذٍ إدارة بريطانية وجيش بريطاني وشرطة فلسطينية عوضا عن وجود دولة يهودية وجيش يهودي؟!

إن ما سيحدث في البلاد بعد خمسة عشر عاماً منوط بما سيحدث فيها خلال هذه الفترة ذاتها . ومثلما أنني لا أرى في الدولة اليهودية المقترحة حلا نهائيا لمسألة الشعب اليهودي، فإنني لا أرى أيضاً في التقسيم حلاً نهائيا لمسالة أرض إسرئيل. لقد أصاب أولئك الذين رفضوا فكرة التقسيم بقولهم إن هذه البلاد غير قابلة للقسمة، نظراً لانها تشكل وحدة واحدة، ليس فقط من ناحية تاريخية، وإنما أيضاً من النواحي الطبيعية والإدارية والاقتصادية.

قبل خمسة عشر عاماً جرى تمزيق شرق الأردن، أليس ثمة من يرى الآن أن هذا الشرخ أو الانقسام كان كارثة على شرق الأردن أكثر مما هو كارثة على غربي البلاد ؟!

ففيما سجل هنا تطور ونمو وزيادة سكانية، ليس يهوديةً فقط ، وإنما بدرجة لا تقل، زيادة سكانية عربية، سجل هناك (في شرق الأردن) جمود وتراجع وفقر ومجتمع غير قابل للنمو .

* * * *

إنني أرى مستقبلنا ومستقبل البلاد في استعادة وحدتها وسلامتها انطلاقاً من موافقة حرة وحاجة حياة متبادلة للشعبين اليهودي والعربي. سوف تشكل الدولة اليهودية العامل الدافع للتوصل إلى اتفاق يهودي- عربي، والذي ربما لا يمكن في هذه اللحظة رؤية كامل نطاقه وحجمه .

إن أحد الالتزامات الكبرى الواقعة على الدولة اليهودية يتمثل في خلق وتوفير الظروف الواقعية لإمكانية التوصل إلى اتفاق يهودي- عربي. وحين يتحول واقع قوة يهودية كبيرة، عدديا واقتصاديا ورسميا، إلى حقيقة، ستكون لدى العرب عندئذٍ حساباتهم الدافعة للتوصل إلى اتفاق مع قوة كهذه. ففي ظل وجود مليوني يهودي، يمتلكون اقتصاداً متطوراً وجيشاً منظماً وسلطة في البحر وقوة رسمية، سيكون مجديا للعرب إبرام حلف وعلاقات متبادلة . سيكون العرب بحاجة إلى هذه القوة اليهودية ليس أقل مما سيكون اليهود بحاجة إليهم.

دولة اليهود ستخلق الحقيقة السياسية التي سيضطر العرب إلى أخذها في الحسبان. أما التقسيم، الذي أصبح الآن ضرورياً من أجل حرب العرب ضد الصهيونية، فسوف يصبح لاغياً بإرادة العرب الحرة، بعدما تجعل الصهيونية من التقسيم بالقوة مرحلة حاسمة في تجسيدها وتحققها .

(ترجمه من العبرية: سعيد عياش)

د. محمود الفطافطة*

الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث

اسم الكتاب: الفكر الصهيوني في متاهات التجديد والتحديث ــ جدلية التناقضات الداخلية وانعكاساتها العملية

المؤلف: د. أمل جمال

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ــ بيروت

السنة: ٢٠١٦

الصفحات: ٩٧

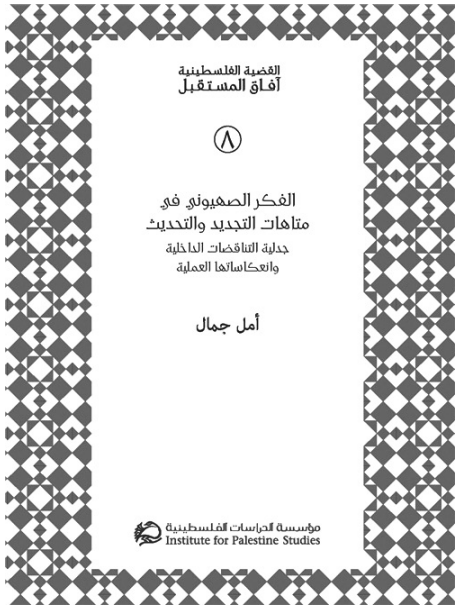

تُشكل الأدبيات المتعمقة، النقدية والموضوعية، في حقل دراسات الحركة الصهيونية وفكرها وممارستها، حيزاً محدوداً، واهتماماً ضعيفاً لدى الباحثين الفلسطينيين والعرب عموماً. أدت هذه الحالة إلى افتقار صاحب الشأن والقرار الفلسطيني والعربي للمعرفة المتماسكة والمتكاملة لطبيعة فكر هذه الحركة

* أكاديمي ومؤسس «باحثون بلا حدود»ــ رام الله.

وماهية السجالات الجارية فيها سيما خلال العقدين الأخيرين.

ولكن هذه الدراسة، التي نقوم بمراجعتها، قد ساهمت في سدّ، ولو القليل، من هذا « الفقر البحثي» المتعلق بالفكر الصهيوني، خصوصاً وأنها تتميز بدقة التحليل في جذور هذا الفكر ومضامينه وأبعاده الحالية والمستقبلية.

وتتمحور هذه الدراسة حول تحليل فكري لبعض المشارب والتيارات السياسية الأساسية في إسرائيل، التي من شأنها توضيح دوافع السياسات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة، ورصد التحولات والسجالات الدائرة في البُنى السياسية والعسكرية والثقافية والأكاديمية خلال العقود الماضية.

الفكر الصهيوني: مكونات وجدل

يقوم مبنى الدراسة على مناقشة ونقد المعسكرين الأساسيين في الفكر الصهيوني: الأول، يتمثل في تطور خطاب الصهيونية المتجددة، وهي التيار القومي المحافظ الذي بدأ يتكون، نتيجة التقارب الأيديولوجي بين اليمين القومي العلماني والتيار القومي الديني؛ الثاني، هو تيار ما بعد الصهيونية وهو الفكر السياسي النقدي الذي بدأ يتبلور في مواجهة التيار الصهيوني المركزي، وذلك على أُسسٍ فكرية وأيديولوجية، تطور جزء منها في الفكر الصهيوني ما قبل قيام دولة إسرائيل، وجزء آخر تأثر بالفكر ما بعد الحداثي وما بعد الكولونيالي. وتتعمق الدراسة في الجدلية التناقضية بين هذين التيارين وكيفية انعكاس التناقض الحاد فيما بينهما على تطور كل منهما.

تنقسم الدراسة إلى فصلين، إضافة إلى المقدمة، وخلاصة، وافكار ختامية، وقائمة مراجع. في المقدمة يتناول الباحث النقاش الذي احتدم في السنوات الأخيرة بين التيارين الفكريين السياسيين في إسرائيل، بشأن طبيعة المشروع القومي اليهودي وأهدافه وشرعيته، وهوية المجتمع الإسرائيلي، ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. وبرز هذا النقاش من خلال كتابات جديدة حاول كتابها طرح أفكارهم من أجل الوقوف عند الواقع اليهودي ومستقبله، وعلاقة الدولة اليهودية بمحيطها العربي وامتداده الثقافي والقومي. مثل هذه التيارات الفكرية تم التعبير عنها بوسائلٍ متعددة، على رأسها السُبل الفكرية التي حاول من خلالها بعض المفكرين والأدباء والصحافيين إبراز أهم معالم التطورات الجارية في المجتمع الإسرائيلي، وتحديد نقاط الاختلاف والخلاف مع تيارات ومواقف فكرية متعددة بديلة.

ويرى المؤلف أن أي قراءة للفكر السياسي الإسرائيلي لا بد من أن تتطرق إلى جدليات هذا الفكر وتركيباته المتنوعة، والتي تحتم منهجاً تحليلياً يعكس المكونات الأساسية لهذا الفكر. وتفصل الدراسة مركبات الفكر السياسي الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، موضحة أنه ينبع من أسبابٍ موضوعية وأخرى عملية. السبب الموضوعي الأهم، هو أن بدايةً سنوات التسعينيات من القرن المنصرم كانت محطة فارقة في الواقع والفكر السياسي الإسرائيلي من جهة. ومن جهة أخرى كان هنالك تصاعد واضح لأبحاثٍ جديدة اعتمدت على مستندات تم كشفها من الارشيفات الإسرائيلية والبريطانية ما أدى إلى الحصول على معلوماتٍ جديدة عن حيثيات سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩، العامل الذي قاد إلى تحول جذري في الرؤية المهيمنة على هذه الفترة، التي كانت صنيعة المؤسستين السياسية والعسكرية الإسرائيلية.

صدمة الوثائق

طرحت هذه الوثائق معلومات وتحليلات جديدة تتحدى الفكر والرواية المهيمنة بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين والتطهير العرقي من مناطق واسعة في فلسطين، واستباحة الحرمات الاجتماعية والقتل والبطش في مناطق عديدة، كلها أمور سلطت الضوء على وهن الادعاءات الإسرائيلية بشأن صدقية المشروع الاستيطاني اليهودي، وأخلاقيات الجيش الإسرائيلي ومناورات القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية، بما يتعلق بحل القضية الفلسطينية. وأدى هذا كله إلى نشوء صراع فكري جديد بين تيارات متعددة حاولت إعادة صوغ المشروع الصهيوني بأكمله.

أما السبب الموضوعي الثاني الذي يُعلل تناول تطورات الفكر السياسي الإسرائيلي في العقدين الأخيرين، يتعلق بمشروع التسوية الذي يمكن تلخيصه باتفاق أوسلو الذي أدى إلى احتدام صراع فكري عميق بين التيار الفكري الصهيوني المركزي الذي ينعكس في مواقف وأفكار حزب العمل الإسرائيلي ولفيفه، وبين تيار سياسي وفكري يمكن نعته بالفكر الاستيطاني المتجدد، الذي يؤكد عدم وجود فروقات تذكر بين الأراضي التي تقع تحت سيطرة دولة إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨، وبين تلك التي احتلتها في سنة ١٩٦٧ . احتدام هذه الخلافات، على خلفية إمكان انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، أدى إلى نشوء كتابات فكرية وسياسية تؤكد الشرعية اليهودية في فلسطين، لا في أراضي سنة ١٩٤٨ فحسب، بل في كل فلسطين التاريخية أيضاً.

ويُشير المؤلف في مقدمته إلى أنه رغم أن الصهيونية ظاهرها علماني، فإنها مبنية على فكر ديني عقائدي، يحول الكتاب المقدس إلى كتاب تاريخ يمكن اعادة بنائه من جديد على أرض الواقع، وأن هناك تناقضاً واضحاً بين الخطاب التحرري اليهودي وسياسات الدولة اليهودية ينعكس في العنصرية تجاه الفلسطينيين، وأن هناك تناقضاً بين ديمقراطية الدولة ويهوديتها. لذا، فإن مشروع الدولة اليهودية هو مشروع ديني أكثر منه مدني.

هيمنة الخرافة وعسكرة القوانين

إلى ذلك، يبين التحليل للفصل الأول المعنون بـ «الصهيونية الجديدة: تطور اليمين القومي المحافظ وخضوعه لتأثيرات دينية»، وجود حاجة إلى توضيح مقومات توجه فكري سياسي جديد في إسرائيل تمت تسميته بالصهيونية الجديدة. هذا التوجه الفكري مُعقد ومركب، لكن له مراجع ومقومات واضحة المعالم، مرتبطة وتغذي بعضها البعض. ويورد الكاتب في هذا الخصوص فكرة الوعد الإلهي كـ«مصدر شرعي لأحقية اليهود في أرض إسرائيل»، وبالتالي تُشكل الحاجة إلى تخليص الأرض ممن اعتدوا عليها صلب التوجه الفكري للصهيونية الجديدة التي تدمج بين مشارب علمانية ليبرالية ومشارب دينية مستحدثة. تؤدي هذه الفكرة إلى بروز مكانة الاستيطان والمستوطنين في الفكر السياسي الصهيوني.

وتؤكد الدراسة أن توسيع الحيز الصهيوني للهيمنة اليهودية يرقى بعملية الاستيطان إلى درجة الفضيلة ويحول المستوطنين إلى مقاتلين أساسيين باسم الشعب اليهودي، الذين يعتبرون ضمانة مركزية لأمنه ومستقبل أجياله المقبلة. ويبين التحليل كيفية استعمال وتسخير عملية القوننة الدستورية بناءً على أحقية الأغلبية الديمقراطية في تفريغ مبدأ حكم الأكثرية من مضمونه ونقل السيادة على الدولة ومواردها من المواطنين إلى الشعب اليهودي برمته.

ليست هذه المركبات للفكر الصهيوني الجديد ابداعات جديدة محضة، وإنما حالات قصوى ومتطرفة لأفكار وعقائد كانت متجذرة في الفكر الصهيوني التقليدي بشكله البن ــ غوريوني، وفي ممارسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إلا إنه تم تغليفها بأغطية دبلوماسية وقانونية وقضائية جمّلتها وغيبت عنها مضمونها العنصري والإقصائي والاستعماري.

ووفق الكاتب، فإن هذا الأمر يعني أن الصهيونية الجديدة هي توجه فكري متجدد يحمل في طياته أفكاراً قديمة، لكنه يعطيها زخماً جديداً وتفسيراً أكثر تطرفاً لقدرة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية من أجل تحقيق الإرادة الإلهية والتفوق الأخلاقي للشعب اليهودي على محيطه لما في ذلك من «رسالة للإنسانية جمعاء»، متغاضياً عن التبعات الإنسانية والإسقاطات البشرية لهذا الفكر الاستعلائي.

تداعيات وانتقادات

أما الفصل الثاني، والمعنون بـ «ما بعد الصهيونية وتداعياتها الأخلاقية والسياسية»، فقد سعى إلى الوقوف على معنى الفكر السياسي لما بات يُسمى ما بعد الصهيونية، ويعرض تأسيس توجه بات يتبوأ مكانة بارزة لا يمكن تجاهلها في المشهدين الأكاديمي والسياسي الإسرائيليين، على مدى العقدين المنصرمين. ويفترض الباحث أن حركة ما بعد الصهيونية، تمثل توجهاً فكرياً يفتقر إلى التماسك والترابط كونه يُعارض الأسس الأخلاقية والسياسية التي قامت عليها الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، وبني عليها طابعها اليهودي ومعناها بالنسبة إلى اليهود وغير اليهود في البيئة المحيطة بها.

ويطرح هذا الفصل ظهور الحركة الصهيونية ويتتبع ممارساتها، والتساؤلات بشأن مدى التناغم والاتساق بين كل من الخطاب الأخلاقي والسياسي الذي تتبناه هذه الحركة وممارساتها.

ويتوسع الفصل في نطاق ما بعد الصهيونية، إذ يشمل الأسئلة المُثارة على السمة الشرعية والأمن نظراً إلى أن أتباع حركة ما بعد الصهيونية، الذين أعدوا الأبحاث الأساسية في حقول التاريخ والمبادئ الأخلاقية وعلم الاجتماع والسياسة، يفترضون أن الحرب والقوة لا تكفلان أمن اليهود، ولا تضفيان السمة الشرعية على حقوقهم. لذلك، تتسبب الانتقادات التي يسوقها منظرو ما بعد الصهيونية بتقويض الصهيونية السائدة، التي تمتزج فيها القوة بالحقوق.

كذلك، يُشكل التحليل في هذا الفصل محاولة ترمي إلى التوفيق بين مختلف الأبعاد التي تنطوي عليها حركة ما بعد الصهيونية وتفسيراتها، عبر استكشاف الأسس المعرفية والانطولوجية والمعيارية التي تبنى عليها، وفي الوقت نفسه مقارنتها بالصهيونية السائدة. وتستهل الدراسة هذا التحليل بعرض التصورات البارزة للاتجاه ما بعد الصهيوني، في الخطاب الأكاديمي الإسرائيلي، بحيث تبين الطرق المتبعة في تحليله وتوصيفه، وما إذا كان يطوع أجزاء منه ويدمجها في الصهيونية

السائدة، أو ينزع الصفة الشرعية عن أجزاء أخرى منه، على أساس الافتراض الذي يقول إنه لا يحظى بالتماسك الفكري.

بين الوهن والاستثمار

وتعرج الدراسة في هذا الفصل كذلك، على الأركان الأساسية التي يرتكز عليها الاتجاه ما بعد الصهيوني، وتتناول الانقسام الجوهري الذي قام بينه وبين الصهيونية السائدة. وتخلص إلى استكشاف الدلالات التي تنطوي عليها الفرضيات التي يسوقها ما بعد الصهيونيين، بشأن مستقبل علاقة اليهود بمحيطهم في منطقة الشرق الأوسط.

وبخصوص الخلاصة، فإن الدراسة توضح أن الفكر الما بعد صهيوني يُصيب قوائم الفكر الصهيوني المهيمن سيما تيار الصهيونية الجديدة، في الصميم. إذ يقوم هذا التيار النقدي بتفكيك مركبات العقيدة الصهيونية من أساسها، مبيناً وهنها الأخلاقي وعدم اتزانها المعرفي وضعفها العملي. كذلك، يبين هذا النقد أن قوة الصهيونية ليست في أخلاقها، بل في ممارستها المبنية على علاقات القوة القائمة، من دون التخلي عن حق اليهود في مكان آمن وسيادة سياسية تضمن ممارسة ثقافتهم وحريتهم.

فضلا عن ذلك، يبرز هذا الفصل حنكة الخطاب الصهيوني السائد في مواجهة الانتقادات اللاذعة من جانب الفكر الما بعد صهيوني، وذلك من خلال التمييز بين نقد بناء وموضوعي ونقد هدام وغير موضوعي في نظره.

وتشير الخلاصة إلى أنه رغم أن المؤسسة الإسرائيلية، وخصوصاً الأكاديمية فيها، استثمرت موارد هائلة في العقدين الأخيرين من أجل مواجهة تيار ما بعد الصهيونية، وعلى الرغم من قدرتها على تهميش بعض المفكرين الما بعد صهيونيين المركزيين، فإن خروج بعضهم إلى خارج حدود إسرائيل، وعدم اعتمادهم على وظائف في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية حتما بقاء صوتهم ونقدهم كبوصلة أخلاقية ومعرفية مهمة في دراسة إسرائيل وفكرها السياسي.

إلى ذلك، فالمؤلف يتطرق في جزئية « أفكار ختامية» إلى جملة من القضايا الفكرية التي ناقشها وحللها ونقدها في متن دراسته، حيث يذكر أن الخلافات الظاهرة في الفكر الصهيوني تعكس عدم احاديته وتناسقه وتماسكه، كما أن خلافاته واختلافاته كثيرة ومعقدة. ويرى أنه عند النظر إلى الترجمة العملية للفكر الصهيوني على الأرض، نجد أن تضافر القوتين الاقتصادية والعسكرية هو الذي عزز السياسات الصهيونية.

موت الضمير

ويؤكد الباحث في خاتمته أن النقاش الداخلي بين مختلف التيارات السياسية، بشأن الاستراتيجيات الديمغرافية والجغرافية والاستيطانية والعسكرية الملائمة، لا تُبدي أي اعتبار أخلاقي للجذور الحقيقية لما أظهره الفلسطينيون من مقاومة للهجرة اليهودية والاستيطان، وأنه جرى فرض واقعين ديمغرافي وسياسي جديدين على الأرض، ضد إرادة سكان فلسطين الأصليين، من دون أن يُصيب الضمير أي قلق جدي.

كما وتُظهر المناقشة أن ثمة ملامح للصهيونية خفية أو غير مُعبر عنها، باتت واضحة تماماً مع صعود الاتجاهات الصهيونية الجديدة. والدولة لا تقمع أو تحد من السمات العنصرية والتوسعية والاقصائية المنغرسة عميقاً في الفكر الصهيوني الجديد. فضلاً عن ذلك، فإنه بصرف النظر عن تيار ما بعد الصهيونية الذي بات يشهد نمواً وتوسعاً، فإنه لا يزال يعاني جراء حالة من التهميش النسبي في الحيز السياسي الإسرائيلي السائد، وبالتالي في سياسات هذا الحين، وفي المجتمع الإسرائيلي بصورةٍ عامة.

وإلى جانب هذا، يقول الكاتب أنه نظراً إلى أن التطور الذي شهدته الصهيونية مع مرور الوقت عمل على تكييف الرواية اليهودية وتعديلها إلى رواية تتخطى الفرضيات الوضعية وتتجاوزها، فقد تسببت التناقضات التي تسود المعسكر ما بعد الصهيوني وعجزه عن التوفيق بين الماضي والحاضر، بضياع أي مكاسب جرى تحقيقها في اتجاه التعايش.

تقييم عام

إن إدراك نشوء الصهيونية وتطورها أدى إلى إدراك تجلياتها التي ما فتئ الصراع والتنازع يسودانها على مر الزمن، فلم تفض هذه التجليات إلى تحقيق السلام أو التقدم، وإنما عكرت صفو الخطاب بفعل التناقضات المتأصلة فيها. كما أنه لا يمكن لنا أن نتجاهل ما تقوم به الاتجاهات الصهيونية الجديدة من ضروب نزع الشرعية عن ذاتها. فهي تبين أن تقرير المصير اليهودي لا يمكن أن يكون إلا عنصرياً وتمييزياً، وحشياً وشوفينياً. وفي هذه الحالة، وإذا أخذنا في الحسبان أن نحو خمسة ملايين ونصف مليون فلسطيني، يعيشون في المكان عينه، ولا تنظر إليهم الصهيونية الجديدة إلا بعين قومية اقصائية، فسوف يستحيل النظر إليها بغير النظرة المأساوية.

المكتبة

إعداد: بلال ضاهر

النساء في الحيز الإسرائيلي العام

اسم الكتاب: إشارات المرور – النسوية والحيز العام

تحرير: طولا عمير

الناشر: حرغول

عدد الصفحات: ٢٣٥

من بين جميع إشارات المرور المستخدمة في إسرائيل، توجد إشارة واحدة فقط، إشارة تحذير على شكل مثلث أبيض داخل إطار أحمر، يظهر فيها شكل امرأة. وتظهر في هذه الإشارة فتاة شعرها طويل، ويسير وراءها رجل. وتقول محررة هذا الكتاب إن إشارات المرور في إسرائيل تتعامل مع الرجال فقط وتقلص الحضور النسائي إلى حضور صبياني ومتعلق بالرجل.

ويتناول هذا الكتاب الحيز العام في إسرائيل، في الماضي والحاضر، من وجهة النظر النسوية. وهذه نظرة نسائية تطرح أسئلة حول الحيز ولم يتم الرد عليها في ظل ما تصفه محررة الكتاب بأنه «حكم الرجل الذي يخطط، الأعمى من الناحية الجندرية، والذي يتجاهل غالبا رؤية النساء واحتياجاتهن وضائقتهن وقيودهن».

ويحتوي الكتاب مجموعة من المقالات، كتبتها جميعها نساء، مهندسات وباحثات، وتبحث في مواضيع التخطيط والبناء والتصميم في حيز البيت والحي والمدينة. ويقترحن تحليلا هندسيا، ثقافيا، اجتماعيا وحيزيا للتخطيط النسائي والاستخدام النسائي للحيزين الخاص والعام.

ويتضمن الكتاب ١٤ مقالا، بينها ١٢ مقالا مكتوبا، ومقال واحد مصور ويحتوي على أعمال فنية تعبر عن فكرة نسوية، ومقال بياني يتطرق إلى إشارات المرور في الحيز العام المحلي ويقترح بدائل للتمثيل النسائي في الحيز العام.

قراءة جديدة في تاريخ حروب إسرائيل

اسم الكتاب: الصيغة الأمنية والثقافة العبرية للحرب

المؤلف:أوري ش. كوهين

الناشر: رسلينغ

عدد الصفحات: ٤٣٤ صفحة

يتناول هذا الكتاب الثقافة العبرية للحرب، على أنها حرب متعددة الأبعاد وتصمم الحياة في حرب دائمة كأنها قضاء وقدر، وقوة «الدفاع» العبرية على أنها «رد فعل طبيعي على العدوانية».

ويتحدث الكتاب عن الأدب الإسرائيلي وطريقة مشاركته في إنتاج اللغة والشعور الذي يبرر استخدام القوة من اليسار واليمين. ومن خلال التطرق إلى مفهوم «يطلقون النار ويبكون»، يذهب مؤلف الكتاب أبعد مما حدث حتى الآن في الكشف عن التكافل بين مراكز القوة العسكرية والثقافية وفي التدقيق في المهام المعقدة التي أداها الأدب في تجنيد الإسرائيليين لتجربة الحرب.

ويطرح كتاب «الصيغة الأمنية» قراءة جديدة في تاريخ إسرائيل العنيف. وفي مقابل المفهوم الساذج للثقافة كممثلة للحرب، يتعقب هذا الكتاب الحالات التي تبلور فيها الثقافة الحرب، والعكس ايضا. ويرمي المؤلف إلى دفع قرائه إلى إعادة النظر، من وجهة النظر الجديدة هذه، للفترات الحاسمة في نشوء القوة اليهودية.

ويتعقب الكتاب إقامة الميليشيا وإنتاج الوعي العاطفي الذي يقود البيشوف اليهودي من الخدمة في الجيش البريطاني، مرورا بالمنظمات السرية، ووصولا إلى بناء جيش نظامي سيادي يبادر إلى شن حروب. ويعيد من جديدة قراءة حرب العام ١٩٤٨، بما في ذلك من خلال قصائد الشاعر الإسرائيلي نتان ألترمان، كنص بين ثلاث حروب مختلفة بطبيعتها بنظر الإسرائيليين. والحرب الأخيرة بين هذه الحروب الثلاث هي الحرب على رسم حدود إسرائيل وتقود من العام ١٩٤٩ إلى العدوان الثلاثي على مصر في العام ١٩٥٦، وهي حرب، بنظر المؤلف، حددت مستقبل إسرائيل كدولة

في حالة حرب دائمة.

ويصف الكتاب الجهاز المسؤول عن بلورة التاريخ المعروف لنا، الذي يدعي أن إسرائيل هي دولة تنتقل من حرب إلى أخرى من دون قدرة على التحكم بذلك ومن دون رغبة بالحرب، وعملياتها العسكرية هي «حرب من أجل الوطن». واللقاء بين الأدب ومشتقاته وبين التاريخ العسكري ومصطلحاته، من السرايا الميدانية وحتى حرب «يوم الغفران» (حرب أكتوبر عام ١٩٧٣)، تخترق الفكرة الثابتة حول الواقع الأمني والنقاش العام حول استخدام القوة.

مؤلف الكتاب، البروفسور أوري ش. كوهين، هو محاضر في قسم الأدب في جامعة تل أبيب.

«فن الاحتلال» الإسرائيلي

اسم الكتاب: بلاد مجوفة – هندسة الاحتلال الإسرائيلية

المؤلف: أيال وايزمان

الناشر: بابل

عدد الصفحات: ٣٥٨ صفحة

غطت أجيال من العسكريين، المستوطنين، المهندسين، المخططين، السياسيين والقانونيين، خلال نصف القرن الماضي منذ أن احتلت إسرائيل في العام ١٩٦٧ الضفة الغربية وشبه جزيرة سيناء وقطاع غزة وهضبة الجولان، خرائط الأراضي المحتلة بنقاط وخطوط ومناطق.

ويرى مؤلف الكتاب أن هذه الأجيال «وضعت قواعد عسكرية ونقاط استيطانية، ووضعوا علامات على قرى وبيوت لهدمها، وأغلقوا طرقا وشوارع، ورسموا طرقا وجبهات وحدودا، نصبوا حواجز وسياج وأسوار عازلة، حددوا مناطق عسكرية، أراضي دولة، مناطق نفوذ ومناطق معزولة. لقد غير وجه البلاد بشكل كامل. وهندسة الاحتلال التي صنعوها هي مشروعهم المشترك».

ويبين مؤلف الكتاب أنه من أجل فهم الحيز الجديد الذي صنعته إسرائيل في الأراضي المحتلة بصورة عميقة، لا ينبغي الاكتفاء بالاستعراض الثنائي الأبعاد العادي. ويرى أن «هندسة مشروع الاحتلال، السيطرة والاستيطان الذي أسسته إسرائيل في الأراضي المحتلة هي ثلاثية الأبعاد، وثيرة، ليّنة ومتنوعة. ورغم مظهرها الفوضوي، إلا أنها مخططة بشكل كبير. وهي تنمو من بطن الأرض، حيث ترضع آبار المياه الارتوازية، وتبحث عن لُقى أثرية وتحفر الأنفاق.

«إنها تعيد تصميم وجه الأرض من جديد، تهدم وتبني، تتعلق بقوانين الأراضي العثمانية، تستغل الطوبوغرافيا الطبيعية، تغيرها وفقا لاحتياجاتها وحتى أنها تصنع طوبوغرافيا اصطناعية جديدة بواسطة منظومة متشعبة من الحواجز، العوائق والأسوار، الشوارع الالتفافية، الجسور والأنفاق».

ويضيف المؤلف أنه «من الطبيعي أنه في هذه البلاد المتعددة المستويات، لكن الأحادية الاتجاه، جرى أيضا احتلال الحيز الالكترو – مغناطيسي الذي ينصب شبكة هوائيات، ستتحول بسرعة إلى نقاط استيطانية، على وجه الأرض، والحيز الهوائي والفضائي المزدحم بطائرات من دون طيار، طائرات مروحية، طائرات وأقمار اصطناعية تحافظ على حياة عادية متواصلة من السيطرة والمراقبة والهجوم».

ويتعقب هذا الكتاب تطور الأفكار الهندسية التي ساعدت في جلب الاحتلال الإسرائيلي، كمقولة ضابط إسرائيلي كبير، «إلى مستوى فني». لكن المؤلف يشير إلى أنه خلال خمسين عاما، تحول المشروع الاستيطاني الإسرائيلي إلى صورة محكمة وناجعة لأبرتهايد.

وصدر كتاب «بلاد مجوفة» لأول مرة بالانجليزية، في العام ٢٠٠٧. وهو يدمج ما بين البحث المستند إلى حقائق، البحث النظري والتاريخي ونشاط ميداني بالتعاون مع منظمات حقوق الإنسان. وتشمل الطبعة العبرية، التي صدرت هذا العام، فصلا إضافيا يتناول تطورات المشروع الاستيطاني خلال العقد الفائت، منذ صدور الطبعة الانجليزية، إذ تضاعف عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة خلال هذا العقد.

ومؤلف الكتاب، البروفيسور أيال وايزمان، يعمل محاضرا في موضوع الثقافة البصرية والمكانية في كلية غولدسميث في جامعة لندن، حيث يدير مركز أبحاث الهندسة. ووايزمان هو أيضا أستاذ زائر في جامعة برينستون الأميركية.

نظرية في النظام الدولي

اسم الكتاب: نظرية الحرب – استقرار النظام والنتاج الإقليمي

المؤلف: عوفر يسرائيلي

الناشر: ريسلينغ

عدد الصفحات: ٢٣٠ صفحة

يبحث هذا الكتاب بتوسع، بالاستناد إلى ٢٠٠ عام من التاريخ الدولي، بين العامين ١٨١٦ و٢٠١٦، في النظام الدولي، الدول العظمى القطبية، التي يصف عددها نموذج النظام الدولي، وفي النتاج الإقليمي للحروب التي خاضتها الدول العظمى القطبية خلال الفترة التي يتناولها الكتاب.

ويقدم الكتاب استعراضا شاملا ومعمقا للنظريات الرائدة في مجال العلاقات الدولية. وبالاستناد إلى هذا الاستعراض، طوّر المؤلف نظرية حديثة حول النظام الدولي، ويطبقها بصورة شاملة على عدد كبير من الحالات التي يبحث فيها.

ويدمج المؤلف بين نظريات حديثة في العلاقات الدولية، إلى جانب تحليلات تاريخية وآنية، في محاولة لإظهار قدرة النظريات على تفسير أحداث مركزية، مثل الحروب ومكانة ودور الدول في النظام العالمي.

مؤلف الكتاب، الدكتور عوفر يسرائيلي، هو خبير في السياسة الأمنية الدولية والشرق الأوسط، ومحاضر في موضوع العلاقات الدولية وصناعة القرار في السياسة الخارجية والشرق الأوسط في المركز المتعدد المجالات في هرتسيليا وجامعة حيفا. ويعمل يسرائيلي في إطار وظائفه الأمنية في مجال التخطيط الإستراتيجي وسياسة الأمن القومي.

تيارات المجتمع الحريدي

اسم الكتاب: دليل للمجتمع الحريدي – معتقدات وتيارات

المؤلف: بنيامين براون

الناشر: عام عوفيد

عدد الصفحات: ٤٥١ صفحة

تحتل اليهودية الحريدية مكانا واضحا في المجتمع الإسرائيلي. وتحولت من مجتمع صغير كان يعتبر طائفة وتثير اهتمام قليل إلى أحد أكثر المجتمعات التي تحظى بتغطية إعلامية وإثارة للفضول في إسرائيل. وهناك عدة أمور تبرر هذا التحول: وتيرة الزيادة الطبيعية الكبيرة، اختلاف نمط حياتها عن نمط حياة أغلبية اليهود في إسرائيل، تأثيرها على الحيز العام والسياسة الحزبية الإسرائيلية بارز للغاية، علاقاتها مع الأغلبية الإسرائيلية غير الحريدية يتميز بصعوبات بارزة.

ويسعى مؤلف الكتاب إلى استعراض العالم الحريدي بشكل عرضي وعميق. ويرسم «خريطة» اليهودية الحريدية بتياراتها المختلفة، الحسيدية والليتوانية والسفارادية (الشرقية)، ويتناول نظرة المجتمع الحريدي إلى أفكار مركزية تتعلق بحياة الإسرائيليين كلهم، بينها نظرتهم إلى الدولة والنظام الديمقراطي في إسرائيل والخدمة العسكرية. ويتطرق بإيجاز في كل واحد من فصول الكتاب إلى الجذور التاريخية للتيارات الحريدية، والتحولات التي طرأت عليها، من خلال التمييز بين التنوعات العديدة الموجودة داخل اليهودية الحريدية في أمور شتى.

ورغم أن المؤلف يتناول المجتمع الحريدي بشكل نقدي، لكنه يحرص على احترامه. وهو يسعى إلى نفي الفكرة السائدة بأن الحريديم هم كتلة واحدة ومغلقة، وإلى إظهار التنوع في هذا المجتمع، والإشارة إلى العوامل المختلفة التي نتج منها هذا التنوع، بين الروحانية والواقعية. ويستند المؤلف في الكتاب إلى معطيات وأبحاث عميقة، لكنه لا يلزم القارئ بمعرفة بحثية مسبقة.

مؤلف الكتاب، البروفسور بنيامين براون، هو محاضر في قسم تاريخ إسرائيل في الجامعة العبرية في القدس وباحث في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». وهو خبير في اليهودية الحريدية على أشكالها، وخاصة في النتاج التوراتي: الشريعة اليهودية، الفلسفة، الأخلاق، الحسيدية وغيرها.

عرب النقب

اسم الكتاب: ساحتنا الخلفية

المؤلف: يغئال تساحور

الناشر: كرمل

عدد الصفحات: ٢٨٢ صفحة

تظهر من أعالي برج في بلدة «مَتسبيه رافيفيم»، التي تأسست عام ١٩٤٣، واحة في قلب الصحراء. من الشمال يظهر كيبوتس «رافيفيم» الغارق في الخضرة والبيوت والحدائق وهدوء الصحراء وسكينة سكان البلدة الذين لا يوجد أي خطر على استمرار تواجدهم في البلدة.

وعلى مرمى حجر إلى الجنوب من هذا الكيبوتس، تقع قرية بير هداج، قرية تمتد على عشرين ألف دونم، تنتشر فيها بيوت من الصفيح وأكواخ وخيام، تفتقر لأي تنظيم وتخطيط، وتتميز حياة السكان فيها بالفقر والفاقة.

ويؤكد مؤلف الكتاب على أن البعد الجغرافي بين «رافيفيم» وبير هداج لا يدل على البعد العقلي والوجودي بين تجمعين سكنيين لا شيء يربط بينهما، باستثناء أن السكان فيهما يحملان بطاقة الهوية الزرقاء نفسها.

ويضيف أن الفجوة بين البلدة اليهودية «رافيفيم» والقرية العربية غير المعترف بها بير هداج، وكذلك بين بلدة «عومِر» اليهودية والقرية العربية غير المعترف بها أبو كف، يعكس تعامل المجتمع الإسرائيلي مع المجتمع البدوي في النقب. لكنه يعكس أيضا، بحسب المؤلف، أداء القيادة البدوية خلال عشرات السنين الأخيرة، حيث رفضوا التكتل حول الحلول التي اقترحت عليهم.

ويرصد هذا الكتاب الأفكار السائدة في المجتمع البدوي في النقب، وضائقة عرب النقب، ونظرتهم إلى الواقع الذي يعيشون فيه ومستقبلهم في إسرائيل.

المؤلف، يغئال تساحور، هو عضو في كيبوتس «رافيفيم» وكاتب وباحث وكاتب مقالة. وصدرت له عدة كتب تناولت الحياة في النقب.

صراعات متواصلة في الحركة الصهيونية

اسم الكتاب: هرتسل – صراعاته الداخلية والخارجية

المؤلف: آدم راز ويغئال فاغنر

الناشر: كرمل

عدد الصفحات: ٧٧٩ صفحة

هذا الكتاب ليس سيرة لحياة مؤسس الصهيونية، ثيودور هرتسل. إنما يتناول مشروعه ويقترح إعادة النظر في «الصهيونية الهرتسلية»، ونشاطه السياسي وطبيعة قيادته للحركة الصهيونية. ويتحدث الكتاب عن «تميّز» هرتسل من خلال فكره النظري المثابر وقدرته السياسية والقيادية.

ويعرّف المؤلفان «الصهيونية الهرتسلية» بأنها «حركة تجدد اجتماعي وتغيير ذاتي للإنسان اليهودي، التي بإمكانها أن تحدث في الفترة المعاصرة فقط في إطار مجتمع منظم كدولة قومية. ولذلك، فإن السيادة القومية هي وسيلة لخلق الظروف التي بإمكان اليهود فيها، الذين يتوقون إلى ذلك، أن يحققوا المثل الصهيونية، أي بناء 'المجتمع الجديد' وفقا لهرتسل».

ووفقا للكتاب، فإن نشاط هرتسل السياسي نابع من إدراكه الاجتماعي – الاقتصادي والمضمون الاجتماعي للصهيونية مرتبط بشكل وثيق بتحولات الإصلاح الاجتماعي – الاقتصادي في فترته، وخاصة النضال من أجل إصلاح أنظمة النقد والاعتماد.

ويعتبر الكتاب أن هرتسل أدرك أن حركة قومية نشطة ملزمة بأن توحد في داخلها التيارات والمنظمات اليهودية المتخاصمة بصورة ديمقراطية، وتأسيس مجتمع وطني ديمقراطي. ويستعرض الكتاب قيادة هرتسل للحركة الصهيونية، التي كانت قصيرة، على أنها صراعات داخلية متواصلة، داخل الجمهور اليهودي وداخل الحركة الصهيونية، وهي صراعات لم تتوقف حتى يومنا هذا.

ويتناول الكتاب بتوسع سياسة هرتسل الخارجية ونظرته إلى القوى التقدمية المعادية للاستعمار في الدول العظمى، وصراعه ضد الأثرياء اليهود. كما يتطرق إلى تحليلات هرتسل للاقتصاد الرأسمالي، وإلى نقده الشديد لنظام الوصاية في المستعمرات. ويستعرض الكتاب الخلافات بين هرتسل وقياديين في الحركة الصهيونية، بينهم أحاد هعام ومناحيم أوسيشكين، وتحليله للعداء للسامية المعاصر. كما يتطرق إلى الصراع السياسي الذي خاضه هرتسل حول قضية إقامة دولة لليهود في أوغندا، وتحليلات مختلفة لنشاطه ومفهومه للاتحادية الوطنية وقضايا أخرى.

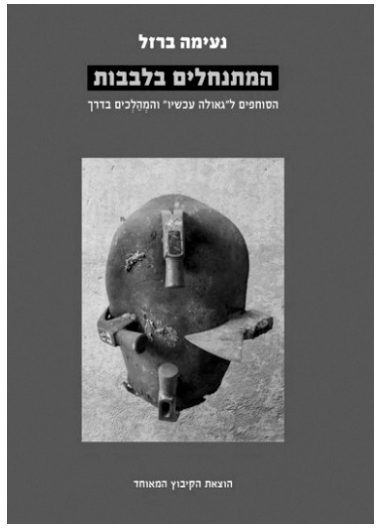

المستوطنون وتأثيرهم في إسرائيل

اسم الكتاب: المستوطنون في القلوب

المؤلفة: نعيمة برزيل

الناشر: هكيبوتس هميئوحاد

عدد الصفحات: ٦١٠ صفحات

يتحدث هذا الكتاب عن مجموعتين من الشبان في صفوف المستوطنين. تضم المجموعة الأولى شبانا مقاتلين والثانية شبانا متدينين، وترسمان صورة «الطليعي اليهودي الجديد»، في أعقاب احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية في حرب حزيران العام ١٩٦٧.

ويتطرق الكتاب إلى عدة أسئلة، بينها ما إذا كان المستوطنون يواصلون طريق أسلافهم في حركة العمل الصهيونية، وفكرها الاستيطاني وحاخاماتها وحلمها بـ«إنقاذ الأرض». ويتناول الكتاب فترة زمنية تمتد من منتصف الستينيات حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي. وأحد الأسئلة المركزية في الكتاب هو ما إذا كانت «هذه النقطة الزمنية تشير إلى عدم إمكانية تغيّر الوضع السياسي في المناطق المحتلة؟».

كذلك يبحث الكتاب في المصطلحات الإسرائيلية التي نشأت على خلفية أيديولوجية المستوطنين من خلال المفاهيم الصهيونية واليهودية. وبهدف تحليل بناء هذه المصطلحات، تتناول مؤلفة الكتاب مسعى المستوطنين، الذين يعتمرون القلنسوات المنسوجة، إلى الوصول إلى مركز السيرورة الإسرائيلية الجديدة.

مؤلفة الكتاب، البروفسور نعيمة برزيل هي محاضرة في موضوع التاريخ، وتدرس في كلية «أورانيم» وجامعة حيفا. وتولت منصب عميدة كلية الدراسات المتقدمة في «أورانيم» ورئيس المدرسة للدراسة للقب الماجستير في الكلية. وأجرت أبحاثا وأصدرت كتبا وكتبت مقالات في موضوع الهولوكوست وثقافة الذاكرة.

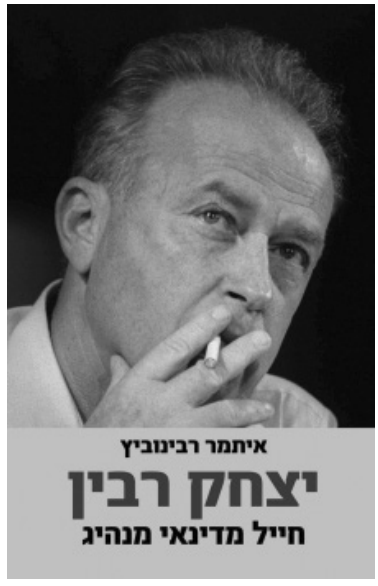

محطات في حياة إسحق رابين

اسم الكتاب: إسحق رابين سيرة حياة

المؤلف: إيتمار رابينوفيتش

الناشر: دفير

عدد الصفحات: ٣٠٤ صفحات

يروي هذا الكتاب محطات في حياة رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، إسحق رابين، الذي اغتيل على يد يغئال عمير، في العام ١٩٩٥. ويصف الكتاب رابين بأنه «السياسي المقاتل الإسرائيلي صاحب الكاريزما، الذي خصص حياته بجهد كبير من أجل السلام في الشرق الأوسط».

ويضيف أن «رابينوفيتش كرئيس لوفد رابين إلى محادثات السلام بين إسرائيل وسورية وكسفير لإسرائيل في واشنطن، كان إلى جانب رابين في الأوقات المصيرية في تاريخ دولة إسرائيل».

والمؤلف، البروفسور إيتمار رابينوفيتش، تولى في الماضي مناصب مرموقة، بينها الرئيس السابق لجامعة تل أبيب، ويتولى حاليا منصب رئيس معهد الدراسات الإسرائيلية في واشنطن وتل أبيب، ونائب رئيس معهد دراسات الأمن قرب جامعة تل أبيب، وهو محاضر في جامعة نيويورك، وأشغل في الماضي منصب سفير إسرائيل في واشنطن وترأس طاقم المفاوضات الإسرائيلي مع سورية.

مجزر دير ياسين – رواية إسرائيلية

اسم الكتاب: دير ياسين – نهاية الأسطورة

المؤلف: إليعزر طاوبر

الناشر: كنيرت زمورة – بيتان

عدد الصفحات: ٢٨٢ صفحة

يعتبر مؤلف هذا الكتاب أنه لا خلاف على بعض الحقائق حول ما حدث في دير

ياسين، لدى ارتكاب الميليشيات الصهيونية المجزرة الشهيرة في هذه القرية القريبة من القدس في التاسع من نيسان العام ١٩٤٨. ويضيف أن التنظيمين السريين اليهوديين، «إيتسل» و«ليحي»، هاجما القرية في الصباح، وقُتلا عددا كبيرا من السكان.

«في هذا الصباح وقع حدث مأساوي، تحول إلى علامة في الطريق، وإلى رمز وعلامة تجارية. لكن ما زال هناك خلاف حول حقائق كثيرة: هل ارتكب المهاجمون مجزرة؟ هكذا ادعى العرب وهكذا ادعى أفراد 'الهاغاناة'، وهكذا كُتب في تقارير كثيرة نُشرت في العالم. هل كانت هذه معركة شرعية، انتهت بموت حتمي لمواطنين؟ هكذا ادعى أفراد إيتسل وليحي».

ويدعي المؤلف أن كتابه هذا ينبغي أن يضع نهاية للخلاف، وأنه وثّق بأدق التفاصيل ما حدث في دير ياسين، «رصاصة بعد أخرى، تفجيرا بعد آخر، وكذلك قتيلا بعد آخر».

ويدعي المؤلف أيضا أنه يعرف كل واحد من الذين شاركوا في ارتكاب المجزرة وكذلك كل واحد من سكان دير ياسين الذين قُتلوا في المجزرة. ويضيف أنه قارن بين الشهادات والروايات والمراجع والأرقام، ليتوصل إلى استنتاج مفاده أنه «لا يوجد فرق كبير بين شهادات المقاتلين اليهود وشهادات الناجين العرب».

صدر عن "مدار"

يائير أورون
المحـــرقة، «الانبعـــاث»، النكبـــة
ترجمة: أسعد زعبي
مراجعة وتقديم: انطوان شلحت

صدر عن "مدار"

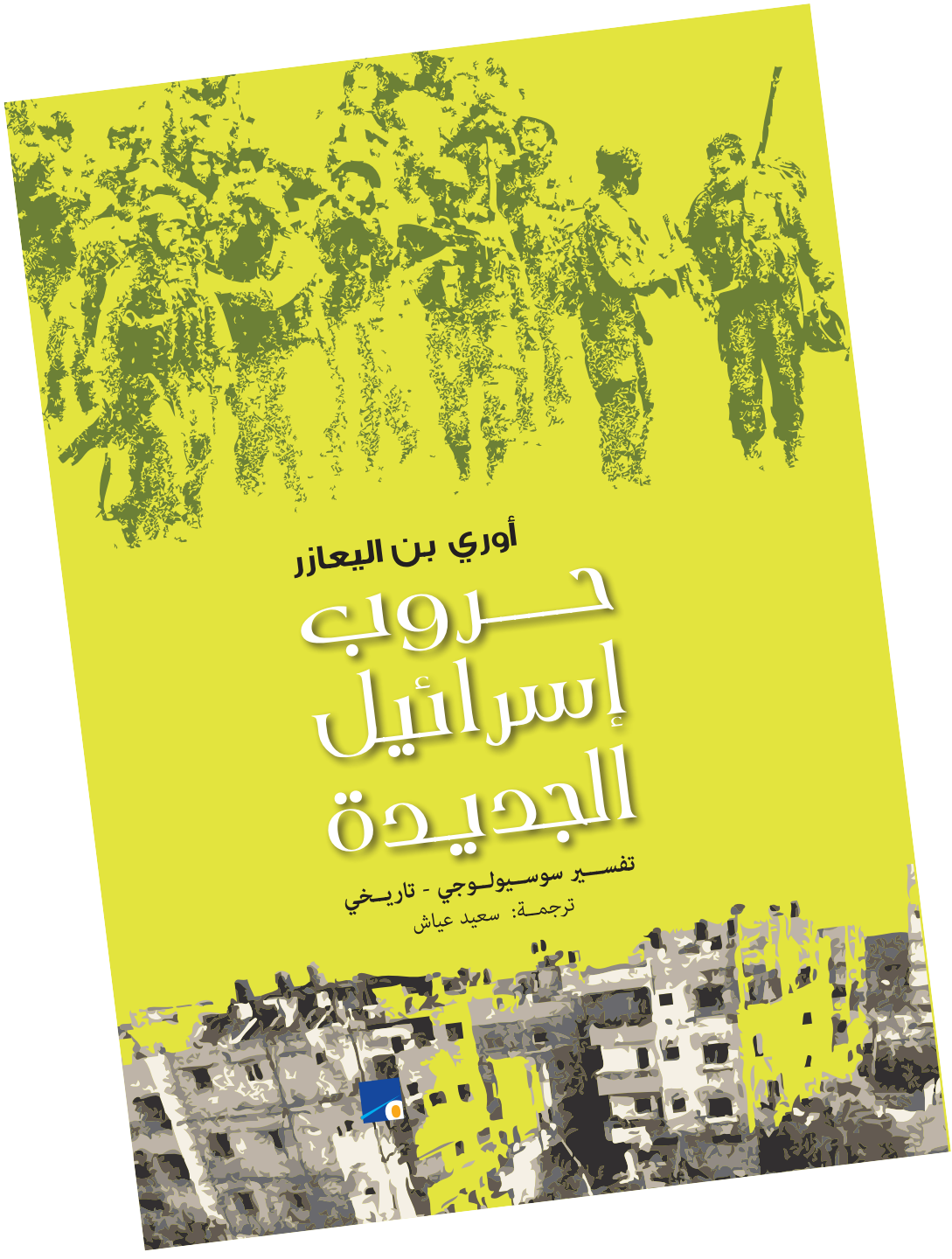
أوري بن اليعازر
حروب إسرائيل الجديدة
تفسير سوسيولوجي - تاريخي
ترجمة: سعيد عياش

At the time, the key question was not as much about partition as it concerned approval of the emerging bi-nationalism in Palestine. An overwhelming majority of states around the world believed that two nationalisms were in place regardless of the form of the solution: one or two states. Despite the minority's view which rejected partition, the UNSCOP report considered the Jews as a national group who had the right to self-determination, albeit unnecessarily in the form of a state. The dispute addressed whether there was a need for two states. However, the UN did not engage in a genuine discussion of whether there were two nationalisms in Palestine.

Palestinians rejected the Partition Plan because it divided the people and homeland.

Palestinians could not accept such a demographic upheaval which originated in a volcanic eruption made by other nations in another continent. The Palestinian people, too, were a victim of another upheaval they had nothing to do with.

Seventy years after partition, Israel practically rejects the one-state and two-state solutions. Today, Israel counts on the disappearance and dismantlement of the question of Palestine. However, as long as Palestinians exist on the land of Palestine, that is the bet. No matter how long it takes, it is inevitably a bad bet.

Editorial

As unjust as it was for Palestinians, partition had already been expected, if not almost inevitable. From the outset, the Zionist Jewish settlement enterprise was separate and sought to establish its separation with assistance from, under the aegis of and in the context of the British Mandate. The Zionist settlement enterprise did not involve a group of displaced persons and immigrants, who were willing to integrate into the then existing system and its laws. They arrived as settlers, who carried with them their collective dreams, code, law and moral and symbolic world. Their integration into the Palestinian local community was unthinkable, neither by themselves nor by the Palestinian community who viewed them as an existential threat. This way, two religiously, ethnically and economically parallel communities were born out of the British Mandate. These were mostly like parallel lines, which seldom intersected. The 1936 revolution was a milestone that entrenched this sharp division, albeit some historians such as Hillel Cohen attribute it to the Buraq Uprising events of 1929. The obvious fact stands still: the British Peel Commission had proposed partition ten years before it turned into an official UN resolution. Together with its partition proposal, the Peel Commission was one factor that took the idea of a separate and independent Jewish State out of the deliberate grey area within the Zionist project and turned it into an approved and public project in the Biltmore Conference of 1942.

In the interval between the Peel Commission and 1947 UN Special Committee on Palestine (UNSCOP), which was established to submit recommendations on the future of Palestine, several developments took place: the Jewish Yishuv was larger and more powerful with a full panoply of means. The Palestinian community was worn out by the 1936 revolution and global sympathy with the Jewish question reached a climax. Partition was not the only proposal on the table. Of course, the Arabs and Palestinians could not imagine the significant shift in the international awareness of the Jewish question. Morally, nothing would justify the proposition of the idea of a bi-national state by the Arabs and Palestinians at the time. There is no clear justification why the indigenous population would share their land with people, who had just arrived recently. However, if hope had been pinned to overcome and avoid the Partition Plan, the only solution that was qualified to block partition would have been a bi-national state. No one knows how the UN would have dealt with a bi-national state project. However, it was possible that it would bring the initiative back to the Arab side.